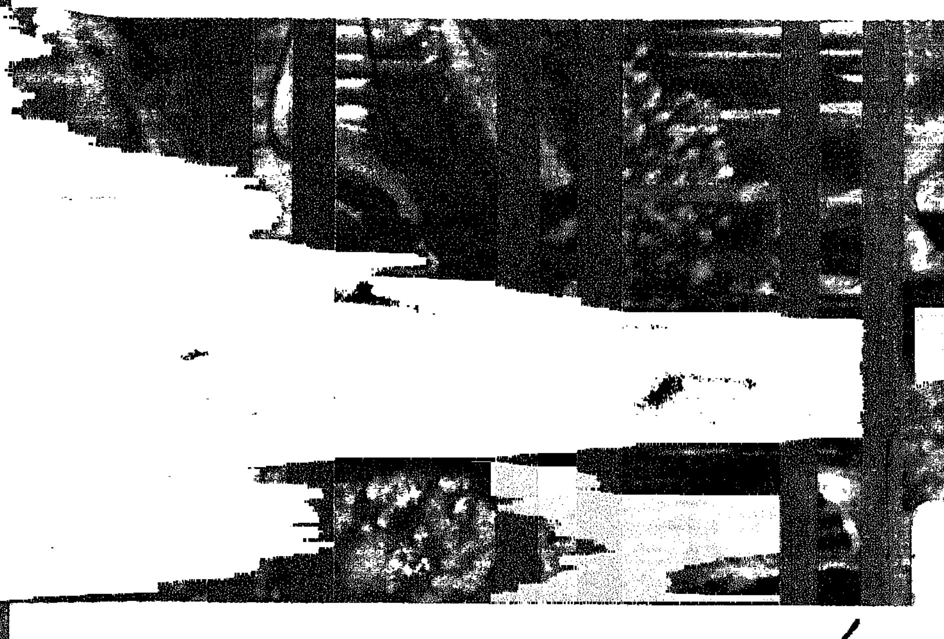
المنوال النحوي العربي

قراءة لسانية جديدة



الدكتور عز الدين مجدوب





المنوال النّحوي العربي

قراءة لسانيّة جديدة

الدكتور عزّالدين مَجدوب

نشر



كلية الآداب – سوسة





دار محمد علي الحامي

الجمهورية التونسية

العنوان : المنوال النحوي العربي
الكاتب : د. عز الدين المجدوب
الطبعة : الأولى ديسمبر 1998.
الناشر : - دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع
- كلية الآداب والعلوم الإنسانية - سوسة
الهاتف: 301800 (3-216)
الفاكس: 301903 (3-216)
E,mail: Ezzeddine Majdoub @ Fls. rnu.tn
تصميم الغلاف : محمد اليانقي
توزيع : دار محمد علي الحامي - الجمهورية التونسية
40 شارع الشابي 3000 صفاقس
هـ 229322-4-216 - فاكس: 552 211-4-216
الترقيم الدولي : ISBN: 9973-727-69-X

تمهيد

هذا العمل قراءة للتراث النحوي ومحاورة له بالاعتماد على إطار نظري واضح ومتناسق، ينطلق من قراءات التراث السابقة له من إبراهيم مصطفى إلى تمام حسان فيعتمدها ويبني عليها، وهو إذ يقدّرها حقّ قدرها يحاول أن يتفادى أخطاءها ونقائصها. وهي تتلخص فيما سميناه «التجريبية»[1] Empirisme التي تمثل العيب الأساسي لمقاربات المحدثين للتراث النحوي ونقصد بالتجريبية قلة التنظير للممارسة العلمية وعدم تفكير الباحث في منطلقاته ومسلماته.

ولهذا السبب استعصى على المحدثين صياغة القضايا التي يطرحونها والأهداف التي يرومونها صياغة صريحة. وقد كان ذلك بسبب ضعف أسسهم النظرية على مستويين:

- على مستوى إدراك خصائص النظرية العلمية عموما وشروط بنائها ومستويات التركيب فيها وما تنفصل به من التأمل الفلسفي العقيم والتفكير المذهبي أو الوثوقي.
- على مستوى الدراسة اللغوية لما تتميز به الظاهرة اللغوية من تشعّب وما تقتضيه مباشرتها من احتياطات منهجية.

وقد حاولنا أن نتجنّب هذا النقص في قراءات اللغويين العرب السابقين لنا على هذين الصعيدين. فقد اتضح لنا - بفضل تأخّرنا التاريخي عنهم، الذي ييسّر

---

1 مفهوم التجريبية عندنا يماثل ما يسميه فاسي الفهري "التجريبوية الساذجة" (naive empirisme) انظر ص 57 من اللسانيات واللغة العربية الكتاب الأول.

عملنا - أنه بدون هذا الإطار النظري المتكامل لا يمكن صناعة تأويل متين للتراث النحوي وتوضيح علاقته باللسانيات وبالتالي علاقتنا به.

وقد اقتضى منا نقدهم والسعي إلى تجاوز الغاية التي بلغوها أن نفصل في النظرية العلمية عموما وفي النظرية اللغوية بصفة خاصة بين مفهومين أساسيين:

- الفرضيات العامة.
- المنوالات.

وهو فصل معهود في فلسفة العلوم (épistémologie) والمنطق والعلوم الصحيحة. ويمكّن اعتماده من إدراك دقيق لما يميّز التفكير العلمي الحديث من الممارسة العلمية التي سبقته. ولما كانت اللسانيات أحد العلوم الحديثة فإنه يسمح بتحديد ما يميّز اللسانيات من التفكير اللغوي القديم، وفهم تطوّر هذا العلم، وإنارة الجدل بين أصحابه في ما يتعلق بضبط منعرجاته الحاسمة.

إلاّ أن أهمّ ما في هذه الثنائية في ما يتعلق بموضوع بحثنا - أنها تيسّر تحديد ما نريد دراسته من التراث النحوي تحديدا دقيقا. وقد مكّنتنا من توضيح القضية التي طرحها اللغويون العرب المحدثون عند نقدهم للتراث النحوي، وتقديم الإجابة التي راموها وأخطؤوها لافتقارهم للأدوات النظرية التي تمكّنهم من ذلك.

ونحن نزعم أن السؤال التالي يمثل الصياغة الدقيقة لهواجسهم عندما راموا إصلاح النحو وتيسيره: ما هي قيمة المنوال النحوي العربي باعتباره جملة من القواعد الصرفية والإعرابية بالنظر إلى ما جدّدت فيه اللسانيات في وصف الألسنة البشرية؟.

ولما كانت اللغة تشتمل على نوعين من الوحدات:

هما الأصوات من جهة والوحدات الدّالة من جهة ثانية، ولما كانت دراسة الأصوات في العربية لا تثير إشكالا كبيرا بين المحدثين قلنا إن الوحدات الدالة هي

التي ينبغي أن تستأثر باهتمامنا. ولذلك يكون المضمون الفعلي لموضوع بحثنا على النحو التالي:

- المنوال النحوي العربي من خلال ضبطه ودراسته للوحدات الدالة: محاولة تقييم.

وهو يشتمل على خمسة أقسام:

- القسم الأول: هو أهمّها لأنه يمثل القاعدة النظريّة للعمل وقمنا فيه بعرض أهمّ مقاربات المحدثين للتراث ونقدها وتوضيح الإطار النظري الذي يسمح بتجاوزها.

أما الأقسام الأربعة الموالية فهي تفصيل لما أجمله هذا المدخل النظري ودراسة للمباحث الفرعية التي تقتضيها إقامة منوال نحوي يقصد إلى ضبط الوحدات الدالة في لسان ما وقواعد توليدها وقوانين اشتغالها وهي على التوالي:

- القسم الثاني: الجملة
- القسم الثالث: أقسام الكلم
- القسم الرابع: الوظائف النحوية
- القسم الخامس: الوحدة الدنيا الدالة

وأنهينا العمل بخاتمة.

وسيلاحظ القارئ لهذا العمل خطّة تتكرّر في كل أقسامه إلا القسم الخامس منه، لأسباب يعرفها في حينها، ملخّصها أنّ الباحث ينطلق دائما من عرض آراء المحدثين، يلخّصها ويترجمها وفق إطاره النظري ثم يبطلها بالرجوع إلى التراث النحوي وربما أطال في ذلك العرض بعض الإطالة.

ولم يكن له عن هذه الخطة خيار بل كانت ضرورة معرفيّة، وعلى عكس ما قد يوهم به نقده للغويين المحدثين الذين انطلق من أعمالهم فإنه كان في أشد الحاجة إلى أقوالهم لصياغة التأويل الذي يقترحه للمنوال النحوي العربي. وفي

ما نقول مظهر من مظاهر نسبيّة الحقيقة العلمية وإقرار منّا بأن الباحث ذات تاريخية.

وفي الختام نتوجه بالشكر والتقدير إلى أستاذنا الدكتور عبد القادر المهيري الذي أشرف على مسيرتنا في البحث خلال هذه السنوات الطويلة ولم يدخر جهدا في تشجيعنا. وقد كان له فضل خاص على هذا العمل لم يع به هذا الباحث إلا بعد أن أتم بحثه ونفصّله في نقطتين:

- الأولى أن هذا العمل مواصلة للأسئلة والقضايا التي طرحها درس التبريز في النحو لسنة 1982/1981. وقد كان عنوانه: - أصول النحو العربي، وفيه محافظة على نفس التوجه المتفهم للتراث النحوي العربي، المدافع عنه دون انغلاق، وإن اختلفت الصياغة التي تقع تحت مسؤولية صاحب العمل.

- وأما الثانية: فتتمثل في أننا انتفعنا من النتائج التي أثمرتها حلقة البحث التي بعثها الأستاذ المهيري وإن لم نشارك فيها وانتفعنا خاصة من شبكة المصطلحات التي دققت تعيين مختلف المركبات النحوية التي اعتمدناها في تدريس اللغة بالمرحلة الأولى بدار المعلمين العليا بسوسة ثم بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة. وقد أعانتنا هذه الشبكة أيما إعانة في فهم نصوص القدماء.

القسم الأول

مدخل نظري

الباب الأول
مقاربات المحدثين للتراث النحوي

1 - التجريبية عيب مقاربات التراث النحوي

يحتل التراث النحوي مكانة متميّزة في الثقافة العربيّة لحجمه الهائل وكثرة العلماء الذين توفّروا على دراسته والتأليف فيه ثمّ خاصّة لحضوره الدائم في ذاكرتنا الجماعية وتوجيهه لكثير من اختياراتنا وسلوكاتنا مهما تنوّعت أشكال هذا الحضور والتوجيه.

ولذلك مثّل نقد التراث النحوي مشغلا بارزا من مشاغل المثقّفين العرب في العصر الحديث والمعاصر وكان البحث اللغوي من أهمّ النشاطات الفكريّة لأهميّة القضيّة اللغوية وتشعّب مظاهرها ضمن إشكالية النهضة التي ينشدونها.

انطلقت محاورة التراث بسيطة تلبية لحاجيات عملية مباشرة، ثم اكتسبت بعدا أشمل لم يعد أصحابه يقنعون بمباشرة بعض الجوانب الجزئية في التراث النحوي العربي، وإنّما طال نقدهم صميمه ومفاهيمه الأساسية. وقد تناول هذا النقد كلّ جوانب التراث. فقد تناول الظروف التاريخية التي حفّت به والعوامل التي أثّرت فيه ووجّهته وطبعت أصوله المنهجية الكبرى. وتناولت مفاهيمه الإجرائية وقضاياه الجزئية.

وقد كاد يجمع ناقدو التراث على أن بالنحو العربي عيوبا تجعل إصلاحه وإعادة النظر فيه ضرورة ملحّة ومهمّة أساسية من مقتضيات عصرنا ومسلتزمات نهضتنا وذهبوا في هذا النقد مذاهب شتّى وتباينوا في تشخيص هذه

العيوب وتعيين طرق الإصلاح تباينا يجعل الباحث يتساءل عن قيمة الأسس التي اعتمدوها ومدى سلامتها.

وقد بدا لنا بعد تدبّر هذه المقاربات للتراث أن عيبها هو اتّصافها بالتجريبية. ونحن لا نقصد بالتجريبية تلك النزعة في العلوم التي تقضي باعتماد التجربة قبل إصدار أحكام علميّة فتلك من محاسن المنهج العلمي وإنّما الذي نقصده بالتجريبية (empirisme)، هو قلّة التنظير للممارسة العملية وعدم وعي الباحث بالمسلّمات التي ينطلق منها وعدم تفكيره فيما يقتضيه التسليم بها من مستلزمات ونتائج فرعيّة. ونودّ أن نرفع التباسا قد يعرض. فقولنا قد يوهم أن التجريبية هي دائما نتيجة تقصير من الباحث والحق أنّها قد تكون نتيجة مرحلة تاريخية تكيّف جهود الأفراد رغما عنهم.

وفيما يتعلق بموضوعنا فإن مقاربات التراث اتّسمت بالتجريبية لأنّها في الأغلب الأعمّ عندما كانت تنقد التراث النحوي وتقيّمه لم تكن تستند إلى نظريّة واضحة لما ينبغي أن تكون عليه الدراسة اللّغوية العلمية ولما ينبغي أن تكون عليه الدراسة العلميّة عموما، ولم تكن واعية بكل الصعوبات والإشكالات النظريّة التي تقتضيها عمليّة التقييم هذه.

ولهذا الوضع أسباب كَيَّفَتْهُ: منها ما يتعلّق بالدواعي التاريخية والاجتماعية والحاجات الظرفيّة التي كانت وراء هذه المقاربات وهي أسباب عربية داخلية. ومنها خاصّة ما يتعلّق بنشأة النظرية العلميّة للدراسة اللّغوية وتطوّرها وكيفية تقبّلها ومدى تمثّلها من قبل اللغويين العرب ونعني بذلك علم اللسانيات.

ونحن نريد الآن أن نبيّن من خلال استعراض أهمّ مقاربات التراث مظاهر هذه التجريبية والأخطاء التي وقع فيها الباحثون لعدم انطلاقهم من نظرية علميّة واضحة للغة.

2 - تبويـــب مقاربـــات التـــراث

لم تظهر المقاربات الحقيقية للتراث إلاّ في الثلث الثاني من القرن العشرين. وهي تتواصل بيننا وتمثل إشكاليّة هامّة مازالت تشغل تفكير عدد كبير من الباحثين واللغويين في العالم العربي [1]. وقد اعتنى ببحثها بعض الدارسين وبوّبها حسب وجهات اعتبار مختلفة [2] وقد بدا لنا أن نبوّب هذه المقاربات إلى قسمين كبيرين حسب اعتمادها أو عدم اعتمادها علم اللسانيات في نقد التراث.

3 - مظاهر التجريبية في مقاربات التراث التي لا تنتسب صراحة إلى علم اللسانيات

يمثل هذا النوع من القراءة للتراث أقدم النوعين وهو التيّار الذي تبدأ معه أوّل الأعمال التي تنقد أسس النحو العربي ومنهجه نقدا ينزع إلى الشمول وأظهر ممثليه ابراهيم مصطفى ومهدي المخزومي.

3.1 - مظاهر التجريبية عند إبراهيم مصطفى

يمثل كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى الصادر سنة 1937 أوّل مقاربة نقدية شاملة للتراث النحوي. وهو لذلك منعرج أساسي في تاريخ التفكير اللغوي العربي الحديث بالنظر إلى من سبقه وخاصة بالنظر إلى من لحقه من الباحثين الذين سيردّدون الكثير من أهدافه وأقواله.

---

1 فاسي الفهري - اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق - في الندوة التي نظمتها جامعة الرباط بالتعاون مع اليونسكو. ويجد القارئ بقية المعلومات عن مكان النشر وتاريخه الخ... بالرجوع إلى قائمة المصادر والمراجع وكذلك نصنع مع عامة المصادر والمراجع في بقية البحث.

2 محمد صلاح الدين الشريف «أثر اللسانيات في تجديد النظر اللغوي». وعبد القادر المهيري. «على هامش قراءة التراث النحوي».

كيف تتجلى التجريبية عند إبراهيم مصطفى؟ تتمثل التجريبية أو ضعف الأسس النظرية عنده في مستويين نفصل بينهما فصلا منهجيا لوضوح العرض وإن كانا شديدي الترابط والتشابك في كتابه: أمّا المستوى الأوّل فيتعلّق بتصوره للعلم عموما وأمّا الثاني فيتعلّق ببعض المنطلقات أو البديهيات التي تتعلق بعلم اللغة في خصوصه. ونحن نستشف مادة هذين العنصرين عندما نحلل خلفيات ما نقد به التراث ونستنتج ما تفترضه سواء وعى صاحبها بها أم لا.

3. 1. 1 – غياب تصور واضح للعلم

وقد رأينا أن كثيرا من الأخطاء في نقد التراث النحوي يعود إلى تصور خاطئ للعلم في نقطتين أساسيّتين:

أما النقطة الأولى فتتعلّق بعدم تمييز الباحث بين مقتضيات البحوث النظرية والبحوث التطبيقية وهما وجهتان من البحث مختلفتان متباينتان على الرغم ممّا يبدو في الظاهر من تمازج بينهما. وأهمّ ما ينبغي توضيحه أن الباحث عندما يدرس ظاهرة دراسة نظريّة خالصة، يجتهد في إيجاد الفرضيات الملائمة لتفسير تلك الظاهرة دون ربط مسبق على مستوى الممارسة العلمية بين هذه الفرضيات وبين التطبيقات العملية التي يمكن أن تنشأ عنها. ولذلك نجد كثيرا من الاكتشافات العلمية لا تجد إبّان اكتشافها تطبيقات عمليّة مباشرة. ومعنى ذلك أن البحوث التطبيقية تنطلق من حيث تنتهي البحوث النظرية ولا تتدخّل غاياتها وهواجسها ضمن صياغة البحوث النظرية وترتيب استدلالاتها ونسق حججها.

وقد بدا لنا هذا الخلط بين البحوث النظرية والتطبيقية في اتّخاذ إبراهيم مصطفى تبرّم الناشئة بالنحو وصعوبة تدريس العربية حجة على فساد لازم في النحو العربي أو عيب ضروري فيه. يقول: «أطمح أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربيّة وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة

تقربهم من العربية وتهديهم إلى حظّ من الفقه بأساليبها. . . . اتّصلت بدراسة النحو في كلّ معاهده التي يدرس فيها بمصر وكان اتّصالا وثيقا طويلا ورأيت عارضة واحدة لا يكاد يختص بها معهد دون آخر. . . . هي التبرّم بالنحو والضجر بقواعده وضيق الصدر بتحصيله. . . كانت خصومة قاسية بين طبيعة التلميذ وبين هذا المنهاج والقائمين عليه. . . لكن طبيعة التلميذ الصادقة في إباء القواعد والتململ بحفظها لم تخف شهادتها ولم يستطع جحدها فكانت ثورة على المنهاج وأصحابه. . . قد كان في هذا الشهادة الصريحة بفشل هذا النحو أن يكون السبيل إلى تعلّم العربيّة والمفتاح لبابها. ولقد بذل في تهوين النحو جهود مجيدة. . . على أنّه لم يتجه أحد إلى القواعد نفسها وإلى طريقة وضعها فيسأل: «ألا يمكن أن تكون الصعوبة من ناحية وضع النحو وتدوين قواعده وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية» [1].

إن الصعوبات الملاحظة في تدريس لسان ما يمكن أن تكون قرينة من القرائن أو مؤشرا خاما يشير إلى أن القواعد النحويّة المعتمدة ليست لائقة ولا كافية بوصف ذلك اللسان ولكن هذه الصعوبات ليست دليلا علميا في حدّ ذاتها على عدم كفاية ذلك النحو المعتمد. فإن أريد إثبات عدم ملاءمة تلك القواعد النحوية للخصائص الحقيقية لذلك اللّسان الموصوف وجب إثبات ذلك بالرجوع إلى مقتضيات وصف الألسنة البشرية أي جملة فرضيات متناسقة أو نظرية علميّة (هي التي نسمّيها علم اللّسانيات). وهذا يقضى بتوضيح هذه الأسس والفرضيات.

وبسبب عدم التمييز. بين المجال النظري والمجال التطبيقي في النشاط العلمي الذي نشأ عنه الخلط بين وصف العربية وتدريسها، يسوي إبراهيم مصطفى بين مقتضيات البحث اللّغوي ومقتضيات التدريس، بل إن الخصائص المطلوبة في

1 إحياء النحو ص أ – ب – ج – د.

التدريس والمحبّذة فيه تصبح بصفة ضمنيّة الخصائص المطلوبة في البحث النظري. ولمّا كانت السهولة والبساطة من لوازم عملية التدريس وأوّليات صناعة التعليم خاصّة في المراحل الأولى من التعليم تحوّلت هذه الخاصّة مقياسا يعتمد لتقييم التراث النحوي وسيصبح كلّ سؤال لا يفيد مباشرة في تعليم العربية ترفا لا فائدة منه ويضحي التعمّق عيبا مضرّا ينبغي تجنّبه [1].

ولذلك عدّ اختلاف الآراء نقيصة من نقائص التراث النحوي: فالتبسيط الذي تقتضيه عمليّة التدريس في الدرجات الأولى من التعليم يقتضي الاختيار لوجهة ما من بين وجهات نظر مختلفة مراعاة لمستوى المتعلمين المبتدئين تبعا لمبدأ التدرّج الذي تقتضيه كلّ عمليّة تعليم. ولكن الاختلاف والجدل بين فرضيات متباينة لتفسير ظاهرة ما هو من مقتضيات كلّ بحث أساسي في اللغة كما هو الشأن في كلّ ميدان من ميادين المعرفة. ونفي ذلك يوقع القائل به في تصوّر وثوقي أو دغمائي للحقيقة العلميّة [2].

أما النقطة الثانية التي تتعلّق بتصور خاطئ للعلم فتهمّ: علاقة المعطيات والوقائع بالفرضيات ضمن الممارسة العلمية. ليست هذه القضية قضية بسيطة وقد تناولها الفلاسفة منذ القديم بالبحث واختلفوا فيها مذاهب متعدّدة. والذي يعنينا في هذا المقام أن نبيّن أن أي مباشرة علميّة ضمن العلوم التجريبية وعلم اللغة منها تحتاج ضرورة من الباحث استقراء المعطيات التي يتّخذها موضوع علمه والرجوع إلى الوقائع التي تعنيه. ولكن هذه المباشرة لا يمكن أن تكون ناجعة إلا إذا نزّل الباحث مباشرته الاختبارية ضمن مرجع نظري. فافترض جملة من الفرضيات حوله حسب مقتضيات الصياغة في النظريات العلمية.

---

1 المرجع السابق ص: أ – ب.

2 المرجع السابق ص 35: «بهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولا باتا، وكثروا من أوجه الكلام ومن احتماله لأنواع من الإعراب...».

ويبقى عليه أن يكافح ما افترضه من فرضيات مع جملة الوقائع والمعطيات التي نصب نفسه لتفسيرها. وبناء على ذلك يعتمدها أو يعدّلها أو يطرحها. ونحن نلحّ على أن كلّ ممارسة علميّة تحتاج ضرورة إلى هذه الفرضيات ولا يمكن بحال أن يكون اعتماد الوقائع وجمعها كافيا بمفرده لتأسيس ممارسة علمية. ونلحّ ثانيا على ضرورة التمييز بين هذه الفرضيات الضرورية في كلّ عمل علمي وبين المسلّمات الماقبلية والذاتية التي يمثّل اعتمادها عائقا أمام نشأة العلوم وتطوّرها.

وقد بدا لنا هذا التمييز غائبا عند إبراهيم مصطفى عند حديثه عن الإعراب[1]. ونرى أن اعتباره نظام العوامل جملة من المسلّمات الماقبلية التي سلطت قسرا على العربية نتيجة عدم تقديره أن كلّ ممارسة علمية تقتضي بناء أصول نظرية. وقد عاب على النحاة أن يحتكموا إلى هذه الأصول في جدلهم والحال أن هذه الأصول هي التي تنظّم نقاشهم وتحفظ وحدة صناعتهم. ولا يمكن أن ندعو إلى طرح هذه الأصول إلا إذا عوّضناها بأصول نظرية أفضل حسب مقتضيات الصياغة النظرية. ولقد كان انعدام الوعي بضرورة هذا المرجع النظري عند مباشرة أي عمل علمي في نظرنا - من أهمّ الأسباب التي دفعت إلي التقريب بين نظام العوامل وعلم الكلام والفلسفة والحكم بأن نظام العوامل نتيجة منهج غير لغوي. وقد منعت هذه التجريبية إبراهيم مصطفى من الانتباه إلى ما يسديه نظام العوامل من فائدة معرفيّة في ترتيب المادة اللّغوية ووصفها. وأدّت به كذلك إلى المقابلة بين السماع والقياس بشكل أفضى به إلى القول بأن القياس من الفلسفة وأنّه ممّا قد يستغني عنه علم اللغة . وهو موقف نموذجي للتجريبية

1 المرجع السابق ص 28: «وأساس كلّ بحثهم أن الإعراب أثر يجلبه العامل... ودونوا للعامل شروطا هي عندهم فلسفة النحو... ولما تكوّنت للنحاة هذه الفلسفة حكّموها في اللّغة...».

البحتة التي تفضي في أقصى مراحلها إلى رفض كلّ جانب نظري في أي عمل علمي [1].

3. 1. 2 - غياب تصوّر واضح لعلم اللغة

هذا في ما يتعلّق بالأخطاء في نقد التراث التي يمكن أن نرجعها إلى غياب تصور واضح للعلم أما المستوى الثاني فنبوّب ضمنه جملة الأخطاء التي يمكن إرجاعها إلى غياب تصوّر واضح لعلم اللّغة.

1 - وأوّل هذه الأخطاء ناتج عن عدم التمييز بين الإنجاز الفردي أو الكلام واللسان باعتباره عنوان ما هو مشترك بين أفراد مجموعة لغوية ما، وهذه المقابلة تعكس على مستوى الوقائع اللّغوية المقابلة بين مجالين: مجال الوقائع التي لا يعتبرها الباحث داخلة ضمن اختصاصه (الكلام) ومجال المعطيات التي يعتبرها داخلة ضمنه (اللسان). وفائدة هذا التمييز توضيح مجال الدراسة اللّغوية ولا يعني تفضيلا لجانب من الدراسة على آخر. كما أن هذا التمييز لا يعني أن حدود الفصل بين المجالين معطاة سلفا وبشكل مطلق خارج كلّ ممارسة علميّة محدّدة. فهذا التمييز منهجي يتحدّد مضمونه ويتغيّر محتواه حسب تقدّم الباحث في اختصاصه وسيطرته على المتغيّرات، وتوفيقه في عزل الثوابت بمقتضى ما يكتشفه من علاقات مجرّدة بين الأحداث، ضمن مختلف المستويات التي يفترض وجودها في الظاهرة التي يدرسها.

---

1 المرجع السابق ص 30: «يشرعون بها [أي بالعوامل] أساليب في العربية لم يسمعوها من العرب يقيسونها على ما سمعوا. وآلة القياس من هذه الفلسفة.. والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم غالبة على تفكيرهم، آخذة حكم الحقائق المقررة لديهم.

ولما كان للتجريد وللعلاقات النظرية كلّ هذه الأهمية في تأسيس كلّ معرفة علمية، كثيرا ما تترجم المقابلة بين اللسان والكلام بالمقابلة بين الشكل النظري والإنجاز العيني. ولا غرابة إذن أن ينزع اللّغوي أو النحوي في دراسة لسان ما إلى الاهتمام بالظواهر المطّردة أو القياسيّة التي يمكن صياغتها صياغة نظريّة في شكل قواعد مقتضبة، ويعزف عن الظواهر الشاذّة أو الفردية. وقد حدس بذلك ابن أبي إسحاق لما قال: عليك بباب يطّرد وينقاس. ولما كان الأمر على ما بيّنا لم يكن من الصواب أن يتّهم إبراهيم مصطفى النحاة العرب بأنّهم يرفضون بعض الأساليب العربيّة إخلاصا منهم لفلسفتهم النحويّة كما هو شأن رفضهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه. فهذا الرفض يعني في الحقيقة تبجيلا للظواهر المطّردة القياسية في اللسان العربي وليس ذلك تحكّما منهم [1].

أمّا المظهر الآخر من مظاهر التجريبية الناتج عن عدم تمييز إبراهيم مصطفى بين اللسان والكلام فيتمثّل في مطالبة النحاة العرب بالجمع بين دراسة الأساليب وعلم المعاني وبين نظريّة الإعراب دون أن ينتبه إلى فائدة الفصل الذي أقامه النحاة العرب والذي مكّنهم من حصر مجال دراستهم، وجمع معطيات متجانسة حسب وجهة نظر محدّدة، ودون أن يقترح إطارا نظريا أفضل يسمح بتوسيع مادّة الوقائع المدروسة مع المحافظة على التناسق النظري الموجود في الإطار النظري الأقلّ طموحا [2].

2 - أما الخطأ الثاني فهو الاستعمال المطمئن لمتصور حدسيّ كان لتطوّر علم اللّغة الفضل في التنبيه إليه والاحتراز من استعماله استعمالا غير مدقّق. ونقصد بذلك متصوّر المعنى [3].

---

1 انظر ص 30 من المرجع نفسه.

2 انظر بحث الأستاذ المهيري على هامش قراءة التراث النحوي ص 335.

3 انظر في هذا العمل الفقرة الخاصة بهيلمسليف القسم 2 الفقرة 11 - 2 - 1.

3.1.3 - أسباب التجريبية عند إبراهيم مصطفى

هذه أهمّ مظاهر التجريبية كما تتجلى عند صاحب إحياء النحو ونريد الآن أن نفسّر أسبابها. وبعض هذه الأسباب يعود إلى دواع اجتماعية داخلية نتجت عن حركة النهضة وبعضها الآخر إلى نشأة علم اللسانيات وتطوره.

كان من أهمّ مظاهر التجريبية التي لاحظناها عند صاحب إحياء النحو ثقل مشاغل التدريس وهواجسه التطبيقية على صياغة نقده للتراث النحوي وتوجيه فرضياته (الضمنية) حول العلم عامّة والدراسة اللّغوية بصفة خاصّة. وهو أمر يجد تفسيره في حاجة اجتماعية ولّدتها النهضة. هي قضية التعليم ونشره وما استلزمته من مقتضيات أهمّها (فيما يخصّنا) ملاءمة التراث النحوي لمقتضيات التدريس على نحو يخالف السنن المتّبعة في معاهد التعليم التقليدية كجامع الأزهر أو جامع الزيتونة.

ظهرت البوادر الأولى لهذا الداعي مع طلائع النهضة وظهور المدارس الجديدة. واقترن أوّل كتاب يروم على نحو ما تيسير النحو لغاية تعليمية برائد من روّاد حركة النهضة ورمز من رموز هذه البعثات العلمية التي أرسل بها محمد علي للأخذ عن الغرب وهو رفاعة الطهطاوي الذي تولى أيضا تأسيس مدرسة الألسن سنة 1835 لتكوين المترجمين ومدرّسي العربيّة إلى جانب جامع الأزهر وقد ألّف كتاب «التحفة المكتبية في تقريب العربية». وتواصل هذا النوع من التأليف ذو الغاية العملية في رحاب المؤسسات التعليمية الجديدة التي أحدثت تلبية لهذه الحاجيات الحديثة ونهض بها مدرسون فيها أو خريجون منها.

من ذلك أن الأستاذ حسين المرصفي المدرس في دار العلوم ألف سنة 1871 الوسيلة الأدبية لعلوم العربية. ومن الهامّ أن نشير إلى أنّه لم يكن كتاب نحو وصرف فقط بل تناول أيضا ما يمكّن المتعلّم من إتقان العربية كالبلاغة والأدب. ثم

تلاه تأليف في نفس الغرض لطالب نابه من خريجي دار العلوم هو حفنى ناصف الذي ألّف مع بعض رفاقه كتابا مبسّطا في النحو لتلاميذ المدارس الثانوية باسم قواعد اللغة العربية في نحو 100 صفحة وألحقوا به قواعد البلاغة وهو أكثر تفصيلا في عرض أبواب النحو من كتاب رفاعة الطهطاوي [1]. أمّا خارج مصر فنشير أيضا إلى أن أحد أعلام النهضة وروّاد الإصلاح وهو ناصيف اليازجي قد ألف أيضا كتابا يرمي أيضا على طريقته تيسير تعليم العربيّة عنوانه: «فصل الخطاب في فصول لغة الإعراب».

إن العامل المشترك بين المنتمين إلى هذه الفترة أن الغاية الأساسية التي تكمن وراء تآليفهم هي غايات عمليّة تطبيقيّة ترمي إلى التخفيف من مادّة النحو العربي وما فيها من ثراء وتعمق يليق بالمختصين والاقتصار على الحدّ الأدنى من المعلومات التي يحتاجها جمهور من المتعلّمين حتى يتقن العربية نطقا وكتابة. ولذلك استقر عند هؤلاء الباحثين أن العربية آلة لغيرها من العلوم وليست علما يطلب لذاته.

وممّا يبرز أهميّة هذا الجانب من القضية اللّغوية عند العرب على الصعيد الاجتماعي أن قضيّة تيسير النحو وملاءمته لحاجيّات التعليم ومقتضياته ستتبنّاه هيئة رسميّة شكّلتها وزارة المعارف المصريّة سنة 1938 ستناقش مقترحاتها ثلاثة مجامع للغة العربيّة ولقد كان إبراهيم مصطفى من أعضائها [2].

أما السبب الثاني الذي يفسّرهذه التجريبية عند إبراهيم مصطفى فيعود إلى تطور علم اللسانيات وكيفية تقبّله عند اللّغويين العرب. فعلم اللسانيات لم تكتمل صياغة الفرضيات الكبرى العامّة المؤسسة له الضابطة لمجاله والمرتّبة لوجهات النظر فيه إلا في الثلاثينيات ولم تظهر أولى المبادرات لبناء منوالات إجرائية على ضوء هذه الفرضيات العامّة إلا بعد ذلك. ثم إنّ قنوات الاتّصال الثقافي والعلمي القائمة

1 انظر شوقي ضيف «تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا». ص: 4 و 26.

2 انظر المرجع نفسه ص 32 وما بعدها.

آنذاك بين العالم العربي ومصادر هذه النظريات وبلدانها لم تكن تسمح للغويين العرب آنذاك بالاستفادة من آخر مستجدّات هذا العلم.

نحن لا نملك بحثا مفصّلا حول كيفية تقبّل العالم العربي لهذا العلم الوافد لكن يمكن أن نقول إن الجامعة المصريّة الأهلية سنة 1908 ثم الجامعة المصريّة بعد أن أصبحت جامعة حكوميّة كانت أهمّ الفضاءات التي اكتشف فيها المثقفون العرب بعض جوانب علم اللسانيات ونعني اللسانيات التاريخية [1].

ولنا في كتاب طه حسين مذكرات [2] شهادة على الإعجاب والانبهار بهذا الجانب من اللسانيات. وقد توطّدت الدراسة التاريخية للّغة في الجامعة المصرية بفضل مشاركة بعض المستشرقين في التدريس بها ثم بتحوّل بعض الطلبة إلى الدراسة في ألمانيا أو فرنسا لدراسة أصول هذا العلم [3]. والذي يعنينا في هذا المقام أن الأصداء التي بلغت العالم العربي من هذا العلم تتعلّق أساسا بالدراسة التاريخية المقارنة التي أفادت دراسة العربية منها بحوثا قيّمة. ولقد ظهر أوّل كتاب عربي يقدّم بشكل مستقص هذا النوع من الدراسة بقلم «علي وافي» سنة 1945 مقدّما خاصة للدراسات التاريخية ومبنيّا على الفرضيات التي تعتبر سابقة لفترة نضج الدراسة اللسانية ورشدها.

وعلى أساس ما قلنا كان من الطبيعي أن لا يعتمد صاحب «إحياء النحو» على نظرية عامّة شاملة للغة لأنّها لم تكن ممّا يمكن أن يرجع إليه ولا أن يدرك أهمية ما ينشر آنذاك. ونحن لا ندرك ذلك إلا بفضل بعدنا التاريخي والمعاصرة حجاب. ولذلك كان عمله تجريبيّا بمقتضى هذا السياق التاريخي الذي وجد فيه.

---

1 انظر ألفه يوسف المساجلة بين فقه اللغة واللسانيات عند بعض اللغويين العرب المعاصرين.

2 انظر مذكرات طه حسين ص 57.

3 انظر «محمود فهمي حجازي» اتجاهات الدراسة اللّغوية المعاصرة في مصر ص 36.

3. 1. 4 - المناخ الفكري لإحياء النحو كيفته اللسانية تكييفا خفيفا

ولكن اللسانيات لم تكن مجهولة من إبراهيم مصطفى. فقد اكتشفها طالبا رفقه طه حسين [1] في الجامعة الأهلية. وعرف بعضا منها بحكم انتمائه إلى هيئة التدريس بالجامعة. وقد كان منها زملاء له مستشرقون، ثم هو يناقش بعض آراء المستشرقين في أصل الإعراب [2] ولا يعتمد نتائج بحوثهم الزمانية لأنه يحدس بأنّها غير موفية بالغرض الذي يؤلّف بسببه كتابه.

إن المناخ الفكري الذي ألّف فيه إحياء النحو مناخ كيّفته اللسانيات على نحو خفيّ وإن لم تصبح مرجعا صريحا في تفكيره. وأقلّ تأثير للسانيات التاريخية آنذاك أنّها وسّعت آفاق الدارسين العرب ومنهم إبراهيم مصطفى فأصبحت بعض خصائص العربية تنزّل ضمن ظواهر لغويّة أعمّ بفضل المقارنة بين ألسنة متعدّدة. ونزعم أن من مظاهر هذا التأثير الخفي للسانيات في «إحياء النحو» ما ورد منه في الصفحات 1 و 2 و 3 إذ يبدو لنا أن اللسانيات المقارنة تمثّل الخلفية التي انطلق منها لمناقشة تعريف النحاة العرب للنحو بقطع النظر عن صحّة هذا النقد أو خطئه. وخلاصة رأى صاحب إحياء النحو أن العرب لمّا عرّفوا النحو على أنّه علم يعرف به أواخر الكلم إعرابا وبناء، ولمّا كنا نجد ألسنة بدون إعراب ولها نحو خاص بها نتج عن ذلك عنده ضرورة أن تعريف النحاة العرب للنحو به قصور ونقص لأن النحو أشمل من الإعراب. وهو في هذا الرأي لا ينطلق من قراءة داخلية للتراث النحوي العربي - قد ردّ عليه الخضر حسين [3] - وإنّما يقرأه قراءة خارجية أمدّته اللسانيات التاريخية المقارنة ببعض معطياتها. وهذا في رأينا مظهر من مظاهر تكييف اللسانيات لبحوث إبراهيم مصطفى. فاللسانيات المقارنة هي الأفق العلمي الذي يمدّ

---

1 انظر تقديم إحياء النحو بقلم طه حسين ص - هـ.

2 المرجع السابق ص 47/45.

3 انظر محمد الخضر حسين: دراسات في العربية وتاريخها ص 239.

الباحث بهـذه المسلّمة التي يُعْـمِلها في نقـد التراث ومحـصّلها أن النحـو أشمل من الإعراب بمقتضى وجود ألسنة لا إعراب فيها وتتضمن رغم ذلك نحوا [1].

وممّا يدلّ أيضا على هـذا التأثير الخـفي للسانيات المقـارنة عدم الاقتـصار في مناقشـة النحاة العرب عـلى العربية والاسـتناد إلى تصوّر للنحو يـشمل كلّ الألسنة والدعوة إلى تأمّل صحّة ذلك في لسـان آخر لا تعرفه [2] مع غياب أي نزعة تمجيدية للعربية على غيرها من الألسنة على غرار بعض المؤلّفات المعاصرة له.

ولعلّ من مظاهر هذا التـأثير الخـفي للسـانيات تسليم البـاحث أن الفلسـفة مضـرّة بدراسة النحـو وأن اعتمـادها مفـسد لأحكامه مـزيّف لقواعـده وهو تأثير لا نستطيع أن نحدّد بدقّة القنوات التي أوصلتـه إلى إبراهيم مصطفى. ولكننا نقدّر أنه صدى مـن أصداء هذا العلم الوافـد تلقّفـها السـمع وغدت فـرضيـة معتـمـدة لدى المهتمين باللغة [3]. وإن كنّا نقرّ بإمكانية إرجاع هـذا الموقف إلى التراث النحوي ممثّلا في أبي علي الفارسي.

ومـن البـاب نفـسـه نعـدّ أيضـا تسـليـم البـاحـث أن مـوضـوع النحـو الجمـلـة وإن كانـت الصياغـة تتـأرجـح وتضـطـرب بحيـث لا يتناول النحو الجملة مجـالا وحيدا لـدراسـة ائتـلاف الكلـم، بـل يهـتـمّ أيضـا بقانون تأليف الجـملة مع الجـمـل. ومنهـا أيـضـا قـولـه بـضـرورة الربـط بـين اللفـظ والمـعنى الذي بنى عليـه رأيـه في التـسـوية بين الفـاعل والمبتدإ وهو قـول نجـد له جـذورا في كتـاب برجستراسـر [4].

---

1 إحياء النحو ص 2: «وكثير من اللغات لا إعراب فيها ولا تبديل لآخر كلماتها ولها مع ذلك نحو وقواعد مفصلة تبيّن نظام العبارة وقوانين تأليف الكلم».

2 المرجع السابق ص 2.

3 انظر مقال م. ص الشريف أثر اللسانيات في تجديد النظر اللغوي ص 44.

4 برجشتراسر. التطور النحوي للغة العربية ص 132.

3. 2 - مظاهر التجريبية عند مهدي المخزومي لتأثره بإبراهيم مصطفى

يمثل مهدي المخزومي الوجه الثاني لهذا التيار بعد صاحب إحياء النحو وبين الرجلين صلة حميمة فمهدي المخزومي تلميذ لإبراهيم مصطفى، اتخذ كثيرا من أقواله منطلقا لبحوثه فتوسّع فيها واستدلّ عليها وطبّقها. من ذلك أنّنا يمكن أن نعتبر كتاب مدرسة الكوفة تعميقا وتحويرا لبارقة تلوح في«إحياء النحو» [1].

وإلى صاحب إحياء النحو نردّ تفضيل السّماع على القياس والدعوة إلى الجمع بين النحو وعلم المعاني واعتبار العامل أثرا من آثار الفلسفة واعتبار الجملة موضوع الدراسة النحوية [2] وضرورة الربط بين بعض حركات الإعراب وبعض المعاني [3].

3. 2. 1 - غياب تصور واضح للعلم

ومثلما ردّد المخزومي آراء صاحب إحياء النحو فقد اتّصف مثله بالتجريبية التي اتصف بها أستاذه على مستوى تصوّره للعلم عموما ولعلم اللّغة بصفة أخص.

فعلى مستوى تصوره للعلم نجده يخطئ كما أخطأ أستاذه في الخلط بين البحوث النظرية والبحوث التطبيقية ويواصل المزج بين تيسير النحو وإعادة النظر في منهجه مع ما يستتبعه ذلك من مماهاة مغلوطة بين مقتضيات صناعة التدريس ومقتضيات البحث النظري [4].

وفيما يتعلق بعلاقة المعطيات بالفرضيات النظرية نجده كذلك يخلط بين الفرضيات الضرورية لبناء أي نظرية علميّة وبين المسلّمات الماقبلية ضديدة

---

1 إحياء النحو ص: 28.

2 المرجع نفسه ص 30.

3 إحياء النحو و – ز.

4 انظر مقدمة كتابه في النحو العربي، نقد وتوجيه.

الدراسة العمليّة. فاعتبر نظام العوامل فلسفة مفروضة على دراسة العربية نتيجة منهج دخيل [1]. وسيفضي به عدم تقديره لقيمة الفرضيات النظرية في الممارسة العلمية إلى موقف تجريبي بحت وصريح لم يبلغه صاحب إحياء النحو [2].

2.2.3 - غياب تصوّر واضح لعلم اللغة

أمّا على مستوى تصوّره لعلم اللّغة فيمكن أن نردّ بعض أخطائه إلى:

1 - عدم تمييزه بين اللسان والكلام: وهو تمييز رأينا فائدته في توضيح مجال البحث، وبغيابه نفسّر استحسانه قياس الكوفيين على المثال الواحد [3]، واستعظامه أن يتجرأ بعض النحاة على تغليط الأعراب أو الشعراء. وبذلك نفسّر أيضا دعوته للجمع بين علم النحو وعلم المعاني.

2 - أما المظهر الآخر من مظاهر التجريبية فيتمثل في الاعتماد على المعنى باعتباره بديهية يمكن الاطمئنان إليها في تعريف الوحدات اللّغوية وتبويبها.

3.2.3 - تأثر المخزومي باللسانيات أقوى من تأثر إبراهيم مصطفى بها

لكن الجديد عند مهدي المخزومي هو أنّ تأثير علم اللّسانيات فيه تأثير أوضح من أستاذه، وإن لم يبلغ تأثير هذا العلم مبلغا يجعله ينتسب إليه فإنّه أثر فيه تأثيرا جعله يشرّع لبعض مسلّماته بالدرس اللّغوي الحديث. وهو ما لا نظفر به عند

---

1 انظر مقدمة «في النحو العربي نقد وتوجيه ص 15».

2 انظر مدرسة الكوفة ص 411: «كذلك ليس مما يعاب عليهم أن يعتمدوا كلّ الاعتماد على النقل فقد انتهينا من تقرير أن اللغة رواية ونقل لا قياس وعقل وأن أداة الاستنباط فيها هو الاستقراء».

3 انظر المرجع السابق ص 396: «ومنهج الكوفيين قائم على أسس ثلاثة: 1 - قياسهم على المثال الواحد...

أستاذه. وإن تفحّصنا ما يعنيه مهدي المخزومي بالدرس اللّغوي الحديث تبيّن أنّه مزيج من:

1 - أصداء لأفكار نادت بها اللّسانيات الآنية الوصفيّة لم يطّلع عليها في مصادرها ولا يحيل في تحصيلها على مصادر محدّدة وإنّما قال بها أهل عصره وسرت مع قلمه. منها: اعتبار أن الفلسفة والمنطق مفسدان للدراسة اللّغوية، وهذه الوضعية positivisme البدائية التي تدعو إلى الاعتماد على الوقائع عند دراسة اللّغة والابتعاد عن التنظير المرادف عنده للتأمل الفلسفي العقيم. ومنها ضرورة تحديد مجال الدراسة النحويّة بالجملة.

2 - أقوال قالت بها اللّسانيات التاريخية المقارنة وأحكام تتعلّق بعائلة الألسنة السامية.

وهو يمزج بين المذهبين مزج غير العارف بما جدّ بينهما من سجال ومن إعادة ترتيب حاسم في تاريخ اللسانيات بين وجهتي النظر اقتنع الباحثون بعده بضرورة الفصل المنهجي بين الدراسة التاريخية أو الزّمانية والدراسة الآنيّة مع إعطاء الأولويّة المعرفيّة للدراسة الآنيّة. ونجد هذا المزج في مقدّمات بحثه مصرّحا به بشكل نظري ونجده حاضرا عند تناول بعض المسائل الجزئية في النحو العربي. من الباب الأوّل نحيل على قوله [1]: في كتابه «في النحو العربي نقد وتوجيه»، حيث نلاحظ غياب التمييز بين «فقه أساليب لسان ووضع قواعد تمثل نحوا (أي اشتغال اللسان آنيا) و«الجري وراء اللغة وتتبع مسيرتها وتطوّرها» أي وصفها زمانيا.

---

1 في النحو العربي نقد وتوجيه ص 19:
«ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحوا للغة من اللّغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة أو يخطئ لهم أسلوبا، لأن النحو دراسة وصفية تطبقية لا تتعدى ذلك بحال. النحو عارضه لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور، فالنحو متطور أبدا، لأن اللّغة متطورة أبدا، والنحو الحق هو ذلك الذي يجري وراء اللغة يتتبع مسيرتها ويفقه أساليبها».

ومن المسائل الجزئية التي نلمس فيها هذا الخلط بين الآنية والزمانية كثير من الوحدات التي اختلف أهل البصرة والكوفة في كيفية تقطيعها كأسماء الإشارة أو الضمائر. وقد رجّح في بعضها رأي الكوفة مستأنسا في ذلك بما آل إليه الدرس اللّغوي الحديث وهو عنده الدراسة التاريخية المقارنة [1].

هذه إذن أهمّ مظاهر التجريبية عند ناقدي التراث النحوي الذين لم يصدروا في نقدهم عن انتماء صريح لعلم اللسانيات وإن كانت اللسانيات كيّفت مناخهم الفكري العام وأثّرت فيه. وهو تأثير خفي لا يكاد يلحظ عند صاحب إحياء النحو إلا أنّه ازداد وضوحا وبيانا عند صاحب مدرسة الكوفة. فأصبح «الدرس اللّغوي الحديث» مرجعا صريحا ترجّح بمقتضاه آراء مدرسة الكوفة على مدرسة البصرة وتنقد أعمال النحاة العرب بالاعتماد عليه. ولكن هذا الدرس الحديث قد بقي غامضا لأن القائلين به يردّدون أصداء لمبادئ نادى بها لسانيون ولكنهم لم يتيسّر لهم الاطلاع عليها مباشرة في مصادرها ولا هم اطّلعوا عليها بطرق منظّمة فكان منها ذلك الضعف وتلك الهنات التي أشرنا إليها.

ولكن مهدي المخزومي يمثل نهاية مرحلة تاريخية إذ تبدأ بعده مرحلة أخرى يغدو فيها انتساب اللّغويين إلى اللسانيات صريحا لا ضمنيا. وهي المرحلة الثانية التي نتولّى استعراضها.

4 - مظاهر التجريبية في مقاربات التراث التي تنتسب إلى علم اللسانيات

نقسّم أعلام هذه المرحلة التاريخية التي تتواصل إلى يومنا هذا إلى اتجاهين عامين يوافقان مجالين من مجالات الدراسة اللسانية. أمّا الاتجاه الأوّل: فنسميه بالاتجاه التاريخي المقارن وأمّا الثاني فنسميه الاتجاه الوصفي.

---

1 انظر مدرسة الكوفة ص 192/193.

4. 1 - مظاهر التجريبية في مقاربات التراث التي تنتسب صراحة إلى الاتجاه التاريخي المقارن : إبراهيم أنيس نموذجا

يمثل هذا الاتجاه في البحث أقدم وجه من وجوه اللسانيات وأسبقها وهو المجال الذي يعدّه كثير من المؤرخين البداية العلميّة للدراسة اللّغوية. وضمنه سجّلت أهم نجاحات الاتجاه التاريخي والمقارن في القرن 19 . وقد اتّضحت أسسه ومعالمه مع نهاية القرن التاسع عشر وغزا التدريس الجامعي. ولذلك أمكن انتقال أهمّ فرضياته ومكوّنات منهجه إلى العالم العربي في صورة تسمح بتمثّله والاستفادة منه.

فقد اتخذ هذا المنهج الألسنة الساميّة موضوعا له ودرسها وأوضح الكثير من خصائصها وأفادت العربيّة من ذلك أيّما إفادة [1] وقد عرف العالم العربي خصائص المنهج المقارن في رحاب الجامعة المصريّة ثم اكتشفه بعض الطلبة الذين درسوا في الجامعات الأوروبيّة. ولذلك لا غرابة أن يكون أوّل اللّغويين العرب الذين نقدوا التراث النحوي وانتسبوا صراحة إلى علم اللسانيات من أصحاب الاتجاه التّاريخيّ المقارن.

وقد اخترنا ممثّلا لهذا الاتجاه إبراهيم أنيس بالاعتماد على كتابه «من أسراراللغّة». عرف إبراهيم أنيس اللسانيات في الغرب وغدت عنده أفقا علميّا رحبا غيّر نظرته إلى كثير من القضايا اللّغوية واتّخذه مسبارا يعيد على ضوئه تقييم ما قرأ عن القدماء في مواضيع اللّغة، وأساسا ومعيارا يصنّف بمقتضاه الباحثين حسب إلمامهم أو عدم إلمامهم به [2].

4. 1. 1 - فضل إبراهيم أنيس

لقد كان فضل ابراهيم أنيس هامّا وكبيرا على الدراسة اللّغوية العربية وأهمّ ما نذكره له أنّ أدخل التراث النحوي في جدل مع علم اللسانيات وأنّه رسّخ الاعتقاد بأن اللغوي العربي لا يمكن أن يقتصر في

---

1 برجشتراسر. التطور النحوي للغة العربية ص 8. وهو يلحّ على تقديم أمثلة من العربية حتّى يتمثل الطلبة العرب المنهج التاريخي تمثلا حسنا.

2 انظر مقدمة من أسرار اللغة ص 4.

دراسة العربية على ما قاله القدماء فحسب بل ينبغي له أن يأخذ بعين الاعتبار ما يقوله غيرهم من غير العرب. وبصفة أدقّ نقول إنّه رسّخ الاعتقاد بأن العربية لا يمكن أن تدرس بالاقتصار عليها بل يجب تنزيلها وتنزيل ظواهرها ضمن الألسنة التي تشبهها وضمن الألسنة عموما. وهو يمثل نقلة نوعيّة في تناول التراث لوعيه أن نقد التراث النحوي ينبغي أن يعتمد مستخلصات علم اللّغة. وقد لاحظنا عنده تقدّما بالنظر إلى سابقيه في تصوّره للعلم عموما وخاصّة علاقة المعطيات بالأصول النظرية، حيث رأيناه يميّز بين قياس أرسطو والقياس الاستقرائي [1]. ويحترز من دعوة الكوفة إلى القياس على الشاذّ [2] ويميل بعض الميل في هذه النقطة إلى ما تقوله البصرة مقدّرا أهميّة الاطّراد حقّ قدرها.

وقد كان له الفضل في توضيح بعض الخصائص الكليّة للألسنة البشرية ونعني الاعتباطية من خلال الفصول التي عقدها في الباب الثاني تحت عنوان منطق اللغة. وبيّن أن لكلّ لسان منطقه الخاص ونظامه الخاص به [3] وألحّ على ما يوجد من فرق بين المنطق العقلي العام وبين نظام كلّ لسان على حدة وتتبّع ذلك وأبرزه في مستوى الأصوات [4] والظواهر النحويّة [5] كالإفراد والجمع [6] والتذكير والتأنيث [7] والفكرة الزمنية [8] والنفي اللغوي [9] وتلك ثمرة من ثمار المقارنة بين الألسنة وفائدة من فوائد اتّساع أفق اللّغويين وعدم اقتصارهم على دراسة لسان واحد هو لسانهم عادة.

---

1 المرجع السابق ص 30.

2 المرجع السابق ص 12/11.

3 المرجع السابق ص 138.

4 المرجع السابق ص 150/131.

5 المرجع السابق ص 191/151.

6 المرجع السابق ص 152.

7 المرجع السابق ص 158.

8 المرجع السابق ص 163.

9 المرجع السابق ص 165.

4. 1. 2 - نقد عمل إبراهيم أنيس

لكنّ عمل إبراهيم أنيس لم يخل من نقائص نجملها في نقطتين رئيسيتين:

- النقطة الأولى تعود إلى منزلة الاتجاه اللساني الذي تشبّع به إبراهيم أنيس وتسلّح بمفاهيمه وفرضيّاته ضمن تطوّر علم اللسانيات.
- النقطة الثانية تتعلق بكيفية تقبّله علم اللسانيات وكيفية إعماله في التراث النحوي.

النقطة الأولى

إن حدود عمل إبراهيم أنيس هي نقائص المنهج التاريخي الذي اعتمد فرضياته تلك التي كانت شائعة قبل إعادة الصياغة التي سيشتهر بها دي سوسير وإن حدس بها غيره وجمجم بها. وأهمّ هذه المآخذ التي نعيبها تعود في نهاية الأمر إلى عدم انتفاع إبراهيم أنيس من تمييزين منهجيين أساسيين كان لدي سوسير فضل صياغتهما صياغة صريحة. أولّهما التمييز بين الدراسة الآنية والدراسة الزمانية وأمّا ثانيهما فهو التمييز بين الكلام واللسان.

نجد عدم التمييز بين مفهومي الآنية والزمانية في مواطن عدّة من كتابه. وأولّها تناوله للقياس حيث نراه لا يميّز عند تناوله لهذه الظاهرة بين القياس باعتباره أداء قد يكون صائبا وقد يكون خاطئا ولكنه حدث عينيّ ونشاط فردي ضمن منظور آني، والقياس باعتباره مظهرا من المظاهر التي تفسّر تطوّر الألسنة البشرية. وهو مفهوم أظهره النحاة الجدد واستعملوه لتفسير بعض الظواهر التي استعصى تفسيرها بالقوانين الصوتيّة. وقد نقل إبراهيم أنيس ما أورده عن القياس لدى المحدثين عن أحد أقطاب النحو المقارن ومنظريهم وهو هرمان بول Herman Paul [1].

أمّا الموطن الثاني الذي نعتبره نتيجة لعدم هذا التمييز فهو خاصة رأيه في الإعراب بالحروف [2]. وإن أردنا مزيدا من الدقّة والتحقيق قلنا إن إبراهيم أنيس قد أثّر فيه المنهج التاريخي تأثيرا جعله يبني قوله في الإعراب على أساس معطيات

---

1 المرجع السابق ص 43/39.

2 المرجع السابق ص 215: هل للاعراب آثار باقية.

اللسانيات التاريخيّة ليعيد النظر في معطيات تمّ استقراؤها من وجهة نظر آنية من قبل النحاة العرب. بحيث يمكن أن نقول إنّه أعطى الأولويّة للوجهة الزمانيّة على الوجهة الآنيّة. وهو عكس ما ينبغي أن يكون. ونجمل رأيه كما يلي: بما أن الإعراب غير موجود في اللهجات العاميّة وغير موجود في الألسنة الساميّة الأخرى بصفة واضحة ومقنعة إذن فهو لم يكن موجودا في العربية الفصحى. وما وجد منه في كتب النحو إنّما هو من اختلاق النحاة لأنهم خلطوا أثناء مدوّنتهم بين لهجات مختلفة وبالتالي بين أنظمة نحويّة مختلفة [1].

ليست غايتنا من استعراض هذا الرأي الردّ عليه ودحضه. فقد نهض بذلك باحثون آخرون [2]. ولكن الذي نريده هو أن نفسّر سبب هذا القول بعدم أصالة الإعراب تاريخيّا، ومنشأه عند باحث في قيمة هذا الرجل. ونرى أن سبب هذا التعسّف الذي وقع فيه إنّما أوقعه فيه المنهج التاريخي كما شاع قبل إعادة الصياغة السويسرية. وقد كان من الأفيد علميّا ومعرفيّا أن نثق بوصف النحاة العرب للسانهم. وقد قاموا بذلك على أساس آني شأنهم في ذلك شأن غيرهم من النحاة القدامى [3]، وأن ننطلق من وصفهم لدراسة تطوّر العربيّة من عصرهم إلى عصرنا، فتأتي الدراسة الزمانيّة لاحقة الآنية لا أن ننطلق من معطيات تاريخية (متعلّقة بانقراض الإعراب موجودة من وجهة نظر آنية في شكل ظواهر قليلة الانتشار) ثم نخضع الوضع الآني المعني بالدرس - عصر الاستشهاد - لهذا المنظور الزماني.

ويترجم ذلك عمليا بأن نعمّم قسريا ظواهر هامشية على حساب الظواهر المطّردة. وهذا ما صنعه إبراهيم أنيس ولم يبق له من حجة إلاّ اتّهام النحاة العرب بالخلط بين اللهجات واختلاق نظام الإعراب وفرضه. وهو أمر يصعب تصديقه إذا قسنا الغائب على الشاهد كما يقول ابن خلدون.

---

1 المرجع السابق ص 216 و ص 249

2 انظر حوصلة للمواقف في أطروحة حماسة عبد اللطيف العلامة الإعرابية في الجملة.

3 انظر رأي دي سوسير في النحاة الأروبيين القدامى ص 118 من دروس في اللسانيات العامة النسخة الفرنسية وسنرمز لها مستقبلا ب. C.L.G.

ويمكن أن نلاحظ ثقل هذا التكوين التاريخي على آراء الرجل أيضا في أقسام الكلام التي يقترحها رغم قيمتها: فالنظرة التاريخية الزمانية هي التي دعته إلى الجمع بين الوحدات التالية في باب خاص سمّاه الضمير، وإخراجها من باب الاسم وهي: الضمير وألفاظ الإشارة والموصولات والعدد [1].

أما النقطة الثانية في هذا الباب فتتمثل في عدم التمييز بين الكلام باعتباره إنجازا فرديا وبين اللسان باعتباره شكلا نظريا مجرّدا هو عنوان ما تشترك فيه مجموعة لغويّة ما. وقد وردت مظان هذا الخلط عديدة في «أسرار اللّغة» ومنها حديثه عن القياس حيث لا يميّز بين القياس باعتباره مظهرا من مظاهر تجليّات اللسان في حدث كلام فردي وهو القياس الموافق لما درج عليه الناس في كلامهم، وبين القياس الخاطئ أي الحدث الفردي العيني الذي يكون خاطئا لأنه يخالف النظام العامل آنيا في تلك اللّحظة، وإن كان هذا الخطأ يفسّر بعض الظواهر الزمانية. ولا يمكن أن نجمع بين وجهتي النظر تحت باب واحد دون تمييز [2]. إن ما نعيبه على إبراهيم أنيس هو جمعه بين الظاهرتين واعتبارهما وجهين من عملية واحدة تنتظمهما معا هي عملية القياس. والذي يقتضيه الأمر عندنا هو أن يفصل بين الظاهرتين على أساس وجهتي النظر الآنية و الزمانية. ثم نقدّم القياس الأول باعتباره مظهرا من ثنائية أهم هي ثنائية الكلام واللسان. فيكون القياس على ما شاع في لسان ما مظهرا من مظاهر اللسان وتجليا أو تحقيقا فرديا لنظام مجرد أشمل منه. وضمن هذه الوجهة لا يمكن أن يكون القياس الخاطئ ذا فائدة لأنه خروج عن النظام وعدم تحقيق له. و لكن هذا القياس الخاطئ يمكن أن يكون مفيدا ضمن وجهة نظر أخرى إذا أمكن أن يفسّر بعض الظواهر الزمانية في لسان ما. وقد عدنا إلى ثنائية الآنية والزمانية لأن ثنائية الكلام و اللسان لايمكن أن تظهر وتدرك إلا بعد ذلك التمييز المنهجي الأول لما كان النظام لا يتجلّى ولا يبصر عمله إلا آنيا. وأهمّ ما يترتّب عن فقدان هذا التمييز المنهجي - لسان/ كلام الخلط بين نشاط

---

1 المرجع السابق ص 293.

2 المرجع السابق ص 40.

المتكلم وعمل الباحث. ونحيل في ذلك على مقارنته بين القياس عند القدامى والمحدثين [1]. ونحيل في ذلك أيضا على تصوّره للسان يقول بعد حديثه عن القياس ومباشرة بعد الشاهد السابق: «يجب ألا ننظر إلى اللغة على أنها مجموعة من كتب النحو و المعاجم اللفظية كما يفهم كثير من الناس هي أمر معنوي لا وجود له إلا متصلا بالانسان. وللحكم على ما يسمى بالصواب والخطإ في اللغة يجدر ألا نقول هل هذا الاستعمال مألوف معهود في اللغة أو هل يوافق قواعد النحاة واللغويين كما استنبطوها لنا بل الواجب حين نسمع قولا و نريد الحكم أن نتساءل هل استخرج المتكلم مثل هذا القول من حافظته أو كوّنه هو بنفسه وعلى أي قول قاس هذا».

وهو قول خطير يفضي في نهايته إلى إلغاء عمل التقعيد الذي هو مناط كل بحث لغوي. والذي فات الباحث بسبب عدم انتفاعه بالتمييز الآنف الذكر أن قياس الفرد يمثل مادّة معرفية خاما نسلط عليها وجهة نظر، نعزل بمقتضاها معطيات متجانسة. ونبني انطلاقا منها مادة علمية ندوّنها في الكتب النحوية والمعاجم اللغوية. وعلى كلّ فلا يمكن الإجابة على الأسئلة التي يطرحها ولا الحكم على قول بالخطإ أو الصواب دون الرجوع إلى قواعد النحاة أو إلى قواعد أخرى شبيهة بها نصوغها صياغة أفضل وتُجزِئُنَا عن القواعد النحوية السابقة. اللهم إلا أن نستعيض عن هذه القواعد بحكم حدسي وهو ما لا يمثّل معرفة لغوية نظرية. ويترتّب عن عدم التمييزهذا ثقة مبالغ فيها بالفصحاء المتكلمين بالسليقة لسانا ما. بينما يسمح لنا التمييز الآنف الذكر بالفصل بين النظام المجرّد حصيلة المعرفة العلمية التي بنيناها وهو يتحقق عادة في كلام الفصحاء دون أن يتماهى به وبين الإنجاز الفردي الذي تؤثّر فيه دائما ظروف الإنجاز مهما خفيت. وبذلك نتجنب القول بعصمة المتكلم بالسليقه. وهو ما قال به إبراهيم أنيس [2]. وعلى

---

1 المرجع السابق ص 46.

2 المرجع السابق ص 202: «إنّ صاحب اللغة الذي يتكلمها بالسليقة يستحيل عليه الخطأ..... دون أن يدرك أنّه أخطأ»

أساس قولـه ذلك استعظم إقدام بعض النحاة القدامى على نقد بعض فحول الشعراء [1].

النقطة الثانية

أما النقطة الثانية فتتعلق بكيفية تقبّل إبراهيم أنيس لعلم اللسانيات وكيفية تصوره لعلاقة التراث به ومنزلة التراث العربي ضمن تطور العلوم اللغوية بصفة عامة. إن كل علم يحدّد جدّته بالنظر إلى الاختصاصات السابقة التي كانت تنافسه في مجَاله ومادّته. وفي هذا الصدد حدد الأوروبيون جدة علم اللسانيات وإن كان في مظهره التاريخي بالنظر إلى التراث النحوي الأوربي. ولقد تأسس علم اللسانيات على أساس التباين مع النحو الأروبي القديم ونقده. وبعد هذا نقول إن عيب إبراهيم أنيس ولن يكون الوحيد في ذلك هو أنه بحكم الفترة التاريخية التي وجد فيها سلم أن **ما صح من نقد الأروبيين لتراثهم النحوي ينسحب أيضا على التراث العربي وصح عنده أن التراث النحوي العربي قد تضمن نفس العيوب التي تضمنها التفكير النحوي** الأروبي القديم. لم يطرح هذا السؤال صريحا وإنما أجاب عنه بالإيجاب ضمنيا واتخذ ذلك شكل البديهية التي لا شك فيها. ونحن لا ننكر أنه توجد بعض نقاط تماثل بين النحو الأوربي والنحو العربي إذا قارنا حصيلتهما المعرفية بما جدّدت فيه اللسانيات التاريخية وكشفته من خصائص الظاهرة اللغوية.

من ذلك أن التفكير اللغوي القديم عند الأروبيين وعند العرب لم يكتشف ظاهرة التطوّر، ولم يدرسها ولم يقارن بين الألسنة. وإن ظفرنا في التراث النحوي العربي بأقوال تفيد ذلك تعذر أن نعتبرها دليلا كافيا على اكتشاف علمي حقيقي لأن هذه الأقوال لم يترتّب عنها دراسة لهذه الظواهر [2].

---

1 المرجع السابق ص 200: لم يتورع النحاة عن نسبة الخطإ الاعرابي لفحول الشعراء الجاهليين»

2 أنظر هذه الشواهد في فصول في فقه اللغة العربية لرمضان عبد التواب من ص 42 إلى ص45.

وقد أشار إبراهيم أنيس إلى ذلك [1] ، ولكن الذي نعنيه هو تأثر النحو الأوربي القديم بداية من الإغريق وصولا إلى نحو بورروايال بالمنطق والفلسفة. وكان من نتائج هذا التأثّر أن اختلط المبحث اللغوي بالمبحث الفلسفي وأن حددت المقولات اللغوية على أسس فلسفية وأدخل الضيم على جوانب أساسية من الدراسة النحوية. وأفضى الأمر إلى الأنحاء العامة كتلك التي وضعها نحاة بورروايال. وهي أنحاء تحاول أن تخضع جميع الأنحاء الخاصة إلى هذا المنطق المسبق باعتبار أن وظيفة الألسنة هي تمثيل الفكر المنطقي. وكان من فضل النحو المقارن أن وسع آفاق الباحثين في اللغة واتضحت شيئا فشيئا عدم سلامة التسوية بين الأبنية اللغوية والنماذج المنطقية. ولما كان كل علم رهين ماضيه وتاريخه، لا تتأسس أقواله إلا بدحض أقوال سابقة له تأسّست اللسانيات وانبنت في جملة ما انبنت عليه على مناهضة المنطق تأمينا لاستقلال علمها وتخليصا للمباحث النحوية القديمة من وطأة المنطق والفلسفة التي كانت غالبة عليها في الدراسات الأروبية. وانبرى اللسانيون يؤكدون على ما يوجد من فرق بين المنطق اللغوي و المنطق العقلي العام حسب تعبير إبراهيم أنيس. إلا أنه افترض أن النحو العربي أيضا تأثر بالمنطق والفلسفة اليونانية. [2] و فصل هذه الفكرة في بعض المواطن الفرعية من النحو العربي التي بـــدا له فيها بعض مظاهر هذا التأثر كأقسام الكلام [3] وكذلك تقريبه في مبحث الجملة بين تمييز المناطقة بين الموضوع والمحمول وتمييز البلاغيين حسب قوله بين المسند والمسند إليه [4] .

نحن نعي جيدا أن هذا القول ليس جديدا بل قال به Guidi في القرن 19 ثم دعمه ونشره ماركس Merx في مقاله الشهير وقد تصدى لدحضه [5] كثير من

---

1 من أسرار اللغة ص 6.

2 المراجع السابق ص 134 .

3 المرجع السابق ص 279.

4 المرجع نفسه ص 275.

5 عبد الرحمان الحاج صالح النحو العربي و منطق أرسطو.

الباحثين [1] و لكننا نقول إن تقبّل اللغويين العرب للسانيات على النحو الذي ذكرنا هو الذي أكسب هذا القول مصداقيته عندهم و جعلهم يرددونه وسنكتشف ألوانا أخرى منه في بقية البحث.

2.4 - مظاهر التجريبية عند أصحاب الاتجاه الوصفي تمام حسان نموذجا

بعد أن تناولنا الاتجاه الأول من اللغويين العرب الّذين نقدوا التراث النحوي بالاعتماد الصريح على اللسانيات في جانبها التاريخي المقارن و أبرزنا فضله على التفكير اللغوي العربي وحدوده، نتناول الآن بالدرس الاتجاه الثاني من مقاربات التراث التي اعتمد فيها اللغويون العرب وجها آخر من وجوه اللسانيات. هو ما شاعت تسْميته بالاتجاه الوصفي وسندرسه من خلال علَم آثرناه على غيره لسبقه غيره في التعريف بهذا المنهج ولقيمة مؤلفاته و أهمية البحوث الجامعية التي أشرف عليها و خاصة لأنه صاحب أوفى قراءة للتراث النحوي العربي. إنه تمام حسان. هو صاحب أربعة تآليف اثنان منها في عرض أصول اللسانيات الوصفية. وهما مناهج البحث في اللغة واللغة بين المعيارية والوصفية. و اثنان خصّصهما لدراسة التراث وتقييمه وهما اللغة العربية معناها ومبناها وهو أشهر كتبه ثم الأصول. لكن هذا التقسيم لا يعني أن تقييم التراث غائب من كتابيه الأولين. بل إن تقييمه للتراث كان حاضرا في كتابه الأوّل حضور الهاجس الملح. وهو الذي قدّمه مدخلا لهذا العلم [2]. تعلم تمام حسان اللسانيات في الجامعة الانقليزية في فترة نضج فيها علم اللسانيات واكتملت صياغة أهمّ الفرضيات المحددة لموضوعه المرتبة لوجهات النظر فيه الضابطة لمجالاته.

وظهرت ثمار تلك الفرضيات العامّة في شكل منوالات ناجعة إجرائيا عند وصف مستويات الألسنة البشريّة. وكان من أهمّ معالم هذا النضج تعديل فرضيات المنهج المقارن والتمييز بين الدراسة الآنية والزمانية على أساس أن كل دراسة تباشر

---

1 عبد القادر المهيري خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق و اللغة

2 مناهج البحث في اللغة ص 14/13/12

هويّـات وكيـانات تختلف اختـلافا كلّيّا عن تلك التي تبـاشرها الأخرى. فـالدراسة الآنيـة تباشـر هويّـات يحدّدهـا وجدان المتكلمين بالسـليقـة لسانا مـا. أما الدراسـة الزمانية فتباشر هويّات يكتشفها المحـلل الذي يقارن بين مرحلتين تاريخيتين ولايشعر بها المتكلم مطلقا [1]. فصار من الواجب التفريق بين النوعين من الدراسة وإيلاء كل منهمـا منهجـا خاصّا مـلائمًـا لطبيـعة الكيـانات التي يباشرها. وصـار من المسلم به القول إن فرضيات ونتائج المنهج الزماني غـير ملائمة لدراسة الهويّات التي يحددها وجدان المتكلمين. ولـذلك ابتدعت مفـاهيم وتمييزات تعين علـى دراسة الألسنة من وجهة نظر آنيه من أهمّها التمييز بين اللسان والكلام.

وقد تشـبع تمام حسـان بهذا المنـهـج ومـارسـه مـن خـلال وصفه للهـجتين همـا لهـجـة الكـرنـك بمـديريـة قنـا التـي درسـهـا لرسـالتـه التي حـصل بهـا على الماجـستيـر من جامـعـة لندن ولهجـة عـدن في جنوب بلاد العـرب. وقد حـصل بدراستـهـا علـى الدكتـوراه من نفس الجامـعة [2] قبل أن يضطلع بالتدريس بالجـامعة المصـريـة.

ولهذه الأسـباب لا نستـغرب أن يكون كتـاب تمام حسان مـناهج البحث في اللغة أوّل كتاب يقدّم بالعربية المفاهيم الأساسـية لعلم اللسانيات بعد نضجه المنهجي فيـما اشتـهر بين الدارسين باللسـانيات الوصفـية وقـد صدر سنة 1954 ويمثل كـتابه الثاني اللّغـة بين المعيـارية والوصفيـة رغم ما فيـه من تناول للتراث النحـوي العربي عَمَـلا مكمّـلا لمناهج البحث في اللغة وقد صـرح بالعلاقة الوثيقـة بين الكتابين في مقـدمة الكتــاب الثاني [3]. وتوجد عـلاقة خـاصة بين الكتابين الأولـين المذكورين و الكتاب الثـالث "اللغة العـربيّة معناها ومـبناها" الذي خصصـه لنقد التـراث العربي وإعـادة صيـاغتـه حـسب المنهج الوصـفي. وبذلك تمثل الكتب الثـلاثة الأولى التي ذكرناها وحدة فكرية لم يغفل عن الإشارة إليها في مقدمة العربيّة معناها ومبناها [4]. أما

---

1 المرجع نفسه ص 14/13/12

2 المرجع نفسه ص 13

3 اللغة بين المعيارية والوصفية ص 5/4/3

4 اللغة العربية معناها و مبناها ص 7

الكتاب الرابع الأصول فقد صدر متأخرا وعدل فيه صاحبه من بعض مواقفه في كتبه الثلاثة الأولى.

4. 2. 1 - فضل تمام حسان على الدراسات اللغوية العربيّة

يكمن فضل تمام حسان في تأكيده على الحاجة إلى منهج اللغة. ولهذا العنوان مغزى عميق يؤكد ضرورة القطع مع التجريبيّة في مباشرة اللّغة العربيّة. ويلحّ على ضرورة مباشرة القضايا اللّغوية ضمن إطار نظريّ منظم. وإن قلت إن أصحاب اللسانيات المقارنة قالوا قوله قلنا بل قالوا قولا شبيها به إذ نادوا بضرورة الاستفادة من النظرة التطوريّة أو ممّا سموه الدرس اللّغوي الحديث. و لكن لا نجد عندهم هذا الوضوح المنهجي الممثّل لأهمّ مظاهر التخلّص من التجريبيّة الّذي افتتح به مناهج البحث في اللّغة [1]. ويبدو تمام حسان في هذا النص بالذات أكثر اللّغويين العرب وعيا بضرورة بناء الدراسة اللّغوية على أسس خاصّة بها وإن لم يكن أوّل اللّغويين العرب الذين وعوا أن تيسير النحو العربي وإصلاحه لا يمكن أن يتمّ بدون التفكير في إعادة النظر في منهج النحو العربي.

و كان فيما نعلم أول اللّغويين العرب في المناداة بضرورة استقلال البحث اللّغوي بخصائص تميّزه من غيره من البحوث والاختصاصات. ولذلك بدأ مباشرة بعد هذه المقدمة بفصل عنوانه استقلال المنهج اللّغوي. ويلح فيه على أن الدرسات اللّغوية الحديثة تأسست بالقطع مع التفكير الفلسفي القديم [2] ولم يكتف بالمناداة بذلك بل نشر أهمّ المفاهيم التي كوّنت مرجعا نظريا للدراسة اللّغوية. ومكّنها من منهج كما استقامت بعد الصياغة السوسيرية. فمكّن قرّاء التراث من إطار نظري منظم يمكن من محاورة التراث محاورة مجدية. وكان أهمّ ما نشره التمييز بين وجهتي النظر الآنية و الزمانية. وقد رأينا النتائج المترتبة عن عدم الوعي به في أعمال بعض اللغويين العرب عند قراءتهم للتراث.

أما النقطة الثانية التي كان له الفضل في توضيحها ونشرها فتتمثّل في التمييز بين اللسان والكلام وقد أحسن توضيحها واستخلاص ما يترتب عن التسليم

---

1 مناهج البحث في اللّغة ص 9

2 المرجع نفسه ص 22

بها منهجيا في الفصل الصريح بين نشاط المتكلم ونشاط الباحث. وهو تمييز استهلّ به كتابه مناهج البحث مباشرة بعد الفصل الذي عقده لاستقلال المنهج اللغوي وبنى عليه كتابه اللغة بن المعيارية والوصفية [1]. وقدتجنب بذلك عند الحديث عن القياس الخلط الذي وقع فيه إبراهيم أنيس. فميّز بين الصوغ القياسي الذي يمثل مظهرا من مظاهر نشاط المتكلم باعتباره سلوكا معياريا و بين الصوغ القياسي الذي يكون استقرائيا. وميّز أيضا بين الصوغ القياسي الذي يكون فيه الفرد عل وفاق مع المستوى الصوابي الاجتماعي فيجلي النظام المجرّد الجماعي وبين الصوغ القياسي الذي يخرج فيه المتكلم عن المستوى الصوابي الاجتماعي. و أمسك عن تناول أثر هذا النوع من القياس الخاطئ في تطوير اللسان تمييزا منه بين الآنية والزمانية وقد استخلص ما يترتب عن التسليم بهذه الثنائية عند وصف بعض مستويات الألسنة البشرية. فأحسن توضيحها عند عرض مفهوم الصوتم (phonème) واللفظم (morphème) وفق المصطلحات الجارية بيننا اليوم.

إلا أن فضل تمام حسان لا يقتصر على تمثّل ما سماه المنهج الوصفي وحسن نشره و التمثيل له بشواهد من الفصحى أو من اللهجات فله الفضل في إدخال التراث النحوي في حوار مع اللسانيات نافع وثري من خلال السؤال الخطير الذي طرحه وهو:

«هل خلص العرب الدراسات اللغوية من شوائب التفكير غير اللغوي بصفة عامة و التفكير الفلسفي بصفة خاصة ؟ وهل استطاعوا أن يجعلوا للمنهج اللغوي استقلاله عن مناهج العلوم الأخرى.

وهو سؤال يحاول أن ينخرط به بوصفه عربيا صاحب حضارة لا بصفته فردا في تاريخ اللسانيات

4. 2. 2 - نقد تمام حسان و بيان حدود عمله

لكن عمل تمام حسان رغم أياديه العديدة على التفكير اللغوي العربي وفضله وهو فضل كل رائد لم يخل من هنات ومآخذ نبوّبها في نقطتين أو محورين رئيسيين:

---

1 اللغة بين المعيارية والوصفية ص 4

- أما النقطة الأولى فتهمّ كيفية تقبّله لعلم اللسانيات وتمثله إياه.
- وأما الثانية فتهم كيفية إعماله المفاهيم اللسانية في التراث النحوي ومدى توفيقه في تقييمه ونقده

1 - النقطة الأولى كيفية تقبل علم اللسانيات

لعله يصعب أن نطلق على تمام حسان نعت التجريبية بالمعنى الذي حددناه آنفا بعد الذي قلناه في شأنه وبعد أن قلنا إنه أول من نادى بضرورة بناء الدراسة اللغوية على منهج لغوي واضح المعالم. ولكننا نرى أن الباحث لا ينبغي له فقط أن يتمثل الإطار النظري الخاص باختصاصه حتى يتفادى التجريبية بل عليه كذلك أن يكون على وعي بتاريخ هذا الإطار وكيفية تشكّله وموقعه التاريخي منه باعتباره ذاتا تاريخية تتحكم فيها صروف الزمان.

وفيما يخصنّا نرى أن مآخذنا على صاحب العربية معناها ومبناها تتعلق بمدى تمثّله لتاريخ اللسانيات و بمدى وعيه بموقع ما أخذه واعتمده من مسار هذا العلم وتطوره، بحيث يكون للباحث وعي بجدة مبحثه بالنظر إلى المعارف المتناولة لنفس مادته المشابهة له. ويكون له وعي بأهمّ المنعرجات الحاسمة في تطور اختصاصه ويكون له وعي بخصوصيّة المدرسة أو التيّار الذي تبنّى فرضيّاته من جملة المدارس أو التيارات المنافسة له حتى لا يتبنى بدون أن يشعرتصوّرا وثوقيا للحقيقة العلمية. قد يكون من الصعب تحقيق هذا الوعي بالنسبة إلى كل باحث و خاصة فيما يتعلق بالمسار التاريخي الذي يصعب استشرافه من حاضرنا. وقد يتعذر ذلك لظروف طارئة. ولكن ينبغي أن لا يغيب الهاجس. و لذلك نلحّ على أن نقدنا لتمام حسان ولغيره ليس استنقاصا لإضافته باعتباره فردا وإنما غايتنا إبراز العوامل الموجّهة للدرسات اللغوية العربية.

وقد بدا لنا أن تمثّل تمام حسّان لتاريخ اللسانيات فيه غموض و أخطاء في تصور المنعرجات الحاسمة. من ذلك أننا لا ندرك ما يميّز اللسانيات من التفكير اللغوي الأروبي القديم. وكل ما يذكره أن التفكير اللغوي قد انفصل عن التفكير الفلسفي. وهو قول غير خاطئ و لكنه لعمومه و قلة تفصيله و تصريحه يماثل الخطأ. ومن ذلك حكمه على بلومفيلد ودي سوسير بأن منهجيهما يؤديان إلى

التضحية باستقلال البحث اللغوي [1] . وهو أمر يدل على عدم معرفته بدور هذين العلمين في ترسيخ استقلال المنهج اللغوي أو لعلّه يدلّ على انتماء ضيّق لمدرسة لسانية أوقعه سجالها مع المدارس الأخرى في هذا القول.

ولعل أهمّ ما ننقده به أنه لا يتبيّن موقع ما أخذه وما عقله من مسار العلم ولا يتبيّن نسبيّته فنلفيه يعتبر أن المنهج الوصفي واحد. قال بذلك في الصفحة 7 من العربية معناها ومبناها «أول عهدي بفكرة هذا البحث عند ظهور كتابي مناهج البحث في اللغة فقد جاء ذلك الكتاب في حينه ليقدم إلى القارئ العربي ما اصطنعه الغربيون من منهج وصفي وليعرض هذا عرضا مفصلا». ويضيف في الصفحة العاشرة من المقدمة نفسها «الغاية التي أسعى إليها أن ألقي ضوءا جديدا كاشفا على التراث اللغوي العربي كله منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة». وهذا قول يوهم بأن اللسانيات رغم تعدد أعلامها واختلاف المجتمعات التي ازدهرت فيها ظروفا تاريخيه وأوضاعا سياسية تمثّل وحدة متجانسة متماثلة وهي دعوى غير صحيحة على هذا الشكل من الصياغة على الأقل.

2 - النقطة الثانية كيفية إعماله المفاهيم اللسانية في التراث النحوي ومدى توفيقه في تقييمه ونقده

إن الهنات التي رأيناها في كيفيّة تقبّل تمام حسان لعلم اللسانيات وتمثّله إياه سوف تنعكس على قراءته للتراث وتعمل فيه عملها وتتضاعف سلبياتها. وذلك حاصل لأن إعمال المفاهيم اللسانية في التراث أصعب من تحصيل هذه المفاهيم في حد ذاتها و إدراكها في مصادرها أو نشرها بلسان غير اللسان الذي اكتشفت فيه. أوقل إن إعمالها في سياق حضاري غير السياق الذي نشأت فيه يمثل مستوى من الفهم والامتلاك أرقى من الفهم الأول. وهو في صعوبته يكاد يضاهي صعوبة ابتكارها من أصلها لأنه يقتضي من الباحث إدراكا لحقائق العلم في

---

1 المرجع نفسه ص 37 : «وكما كان بلومفيلد تابعا لمذهب وايس السلوكي كان دي سوسير تابعا لمذهب دوركايم الاجتماعي التركيبي وفي كلتا الحالتين تستعير اللغة طريقتها من منهج غريب عنها مع التضحية باستقلالها في المنهج.»

خصائصها المجردة وفي ماهيتها الصرف مهما كانت الملابسات الطارئة التي تحفّ بها أو الأعراض التي تتنكّر بها.

ونظن أن تمام حسان رغم ما نوّهنا به في شأنه لم يبلغ هذه المرتبة ولم يتمثل جدّة اللسانيات تمثلا شاملا واضحا بحيث يعيّن الفرضيات الملائمة لنقد التراث النحوي العربي. بل لعلنا لا نجانب الصواب إن زعمنا أن اللسانيات لم تكن المرجع النظري المؤثر ولا الفاعل. إن المرجع الفاعل في تفكير تمام حسان عند نقده للتراث، هو صاحب إحياء النحو ومن تبعه واقتدى به فكوّنوا اتجاها ضاغطا على كل متناول للتراث. ورغم ما قد يبدو في قولنا من غرابة فتمام حسان كان مواصلة لمدرسة التيسير وتثبيتا لغاياتها أكثر مما كان قطعا معها وانتسابا للسانيات عند نقد التراث النحوي، وإن كان استعماله للسانيات في صياغة هذه الأهداف أو صياغة بعض مآخذ الميسّرين يوهم بخلاف ذلك.

يدلّ على ذلك أنّه تبنّى في قراءته للتراث الدواعي الاجتماعية والحضارية التي حرّكت أصحاب التيسير وارتضى الأهداف التي نشدوها. واعتمد الفرضيات التي عابوا بها النحو القديم. ولما كان تعليم العربية لأهميته في مشروع النهضة الداعي الاجتماعي الرئيسي في إعادة النظر في التراث عند إبراهيم مصطفى وأصحابه كانت قضايا تدريس العربيّة وشكوى الناس من نحوها الهاجس الدافع إلى تأليف «مناهج البحث في اللغة» و«اللغة بين المعيارية و الوصفية» و«اللغة العربية معناها ومبناها» وقد صرّح بذلك في مقدمات كتبه في لفظ يذكرك بمقدمة إحياء النحو [1]. وصار لذلك هدفه كهدفهم تيسير النحو العربي وتخليصه مما عقّده وشعّب قضاياه. وإذ اقتنع الجميع بأن نظام العوامل هو المسؤول عن ذلك قدّم نظرية يستعيض بها عن نظام العوامل كما سبق أن حاول ذلك قبله مصلحون للنحو. ولما كانت المحاولات الأولى لتيسير النحو وتطويعه لمقتضيات التعليم الذي أحدثته النهضة تقرن بين مسائل النحو والصرف و البلاغة و الأدب وتجمع بينها في التدريس لتمكين طلابها من إتقان العربية ولما كان إبراهيم مصطفى يدعو إلى إلحاق دراسة الأساليب بالنحو رأينا تمام حسان أيضا يقتفي واعيا آثار السابقين ويدعو إلى

---

1 مناهج البحث في اللغة ص 12 واللغة بين المعيارية والوصفية ص 3.

الحاق علم المعاني بالنحو [1] ، تحقيقا لهـذه الفكرة التي تتردد على الخواطر منذ زمن طويل. وبعد تبني الدواعي الاجـتماعيـة والأهداف لا نستغرب أن يتبنـى مسلمات هذا الاتجـاه. وقد تبنّـى كبـرى هذه المسلّمـات تلك التي تقـول بتأثر الـنحو العـربي بالمنطق والميتافيزيقا [2] . فذكّر بالمقولات العـشر لأرسطو وبيّن الصّلة التي يراها قائمة بين كل مقـولة وبعض مظاهر التفكير النحـوي. وقد نتج عن تبنّى أقوال أصـحاب التيـسير أيضا حـضور تصوّر تجريبي للمـمارسة العلميـة لا تختلف اختلافـا جوهريا أعراضه عن تلك التي تناولناها سابقا في هذا البـحث، وتبدو غريبة في تجاورها مع الأقوال الـدالة على القطع مع التجـريبيـة التي وردت في كـتابه مناهج البـحث في اللغة.

من ذلـك تـلـك الدعـوة إلـى الـتبـسـيط وتضـيـيـق مـجـال الـدراسـة بالفـوائـد العملية العاجـلة ومجافاة التعـمق. و قام عليها اعتمـاد ابن مضـاء خيـر دليل [3]. وهي صدى من أصداء عـدم التمييز بين البحث النظري والبـحث التطبيقي وصورة من صور خلط خصائص أحـدهما بالآخر خلطا يغبن البحث النظري ويشوه صفاته.

ومن ذلك أيضا هذا الـتصور لعـلاقة الوقائع المدروسـة بالفرضـيات النظرية الذي يخلط بين المسلمـات الماقبلية والـفرضيـات العلمية. لاحظنـا ذلك من حكمه عـلـى نظـام العـوامل، ولاحظناه خـاصـة عند رفـض التـقـديـر جـمـلـة ورفض القـول بالأصـل الـنظـري الذي تُرَدّ إليـه الفـروع سـواء كـان ذلـك على المسـتـوى الصرفـي كردّ قال إلى قـول أو على المسـتوى النحـوي كرد قام إلى قـام زيد بتقـدير الضـمـير، والحـال أن النحـوي بحـاجة إلى ذلك لـلسيطرة عـلى شتـات المعطيـات واقتصاد وصفـها في لفظ وجيز. وكأنّ هذا القول يفترض بصفـة ساذجة تطابقا كليا بين الوقائع التي ندرسـها والوصف الذي نبنيه لهـا عبر معـرفة علمية إلا أن عـلاقتنا بالواقع ليست مباشرة.

---

1 اللغة العربية معناها ومبناها ص 18 .

2 أنظر ص 29/28/27/26 من مناهج البحث في اللغة

3 المرجع نفسه ص 27.

3.2.4 - فشل تمام حسان سببه عدم التمييز بين الفرضيات والمنوالات

إن ما وصلنا إليه من مفارقات حول عمل تمام حسان يدعو إلى التساؤل وإن سؤالا محيّرا يلحّ علينا: لماذا وقع عالم في مثل نباهة الرجل وصدق حماسه للسانيات في مثل هذه المآخذ؟ وكيف أثرت فيه أقوال أصحاب التيسير هذا التأثير وقد تسلح بمعرفة لم يتسلحوا بها وسنح له من فرص العلم ما لم يسنح لهم؟

تفسيرنا لهذا الوضع أن ما تسلح به تمام حسان من فرضيات لنقد التراث لم يكن واضحا متكاملا ودقيقا على نحو يمنع تسلّل فرضيّات دعاة التيسير بتجريبيّتها التي حلّلناها سابقا إلى إطاره النظري. في مشروعه فراغ لعله سؤال ضمني تلبّس ببديهة فلم يطرح ولعله قول عام يقتضي مزيد تدقيق لم يتمّ. ولعلّه تمييز لطيف بين شبيهين أوهم فرط تشابههما بالتماثل فلم يميّز أحدهما من الآخر ولم يفرّق بينهما. وكان ذلك هو الذي فتح السبيل إلى تجاور الأضداد وحصول المفارقات عند هذا الرائد. وفي محاولة أولى للإحاطة بهذا الفراغ أو النقص نتساءل إلى أي حد يلائم ما أخذه من اللسانيات تقييم ما ينقده من التراث النحوي؟ لعل في عدم تدقيق عناصر هذه القضية التفسير الموضوعي للهنات والمآخذ التي أشرنا إليها.

إن تدقيق هذا السؤال يساوي في مضمونه تحديد جدة اللسانيات ماهي وذلك بترتيب مختلف مظاهر هذه الجدة حسب مبدإ ما. ويساوي أيضا تبويب مظاهر التراث النحوي تبويبا يناظر الترتيب الأول ويطابقه على نحو ما. ولقد حاول تمام حسان أن يتمثّل جدّة اللسانيات بالنظر إلى التراث العربي تماما كما صنع اللسانيون الغربيون مع تراثهم. فطرح سؤاله الهام الذي نوّهنا بطرحه وهو هل خلص العرب الدراسات اللغوية من شوائب التفكير غير اللغوي بصفة عامة والتفكير الفلسفي بصفة خاصة [1]. وأجاب بالنفي. وافترض أن ما عاب به اللسانيون الغربيون تراثهم اللغوي ينسحب انسحابا كليا على التراث العربي. وقد ركّز في ذلك على ثنائية اشتهر بها وتابعه في استعمالها كثير من ناقدي التراث وهي ثنائية المعيارية والوصفية. وبدت له المعيارية ملخّصة لعيوب التراث النحوي

1 المرجع نفسه ص 24

العربي تلخيص الوصفية لجدّة اللسانيات. وكانت معيارية النحاة العرب مماثلة لمعيارية النحاة الإغريق والرومان. وكانت حاجة العربية إلى منهج وصفي تماثل حاجة الأنحاء الأوروبية القديمة إليه.

نحن لا ننكر وجود عوامل مشتركة بين التراث النحوي الإغريقي والتراث النحوي العربي. ولا ننكر أن بعض ما نقد به الغربيون تراثهم ينطبق على تراثنا. من ذلك أن العرب والإغريق حدت بهم دوافع متشابهة لوضع نحو للعربية أو للإغريقية. وكان الهاجس عند الشعبين هو المحافظة على نص مؤسّس لحضارتهم يحظى بالتقديس عندهم. وقد كان موقفهم العام للأسباب الحضارية التي ذكرنا معياريا بدون منازع. وقد تجلّت معياريّتهم أيضا في الاقتصار على دراسة مستوى الاستعمال الذي يلائم هذا النص (القرآن من جهة و أشعار هوميروس من ناحية أخرى) وإهمال ما عداه من اللهجات الأخرى التي لا تعتبر فصيحة. وتجلت هذه المعيارية أيضا في عدم وصف ألسنة الشعوب الأخرى القريبة. ومن هذه العوامل المشتركة أيضا عدم تفطّن العرب والإغريق لظاهرة التطوّر وعدم دراستها وعدم تدوين المعطيات التي كانت قريبة منهم وتدخل ضمن هذا الاعتبار. إلا أننا نتساءل لماذا استثنى تمام حسان النحو الهندي نحو بانيني واعتبره وصفيا [متابعا في ذلك قول بلومفيلد [1]] والحال أن العوامل المشتركة التي رأياها تجمع بين العرب والإغريق تنسحب أيضا على نحو كتاب " الفيدا ". فالهنود أيضا وضعوا نحوهم لحماية كتاب الفيدا من اللحن واقتصروا في نشاطهم اللغوي على لسان كتابهم المقدس. ولم يفكروا في دراسة غيره فكانوا معياريّين بنفس القدر والحرص الذي كان عليه العرب أو الإغريق. وهم أيضا جهلوا حقيقة التطور ولم يدرسوها.

من البيّن أن الأصل المنهجي الذي اعتبره تمام حسان من مقوّمات جدة اللسانيات وهو مناهضة المعيارية لا يكفي لتدقيق مضمون هذه الجدة. فإن صحّ ذلك قلنا إن هذا الأصل المنهجي لا يكفي لفرط عمومه لتقييم التراث النحوي

1 انظر بلومفيلد في كتاب اللغة le langage ص 17 من الترجمة الفرنسية الفقرة رقم 6.1 من الفصل الأول.

العربي وتعيين مواطن الداء فيه. وتبعا لذلك لم تكف المعيارية لتعيين مواطن الداء في النحو العربي [1].

لعل أوّل أسباب ذلك أن مفهوم المعيارية عند تمام حسان ينضوي ضمن ثنائية غير محكمة البناء وأن مفهوم الوصفية الذي وضع ليكون مقابلا له لم يكن ضديدا تاما له فالوصفية ليست نقيضا للمعيارية وإنما هي نقيض للتأمل الفلسفي العقيم. بدليل أن المعيارية قد تجتمع مع ضديدها وتقترن به على نحو ما اقترنت به في الحضارة الهندية. يدل على ذلك أيضا أن الدواعي المعيارية التي أوجدت النحو العربي لتمكين المتكلمين من أداة تعصمهم من اللحن في النص القرآني [2] لم تمنع النحاة العرب من الوصف على الأقل في الفترة الأولى من نشأته ممثّلة في كتاب سيبويه كما يقر بذلك تمام حسان. وبهذا الاعتبار لم تظهر المعيارية في النحو العربي إلاّ متأخّرة مع انتهاء عصر الاستشهاد وتوقف الاستقراء [3]، وحين اضطرّ النحاة إلى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد فجعلوا كلامهم عنها لا عن مادّة اللّغة حسب تعبير تمام حسان. فإن تابعنا قول تمام حسان إلى منتهاه استنتجنا أن النحو العربي اشتمل على فترتين: فترة وصفيّة تقف عند عصر الاستشهاد وفترة معياريّة تبدأ بانتهائه وبتوقف الاستقراءورفض تجديد الشواهد. فإن كان ذلك كذلك لَمْ نفهم لِمَ لا يمكن التقريب بين سيبويه وبانيني ولِمَ لا يمكن التقريب بين التراث النحوي العربي في فترته الوصفيّة وبين النحو الهندي والسؤال الأهمّ من كلّ هذا كيف تحتفي اللسانيات بالنحو الهندي أو بالنحو العربي إن صحّت مشابهته له رغم وضوح دواعيهما المعياريّة ؟ ألا يمثل ذلك تناقضا يمكن أن ينفي جدّتها ويسوّيها بالمعارف القديمة التي تدّعي تميّزها منها ومفارقتها إيّاها.

إن سبب هذه المآزق والتناقضات الّتي وقع فيها صاحب كتاب "اللّغة العربية معناها ومبناها" يعود إلى ضعف التفكير في طبيعة النظرية العلميّة عموما وإلى عدم الانتفاع من تمييز ابيستمولوجي في النظريّة العلميّة بين الفرضيات العامّة

---

1 المعيارية والوصفية ص 3

2 اللغة العربية معناها ومبناها ص 13/11.

3 اللغة المعيارية والوصفية ص 4.

والمنوالات. فجهل هذا التمييز هو السبب المباشر للنقائص الّتي اتسمت بها قراءة تمام حسان للتراث النحوي. وهو سبب تسلل فرضيات أصحاب التيسير إلى مشروعه. وهو الّذي يفسّر المفارقات الّتي أفضى إليها تفكيره عند استحسانه للنحو الهندي رغم وضوح معياريّته. ولئن اتضح انطلاقا ممّا سبق أن نقد التراث النحوي دون الاعتماد على علم اللسانيات وهْم يوقع الباحث في التجنّي على التراث وإساءة فهمه فإنّنا نزعم أن اعتماد اللسانيات لمحاورة التراث دون اعتماد هذا التمييز يوقع في نفس الأخطاء ويؤدي إلى إساءة فهمه ويمنع من إقامة حوار دائم بينه وبين علم اللسانيات.

ولّما كان الأمر على ما بيّنّا فقد صار غرضنا في هذا العمل أن نعتمد هذا التمييز الابيستمولوجي لقراءة التراث النحوي وتوضيح علاقته باللسانيات، لأنّ هذا التمييز هو الّذي يقينا من الوقوع في التجريبيّة الّتي طبعت قراء التراث النحوي وناقديه بأشكال متعدّدة على اختلاف ثقافتهم ومواقعهم التاريخيّة، وهو الكفيل بصياغة مشروع قراءة التراث النحوي صياغة صحيحة.

الباب الثاني

الفرضيّات والمنوالات

1.5 - جذور هذا التمييز في فلسفة العلوم وعلم المنطق

لهذا التمييز جذور في الفلسفة وعلم المنطق خاصّة ونقدّر أنّه يستند إلى تعريف الحقيقة كما حدّها عالم المنطق تارسكي سنة 1935 [1].

وقد استفاد منها الفلاسفة والمختصون في فلسفة العلوم ونشروها في كتبهم ومصنفاتهم ونشير بذلك على سبيل المثال إلى قرنجي [2].

ولكن أوّل من أدخل هذا التمييز إلى علم اللسانيات هو فيما نعلم لويس هيلمسليف في كتاب مقدمة لنظريّة اللّغة (Prolégomènes à une théorie du langage) وليس معنى قولنا أنّه أوّل من مارس صياغة الفرضيات العامّة في علم اللسانيات أو صياغة المنوالات. فذلك أمر قد سبقه إليه علماء اللسانيات منذ القرن التاسع عشر. وبهذا الاعتبار يكون القول بالقرابة بين الألسنة وتطوّر بعضها عن بعض أوّل الفرضيات العامّة وتكون قوانين المطابقات الصوتيّة الّتي صاغها قريم أوّل المنوالات في هذا العلم [3] ولكن هيلمسليف أوّل لساني وعى بهذه الثنائيّة من الناحية الابيستمولوجيّة وصاغها صياغة واضحة. وإن طموح هذا الكتاب ونوعيّة الثقافة الّتي امتلكها هذا

---

1 انظر جون ليونس مبادئ في علم الدلالة éléments de semantique الفقرة 6.6

2 - G.Granger : Pensée formelle et sciences de l'homme chap VI

3 لروبنس احتراز حول هذه الصيّاغة الّتي اشتهرت في كتب اللسانيات أنظر تاريخ وجيز للسانيات ص 181-180.

الـرجـل ومنزلـتـه الـتـاريخيّـة ضـمـن تـطـور علـم اللـسـانيات تفسّـر سـبـب خوضـه فـي هـذه القـضيّة ووقـوفـه على ضـرورة هذا التمـييز [1].

2.5 - ترجمـة لويـس هيلمسـليف

ولد لويس هـيلمـسليف سنة 1899 بالدانمارك وتـوفي سنة 1965 وهو ابن أستاذ في الرياضيات وله تكوين متين في المنطق الصوري القديم والحديث وخاصة المنطق الصوري لكارناب وأمكنه الاطلاع عليه في مصـادره لحذقه االلسان الألماني. أخذ الـلسانيـات عن أستاذه بـدرسون (Pederson) وهو من أتبـاع المدرسة الألمانيـة الشهـيرة في اللسـانيات التـاريخيّـة مدرسة النحـاة الجدد. وكـان من أهمّ إضافـاتها تعـديل منوال قريم وإحكام صـيـاغة منوال القـوانين الصـوتيّة. درس بعـد ذلك في مـدينة براغ Prague سنة 1923 وتابع بعـدها دروس الأسـتـاذ الفـرنسي مـايي A.Meillet سنة 1926. ولعلّ أهمّ حـدث عـلمي في حـيـاته العلمـيّـة كـان ظهـور

1 توجد هذه الثنائية في كـثير من البحوث حتى وإن لم يتبنّ أصحابها بصفـة صريحة هذا التمـييـز وعبـروا عنه بلفظ يخـالف لفظنا وإذا انطلقنا على سبـيل المثال من عـمل الأسـتـاذ الطيب البكوش L'emprunt en arabe moderne ص 23 قلنا إن الاقـتـراض اللغـوي يمثل فرضـيّة عـامّـة تفسّر بعض ظواهر التـشـابه بين الألسنة التي لا تفسّره فـرضيـة القرابة اللغـوية. أمّا القـول باندمـاج الكلمـات الدخيلة في اللـسـان المقـترض وفق مـسـتـويات لغـوية مـختلفـة (صـوتي صـرفي ونحـوي) فـهـو فـرض أخصّ قـابل لأنّ يصـاغ في منوالات متى أمكن للباحث اكتشاف ظواهر مطردة. ويمكن أن نقول أيضا إن هذا التمييز كان حاضـرا أيضـا عند مـؤلفي كتـاب النظريّة اللسـانيـة والشـعـريّة عندمـا مـيـزوا في المقـدمـة بين وصف اللسـان العـربي في مـختلف مـراتبـه وبين التـأمّل في شأن الكلام البـشـري وخـصـائصـه العـامّـة وذلك في قـولهـم: « لقد تعـددت الأسـبـاب التي حـملت العـرب على أن يعكفـوا على دراسـة لغـتـهم بفكر علمي دقـيق وكـان من بين تلك الأسـبـاب مـادفـعـهم الى تجاوز مـسـتـوى لغتهم النوعية ولم يقصروا جهودهم على استكشاف نظام اللسان العربي ووصفه في مختلف مراتبه وتجلياته وإنّما ارتقوا في ذلك كلّه إلى التأمل في شأن الكلام البشري وخصائصه العامّة» الصفحة. رقم 7.

أطروحات حلقة براغ سنة 1928 الّتي تزعّمها الأمير تروباتسكوي وهي الصياغة الأولى لمنوال الصوتم. ويرى بعض الباحثين [1] أن نجاح حلقة براغ كان من أهمّ الحوافز التي دفعت به إلى تأسيس حلقة لسانية مماثلة ومنافسة لها هو بروندال (V. Brondal) سمّياها الحلقة اللسانية بكوبنهاف سنة 1931. ويشرع بداية من سنة 1935 وهي السنة التي أصدر فيه تارسكي Tarski كتابه في صياغة نظرية جديدة في اللغة هو وأولدال Uldall سمياها «القلوسيماتيك». ولم يتواصل العمل مع «أولدال» إلى النهاية. كما أن لويس هيلمسليف لم يتوصل إلى استكمال بناء هذه النظرية الجديدة في اللغة التي كان يطمح إلى أن تُغْنيَ عن دروس دي سويسير ومنوال تروباتسكوي وأعمال بلومفيلد [2]. ولكنه أخرج سنة 1943 باللسان الدانماركي تحت مسؤوليته فحسب [3] مقدمة لهذه النظرية سمّاها « مقدمة لنظرية اللغة».

1 انظر ترجمته في جورج مونين اللسانيات في القرن 20 ص 126/136 (La linguistique au XX siècle) وقد تضمنت كثيرا من المعطيات الدقيقة والثمينة لكن مع تقديرنا لجهد العالم مونين الّذي نجلّه فإنّنا ندعو إلى الاحتراز من الأحكام التي أطلقها حول قيمة أعمال هذا الرجل وهي تعود إلى عدم فهم الوظيفيين الفرنسيين بصفة عامّة بما في ذلك مارتيني لنقاط أساسيّة من نظريّة الرجل.

2 انظر ص 13 من « مقدمة إلى نظرية اللغة» بالفرنسية Prolégomènes à une théorie du langage وسنرمز لها مستقبلا بـ: P.T.L.

3 كتب هذا الكتاب في نصه الأصلي بالدانماركية وظهرت له أول ترجمة انقليزية سنة 1953 أما بالفرنسية فلم تظهر له ترجمة علمية مرضية إلا سنة 1971. وقبل ظهور هذه الترجمة يعود الفضل في التعريف به عند مستعملي اللسان الفرنسي إلى العالم الفرنسيA. Martinet الذي قدم له تلخيصا نقديا هاما في مجلة جمعية اللسانيات .B.S.L ونجد ردا على مقال مارتيني في كتاب هيلمسليف. انظر Les nouveaux essais de linguistique P.T.L ص 102.

3.5 - ثنائية الفرضيات والمنوالات وردت في سياق عرض نظريّة القلوسيماتيك

1.3.5 - طموح نظريّة القلوسيماتيك

هذا المصطلح الغريب قرينة من القرائن الّتي تدلّ على طموح هذه النظريّة وطموح صاحبها هو مصطلح ابتكره هيلمسيف وأخذه من كلمة يونانيّة معناها لسان ليشعر القارئ بجدّة النظريّة اللسانيّة الّتي يؤسس لها وليتباين مع النظريات اللّغويّة الأخرى السابقة والمعاصرة لها [1]. ذلك أن الرجل يعتبر أن كلّ الأعمال اللّغوية الّتي سبقته لم تصل بعد إلى بناء نظريّة علمية للّغة بأتمّ معنى الكلمة. وهو لا يقتصر في نقده هذا على التراث الفلسفي واللّغوي الأروبي القديم بل يشمل بذلك "النحو المقارن" وأعمال بلومفيلد ودي سوسير وحلقة براغ رغم إقراره بقيمة العملين الأخيرين.

2.3.5 - مناهضة التجريبيّة

ولمّا كان الأمر على ماذكرنا فقد خصّص القسم الأوّل من مصنفه لتوضيح شروط صياغة النظريّة العلميّة عموما (الفصول عدد 3 و 4 و 5 و 6 و 7). وكان يهدف بذلك إلى فضح الخلفيات المعرفيّة للآراء الفاشية في الدراسة اللّغويّة وبيان تهافتها كما كان يهدف إلى التشريع لفرضياته وإقناع القارئ بها وقد اكتسى هذا القسم (من الفصل الأول إلى الفصل السابع) طابعا خفيفا من السجال جعل دحض النظريات والآراء الشائعة يقترن بالتنظير الابيستمولوجي.

ولعل أهمّ ما يميّز هيلمسليف على المستوى المعرفي الخالص هو مناهضته للتجريبيّة بمختلف أشكالها سواء بمعناها البدائي الّذي اعتمدناه في أوّل هذا العمل (أنظر الفقرة رقم 1) أو كتيار فلسفي شهر بتبجيله للمعطيات على الفرضيات في النظريّة العلمية. وهو موقف له ما يبرّره تاريخيا إذا اعتبرناه ردّ فعل على التأمّل الفلسفي العقيم الّذي ساد عند المدرسيين (Scolastique) قبل ظهور العلوم

---

1 P.T.L ص 102.

التجريبيّة في العصر الحديث [1]. ولئن كان هيلمسليف يلحّ على أنّ نظريته الّتي يعتزم بناءها ويدعو إلى تبنّيها تختلف اختلافا جوهريّا عن التأمل الفلسفي العقيم فإنّه يلحّ تقريبا الإلحاح نفسه على أن المعطيات وحدها والاستقراء الّذي يلهج بذكره كثيرون لا يمكّنان من معرفة علميّة حقيقية. مصادرته الأولى تقول بأولويّة الفكر على معطيات التجربة في المباشرة العلميّة وتجعله من أتباع العقلانيين بداية من ديكارت [2]. وهو موقف تبنّاه قبله دي سوسير وأكّده بعده شومسكي [3].

ولمزيد دحض هذه التجريبيّة الساذجة الّتي تجعل المعرفة العلميّة ظلا أمينا للواقع وتتوهم أن المعطيات الاختباريّة الّتي ينطلق منها الباحث تعلو على الفرضيات سيتعمد في الفصول رقم 3 و 4 و 5 الّتي تحدّد شروط النظريّة العلميّة العدول ببعض المصطلحات الشائعة في فلسفة العلوم عن معناها المألوف المستقر الّذي رسّخه التجريبيون فيعيد تعريفها تعريفا يناقض معناها الشائع عند العموم ويحدث بعض المفارقات المقصودة.

5. 3. 3 - شروط صياغة النظريّة العلميّة

من ذلك أنّه يسمى الشروط الثلاثة الّتي تميّز النظريّة العلميّة من التأمل الفلسفي العقيم مبدأ التجريبيّة يقول [4] :

«ينبغي لنظرية ما كي تحقق الأهداف المرجوّة منها أن تؤدي في تطبيقاتها إلى نتائج مطابقة لمعطيات التجربة الحقيقية أو المفترضة.

ونعتقد أنّنا نحقّق الشروط التي أجملنا الحديث فيها آنفا فيما يتعلّق بما يسمى التجريبية بتبني هذا المبدإ الذي يعلو على كلّ المبادئ الأخرى وبه تنفصل نظريّة اللّغة من كلّ الأعمال التي تنتسب إلي فلسفة اللّغة :

ينبغي للوصف أن يكون غير متناقض [منطقيا] شاملا و أبسط ما يكون

---

1 انظر روبنس ص 118 من تاريخ موجز للسانيات Brève historie de la linguistique

2 المرجع السابق ص 118

3 انظر المقابلة بين التصور القديم للعلم والتصور الحديث له عند نيكولا رُوفي (Nicolas Ruwet) مدخل إلى النحو التوليدي بالفرنسية lintroduction à la grammaire générative الفقـــرة الأولـــى من الفصل الأوّل .

4 P.T.L ص 19 الفصل رقم 3

ويعلو شرط عدم التناقض على شرط الوصف الشامل كما يعلو شرط الوصف الشامل على شرط البساطة وإنا نجرؤ على تسمية هذا المبدإ بمبدإ التجريبيّة».

وتبرز المفارقة الّتي يقرّ بها هيلمسليف في آخر الشاهد في ترتيب الشروط حيث نلاحظ أن شرط عدم التناقض وهو شرط نظري يعلو على شرط الشمول (أي شمول عدد ما من المعطيات الاختباريّة) وهو اختباري.

وتبرز المفارقة أيضا في الفصل الرابع الّذي عنوانه نظريّة اللّغة والاستقراء (Théorie du langage et induction) حيث يوضّح أن تسليمه بمبدإ التجريبيّة على النحو الّذي حدده لا يجعله عبدا أو أسيرا لمنهج الاستقراء إذا فهمنا من الاستقراء أنّه الانتقال المتدرّج من الخاص إلى العام. ويلح في نقد هذا التصور الّذي يعتبره ساذجا وعائقا أمام تطوّر علم اللسانيات في عبارة تجعلنا نرجح أنّه يتنكب عمدا قول بلومفيلد في كتابه "اللّغة" :

«إن التعميمات الوحيدة المفيدة حول اللّغة هي التعميمات ذات الطابع الاستقرائي [1]، إذ يذهب إلى أن الاستقراء الّذي اقترن عند العموم بالمنهج التجريبي يتناقض مع ما سماه مبدأ التجريبيّة (principe d'empirisme) لأنّه لا يسمح بإقامة وصف غير متناقض وبسيط ويستدل على رأيه بالمصطلحات والمقولات النحويّة الّتي ورثناها عن النحو الأروبي القديم. فهي لا تصلح إلاّ للألسنة الّتي وضعت لها وتفتقر إلى التجريد الضروري الّذي يبوئها منزلة التعريفات النظريّة العامّة الصالحة لوصف جميع الألسنة يقول:

« إن الاستقراء في هذا المجال لا ينطلق من المتغيرات ليفضي إلى ماهو ثابت وإنّما من المتغيرات إلي ما هو عرضي. وفي نهاية الأمر فإن منهج الاسْتِقْراء يتضارب مع مبدإ التجريبيّة الّذي صغناه. إن منهج الاستقراء لا يسمح بإقامة وصف غير متناقض وبسيط [2]».

كيف ننطلق إذن من معطيات التجربة بعد أن أثبتت التجربة التاريخيّة أن مضاعفة استقراء الألسنة كلّ على حدّة لايفضي إلى مفاهيم كليّة تحتاجها نظريّة اللّغة؟

---

1 بلومفيلد اللغة Le langage الترجمة الفرنسية ص 24 :

2 P.T.L ص 25

ويجيب هيلمسليف بمفارقه أخرى لنفس الغرض. إن الطريقة الوحيدة للكشف عن النظام الكامن وراء الأحداث اللّغويّة في تتاليها (هي الّتي يسميها نصّا) هو اعتبار تلك المتتالية من الأحداث قسما (أو بابا) مجردّا قابلا للتحليل إلى مكوّنات. وهذه المكوّنات هي بدورها أصناف [مجردّة] قابلة للتحليل إلى مكوّنات وهكذا دواليك حتى يستنفذ الباحث إمكانيات التحليل [1]. ويسمّى هذه العمليّة استدلالا une deduction حتّى يتباين أكثر مع الاستقراء الّذي جسّمه النحو الأروبي القديم حسب ما أسلفنا. ولهذا الموقف أهميّة معرفيّة ونتائج منهجيّة كبيرة سنكتشف بعضها عند تقديم شكل التحليل ونكتشف بعضها في ثنايا البحث.وتبرز كذلك هذه المفارقة الّتي قصدها هيلمسليف للفت النظر إلى أولويّة الفرضيّة على معطيات التجربة المفترضة في الفصل الخامس حيث يتعمّد نعت النظريّة العلميّة أو جانب منها - على ما سنرى - بالاعتباطيّة وهو قول أثار كثيرا من السجال عند بعض اللسانيين الّذين لم يفهموه [2].

5. 3. 4 - علاقة النظريّة اللسانيّة بالواقع

في هذا الفصل الّذي عنوانه "نظريّة اللّغة والواقع" "Théorie du langage et réalité" يزيد توضيحا علاقة نظريّة ما أو نظريّة اللّغة بالمعطيات المفترضة للتجربة

---

1 المرجع السابق ص 21.

2 هم اللسانيون الوظيفيون الفرنسيون أنظر جورج مونين في كتابه اللسانيات في القرن العشرين ص 165 وهو يتابع في ذلك موقف مارتيني الّذي يقابل بين الشكلانيّة والواقعيّة في كتبه أنظر على سبيل المثال الفصل الأوّل من كتابه اللسان والوظيفة langue et fonction وأنظر كذلك مقدمة مبادئ في اللسانيات العامّة وأنظر كذلك الفقرة رقم 2-13 من كتابه التركيبية العامة Syntaxe Générale وعنوانها hypothèse et déduction وانظر أيضا موقفه من التقطيع المزدوج الّذي أورده مونين (Mounin) في ترجمة مارتيني (Martinet) في المصدر أعلاه ص 166.
وقد ردّ عليه ليونس في كتابه اللسانيات العامّة linguistique générale في الفقرة التي عنوانها البنبوية رقم 1 - 4 - 6.

أو المعطيات الّتي يعتبرها الجمهور كذلك [1]

وقد تعمّد صياغة القضيّة صياغة بسيطة ساذجة مطابقة للعبارة الّتي يطرح بها الجمهور العريض من غير المختصين القضيّة على النحو التالي : هل مادّة الدرس [الألسنة البشرية مثلا] هي الّتي تحدد النظريّة وتكيّفها أم النظريّة الّتي تحدد مادّة الدرس وتكيّفها [2]. فقال إذا اعتمدنا التعريف الشائع لمصطلح نظريّة باعتبارها نظاما من الفرضيات فمن الواضح أن مادّة الدرس هي الّتي تحدّد النظريّة وتكيّفها لا العكس. بدليل أن مكافحة فرضية مّا مع مادّتها هي الّتي تبيّن صحّتها أو خطأها.

ولّما كان هيلمسليف لا يرتضي التعريف الشائع لم يرتض هذا التصور لعلاقة معطيات التجربة بالفرضيات. إنّه لا ينكره تماما، ولكنّه يعتبر أنّه أعقد مما يتصوره العموم ويفهم من أقواله أن علاقة معطيات التجربة "المفترضة" بالنظريّة ليست علاقة مباشرة أوقل إن النظريّة العلميّة عنده سلّميّة (hierarchie) من الفرضيات بعضها ليس له علاقة مباشرة بالمعطيات وبعضها له علاقة مباشرة بها.

مستويا النظريّة العلميّة : الفرضيات العامّة والمنوالات

أ - أمّا الصعيد الأوّل فمكوّن من جملة من الفرضيات العامّة الّتي تكوّن بمقتضى ما يوجد بينها من تناسق منطقي نظاما ويمثّل هذا التناسق بينها مقياس صحتها الوحيد (validité). ولذلك فهي في حدّ ذاتها ليست مرتبطة بمعطيات التجربة (données de l'expérience) بل مستقلّة عنها. إنّها نظام استدلالي صرف يناظر الأنساق الرياضيّة والمنطقيّة ذات المنحى الصوري الّتي يعرفها صاحبنا معرفة جيّدة ويقيس عليها.

وإذا اعتبرنا هذا التناسق الداخلي ذا الطابع المنطقي الصرف وصفنا - حسب هيلمسليف - النظريّة بأنّها اعتباطيّة (arbitraire) وقد اختار هذا النعت على ما فيه من مفارقة لإبراز هذا الجانب الاستدلالي في صياغة النظريات العامّة ولإبراز

1 إن هذا الاحتراز الّذي أبداه هيلمسليف في الفصل الرابع وأعاده هاهنا وجيه لأنّه لا وجود لمعطيات بالمعنى العلمي للكلمة خارج إطار نظري معلوم.

2 P.T.L ص 23 .

أنّه ليس من الضروري أن يكون لهـذا النظام من الفرضيـات المتناسقة منطقيـا تطبيق عملي.

2 - فـإن أردنا أن تكون الـنظريّة العلمـيّـة مطابقـة لمادّة الدرس [كـالألسنة البشريّة مثلا] وجب علينا أن نبني فرضـيـات أخـرى (من قبيل القوانين العلميّة) لا يكون مقـياس صحتهـا تناسقها المنطقي الـداخلي وإنّما قابليتـها للتحقق الاخـتباري وكان هذا هو الصعيد الثاني من الفرضيات.

- إنّ جوهر قـول هيلمسليف هو الـتميـيز في النظريّة العلميّة من جـهة بين التناسق النظري الّذي لا يراعى في إثبـاته أو دحضه إلاّ المقـاييس المنطقيّـة الصرف، ومن جهـة ثانية قابليّة نـظريّة ما للتحقّق اخـتباريا وهو الجـانب الّذي يمكن إثباته أو دحضه بالاعتماد على معطيات التجربة يقول :

«تسمح النظريّة باستنتاج مبرهنات ثم إن النظريّة والمبرهنات المستخلصة منها تسمح بدورها بإقامة فـرضيات (من بينها القوانين) لا يمكن القول بصـحتها بعكس المبرهنات إلاّ بعد استيفاء شروط إثباتها[1]».

و لا شك أن القارئ انتبه إلى أن هذا التميـيـز الّذي يقيمه هيلمسليف بين ما يسمـيّه نظرية ومـبرهـنات Théorie et théorème من ناحـية وفرضـيات (من بينـها القوانين العلميـة) من جهة أخرى هو التميـيز الابيستمولوجي الّذي نعـتمده في هذا العـمل بين الفـرضيـات العـامّـة والمنوالات وإن كان هـيلمسلـيف لا يستـعـمل لفظ modèle . ولا تمثل كلمـة مـبرهـنات نقضـا لقـولنا. فليـست غـاية هيلمـسليف من إضافتها إضافـة قسيم ثالث وإنّما مقصده الإلحاح على أن تسليمك بفـرضية عامّة ما يفرض عليك اسـتنتاج ما يتـرتّب عن القول بهـا منطقيّا فـإن فعلت كان مـا حصلت عليه (مـبرهنات) ولكنّك لم تـخرج عن دائرة الفرضـيات العـامّة الّتي تظل قـواعد التناسق والاستلزام المنطقي مقياس تولّدها الوحيد.

---

1 المرجع نفسه ص 51.

4.5 - أهمّيّة هذا التمييز

1.4.5 - أهمّيّة هذا التمييز في تحديد خصائص المنهج العلمي الحديث

يكتسي هذا التّصوّر للنظريّة العلميّة في نظرنا أهميّة كبيرة لأنّه يوضح خصائص المنهج العلمي الحديث ويبيّن ما يميّزه من الممارسات العلميّة الّتي سبقته. فضرورة صياغة فرضيات عامّة متناسقة منطقيا فيما بينها توجّه الممارسة الميدانيّة وتؤطرها ثم صياغة منوالات إجرائية تستمدّ شرعيتها من تلك الفرضيات السّابقة تمثّل في ظننا خاصيّة من أهمّ الخصائص الّتي تميّز مولد العلم الحديث أو العلوم الحديثة بداية بالعلوم التجريبيّة.

ولئن كان من البديهي أن هذا التماسك الداخلي بين هذين الضّربين من الفرضيات يمثّل سببا أساسيا من الأسباب التي تفسّر نجاعة العلوم الحديثة الإجرائية فإنّ العلاقة الجدليّة بين الفرضيات العامّة والمنوالات تفسّر هي الأخرى تطوّر العلوم الحديثة ونسبيّتها وخصوبتها المعرفيّة. ذلك أنّ الفرضيات العامّة تسمح ببناء منوالات ناجعة إجرائيّا ولكن بناء المنوالات يمكّن هو أيضا من تعديل الفرضيات العامّة أو مناقشتها أو الإضافة إليها. وتسمح هذه العلاقة المتبادلة بتوسيع تدريجي لمجال العلم ضمن سجال وجدل بين العلماء يؤكد دائما نسبيّة الحقيقة العلميّة وتاريخيّتها.

والّذي نلفت النظر إليه أن هذا المنهج هو الّذي يقف وراء التراكم الهائل للمعارف والتطوّر السريع للعلوم الّذي لم تعرف له البشريّة نظيرا من قبل. وهو في ظنّنا من أهمّ مقوّمات الحداثة ويبدو لنا أن هذا التصوّر يسمح بفهم تطوّر العلوم التجريبيّة عامّة وييسّر عرض تطوّرها. ومهما كان الأمر فإنّ اعتماده قد مكّننا من فهم أفضل لتاريخ اللسانيات وتقديم أوضح لتطوّرها وتفهّم أكبر للمواضيع الّتي احتدم فيها النقاش والسّجال وخلفيّات أصحابها.

5.4.2 - هذا التمييز يمكّن من فهم أفضل لتاريخ علم اللسانيات

وسنقدم شاهدا من علم اللسانيات يوضّح فائدة اعتماد هذا التمييز.
من القضايا الّتي يختلف فيها المؤرخون لعلم اللّسانيّات تحديد بداية علم اللسانيات حيث نلاحظ تعدّد الإجابات واختلاف المواقف واحتدام السجال بين الباحثين في هذه القضيّة. فبعض الباحثين يعتبر أن بداية علم اللسانيات تبدأ مع كتاب فرانزبوب سنة 1816. وبعضهم يعتبر أن البداية الحقيقيّة مع 1819 Grimm أوراسك Rask. وثالث يقرن هذه البداية بظهور كتاب دي سوسير 1916 «دروس في اللسانيات العامّة». ورابع يعتبر أنّ بداية اللسانيّات كانت مع تروباتسكوي. وخامس يعتبر أنّها تبدأ مع شومسكي سنة ظهور كتابه البنى التركيبيّة 1957.
ليس غرضنا الانتصار لموقف على آخر. ولكنّنا نريد أن نبيّن أن اعتماد الثنائيّة المذكورة أعلاه يسمح بتفهّم خلفيّات مختلف المواقف ويكتشف بينها نقاط التقاء ووشائج غير متوقّعة من الوهلة الأولى.
فالّذي يجعل بوب سنة 1816 بداية علم اللسانيات محقّ بشكل ما لأنّه أوّل من صاغ فرضيات عامّة حول جانب من جوانب الألسنة البشريّة (تطورها وقرابتها) واتّخذها موضوعا لبحث أو لاختصاص جديد مستقل بنفسه. فهذا الموقف يراعي صياغة أوّل فرضيات عامّة وتحويلها من مجرّد حدس أو تخمين إلى فرض علمي متين [1]. أمّا الّذي يعتبر Grimm بداية علم اللسانيات فهو محقّ أيضا لأنّ ڤريم هو أوّل من صاغ منوالا إجرائيا يستند إلى فرضيتّي النحو المقارن وهو قانون المطابقات الصوتيّة [2] أمّا الّذي يعتبر دروس دي سوسير بداية علم اللسانيات فهو يراعي شمول الفرضيات العامّة في هذا الكتاب لمختلف جوانب الظاهرة

---

1 انظر موريس لورا ص 13 و 17 من كتابه : M.Leroy. Les grands courants de la linguistique moderne :

2 انظر مالمبرغ ص 16 من كتابه.
Malemberg. Nouvelles tendances de la inguistique

اللّغوية [1]. بينما يراعي قول من فضّل الأمير تروباتسكوي [2] جانب المنوالات الإجرائيّة. وأخيرا نقول عمّن اختار شومسكي البداية الحقيقيّة لعلم اللسانيات إنّه راعى نوعيّة المنوالات الإجرائيّة وضرورة شكلنتها شكلنة صورية أو رياضيّة [3].

ومن طريف ما يفيدنا به اعتماد هذه الثنائيّة أن الاختلاف في تحديد المنعرجات الحاسمة لهذا العلم لا يخرج عن مراعاة أحد طرفي التمييز. وما اختلاف اللسانيات في الأعلام المؤسسين لعلمهم إلاّ تفريع عن تفضيلهم لأحد جانبي النظريّة العلميّة اللّذين وضحناهما.

3.4.5 - هذا التمييز يمكّن من إعادة صياغة مآخذ اللسانيين الغربيين على تراثهم اللّغوي

وهذه الثنائية تمكّننا من فهم نقد اللسانيين الغربيين لتراثهم النحوي وتعيين أخطاء ما يسمّى بالنحو التقليدي Grammaire traditionnelle. فنقول في صياغة أولى إن افتقار النّحاة الغربيين القدامى إلى نظام من الفرضيات العامّة المتناسقة هو الّذي يفسّر الأخطاء الّتي وقعوا فيها في وصف ألسنتهم و خاصّة عند وصف الألسنةالغريبة عنهم. وعلى هذا الأساس نقول إن اعتمادنا هذه الثنائيّة من شأنه أن يجنّبنا إسقاط عيوب النحو الأروبي على النحو العربي. ويجنّبنا المماثلة المطمئنة بين النحو العربي والنحو الأروبي.

---

1 أنظر مونين مفاتيح اللسانيات ص 28 من Clefs pour la linguistique

2 أنظر لويس بريتو Luis Prieto : La découverte du phoneme Interprétation épistémlogique

3 أنظر ص 117 من أمون باخ: - Emmon Bach : Linguistique: structurelle et philosophie es sciences

وانظر ص 90 من نيكولا روفي :

- Nicolas Ruwet : introduction à la grammaire générative

وانظر كذلك نقدا لهذه المواقف في كتاب كلود حجاج ص 28 :

- Claude Hagège : la grammaire générative reflexions critiques le mythe de la révolution.

5.4.4 - ويمكّن من تدقيق المقصود بالتراث النحوي

ولعلّ أوّل ما نستفيده في هذا الشأن تدقيق ما نعنيه بالتراث النحوي العربي: هل نقصد به الخواطر العامّة والمنطلقات الّتي يمكن أن تناظر الفرضيات العامّة في النظريّة اللسانيّة أم نقصد بالتراث النحوي جانبه الاجرائي العملي أي جملة القواعد النّحويّة الّتي يمكن أن توافق المنوال الإجرائى في اللسانيات ؟ ماذا نقيّم ؟

يتخّذ هذا التدقيق أهميّته لتضمّن التراث النحوي اللّغوي بالمعنى الواسع هذين الجانبين. وقد اتّخذ الباحثون موضوع بحث تارة جانب الفرضيات العامّة أو ما يناظرها [1] وتارة جانب القواعد النحويّة أو المنوالات.

ويكون من المفيد التدقيق لتوضيح عناصر القضيّة المعنيّة وتيسير النقاش. إلاّ أن استعمالنا لهذه الثّنائيّة لفرز مادّة التراث لا يعني أنّنا نسلّم بوجود نظريّة متكاملة في التراث العربي، ولا أنّنا نسلّم ضرورة بوجود ترابط بين هذه الفرضيات العامّة فيما بينها على غرار ما هو ملاحظ في النظريّة اللسانيّة، ولا أنّنا نسلّم بوجود ترابط بين هذه الفرضيات العامّة والقواعد النحويّة مثلما يذهب إلى ذلك بعض الباحثين [2] .

غايتنا الأولى من اعتماد هذه الثنائيّة إقامة تبويب أوّلي للتراث النحوي العربي يستند إلى خلفيّة نظريّة متينة

5.4.5 - يمكّن من إعادة صياغة أهداف مقاربات المحدثين للتراث النحوي

وبناء عليه نقول إن غايتنا في هذا العمل هي تقييم الجانب الإجرائي في النحو العربي أي ما يوافق "المنوال" في النظريّة اللسانيّة. فيكون المنوال النحوي العربي هو عنوان البحث. وذلك لأنّ أهمّ قرّاء التراث النحوي الّذين عرضنا لأعمالهم كانوا يقصدون هذا الجانب ولا يقصدون غيره. ونحن نريد من خلال

1 انظر عبد السلام المسدي "التفكير اللساني في الحضارة العربيّة"

2 انظر النظريّة اللسانيّة والشعريّة في التراث العربي من خلال النصوص د مهيري، ود صمود ود مسدي ص 7.

إعادة الصياغة للقضيّة تحقيق الهدف الّذي راموه وأخطؤوه لافتقارهم للأدوات النظريّة الّتي تمكّنهم من ذلك. ونزعم أن الصياغة الأفضل لهواجسهم ومحاولاتهم في إصلاح النحو العربي هي التساؤل التالي: ما قيمة المنوال النحوي العربي بالنظر إلى ما جددت فيه اللسانيات في وصف الظاهرة اللّغوي؟.

تمثل هذه الصياغة الجديدة للقضيّة تقدّما ملحوظا بالمقارنة مع الصياغات الّتي سبقت في أعمال اللّغويين العرب المحدثين لا لأنّها بلغت غاية الكمال وإنّما لما تثيره من إشكالات ولما تستدعيه من تدقيقات يسمح الإطار النظري للسانيات بالإجابة عنها وتوفيرها.

6.4.5 - يمكن هذا التمييز من صياغة القضيّة المطروحة للنقاش صياغة نهائية

وبناء على التمييز المنهجي الهامّ الّذي أشرنا إليه سابقا بين الآنية والزمانيّة نقول إن علم اللسانيات بنى نوعين كبيرين من المنوالات حسب هذين المنظورين :

- منوالات تتناول الظاهرة زمانيا - وهي الأسبق
- ومنوالات تتناول الظاهرة اللغوية في جانبها الآني.

وهذا يدعونا إلى تدقيق نوعيّة المنوال النحوي الّذي نعتزم تقييمه أهو منوال آني أم منوال زماني؟

وبما أنّنا قلنا إن المنظور الزماني لا يلائم قراءة التراث النحوي فقد أجبنا ضمنا أن العرب خلفوا منوالا نحويّا آنيا ومن الفوائد العرضيّة لهذا التدقيق أن نستنتج أن العرب لم يخلّفوا منوالا زمانيّا واحدا. وهو قول على بداهته لا يأخذه بعين الاعتبار دائما من يرى في بعض تأمّلات اللّغويين العرب المتعلّقة بهذا المجال نظيرا مساويا لفرضيّة التطوّر. فتصبح القضية على النحو التالي: ما هي قيمة المنوال النحوي العربي المتعلق بالجانب الآني بالمقارنة مع المنوالات النحويّة الّتي أحدثتها اللسانيات ؟

6 - تقييم المنوال النحوي العربي يقتضي الإحاطة بالشروط التي حددتها اللسانيات لصياغة المنوالات النحوية

1.6 - شروط اللسانيات لصياغة المنوالات النحوية هي فرضياتها حول بنية اللغة

تقتضي الإجابة على هذا السؤال الإحاطة بالشروط الّتي حدّدتها اللسانيات لصياغة المنوالات النحويّة وإذا تأملنا الأمر جيّدا تبيّنّا أن تحديد هذه الشروط مساو لتحديد فرضيات عامّة متكاملة تتعلّق ببنية الألسنة. ويستند هذا التأويل إلى الترابط المنطقي بين الفرضيات العامّة والمنوالات في النظريّة العلميّة الّذي وضحنّاه.

ومن المعروف في تاريخ العلوم أنّ كلّ نظريّة أو فرضيّة جديدة تتبلور دائما بمناقشة التصورّات أو الآراء السابقة لها الّتي تمثل إرثها المعرفي في مجالها. لذلك يمكّن الاطلاع على هذا الإرث في الغالب من فهم أفضل لهذه الفرضيات الجديدة وإحاطة أدقّ بسياقها التاريخي. لذلك سننطلق في مقاربة أولى لهذه الفرضيات الّتي تعنينا من عرض عيوب المنوالات النحويّة الأروبيّة القديمة.

2.6 - عرض عيوب المنوالات النحويّة الأروبيّة القديمة

إذا بوبنا المنوالات النحويّة الأروبيّة القديمة حسب مستويين كبيرين من مستويات اللّغة: هما صعيد الأصوات وصعيد الوحدات الدّالة [1] قلنا إن النحاة القدامى بداية من الإغريق إلى حدود القرن 19 خلطوا عند مباشرة ألسنتهم بين نظام الكتابة ونظام الأصوات. واعتبروا عادة المنطوق فرعا عن المكتوب. وسبب ذلك أن دافع الإغريق الأوّل للبحث اللّغوي كان استعمال الكتابة وتطويرها. وتواصلت حظوة المكتوب في بقيّة العصور لأن الكتابة حفظت من التلف نصوصا ذات طابع مقدس (سواء كانت نصوص هوميروس أو الأناجيل) [2]. فإن هم

1 يوافق هذا التبويب ما يسميه مارتيني التقطيع الأوّل والتقطيع الثاني

2 أنظر روبنس تاريخ موجز للسانيات ص 17 :

حاولـوا رسم أصوات ألسنة غـريبة عنهم عـجزوا عن ذلك. وشـوّهوها [1] وخلطوا بينها وبين أصوات الألسنة الّتي ألفوها.

أمّا عـلى صعيد الوحـدات الدالة فيـتمـثل خطؤهم في أنّهم حاولوا عنـدما وصفوا ألسنتهم تأسيس نحوهم ومفاهيـمهم على تعاريف معنويّة دلاليّة أو فلسفيّة. فـإن هم وصفـوا ألسنة غـريبة عنـهم أو جديدة عليـهم اعـتمـدوا مـقولات نحـويّة وصرفيّة خاصّة بلسانهم الأوّل [2] الّذي له عندهم منزلة وحظوة [3].

3.6.- الخلفية التاريخيّة المفسّرة لأخطاء المنوالات النحويّة الأوروبيّة القديمة

ولفهم أخطاء النحو الغـربي القديم فهما جيّدا ولتـجنّب المماثلة المطمئنّة بينه وبين النحو العربي يكون من المفيد التذكير سريعـا بخلفيته التاريخيّة لمّا كانت المماثلة بينه وبين التراث العربي مسلّمة سائدة عند اللّغويين العرب.

تمثـل الحـضارة الإغـريقـيّة بدايـة من القرن الخـامس ق.م منطلق الحـضارة الغـربيّة وأسـاسها فـي الفكـر والفن والعلوم وبشكل مـا التنظيم السيـاسي. لذلك بدأت الدراسـة اللّغويّـة مع الإغـريـق. ومـثّلت جزءا من فـلسفـتـهم [4] الّتي كانت تشمل دراسة الكون والمؤسـسات الاجتماعيّـة معا لا فرعا من فروع المعـرفة كما هو الحـال عندنا اليـوم. ولئن لم يفـرد أفـلاطون وأرسطو النحـو الإغـريقي بمصنفـات خاصّة فإليـهما تعزى أولـى المفاهـيم الإجـرائيّـة النحـويّة. وقد مهّـدت مساهمات الفـلاسفة الإغـريق بصفـة عامّـة لظهـور أوّل تصنـيف نحـوي منظّم في الحـضارة

---

1 انظر بلومفيلد ص 13 من كتاب اللّغة الترجمة الفرنسية.

2 ليس من الضروري أن يكون اللسان الأوّل مطابقا للمصطلح الفرنسي langue maternelle والمهم أن يكون لذلك اللسان ثقافيا المنزلة الأولى

3 روبنس "اللّسانيات العامّة : مدخل : " بالفرنسية ص 164 الفقرة 5-1-2.

4 انـظر لـيـونس lyons في اللسانيـات العـامّة مـدخل إلـى اللسانيـات النظريّة بالفرنسية الفقرة 1-2-1

الغربيّة مع Denys de Thrace [1]. ومهما كانت الاحترازات من الفلسفة والمنطق في البحث اللّغوي وجيهة فالجدير بالملاحظة أن المنوال الإغريقي كان بصفة عامّة ملائما للسان اليونان [2].

وعندما سيطر الرومان على بلاد الإغريق سياسيا وأقرّوا بتفوّق اليونان عليهم علميّا وحضاريّا تبنّوا بحماس ثقافتهم وتعلّموا لسانهم وأخذوا عنهم علومهم ومنها المباحث اللّغويّة.

ولمّا ظهرت الحاجة لوضع قواعد نحويّة للسان اللاتيني استعمل النحاة الرومان المنوال النحوي الإغريقي. وتبنّوا مفاهيمه لوصف لسانهم ونقلوه في أدقّ تفاصيله ولم يحوّروه إلاّ تحويرات طفيفة لبداهتها.

وقد نجحت عمليّة النقل هذه بسبب صدفة تاريخيّة لم يكن النحاة الاغريق واعين بها: هي تشابه الإغريقيّة واللاتينيّة في البنية بسبب انتمائهما إلى عائلة لغويّة واحدة ولكن نجاح عمليّة النقل هذه وارتباط المقولات النحويّة الإغريقيّة بالفلسفة حمل النحاة القدامى على التسليم بأن المقولات النحويّة الإغريقيّة مقولات كونيّة و لازمة في كلّ لسان .ولكن لم يقع التنظير لذلك لأن المشاغل المسيطرة على النحاة آنذاك كانت تعليميّة.

---

1 روبنس Robins تاريخ موجز للسانيات بالفرنسية ص 46/32/31/18 من ذلك أن التمييز بين الأجناس الثلاثة يعزى إلى بروتاغوراس وأنّ التمييز الصريح بين الإسم والفعل ينسب إلى أفلاطون وإن اختلف مضمونهما عما هو مألوف في النحو الأروبي المدرسي الحالي فقد استند هذا التمييز إلى المنطق ونظر إلى "الاسم" و "الفعل" باعتبارهما يكوّنان ركني جملة منطقيّة

ولقد ساهم أرسطو مساهمة هامّة في إثراء المفاهيم الإجرائيّة الخاصّة بالنحو الإغريقي فأضاف قسما ثالثا من أقسام الكلام هو قسم La conjonction وتفطن خاصّة إلى مقولة الزمن اللّغويّة في اللسان الإغريقي أمّا الرواقيّون (stoïciens) فقد أضافوا قسما رابعا من أقسام الكلام وحددوا مقولة الحالة الإعرابيّة تحديدا دقيقا واكتشفوا المظهر والمبنى للمعلوم والمجهول وميزوا بين الأفعال المتعدّية والأفعال اللازمة.

2 المرجع السابق ص 81.

ستظهر أولى المحاولات الحقيقيّة للتنظير ذي الطابع الفلسفي التأملي في القرون الوسطى مع المدرسيين Les scolastiques . كان الاتجاه المدرسي (Scolastique) محاولة للتوفيق بين المذهب الكاتوليكي وفلسفة أرسطو ترمي إلى التقريب بين مقتضيات العقل ومستلزمات الوحي. وقد ازدهر هذا التيار الفكري برعاية الكنيسة الّتي سيطرت بصفة فعليّة على مسار المعرفة والعلم. وأخضعت الدراسات لعلم اللاهوت المسيحي. وفي هذا الإطار الفكري عاب المدرسيّون على المنوال النحوي اللاتيني عدم ارتباط مقولاته وقواعده بالعقيدة (dogme) المدرسيّة رغم إقرارهم بقيمته البيداغوجيّة (أي قيمته الإجرائيّة) .فنشطت الهمم وألّفت أنحاء عامّة ذات طابع فلسفي تأمّلي أدمجت المنوال النحوي اللاتيني ضمن الفلسفة المدرسيّة وبرّرت جزئياته تبريرا فلسفيا.

من طريف ما يلاحظ أن نحاة هذه الفترة الّذين كانوا يزعمون أنّهم يؤسسون لنحو كلّي صالح لكلّ الألسنة قد احتفظوا في الحقيقة بمقولات النحو اللاتيني بكلّ تفاصيلها ونزّلوها منزلة عامّة لم تكن مبرّرة.

لم تقف محاولات بناء أنحاء كليّة مع المدرسيّين. فقد تواصلت ضمن ما يسمى بالأنحاء الفلسفيّة خاصّة تلك الّتي اقترنت بمدرسة بورروايال ق 17 وتواصلت في القرن 18. بل إن هاجس النحو الكلي عندها أصبح أوضح. وكانت تفترض أن كلّ الألسنة تعكس عكسا أمينا قوانين الفكر لذلك يمكن ردّ الاختلافات السطحيّة بينها إلى قوانين أعمق يمكّن علم المنطق من الإحاطة بها.

والملاحظ أيضا أن نحاة بورروايال ظلّوا يعتبرون جزءا هامّا من مقولات النحو اللاتيني قدرا مشتركا ضروريّا بين جميع الألسنة.

ولقد كانت الوسيلة المعتمدة لدى القائلين بالأنحاء العامّة لإرجاع كثرة الأبنية اللّغويّة إلى مقولات واحدة هي تعريف أقسام الكلم تعريفات دلاليّة عامّة .هذا أهمّ ما نقوله لتوضيح الخلفيّة التاريخيّة للخطإ الأوّل الّذي وقع فيه النحو الأوربي القديم.

أما الخطأ الثاني الّذي وقع فيه النحو الأروبي القديم (وهو وصف لسان ما باعتماد منوال نحوي يلائم لسانا آخر) ففيما قدمناه إنارة للأسباب الّتي جعلت مقولات النحو الإغريقي تُعْتَمَدُ لوصف اللسان اللاتيني بنجاح. بقي أن نشير إلى أن هذا التراث النحوي الإجرائي الإغريقي اللاتيني سيعتمد لوصف الألسنة العاميّة

لمختلف الشعوب الأوروبيّة الّتي ستصبح فيما بعد الألسنة القوميّة للدول الأوروبيّة الحديثة .وقد كانت الأمثلة على تضارب هذا المنوال النحوي مع المادّة الموصوفة عديدة. وشعر بها النحاة الأوروبيون بدرجات مختلفة [1].

إلاّ أن المنوال النحوي الإغريقي اللاتيني لم يعتمد لوصف الألسنة الأوروبيّة العاميّة فحسب وهي رغم كلّ شئ بينها صلات قرابة. بل أعْتُمدَ أيضا لوصف بعض الألسنة الغريبة عن أوروبا بنية وحضارة عن طريق الرحّالة أو المبشرين أو الّذين استوطنوا القارّة الأمريكيّة وهاجروا إليها. فظهرت عدم ملاءمة المنوال النحوي الإغريقي اللاتيني أكثر لوصف هذه الألسنة [2] .

4.6 - فساد المماثلة المطمئنة بين المنوال النحوي العربي والمنوالات النحوية الأوروبيّة القديمة

قبل تقديم الحلول الّتي ارتضتها اللسانيات لتفادي أخطاء النحو الأوروبي القديم، ليسمح لنا بلفت النظر إلى الإشكالات الّتي تطرحها المماثلة المطمئنّة بين النحو العربي والنحو الأوروبي. وإنّا نستفيدها من عرض الخلفيّة التاريخيّة لهذا النحو أعلاه. إنّ هذا الاستعراض السريع لتاريخ النحو الغربي القديم يجعلنا نسأل : بأي مرحلة نقارن النحو العربي ؟ هل نقارن النحو العربي بالنحو الإغريقي ؟ أم نقارن النحو العربي بالنحو اللاتيني الّذي وضع بالاعتماد على النحو الإغريقي ضمن الشروط التاريخيّة الّتي ذكرنا ؟ أم نقارنه بنحو الألسنة القوميّة الأوروبيّة الحديثة ؟

---

1 انظر مثلا عدم اعتراف النحاة الفرنسيين في القرن 17 بأن أداة التعريف قسم من أقسام الكلام لأنّه لايوجد نظير لها في النحو اللاتيني أو الإصرار على وصف الفرنسيّة بمقولة الحالات الإعرابيّة والحال أن الفرنسيّة ليست لسانا إعرابيا أنظر جورج مونين : تاريخ اللسانيات من بداياتها إلى القرن 20 ص 132/131 وهو نفس ما صنعه النحاة الانقليز أنظر روبنس تاريخ وجيز للسانيات ص 127 من الترجمة الفرنسية.

2 انظر ص 13 من بلومفيلد "اللغة" الترجمة الفرنسية

7 - صياغة الفرضيات السوسيرية المتعلّقة بالعلامة اللّغويّة مكنت من تجاوز أخطاء النحاة القدامى الأروبيين

بعد عرض أهم الأخطاء الّتي وقعت فيها المنوالات النحويّة الأروبيّة القديمة عند تحليل صعيدي بنية اللّغة نقول: لقد أمكن الوعي بهذه الأخطاء وتجاوزها عندما توفرت للباحثين فرضيات عامّة متكاملة تتعلّق ببنية الألسنة البشريّة.

لقد تظافرت عوامل تاريخيّة مختلفة لتيسير هذا التقدم وساهم فيه بطرق متعدّدة مباشرة وغير مباشرة علماء كثيرون. كما أنّه لم يحصل مع البدايات الأولى بل حصل بعد مضيّ قرن من التراكمات المعرفيّة. واتّخذ شكلا سجاليّا واضحا. وقد اقترن هذا التقدم أو التحوّل التاريخي باسم العالم السويسري فردينان دي سوسير.

1.7 - ترجمة دي سوسير

ولد فردينان دي سوسير بمدينة جنيف Geneve سنة 1857 بعد تبلور الفرضيّتين المؤسّستين للنحو المقارن بظهور مصنف ف.بوب 1816 وصياغة أوّل منوال إجرائي لاحق بهما المعروف باسم قانون المطابقات الصوتيّة للعالم ڤريم 1819 Grimm

وأتقن تقنيات التحليل المقارن على يد أعلام مدرسة النحاة الجدد من 1876 إلى 1880 في جامعة لايبزيغ Leipzig عاصمة الدراسات المقارنة آنذاك. ويتميّز في أوّل بحث جامعيّ له وعمره 21 سنة قبل رسالة الدكتوراه بصياغة منوال إعادة بناء (reconstruction) لنظام الحركات البدائي للسان الهندي الأروبي وهو منوال لاحق بفرضية تطور الألسنة بعضها عن بعض.[1] .

1 منوال إعادة البناء للحركات الهنديّة الأروبيّة لدي سوسير

ثم يغادر ألمانيا إثر خلاف علمي مع علماء لا يبزيغ [1] إلى باريس حيث يدرّس بها عشرسنوات. وأخيرا يعود إلى جامعة جنيف ويستقرّ بها من سنة 1891 إلى تاريخ موته سنة 1913. اضطلع بجنيف بتدريس اللسانيات من سنة 1906 إلى سنة 1913. وكانت دروسه على قدر من الأهميّة عند طلبته جعلتهم يجمعونها بالاعتماد على تقييدات من حضرها منهم وينظّمونها ويعيدون صياغتها وتحريرها. ثم يخرجونها للناس بعد موته سنة 1916 تحت عنوان "دروس في اللسانيات العامّة".

وتشتمل هذه الدروس رغم أنّ تحريرها النهائي حصل بعد موت صاحبها على صياغة أولى لفرضيات تتناول بنية الألسنة البشريّة واشتهرت بنظرية العلامة اللّغويّة.

بلور عالم جنيف رؤيته حول العلامة اللّغويّة من خلال نقده لمرجعين فكريّين يمثلان إرثه المعرفي هما: النحو المقارن والتراث النحوي الأروبي الّذي أشرنا إلى مكوّناته الكبرى آنفا. وهو ينقدهما لسببين مختلفين.

كان النحو المقارن البداية الحقيقيّة الأولى لعلم اللسانيات بالمعنى الحديث لمفهوم العلم [2]. فعلماؤه هم الّذين صاغوا أوّل فرضيات عامّة حقيقيّة حول الألسنة البشريّة ذات طابع اختباري لاتأمّلي. وهم الّذين صاغوا أوّل منوالات مرتبطة بهذه الفرضيات. ويمكن أن نقول عنهم أيضا: إنّهم مهّدوا السبيل لظهور فرضيات عامّة حول بنية الألسنة البشريّة لأنّ المقارنة بين الألسنة وسّعت آفاق الباحثين. وأثّرت القاعدة الاختبارية للّغويين. ولم يعد الباحثون في اللّغة ينطلقون في تنظيرهم من لسان واحد هو عادة لسانهم. ولكن الصياغة الأولى لمهامّ الدراسة اللّغويّة كما تبلورت عند علماء النحو المقارن كانت تقصي دراسة بنية الألسنة. إنّ تحديد موضوع الدراسة هو ضرورة منهجيّة لازمة لكلّ علم [3]. وقد استفاد أصحاب

---

1 أساس الخلاف هو إصرار دي سوسير على القول بأن اللّغة نظام أنظر توليودي مورو ص: C.L.G 329/327

2 أنظر الهامش السابق رقم

3 انظر هيلمسليف عن ديكارت ص 31 من: P.T.L.

النحو المقارن من هذا التحديد عندما قصروا عنايتهم على دراسة تطوّر الألسنة ومقارنة بعضها ببعض ولم تكن هذه الفرضيات ومنوالاتها محلّ نزاع بينهم وبين دي سوسير الّذي ساهم فيها. وإنّما كان محلّ النزاع قولهم : إن هذه الفرضيات هي الفرضيات الوحيدة الممكنة حول الألسنة البشريّة. ويتمثّل خطؤهم في توهّمهم أن التحديد الوقتي للموضوع الّذي سمح بانطلاق علمهم هو تحديد نهائي. وقد اشتهر بهذا القول أحد أساتذة دي سوسير [1] إلاّ أنّه يمكن تبني قولهم هذا إذا دققناه التدقيق التالي: إن المهمّة الوحيدة لعلم اللسانيات هي دراسة تطور الألسنة طالما أن الفرضيات العامّة الّتي نملكها هي فرضيات عامّة تخص هذا المجال.

2.7 - غياب فرضيات عامّة حول بنية اللّغة عند أصحاب النحو المقارن ملازم ضرورة لتبني بديهيات واهمة حولها

ولئن كان من المسلم به أن جهل فرضية التطور عند النحاة الأوروبيين جعلهم يقعون في كثير من الأحكام المعياريّة والأخطاء [2] فإنّ غياب فرضيات عامّة حول بنية الألسنة البشريّة سوف ينتج عنه عند أصحاب النحو المقارن تسلّل كثير من الأحكام الماقبلية والبديهيات الخاطئة حول بنية الألسنة البشريّة نتيجة احتذاء اللسانيين علم الأحياء : منها تسوية تطوّر الألسنة البشريّة بتطور النباتات والكائنات الحيّة. وإلحاق دراسة الألسنة بالعلوم الطبيعيّة. والتسليم بأن القوانين الصوتيّة تشابه من كلّ وجه القوانين الفيزيائيّة. ومنها اعتبار العناصر اللّغويّة بصفة عامّة والعناصر الصوتيّة بصفة خاصّة كيانات ماديّة على غرار الكائنات الحيّة الأخرى قائمة بذاتها ومنعزل بعضها عن بعض وهو قول يؤدي

---

1 هو هرمان بول أنظر ص 22 من كتاب موريس لوروا الاتجاهات الكبرى للسانيات المعاصرة بالفرنسية Maurice Leroy : Les grands courants de la linguistique moderne

2 انظر بلومفيلد ص 14 - الفقرة 1-4 من كتاب اللغة بالفرنسية Le langage

إلى إنكار نظاميّة اللّغة. [1]

ولم يكن من الممكن لأصحاب النحو المقارن أن يتفطّنوا إلى هذه البديهيّات الزائفة أو أن يعُوا بها طالما اعتبروا أن دراسة بنية الألسنة ليست من مهامّهم وأن الدراسة العلميّة الوحيدة الممكنة هي دراسة التطور.

ولهذا السبب اقترن عند دي سوسير نقد البديهيات الخاطئة حول بنية الألسنة [2] ونقد قصر الدراسة اللّغويّة على التطوّر بإعادة تحديد موضوع اللسانيات.

3.7 - إعادة تحديد موضوع علم اللسانيات ضروري لفهم طبيعة الوحدات اللّغويّة

إن إعادة تحديد موضوع اللسانيات ضروريّ لتجاوز أخطاء النحو المقارن ونقائصه ولكنه ضروري أيضا لفهم صنف جديد من الأحداث كانت الأوهام السابقة تحجبه وتمنع من التفكير فيه. إنّه التفكير في طبيعة الوحدات اللّغويّة. لقد سمح شك دي سوسير في صحّة الفرضيات المؤسسة للنّحو المقارن بإدراك صعوبة دراسة الوحدات اللّغويّة والتعجب من أمرها. ونحن نملك اليوم بعد نشر رسائله ومخطوطاته الدليل على هذا الترابط: «إن كلّ الأخطاء والحماقات تعود في نهاية الأمر إلى تقصير [الباحثين] في

---

1 C.L.G ص 17 "كان بعض اللسانيين [شليشر] يعتبرون تطور لسانين من الألسنة مثلما يعتبر عالم الطبيعة نموّ نبتتين" وقد اعتمدنا الترجمة العربيّة لكتاب دي سوسير الّتي أعدّها القرمادي والشاوش وعجينة ومن محاسنها أنك تجد فيها ترقيم الصفحات الموافق للنسخة الأصليّة الفرنسيّة وسنعتمدها مستقبلا في كلّ الشواهد المعربة التي نحيل إليها في كتاب دي سوسير دورس فى اللسانيات العامّة"

2 المرجع السابق ص 18 : "إن جميع الناس يهتمون بالكلام اهتماما قليلا أو كثيرا ولكن لا يوجد مجال سواه فرخ فيه عدد أكبر من الأراء العبثية والأحكام الماقبلية والأوهام وتهويمات الخيال.

التفكير في قضيّة الوحدات اللّغويّة وخصائصها»[1] ونجده يقول أيضا في دروسه [2].

«إن قضيّة الوحدات في أغلب الميادين الّتي هي موضوع علم من العلوم لا تطرح حتّى مجرّد الطرح وذلك لأنّها من المعطيات الحاصلة سلفا... إنّنا في اللّغة لا يمكننا أن نستغني عن معرفة تلك الوحدات ولا أن نتقدّم خطوة واحدة بدون أن نعمد إلى استعمالها ومع ذلك فإنّا نجد في تعيين حدودها من اللّطف والدقّة ما يجعلنا نتساءل إن كانت من المعطيات الحاصلة بالفعل». ونجد كذلك نفس الإلحاح على قضية الوحدات باعتبارها من المهام الأكيدة لهذا العلم في قوله «إذا تمّ لهذا العلم تعيين العناصر الّتي يباشرها فإنّه يكون بذلك قد قام بمهمتّه على أكمل وجه لأنّه أرجع كلّ الظواهر الّتي من بابه إلى مبدئها الأصلي الأول : إن هذه المسألة المحوريّة والحق يقال لم تستوقف الدارسين قط ولاهم جابهوها أو فهموا أبعادها وصعوبتها فقد اقتصروا على الدّوام على استعمال وحدات لم يحسنوا تعريفها.» [3] ونظن أن المقصود بهذا النقد هم علماء النحو المقارن.

لعلّنا لا نخطئ الصواب إن قلنا إن التفكير في طبيعة الوحدات اللّغويّة هو الّذي مثّل الدافع الأساسي لإعادة تحديد موضوع اللسانيات بشكل يسمح باستيعاب هذه القضايا الّتي كانت تقصيها الصياغة الأولى للنحو المقارن. وقد تمّ لعالم جنيف ذلك عندما صاغ فرضيات عامّة حول بنية الألسنة تشرّع لوصف اشتغالها إلى جانب وصف تطوّرها.

---

1 أميل بنفينيست "E.Benveniste ص 38/37 ج أ من كتابه قضايا من اللسانيات العامة بالفرنسية : رسالة سوسير إلى انطوان مايي A.Meillet

2 انظر ص 149 من C.LG

3 انظر الهامش 154 من C.L.G

4.7 - ضرورة الانطلاق من مفهوم القيمة لفهم الفرضيات السوسيرية لا متابعة الترتيب الّذي عليه فصول الكتاب

لقد أثار كتاب دروس في اللسانيات كثيرا من الاهتمام والجدل بين اللسانيين الّذين تساءلوا عن أفضل السبل لقراءته وتأويله وذلك اعتبارا للظروف الخاصّة الّتي حفّت بنشر الكتاب ولما اعترى متنه من نقائص. لذلك لا يمكن اليوم اعتماد دي سوسير دون الرجوع إلى الطبعة المحققة الّتي أعدّها توليودي مورو.

وأهمّ ما استفدناه من هذا العمل أن المفهوم المركزي في نظريّة دي سوسير هومفهوم القيمة. لذلك يكون من الأنفع للقارئ أن يبدأ قراءة هذا الكتاب من وسطه بداية من فصل الاتحاد والحقيقة والقيمة.

إذا انطلقنا من هذا الفصل ألفينا دي سوسير يدعونا إلى المقارنة بين ضربين من الوقائع استمدّها من مجالات خارجة عن مجال اللّغة ويطلب منا التفكير فيما يحدّد هويّة كلّ نوع على حدة وذلك كي نفهم طبيعة الوحدات اللّغويّة :

1 - النوع الأوّل من الوقائع: ويتكون من مثالين

أ - القطار

«من ذلك أنّنا نعتبر أن هناك اتّحادا في الهويّة أو تماثلا بين قطارين سريعين من نوع "جينيف - باريس الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة مساء" يفصل بين انطلاق هذا وانطلاق ذاك أربع وعشرون ساعة فيخيّل إلينا أنّه نفس القطار السريع. ومع ذلك فمن المحتمل أن يكون قد وقع تغيير القاطرة والعربات والطاقم بأكمله».

ب - الشارع

"وإليك مثالا آخر: قد يهدم شارع هدما تاما ثمّ يعاد بناؤه ومع ذلك فنحن نعتبره نفس الشارع في حين أنّه قد يكون لم يبق من مادّة الشارع القديم أي أثر فترى لماذا يجوز إعادة بناء شارع بصورة جذريّة ويبقى الشارع مع ذلك هو هو ؟ ذلك أن الكيان الذي يمثله هذا الشارع ليس كيانا ماديا صرفا بل هو كيان يقوم

على وجود ظروف معيّنة لا تمت إلى مادّته العرضيّة بصلة من ذلك مثلا موقعه من غيره من الشوارع الأخرى وكذلك بالنسبة إلى القطار السريع فحدّه ساعة انطلاقه ومساره وبصورة عامّة جميع الظروف الّتي تميّزه عن سائر القطارات السريعة. فكلما توفّرت نفس الظروف كانت لنا نفس الكيانات ومع ذلك فإنّ هذه الكيانات ليست من المجردات إذ يتعذر علينا تصوّر شارع أو قطار سريع إن لم يتحققا تحققا ماديا ما "[1].

2 - النوع الثاني من الوقائع

«ولنقارن الأمثلة السابقة بمثال آخر يختلف عنها تمام الاختلاف وصورته أن ثوبا سرق منك ثم تجده معروضا عند بائع الأطمار فالأمر يتعلّق هنا بكيان مادي يتمثل في مادّة الثوب الجامدة وحدها كالقماش والبطانة والزركشة وغيرها وأي ثوب آخر لن يكون ثوبك مهما عظم شبهه بذلك».[2]

والسؤال المطروح هو بأي النوعين من الوقائع الوحدات اللّغويّة أشبه؟ وجواب دي سوسير هو أن الوحدات اللغوية تشبه الصنف الأول أكثر ممّا تشبه الصنف الثاني بل لا تشبه الصنف الثاني مطلقا" فالاتحاد في الهويّة اللّغويّة "[لا الاتحاد اللّغوي كما ترجم[3]] ليس شأنه شأن الثوب إنّما شأنه شأن القطار السريع أو الشارع" .

ذلك أن الّذي يحدّد هويّة الصنف الأوّل من الوقائع هو شيء مجرّد أو جملة من العلاقات المجرّدة لا هويّة عينيّة وحقيقة ماديّة.

وقد ألحّ دي سوسير إلحاحا كبيرا في هذا الفصل على أهميّة مفهوم القيمة ومركزيّته بالنسبة إلى الدراسة اللّغويّة سواء بالنسبة إلى جانبها الإجرائي وهو تعيين هويّة الوحدات اللّغويّة أو جانبها النظري عند تحديد موضوع اللسانيات أو ما يسميّه الحقيقة [اللّغويّة] [4].

---

1 انظر دي سوسير ص 151 من C.L.G

2 انظر ص 152 من C.L.G

3 انظر عزالدين المجدوب - ثلاث ترجمات لكتاب ف دي سوسير ص 54 -

4 ص 154 من .C.L.G

ويرى أكثر قراء دي سوسير تحقيقا أنّه بنى انطلاقا من هذا المفـهوم فرضياته العامّة الأساسيّة

5.7 - الأهميّة المعرفيّة لمفهوم القيمة

وقبل أن نستعرض هذه الفرضيات نودّ أن نوضح الأهميّة المعرفيّة أو الابستمولوجيّة لمفهوم القيمة.

نذكّر أن أصحاب النحو المقارن وخاصّة مدرسة النحاة [1] الجدد قالوا إنّ الدراسة العلميّة الوحيدة للّغة هي الدراسة التاريخيّة يقول هرمان بول: «بمجرّد أن يتجاوز الباحث ملاحظة الظواهر الخاصّة وبمجرّد أن يحاول إدراك العلاقات وأن يفهم الظواهر فإنّه يدخل في ميدان التاريخ».

وإذا تأملنا قول هـ. بول انتبهنا إلى أنّه يحصر الدراسة العلميّة للّغة في جانبها التاريخي لأنّه المجال الّذي يمكن للباحث أن يحدّد ضمنه العلاقات. والعلاقات [المجرّدة] الّتي تمثل القوانين الصوتيّة نموذجا منها هي مطلب كلّ علم.

وإذا توسّعنا في تعليل ضمنيّات قوله كان وصف الألسنة عنده من باب الظواهر الخاصّة الّتي لا تجمع بينها علاقات بحيث يمكن أن يتّخذها الباحث موضوع علم. وهذا الاستنتاج ليس غريبا فمن المعروف أن أصحاب النحو المقارن اعتبروا أن العناصر اللّغويّة منعزل بعضها عن بعض. وعلى أساس ما قلنا نفهم أهمية قول دي سوسير إن مفهوم القيمة أساسي لفهم طبيعة الوحدات اللّغويّة وأن اللّغة نظام من القيم. إن هذا القول يشرّع معرفيّا لاتخاذ وصف الألسنة حال اشتغالها موضوع علم تماما كما شرّعت فرضيات النحو المقارن لاتخاذ المقارنة بين الألسنة ووصف تطوّرها موضوع علم عام.

وقد كان مفهوم القيمة أساس تمييزه الشهير في الظاهرة اللّغويّة بين الآنية والزمانية وإعطاء الأولويّة المعرفيّة للأولى. ولمّا كانت شهرة هذا التمييز تُغْنِينَا عن التّوسّع فيه فسنكتفي بالإحالة على ما يفيد اعتماده على مفهوم القيمة حسب ما زعمنا: يقول: «ما يدفعنا إلي تقسيم اللسانيات إلي قسمين لكلّ منهما مبادئه

---

1 انظر الهامش السابق رقم 121

الخاصّـة إنّما هو ضـرورة من نفس القبـيل وذلك أنّ اللسانيـات كما هـو الشأن في ميدان الاقتصاد السياسي تجابه مفهوم القيمة» .[1]

لم يكن مفهوم القيمة وراء التميـيز بين الآنية والزمانيّة فحسب بل كان وراء تمييـزِهِ بين اللسان والكـلام وهو تحديد يحتـاجه كـــــلّ عالم ويطابق تقـريبا تمييز المــــناطقـة بين الأصناف المجردة type والأحداث العـينيّة (instances) . ومفـهوم القيمـة هو الّذي يمكّننا من تبويب الأحـداث العينيّة من وجهـة نظر ما ضمن صنف مجـرّد. وفائـدة هـذا القول أنّها تضبـط للباحث مجاله.

لم يمكّن مفهوم القيمة من إعادة تحـديد موضوع اللسانيات والتشريع لاتخاذ وصف الألسنة موضـوع علم فحـسب، بل مكّن أيضا من صـياغة فـرضيات عـامّة خاصّة ببنية الألسنة البشريّة لا تدحض البـديهيات الّتي قال بها أقطاب النحو المقارن فقط بل تدحض أيـضا وخاصّـة أقوال التراث الفلسـفي حول اللّغـة التي أشرنا إلى أهمّ مراحلها سابقا .

وقـد عرفت هـذه الفرضـيـات في كـتب اللسانـيات تحت عنوان خـصـائص العلامة اللّغويّة.

أوّل هذه الفرضيات أن اللّغة نظام.

إنّ هذا القول يـناقض مسلمات النـحاة الجدد. ورغم أنّ اعـتمـاده قد مكّن دي سوسير من صياغة منـواله حول نظام الحركات البدائي في الهنديّة الأروبيّة وهو فتح علمي اقتـنع به الجميع [2] غير أنّ علمـاء لا يبزيع رفضوا اعتمـاده وهاجموا دي سوسير بسببه.[3]

أمّـا بالنســبـة إلــى النحـو القـديم فـهي ليـست غريبـة عنه على المسـتوى الاخـتباري بدليل أنّ النحـاة القدامى من مـختلف الحـضارات قـد وفّقوا فـي ضبط

---

1 ص 115 مـن C.L.G

2 يدل على ذلك النادرة حصلت للطالب دي سوسير مع الأستـاذ زارنكه Zarneke مـباشـرة قبل مناقـشة أطروحـته فقـد سأل الأسـتاذ الطالب الّذي يدرس عنده إن كـانت له عـلاقـة قـرابة بالعـالم فـرديـنان دي سوسير صاحب رسـالة نظام الحركات البدائي للألسنة الهنديّة الأروبيّـة أنظر ص 327 من C.L.G

3 أنظر C.L.G ص 328

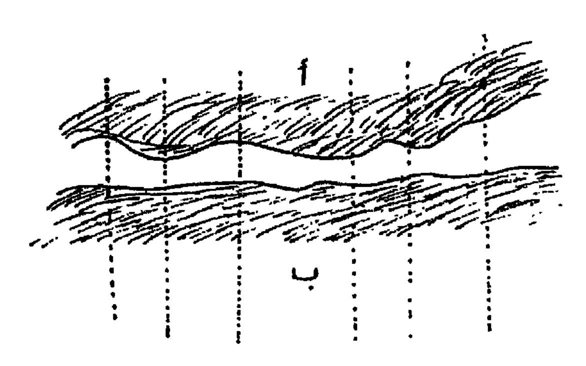
انتظام الأحداث اللّغويّة عندما ضبطوا جداول التصريف وأقسام الكلم وغيرها [1].

ولكن دي سوسير جعل من هذا الإدراك الحدسي لمفهوم النظام فرضية عامّة بالمعنى العلمي للكلمة. وبين الأمرين فرق شاسع يلخصه هذا القول لدي سوسير الّذي عثر عليه في بعض المصادر المخطوطة" من السهل اكتشاف حقيقة ما ولكن الأصعب من ذلك أن تحدد منزلتها ضمن النظام" [2].

ثاني هذه الفرضيات قول دي سوسير إن العلامة اللّغويّة تتكوّن من التحام دال بمدلول وأفضل مواطن الكتاب الّتي تمثل فكر دي سوسير هي الباب الرابع من القسم الثاني وعنوانه : القيمة اللّغويّة يقول عالم جنيف:

"اللسان من حيث هو فكر منتظم في صلب المادّة الصوتّية"

«إذا أردنا أن نتبين أن اللسان لا يمكن أن يكون إلاّ نظاما من القيم المحض يكفي أن ننظر في العنصرين اللّذين لهما دور في قيام اللسان بعمله وهما الأفكار والأصوات إن فكرنا من الناحية النفسيّة وبقطع النظرعن التعبير عنه بالكلمات لا يعدو أن يكون كتلة مبهمة غامضة الشكل مبهمة الملامح وقد اتفق جميع الفلاسفة واللّغويين في كلّ العصور على الاعتراف بأنّه لولا العلامات لكنّا عاجزين عن التمييز بين فكرتين تمييزا واضحا هل بإمكان الأصوات في حدّ ذاتها أن تمثل كيانات معيّنة الحدود سلفا ؟ كلا فشأن الأصوات في ذلك ليس بأفضل من شأن الفكر. إذ المادّة الصوتيّة ليست أكثر ثبوتا ولا أشدّ صلابة فهي ليست قالبا على الفكر أن يتشكل بأشكاله بالضرورة إنّما هي مادّة لدنة تنقسم بدورها إلى أجزاء متميز بعضها عن بعض فتوفر بذلك الدوال الّتي يحتاج إليها الفكر فبوسعنا إذن أن نمثل الحدث اللّغوي في جملته أي اللسان بواسطة سلسلة من الأجزاء الفرعيّة المتلاصقة مرسومة في نفس الوقت على المستوى غير المعيّن للأفكار المبهمة (أ) وعلى مستوى الأصوات الّذي لا يقل عنه غموضا وإبهاما (ب) وهو يمكن أن نمثله لك بصورة تقريبيّة جدّا بالترسيمة التالية:



1 أنظر بحث محمد الشاوش " سوسير والألسنة " ص 18 من التأليف الجماعي: " أهمّ المدارس اللسانية"

2 أنظر ص 27 من قودال: " R.Godel : Les sources manuscrites du C.L.G

و لا يتمثل الدور الخصوصي للسان إزاء الفكر في خلق أداة صوتيّة ماديّة للتعبير عن الأفكار إنّما هو أن تكون واسطة تصل بين الفكر والصوت في نطاق ظروف تجعل اتحادهما يفضي بالضرورة إلى تعيين متبادل لحدود الوحدات.

فالأمر هنا يتعلّق بتلك الظاهرة الغريبة نوعا ما والمتمثلة في أن «الفكر الصوت» يقتضي وجود تجزيئات وفي أن اللسان ينشئ وحداته وذلك بأن ينشئ نفسه بين كتلتين مبهمتين غير واضحة المعالم.

ويمكننا أن نشبه اللسان بورقة يمثل الفكر وجهها و الصوت قفاها فلا نستطيع أن نقطع الوجه بدون أن نقطع في نفس الوقت القفا وكذلك الأمر بالنسبة إلى اللسان فلا نستطيع فيه عزل الصوت عن الفكر ولا عزل الفكر عن الصوت.

فالمجال الّذي تعمل فيه اللسانيات إذن مجال ذو حدود مشتركة فيه تأتلف العناصر التابعة للصعيدين أي صعيد الفكر وصعيد الصوت والّذي يحدث عن مثل ذلك التوليف إنما هو شكل وليس بمادّة .[1]

إنّ هذا التصور للعلامة اللّغويّة (أو للسان) يناقض التفكير الفلسفي الأروبي القديم الذي كان يجعل للأفكار وجودا سابقا للسان.بمقتضى هذا التصور القديم كان للمدلول وجود سابق للحدث اللّغوي

وكانت هذه البديهة تشرّع للجزم بوجود مفاهيم كونيّة يجب أن تتحقق في كلّ الألسنة انطلاقا من اعتبارات فلسفيّة أو ذاتيّة وتشرع خاصّة لإخضاع وصف الألسنة الأروبيّة الحديثة وغيرها من الألسنة الغريبة عن أروبا إلى المقولات النحويّة الخاصّة باللسانين الإغريقي واللاتيني.

وقد وضّحنا الصدّفة التاريخيّة (انتماء الإغريقيّة واللاتينية إلى عائلة لغويّة واحدة) الّتي شجعت النحاة الأروبيّين القدامى على التّسليم بهذه البديهة الخاطئة ثم وضّحنا الأسباب الفكريّة والتاريخيّة الّتي حملت المدرسيّين على أن ينظّروا لها هم ومن لحقهم من أصحاب الأنحاء العامّة. وقد جعلوا الوظيفة الأساسيّة للّغة تمثيل الفكر. أمّا هذا الفرض فهو يجعل الفكر أو المدلول داخل بنية الألسنة لا واقعا متعاليا عنها أو خارجا عن نطاقها وهو قول ستكون له أهميّة كبيرة لأنّه يقود إلى الفرضيّة الثّانية حول العلامة اللّغويّة وهي الاعتباطيّة

وقبل الانتقال إلى الفرضيّة الثانية نلحّ على اعتبار الدال والمدلول بناء على مفهوم القيمة وعلى التمييز بين اللسان والكلام كيانين مجرّدين وصنفين

1 انظر دي سوسير ص 152 و 156 و 157 من C.L.G

(des types) يحتمل كلّ منهما في بابه ما لا يتناهي عدده من الإنجازات الفرديّة. وهو أمر لم يكن دائما واضحا عند قارئي دي سوسير للظروف التي حفّت بالكتاب ونشره. وبدا الآن بشكل أوضح بعد الأعمال التي قارنت بين النسخة المنشورة والوثائق المخطوطة.

اعتباطيّة العلامة اللّغويّة

إن القول باعتباطية العلامة اللّغويّة له معنى لطيف عند دي سوسير لم يتضح دائما لقرائه الّذين وجدوا صعوبة كبيرة في تمثّله.

لم يكن دي سوسير أوّل من قال بهذا المفهوم فقد انتبه كثير من المفكرين قبله إلى أنّه لا يوجد تناسب طبيعي بين الأصوات ومدلولاتها. وقال بعض الإغريق قديما إن كلمة كلب لا تعضّ. لكن الجديد عنده هو القول إن الاعتباطيّة تشمل وجهي العلامة اللّغوية أي مستوى الدال والمدلول معا. وقد نعت توليو ديمورو تصوّره هذا بالاعتباطيّة الجذريّة [1]. ومحصل استدلاله أن المدلول لما صحّ أنّه كيان لغوي كان بالضرورة كيانا نسبيا تبعا لاعتماد مفهوم القيمة وافتراض أن النظام اللّغوي نظام من القيم المحض. وينبغي أن نعتبر الاعتباطيّة مساوية للقول بنسبيّة المفاهيم والمدلولات في الألسنة. وهو قول هامّ جدّا من الناحية المنهجيّة لأنّه يفسّر تفسيرا نظريّا أخطاء النحو القديم ويمكّن تمثله من الاحتياط منها.

ولازم هذا القول بالاعتباطيّة فرضيّة أخرى تركّز مفهوم النظام في تصوّر عالم جينيف هي قوله إن بنية اللسان تقوم قبل كلّ شيء على الفروق التخالفيّة (différentiel) [2].

وتبعا لفرضيته القائلة بأن بنية الألسنة البشريّة نظام من القيم المجردة أو نظام من العلاقات افترض أنّه يوجد نوعان أساسيان من العلاقات تحددان هويّة الوحدات اللّغويّة

أ - العلاقات السياقيّة: وهي علاقات حضوريّة تقوم على عنصرين فأكثر متواجدة في نفس الوقت ضمن سلسلة من العناصر موجودة بالفعل كعلاقة المضاف بالمضاف إليه [3].

---

1 انظر C.L.G الهامش 228.

2 دروس ص 167/166 من C.L.G

3 المرجع السابق ص 172

ب - العلاقات الترابطيّة: وهي تجمع بين عدد من العناصر بصورة غيابيّة ضمن سلسلة موجودة بالقوّة مجالها الذاكرة. وقد أكسبها اللسانيون بعده بعدا أدقّ عندما حصروها بجملة التعويضات التّي يمكن أن نجريها في سياق ما بالنظر إلى مستوى لغوي معلوم وسموها تسمية جديدة في كتب اللسانيات هي العلاقات الجدوليّة [1].

ولم يفت دي سوسير التنبيه إلى أن المادّة التّي تتحقّق فيها الألسنة البشريّة هي الأصوات وأنّ الكتابة لاتعدو أن تكون صورة في أغلب الأحيان مشوهة من الأصل [2].

8 - حدود الصياغة السوسيرية

إن الفرضيات السوسيرية على أهميتها الّتي لا تنكر اتّسمت بكثير من النقائص التي حيرّت قُرّاءه ومنعت من الانتفاع به على الوجه الأتمّ ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين: الأوّل يتعلق بظروف تأليف الكتاب.

فالناشرون رغم ما بذلوه من جهد لم يفهموا دائما لطائف نظريّة تبلورت شيئا فشيئا على امتداد السنوات الّتي اضطلع فيها بدرس اللسانيات العامة ويتركز النقد الموجّه لهم

أ - حول ترتيب أبواب الكتاب وكيفيّة عرض مفاهيمه. ويتّهَم الترتيب الحالي للكتاب بأنّه جعل نظريّة دي سوسير شتاتا من الأقوال لا رابط منطقي بينها. وقد أساء التبويب الحالي بصفة خاصّة إلى ثنائيّة الكلام واللسان (langue /parole) [3] الّتي فهمت على أنّها تمييزين حقيقتين منفصلتين ومتقابلتين أو شيئين مختلفين. والواقع أنّه تمييز منهجي في الظاهرة الواحدة بين جانبين مختلفين ومتضامنين هو التمييز بين الجانب العيني الملموس كما يعيشه المتكلم والسامع

---

1 المرجع السابق ص 174/173

2 المرجع نفسه ص 44 وما بعدها

3 انظر الهامش 65 ص C.L.G 422

والجانب المجرّد الّذي يستنبطه الباحث لتفسير سلوكهما، وهو موضوع العلم. وفي هذا الإطار ينصح توليودي مورو بالبداية ب «الوحدات والاتحادات والحقائق الزمانيّة» [1] والآنية.

ب - حول بعض العبارات أو الإضافات التّي تبدو جزئيّة ولكنّها ناقضت القصد (و لا ننسى أن الناشرين اضطروا إلى هذه الاجتهادات لأن الكتاب لم يكن محرّرا) وأهمّها مرتبط بالثنائيّة الآنفة الذكر ارتباط النتائج الفرعيّة بمقدمتها.

بناء على التمييز المنهجي السابق (المجرد والمحسوس) فرق دي سوسير بكثير من العناء بين أربعة مفاهيم حسب نظرك إلى العلامة اللّغويّة باعتبارها كيانا مجردا أو إنجازا عينيا ملموسا. وهي أربعة لأنه سلّم أن العلامة اللّغويّة شيء مزدوج يتكون من التقريب بين عنصرين [2].

فإن نظرت إلى العلامة اللّغويّة باعتبارها وحدة من وحدات اللسان (langue) كان الزوج الّذي تتألف منه نفسيا [3] ويسميهما في صياغة أولى: المتصور الذهني والصورة الأكستيكيّة. وإن نظرت إلى العلامة اللّغويّة باعتبارها وحدة من وحدات الكلام كان طرفا العلامة في هذه الحال ذَوَيْ طبيعة فيزيائيّة أي ماديّة [4].

أمّا إذا أخذنا كلّ طرف من طرفي العلامة على حدة فإنّ دي سوسير استعمل للتفريق بين مظهري الطرف الأوّل الّذي سيسميه فيما بعد دالا بين الصورة اللأكستيكيّة والصوت.

وبما أنه سمى الطرف الثاني للعلامة اللّغويّة مدلولا وعوض به التسمية الأولى «متصور ذهني» فإنّ المقابلة بين الجانب المجرّد المتعلق باللسان والجانب الملموس المتعلق بالكلام ستكتسي ثنائيّة «المدلول» من

---

1 C.L.G ص 422 .

2 ص C.L.G 98

3 ص C.L.G 99

4 حسب تعبيره الوارد ص 28 و 29 من C.L.G

جهـة والمعـنى أو الـدلالـة مـن جـهة أخـرى كمـا تكتـسي أيضا ثـنـائيّة القـيمـة والـدلالـة [1].

ويتمثّل العيب الكبير الّذي يجـمع بين كلّ هذه الإضافات والاجتهادات أنّها لم تراع دائمـا هذا الفـصل بين ماهو مـجـرد وبين ما هو ملمـوس أو عـيني في ثنايا الكتاب وتفـاصيله بل اجتـهدت في بعض الأحيـان اجتهادات مـعاكسـة لهذا التميـيز معاكسة تامّة.

من هذه الاجتهادات استعمال مصطلح phonème صوتم. فدي سوسير قد خصّص هذا المصطلح بصفة واعية لتعيين المظهر العيني الملموس من وحدات الدال. أي ذلك المتعلق بالكلام بدليل قوله : "وبما أن الكلمـات الّتي يتكون منها اللسان هي بالنسبة إلينا صور أكستيكيّة وجب علينا أن نتجنّب الحديث عن الصواتم الّتي تتـكوّن منـهـا الكلمـات. وذلك لأن هذا المصطلح يتـضـمن معنى الـعـمليّة الصوتيّـة ولا يـوافـق إذن الكـلمة المنطوقة [2].

بينمـا نجـد النّاشـرين يسـتـعـمــلانه في المواضع الّتي يقــصـد فـيـهـا دي سوسير "الصورة الأكستيكيّة" أو الوحدات الدنيا "المجردة" للدال وخاصّة في الفقرة الّتي عنوانها النـظر في القيمـة اللّغويّة من حيث مظهـرها المادّي يقول دي سوسـير: «يستحـيل أن ينتمي الصوت - ذلك العنصر المادي - بذاته وحده إلى اللّغـة إنّما هو بالنسبة إليها شيء ثانوي ومـادّة تستخـدمها فحـسب ولجميع القـيم التواضعـيّة هذه الخاصـيّة المتـمثلة في أنّهـا لاتستـوي بالعنصر المـلموس الّذي هو العـماد الحامـل لها ويصحّ ذلك أكثر في الدال اللّغوي فالصواتم هي قبل كلّ شيء كيانات تقابلية تعالقيّة سالبة» [3].

---

1 يعود الفضل في توضيح هذا التـأويل إلى Burger انظر الهامش 231 من .C.L.G ذلك أن ڤودال هاجم تمييز دي سوسير بين المدلول والمعنى أو بين القيمة والدلالة ولم يرفيه فائدة ثم رجع إلى موقف Burger (بورڤر) الآنف الذكر.

2 ص 98 من C.L.G

3 انظر ص 180 والهامش 259 C.L.G.

أمّا الخطأ الآخر فيتمثل في نعت الدال بالصوتي وهو تناقض لأنّه نعت لكيان مجرد بوصْفٍ خصصه دي سوسير لما هو عيني ملموس [1].

أمّا الاجتهاد الآخر الّذي كان محلّ نقد فهو الاستدلال على أن للسان وجودا ملموسا وتحققا عينيا بحجة إمكان تقييده [2] في الخط بعلامات متواضع عليها. وهي إضافة من الناشرين لا وجود لها في المصادر المخطوطة وهي تتناقض مع ما ورد عن الكتابة في باب تمثيل اللسان بواسطة الكتابة وخاصّة قوله " لامبرّر لوجود الكتابة سوى تمثيل اللسان وموضوعُ اللسانيات لا يتحدد في كونه نتيجة الجمع بين صورة الكلمة مكتوبة وصورتها منطوقة بل ينحصر هذا الموضوع في الكلمة المنطوقة فقط [3]» إذ لا يمكن أن نستدل على شيء هو موضوع علم اللسانيات (أي اللسان la langue) بشيء آخر نعتبره ثانويا بالنسبة إلى الأوّل مباينا له تمام المباينة.

غير أنّه ليس من الإنصاف أن نحمّل الناشرين مسؤولية كلّ الأخطاء. فدي سوسير له مسؤوليّته أيضا. وللمرء أن يتساءل لماذا دأب على نعت اللسان والوحدات المنتمية إليه بصفة "نفسي" ولماذا لا يستعمل كما نستعمل نحن اليوم صفة مجرد ليقابل بوضوح بين جانبي الظاهرة اللّغويّة: المجرد من جهة والعيني أو الملموس من جهة ثانية. بل نراه ينفي صفة التجريد عن العلامات اللّغويّة حين يقول:

«والعلامات اللّغويّة وإن كانت في جوهرها نفسيّة فإنّها ليست من المجردات» [4]. تفسير ذلك تاريخي ومحصّله أن التجريد بتأثير الوضعيّة (positivisme) السائدة في عصره كانت له قيمة سلبية. وبما أنّه لا يملك تصورا آخر حول حقيقة النظريّة العلميّة لم يجرؤ على استعمال مجرّد واستعمل لفظ نفسي ثم إنّه لم يتوصّل إلى توضيح الفارق على مستوى الدال بين الصورة الأكستيكيه

---

1 انظر الهامش 111 وكذلك الصفحات 218/176/167/166/147/145/144 من C.L.G

2 ص 32 من C.L.G

3 ص 45 من C.L.G

4 ص 32 C.L.G

والصوت بحيث ننتفع بذلك مباشرة في وصف الألسنة ولا هو وضّح ذلك بالنسبة إلى المدلول والمعنى [1].

ونقصد بهذا أنّه لم يصغ منوالا إجرائيا يوضّح كيفيّة تعيين وحدات وجهي العلامة اللّغويّة نحن لا نقول ذلك استنقاصا لجهده، وإنّما نلفت الانتباه إلى أن دي سوسير لم ينتفع في حياته من صياغة منوالات إجرائية مبنيّة على فرضياته. لا يهمّ إن كان هذا من صنيعه أو من صنع غيره. وهذا حرمه من فرصة تدقيق صياغة فرضياته. فالمعروف في تاريخ العلوم أن صياغة المنوالات الإجرائية تنعكس انعكاسا إيجابيّا على الفرضيات العامّة الّتي انطلق منها الباحث وقد أشرنا من قبل إلى أن هذه الحركة الدائريّة أو الجدليّة بين مستويي النظريّة العلميّة هو الّذي يميّز العلم الحديث منهجيا. ونذكر في هذا الصدد أن صياغة منوال إعادة البناء مكّنت دي سوسير من مفهوم النظام الذي جعله فيما بعد فرضية عامّة تصف قطاعا جديدا من المعطيات كانت الصياغة الأولى للنحو المقارن تقصيه من مجالها.

لكن فرضياته ستدقق وتعاد صياغتها وسيكون المنطلق لذلك صياغة أوّل منوال إجرائي انبني بصفة صريحة على فرضيات دي سوسير.

9 - صياغة أوّل منوال إجرائي بنى على فرضيات دي سوسير

يعود الفضل في صياغة أوّل منوال إجرائي إلى الأمير تروباتسكوى [2] وقد اقتصر عمله على صعيد الدال وتمكن من توضيح الفرق بين ما سماه عالم جينيف الصورة الأكستيكيّة والصوت باستحداث زوجين اصطلاحيين جديدين هما الصوتم والصوت.

1 أنظر الهامش رقم 70 من C.L.G

2 لم يكن تروباتسكوى الوحيد الذي اكتشف مفهوم الصوتم فقد قارب = سابير هذا المفهوم مقاربة جيّدة بمعزل عن دروس دي سوسيري

اعتمد تروباتسكوي بصفة صريحة فرضيات "دروس" فاستهل كتابه بالتمييز المنهجي بين اللسان والكلام باعتباره تمييزا بين ماهو عام [أي مجرّد] وثابت وما هو ملموس ومتغير وتخلص بذلك من لفظ نفسي [1].

ثمّ اعتمد في الصفحة الثانية منه التمييز بين الدال والمدلول ليقول إن تسليمنا بالفرضيتين السابقتين لدي سوسير يترتّب عليه التمييز بالنسبة إلى الدال (وهو الجانب الذي يهمّه) بين ما يتعلّق باللسان وما يتعلّق بالكلام. وهو ما يؤول به إلى التمييز بين اختصاصين أو علمين أحدهما يدرس الأصوات باعتبارها كلاما (علم الأصوات phonétique) والآخر يدرس الأصوات باعتبارها لسانا أو فونولوجيا phonologie [2] ويوضحّ الفرق بين المبحثين على النحو التالي: أمّا علم الأصوات. فيتميّز بكونه لا ينظر فيما قد يوجد من علاقة بين العنصر الصوتي المعنى بالدرس ودلالته اللّغويّة وأمّا علم الفونولوجيا فيبحث في الفروق الصوتيّة الّتي تقترن بها ضمن اللسان المعنيّ فروق في الدلالة [3].

ويستغل هذا التمييز لإقرار مبدإ ستكون له قيمة منهجية كبيرة من علم اللسانيات هو مبدإ الوظيفة "إن الفونولوجي يجب ألا يأخذ بعين الاعتبار عند بحثه في الأصوات إلاّ ما كان له وظيفة محددة في اللسان" [4].

وبعد إقرار هذا المبدإ يحدّد تروباتسكوي أهمّ الوظائف الّتي يمكن أن تؤدّيها العناصر الصوتيّة في اللسان بناء على نوعي العلاقات الّذين اكتشفهما دي سوسير في النظام اللغوي: وهما العلاقات السياقيّة والعلاقات الجدوليّة.

---

1 انظر مبادئ في الفونولوجيا ص 1 بالفرنسية Principes de phonologie

2 انظر مبادئ في الفونولوجيا ص 3 :

3 المرجع السابق ص 11.

4 المرجع السابق ص 12.

فبناء على العلاقـات الجدوليّة أقرّ الوظيفة التـمييزيّة [1] وبناء على العلاقات السياقيّة أقرّ الوظيفة التفارقيّة [2] .

ولمّا كان يعتـبرأن الوظيفة التـمييزيّة أهمّ الوظـائف بنى تعريـفه للصوتم على أساس هذه الوظيـفة. وهو بذلك أيضـا يتّبع فرضـية دي سوسـير حول بنيـة اللسان وقوله إنّها نظام من القيم التخالفيّة أو الاعتباطيّة (ص 166 من.C.L.G).

وبناء على خـاصيّـة التخـالـف يميّـز بين المقابلات الصـوتية التي تفـرق في لسان مـا بين كلمتين مـعنويا والمقابلات الصـوتية التي لا تؤدي هذا الـدور. ويسمى المقابلات الصـوتية الأولى مقـابلات فـونولوجية أو تمييـزية ويسمى المقابلات الثـانية غـير مـفيـدة من وجـهة نظر فـونولوجـية أو غـيـر تمييـزية [3]. ثم يميز بـعد ذلك بين الأصوات التي يمكن اسـتبدال بعضهـا ببعض وتلك التي لا يمكن استبـدالها. والنوع الأول من الأصوات هي تلك التي يمكن أن توجد ضـمن نفس الجوار الصوتي مثل: قال وسـال.

فصوتا «قـ» ، «س» من النوع الأول من الأصوات لأنّهما يمكن أن يقعا في الجوار الصوتي التالي: [. . . ال].

أمّـا الأصوات التي لا يمكـن استـبدال بعـضـها بـبـعض فـلا يمكن أن تكوّن مقابلات فونولوجيّـة تمييزيّـة (يوجد تدقيق بسيط لا نعرضه تبسيطا انظر تروباتسكوي ص 35-36).

وإذا قصـرنا عنايتنا على الأصـوات القابلة للاسـتبـدال أو للتـعاوض sons permutables لاحظنا أنها يمكن أن تكون مقابلات تمييزية أو غير تمييزية.

مثال المقابلات التمييزية /قـ / و / س / في قال وسال.

مـثـال المقـابـلات غيـر التـميـيـزية [قـ] و [ڨـ] حـسب النطق المعـروف في الريف وبعض مدن الشمال الغربي والجنوب التـونسي. وذلك كقولك قال وڨال. أو

---

1 هي التي بين الكلمات من قبيل تمييز القاف في قال عن الكلمات التالية سال مال آل الخ.....

2 هي التي تجعلنا نميّز بين الكلمات المتعاقبة ونعرف بها نهاية الجمل أو نهاية الحديث مثل ظاهرة التنوين أو هاء السكت أو الوقوف على الساكن بصفة عامّة

3 انظر ص 34 من مبادئ في الفونولوجيا.

كـالاخـتـلاف بـين الجيـم المعـطشة وغيـر المعـطشـة فـي نطـقك لكلمة الجنّة.

وبعـد هذه المقدمـات يقدم تعـريفا عـامـا للوحدة الفـونولوجيـة. فالوحـدة التمـييزية هي كل وحدة كـانت طرفا من مقابلـة تمييزية فونولوجـية. ويمكن أن يكون طول هذه الوحدة مختلفا من لفظ إلى آخر: فالفعـلان «قام» و«استقام» بينهما مقابلة فونولوجية إذ تميـز بينهما وحدة فونولوجية مركبة تتكون من [است].

وبخلاف ذلك قال وقام تـمـيّز بينهما وحدة فونولوجيـة غير قابلة لأن تحلّل إلى وحدات فونولوجيـة أصغر وتكون متعاقبة. إن هذه الوحـدات الفونولوجية التي لا تقبل مـزيدا من التحليل إلى وحدات فـونولوجية أصغـر وتكون متعاقـبة هي التي يسميها صواتم. يقول:

«ونحـن نسـمـي صـواتم تلـك الـوحدات الفـونـولوجـيـة التي لا يمكـن تحليلها بالنظر إلى اللسان المدروس إلى وحدات فونولوجية أصغر ومتعاقبـة» [1].

ويضيـف مـبـاشـرة بـعد ذلك: «إن الصوتم هـو أصـغر وحدة فونولوجـية ضـمن اللسـان المـعـنى بالـدرس. بحيـث يمكـن تحليـل الوجـه الدال (la face signifiante) من كلّ كلمـة في لسـان ما إلى عـدد مـحدود من الصـواتم». إن هذا التعـريف حدث علمي هام لأنه يمكّن من تحديد أصناف الأصـوات الهامـة بالنظر إلى وظيفـتها ضـمن لسان ما. فـالوحدة الصوتيـة الدنـيا في لسان مـا ليست حدثا عـينيّا بسيطا وإنّـما هي كيـان مجرد، يتحقّق عينيّـا تحققا مختلفا من نطق إلى آخـر فيما لا يتناهـى عـدَدُه مــن الإنجـازات الـفـرديّـة المخـتلفـة ضـرورة فيـمـا بينها اخـتلافـات صوتيّــة جـزئيـة. ولا يمكن تحديد هذا الكيـان المجرّد، (أي المشـترك بين مـجمـوعة لغويّـة تـتكلـم لسـانـا واحـدا) إلاّ إذا حدّدنا ما هو هامّ ومـفـيـد أي قارّ وثابت. وبما أنّنا قلنا إن الصـوتم ينبـغي أن يكون طرفا مـن مقـابلة فونـولوجيّـة نتج عن ذلك أن الصـوتم يتـحـدّد بجـملة الخـصـائص الفـونولوجـيّة المـفيـدة في لسـان مـا. يقـول تروباتسكوي:

---

1 انظر ص 37 من مبادئ في الفونولوجيا الترجمة الفرنسية.

«الصوتم هو مجموع الخصائص المفيدة فونولوجيا الّتي تشتمل عليها صورة صوتيّة. تنجز الصواتم بأصوات اللّغة (أو بصفة أدقّ بأصوات الكلام أو الخطاب) الّتي يتكوّن منها كل حدث قول. إنّ أصوات اللّغة هذه لا تكون أبدا الصواتم نفسها بما أن الصوتم لا يمكنه أن يشتمل على أي سمة لا تكون من الناحية الفونولوجية مفيدة وذلك مستحيل بالنسبة إلى صوت من أصوات اللّغة المنطوقة بالفعل. إنّ الأصوات الملموسة الّتي تظهر في اللّغة إنّما هي مجرّد رموز ماديّة للصواتم. [1]

وبعد أن قدّم هذا التعريف للصوتم حدّد تروبتسكوي الإجراءات العمليّة الّتي تمكّن من تحديد الصواتم في أي لسان من الألسن وهي مضبوطة في عدد قليل من القواعد أو التعليمات التي يطلب من اللساني احترامها أثناء البحث الميداني وهي 4 قواعد أساسيّة نكتفي منها بقاعدتين حسب حاجتنا.

القاعدة عدد 1 : إذا ظهر صوتان من نفس اللسان في جوار صوتي واحد وإن أمكن تعويض أحدهما بالآخر دون أن ينتج عن ذلك التعويض اختلاف في الدلالة الفكريّة (أي في المعنى) للكلمة حكمنا بكونهما بديلين اختياريين لصوتم واحد مثال ذلك : قال وڤال في العربيّة حسب النطق التونسي وكذلك نطقك الراء غينا أو مكررة في الفرنسيّة : pierre فهذان الصوتان بديلان من صوتم واحد هو /r/.

القاعدة عدد 2 : إذا ظهر صوتان [أو أكثر] في نفس الموضع الصوتي [أو الجوار] ونتج عن تعويض أحدهما بالآخر تغيير في دلالة الكلمات أو تشويه لها حكمنا بأن الصوتين إنجازان لصوتمين مختلفين مثال ذلك : سال / قال / نال.

والّذي نود أن نلحّ عليه أن تعريف تروبايسكوي للفونولوجيا وتمييزها من علم الأصوات الفيزيائي ومقياس الاستبدال (commutation) المجسّم في القاعدتين الأولى والثانية من إجراءات تحديد الصوتم تستند استنادا كليّا إلى

---

1 انظر المرجع نفسه 40

التصور الجديد للعلامة عند دي سوسير وتستمد شرعيتها خاصّة من القول بالتحام الدال والمدلول.

10 - إعادة هيلمسليف صياغة فرضيات دي سوسير بحيث تشمل الوحدات الدالة

لقد كان لصياغة منوال الصوتم أبعاد إبستمولوجيّة كبيرة [1] وهو لم يمكّن فحسب من فهم أخطاء الرحالة والمبشرين في تعيين أصوات الألسنة الغريبة عنهم وضبط طريقة عمل تمكّن من تحديد صواتم جميع الألسنة بل سمح خاصّة بتعديل أقوال دي سوسير وتدقيق صياغة الفرضيات المتعلّقة ببنية الألسنة بشكل متكامل يشمل وجهي العلامة اللّغويّة.

وقد مكّنت هذه الصياغة الجديدة من تعيين مبدإ يسمح اعتماده بتعيين الثوابت على مستوى المدلول (أو الوحدات الدالة) بالنسبة إلى جميع الألسنة تماما كما سمح بذلك منوال الصوتم على مستوى الدال دون أن تكوّن هذه الفرضيات منوالا.

صاحب هذا العمل هو لويس هيلمسليف ويمكن أن نقول إنّه أمكنه أن يتجاوز آراء دي سوسير في العلامة اللّغويّة زيادة على استفادته من تروباتسكوي بفضل استناده إلى إطار إبيستمولوجي واضح وإلى تصور دقيق لخصائص النظريّة العلميّة كان عالم جينيف يفتقده. وقد أضرّ غياب هذا التصور للنظريّة العلميّة بصياغة دي سوسير لمفاهيمه على النحو الّذي رأيناه فيما يتعلّق بثنائيّة المجرد والعيني في الظاهرة اللّغويّة. وقد اضطر دي سوسير إلى تسمية الجانب المجرّد من الظاهرة اللّغويّة بلفظ "نفسي" لأنّ نظريّة المعرفة أو النظريّة الإبيسمولوجيّة الّتي ينطلق منها دي سوسير تغمط التجريد حقّه وتعطي الأولويّة في النظريّة

1 لويس بريتو اكتشاف الصوتم : تأويل إبيستمولوجي بالفرنسيّة ص 35

العلميّة للأحداث الملموسة على النظريات. لذلك يجد دي سوسير صعوبة مصطلحية ومفهوميّة لكي يقول إن اللسان له وجود ملموس رغم كونه كيانا نظريا ويقول كالمعتذر: «إن اللسان شيء ذو طبيعة ملموسة ولا يقلّ في ذلك عن الكلام والعلامة اللّغويّة وإن كانت في جوهرها نفسيّة فإنّها ليست من المجردات» .[1]

ونحن نزعم أن هيلمسليف لم يستهلّ كتابه "prolégomènes" بمقدمات تتناول شروط النظريّة العلميّة بصفة عامّة من باب الترف الفكري. لقد كان ذلك ضرورة وحتمية تقوم تجربة دي سوسير خير شاهد عليها. ونزعم ثانيا أن هذا الإطار الإبيستمولوجي الّذي عاق دي سوسير عن صياغة أقواله صياغة واضحة هو المقصود أساسا بنقد هيلمسليف في كتابه. إن هذه الوضعية السائدة زمن دي سوسير هي وجه أساسي من التيار التجريبي الّذي قلنا إن هيلمسليف بنى كتابه على تنكّب أقواله والشاهد السابق لدي سوسير منها .[2]

تنبيه : اعتماد المنطلقات الإبيستيمولوجية لهيلمسليف لا يلزم بتبني فرضياته حول اللّغة.

وقبل تقديم هذه الصياغة الجديدة لفرضيات دي سوسير حول بنية اللّغة الّتي أنجزها هيلمسليف نودّ أن نلفت انتباه القارئ إلى أن نظرنا في هيلمسليف في هذا الموضع مخالف لنظرنا إليه في الموضع السابق. فقد اعتمدناه في أوّل هذا العمل لعرض ثنائية الفرضيات والمنوالات من الناحية الإبيستمولوجية الصرف لمّا كان غياب هذا التمييز يفسّر فشل تمام حسان واللّغويين العرب بصفة عامّة في توظيف المفاهيم اللسانيّة لتقييم التراث النحوي. وقد حللّنا هذه الثنائية لأنّنا

---

1 انظر ص 32 من C.L.G

2 من أهمّ ما نستدل به على مناهضة دي سوسير للتجريبية تمييزه بين المادّة والموضوع وإعلانه أن وجهة النظر هي التي تخلق الشيء [المدروس] [معرفيًا] انظر ص 23 من C.L.G

احتجنا إليها لتدقيق الموضوع وصياغة القضية المطروحة للنقاش صياغة صريحة ونهائية.

وقد كان من الممكن أن نعتمد في عرض هذه الثنائية سبيلا آخر لو كان لنا معرفة أدقّ بنظريّة الحقيقة عند عالم المنطق تارسكي كما كان من الممكن أن نعتمد في عرض هذه الثنائية مقدمات من فلسفة العلوم على نحو ما صنعه مرتضى محموديان في كتابه «La linguistique [1]»

ولكن ذلك كان يؤدي بنا إلى غمط حقّ رجل يعود له الفضل في إدخال هذا التمييز الإبستمولوجي في النظريّة اللسانيّة

أمّا في هذا الموضع الّذي نحن فيه فنعرض لفرضيات هيلمسليف من حيث هي فرضيات في بنية اللّغة ، وإعادة صياغة لفرضيات عامّة في بنية اللّغة اشتهر بها عالم جنيف. ولا يوجد تلازم ضروري بين المقدّمات الإبستمولوجية السابقة والفرضيات اللّغويّة اللاحقة بعد هذا التنبيه وإن كان يوجد بينها ترابط منطقي. ونقصد من نفي هذا التلازم الضروري أن تسليمك بالخلفية الإبستمولوجية السابقة لايجعلك ضرورة تتبنى الفرضيات المتعلّقة ببنية اللّغة. ويبقى من باب الممكن اعتماد فرضيات عامّة حول بنية اللّغة غير فرضيات هيلمسليف، إن سنحت للباحث فرضيات أفضل.

11 - عرض فرضيات هيلمسليف المتعلّقة ببنية اللّغة

وبعد هذا التنبيه نقول :

وردت فرضيات هيلمسليف المتعلّقة ببنية اللّغة مباشرة بعد الفصول الّتي خصصت لعرض شروط صياغة النظريات العلميّة من الفصل الثامن إلى الفصل

---

1 مرتضى محموديان Mortéza Mahmoudian

اللسانيات بالفرنسيّة - La linguistique - راجع الفقرة رقم 2-7 ص 46 وعنوانها: Théorie et modèle

الخامس عشر وقد واصل تنكّب أقوال التجريبيين الّذي بدأه في أوّل عمله. وبعد أن أعاد تعريف مبدإ التجريبيّة بشروطه الثلاثة وبيّن أن الوفاء لمعطيات التجربة "المفترضة" يكون باعتماد الاستدلال [déduction] لا الاستقراء وبعد أن وضّح أن علاقة النظرية العلميّة بالمعطيات الملموسة ليست علاقة مباشرة يشرع بداية من الفصل الثامن إلى الفصل الحادي عشر في عرض أدوات التحليل الّتي سيعتمدها لصياغة فرضياته وهي ثلاثة : أ- نظام من التعريفات وشبكة من المصطلحات (في الفصلين 8 و 11) ، ب - المبدأ الإبيستمولوجي للتحليل، ج - والشكل الذي سيكون عليه [التحليل].

1.11 - أدوات التحليل : الجهاز المفهومي والاصطلاحي

1.1.11 - نظام التعريفات

في الفصل الثامن الّذي عنوانه نظام التعريفات يشترط هيلمسليف في نظريّة اللّغة الّتي تحقق الشروط الإبيستمولوجيّة الّتي سبق توضيحها أن تدقق المفاهيم الّتي تستعملها بأقصى قدر حتّى تكون منطلقاتها صريحة. ويكون ذلك بتحديد شكلي (formel) لنظام متناسق من التعريفات. وقد التزم الرجل بهذا المبدإ وعرّف في نهاية عمله 108 مصطلحا تعريفا دقيقا. وكوّن منها نظاما من التعريفات قدّمها تدريجيا حسب تقدّمه في عرض نظريّته. ويمثل إعادة تعريفه لمبدإ التجريبيّة نموذجا من نظام التعريفات هذا الّذي قام في قسم منه على إعادة تعريف مفاهيم سابقة وقام قسم آخر على ابتداع وتوليد اصطلاحي.

من القسم الأوّل إعادة تعريفه للعلاقات السياقيّة والعلاقات الجدوليّة تباعا بالحدثان processus والنظام système. أمّا القسم الثاني فهو الأكثر وسنذكر له فيما بعد أمثلة كثيرة.

لئن أثنى أغلب اللسانيين على صبر هيلمسليف لوضع هذه الحدود فإنّهم انتقدوها كثيرا أيضا لأنّها عسّرت مهمتهم عند عرض هذه النظريّة. ونحن لا نوافق موقف بعض الباحثين [1] الّذين يرون أن هذه المصطلحات ممّا يستغنى عنه، لأنه يصعب تمثل هذه النظريّة بدون نظام المصطلحات هذا. ولعلّ دقة هذا الجانب الاصطلاحي تفسّر قلّة من تصدّى لتقديمها مفصلّة في المداخل الأعجميّة إلى اللسانيات وفقدانه عند العرب.

لن نعرض كلّ هذه الحدود لكننا سنحاول متابعة هيلمسليف في فصوله وسنقدّم من هذه الحدود الحدّ الأدنى الّذي يمكن من عرض نظريّته حول بنية اللّغة عرضا مقبولا.

2.1.11 - مبدأ التحليل

في الفصل التاسع الّذي عنوانه مبدأ التحليل principe de l'analyse يبيّن أن نظريّة اللّغة ينبغي لها أن تعتمد مبدأ على قدر كبير من التجريد يكون أساسا للبحث حتى يكون التحليل مطابقا للمعطيات الّتي يباشرها. وهو يسمّي كلّ ظاهرة أخضعتها للتحليل سواء كانت ألسنة بشريّة أو غيرها - نصّا -. ومثلما عهدناه في الفصول السبعة الأولى عند عرض تصوره للنظريّة العلميّة عموما فإنّه يمهّد لقوله بنقد التصوّر التجريبي لهذه المطابقة. وقد سمّاه الواقعيّة الساذجة. وهو عنده يستند إلى تصور ميتافيزيقي للمعرفة ويجعل منها ظلا أمينا من الشيء المدروس ومن أجزائه.

إن المبدإ الأساسي للتحليل ضمن الواقعيّة الساذجة الّذي يحدّد كيفيّة مطابقة المعطيات للنظريّة، يجعل التحليل مجرّد تجزئة شيء ما إلى أقسام هي بدورها أشياء أو كيانات ماديّة. ثم تقطّع هذه الأشياء الّتي حصلنا عليها بعد عمليّة

---

1 هو مونين (Mounin) انظر ترجمته لهيلمسليف في كتابه اللسانيات في القرن 20 بالفرنسيّة: La linguistique au XX siècle

التجزئة الأولى إلى أقسام هي بدورها أشياء من "حجم" آخر. وهكذا دواليك.

حسب الواقعيّة الساذجة فإن التحليل ينبغي أن يقتصر على تقطيع شيء ما إلى أجزاء تكون أشياء جديدة. ثم تقطّع هذه الأشياء بدورها كذلك إلى أجزاء تكون هي بدورها أشياء وهكذا دواليك. [1]

لاينكر أصحاب هذا التصوّر دور العلاقات في إنجاح التجزئة تماما، بدليل أنّهم يقرّون أن التجزئة ينبغي أن توافق "المفاصل الطبيعيّة" في المادّة المدروسة. إلاّ أنّهم يعتبرونها تابعة للكيانات الماديّة ودونها منزلة وفق نظرتهم التجريبيّة للمعرفة العلميّة. أمّا هيلمسليف فيتنكّب هذا الرأي ويعلن بقوّة أن الأشياء ومختلف الكيانات الماديّة وما يوجد فيها من عناصر وأقسام لا توجد إلاّ بمقتضى ما يوجد بينها وبين أقسامها من علاقات مجرّدة [2]. وهو في هذا الموقف منطقي مع مواقفه الإيستمولوجية السابقة. ولا نراه بعيدا من قول دي سوسير في فصل موضوع اللسانيات : "ونحن أبعد ما نكون عن القول بأن الشيء سابق لوجهة النظر بل قد يبدو أن وجهة النظر هي التي تخلق الشيء" [3]

ونلفت انتباه القارئ أن المقصود من قول هيلمسليف إنّ العلاقات هي الّتي توجد الأشياء أنّها توجدها معرفيّا وهو نفس التدقيق الّذي يجب أن يضاف إلى قول دي سوسير. فيكون المقصود : " إن وجهة النظر هي الّتي تخلق الشيء [معرفيا] " وقد أفدنا هذا التدقيق من Amacker . [4]

وبعد أن أثبت أولويّة العلاقات على المعطيات وفاء منه لمنهجه الافتراضي الاستدلالي تساءل ماهي أنواع العلاقات الممكنة نظريا بين العناصر: فقال إنّها لا تخرج عن ثلاث :

---

1 P.T.L ص 36.

2 انظر ص 36 من P.T.L.

3 انظر ص 23 من C.L.G

4 أماكار (Amacker) اللسانيات السوسيرية بالفرنسية Linguistique - ص 28

- الارتباط المتبادل dépendance mutuelle

- الارتباط الأحادي dépendance unilatérale أو من جهة واحدة

- التواجد : وهوذاك الّذي لا يقتضي بين الطرفين لا العلاقة الأولى ولا الثانية. وقد سمى العلاقة الثالثة constellation. وبناء على تمييزه في أوّل كتابه بين الحدثان processus والنظام système وهو ما يوافق على المستوى اللّغوي العلاقات السياقيّة والعلاقات الجدوليّة يحدد لكلّ علاقة اسمين بمقتضى نظرك إليهاضمن الحدثان أو نظرك إليها ضمن النظام وذلك حسب الرسم التالي :

الكوكبة Constellation	التخصيص Détermination	الترابط Interdépendance	
توليف combinaison	انتقاء sélection	تضامن solidarité	الحدثان [1] processus
استقلال autonomie	تعيين spécification	تكامل complémentarité	النظام système

ويستفيد هيلمسليف من شبكة العلاقات هذه، الّتي لم يكتشفها بالاستقراء المتدرّج لصور تحقّقها العيني في الألسنة البشريّة وإنّما ولّدها حسب منهجه الإفتراضي الاستدلالي، لصياغة فرضيّاته حول بنية اللّغة.

1 مصطلح حدثان عن الأستاذ الشريف ضمن إحدى جلسات فريق اللّغة بكلية الآداب بمنوبة أمّا مصطلح كوكبة فقد أخذناه من درس الأستاذ الطيب البكوش في معهد الرسكلة (وثيقة مرقونة).

- ويسمى كلّ شيء أخضعته للتحليل صنفا (classe)
- ويسمى مكوّنات (composante)، الأشياء الّتي يُلحِقها التحليل بصنف ما.
- ويسمى سلّميّة (hierarchie) صنفا مكوّنا هو بدوره من أصناف: كالجملة فهي صنف ولكنها مكونة من مركبات، مكوّنة هي بدورها من مقاطع، هي بدورها مكوّنة أصوات (والمركبات أصناف والكلمات أصناف والمقاطع والأصوات كذلك). وقد سبق أن قلنا إن هيلمسليف يميّز تمييزا عامّا بين الحدثان (processus) والنظام (système) وهوتمييزعام يطابقه على المستوى اللّغوي التمييز بين السياق والجدول. ورغبة منه في التدقيق ابتدع لكلّ صنف (classe) أو كلّ سلميّة (hierarchie) تسمية خاصة بها حسب نظرك إليها من وجهة نظر السياق أو الجدول. فعلى المستوى السياقي أو الحدثان اللّغوي كما يسميه processus) (linguistique يسمّى الأصناف (classes) سلاسل (chaines) ويسمّى مكوّنات الأصناف (composantes) أجزاء (Partie). أمّا على مستوى الجدول (أو النظام اللّغوي (système linguistique) كما يسمّيه هيلمسليف فيسمّي الأصناف جداول (paradigmes) ويسمّى مكوّنات الجداول أفرادا (membres).

ولإحكام التمييز بين هذين المستويين اللّذين كان لدي سوسير الفضل في لفت النظر إليهما (تحت تسمية العلاقات الجدوليّة والعلاقات الترابطيّة)، يسمّى تحليل الحدثان (processus) أو "السياق تقسيما (division) ويسمّى تحليل النظام (système) تقطيعا (articulation). ثم يميّز بين التحليل البسيط (analyse simple) والتحليل المسترسل (analyse continue) أمّا التحليل البسيط فكتحليلك المقطع إلى ما فيه من أصوات. وأمّا التحليل المسترسل فكتحليلك جملة اسميّة مركّبة إلى مركّب يقع مبتدأ وآخر خبرا ثمّ تحليلك المركّب الواقع مبتدأ إلى مركّبات أخرى. ويحلّل كلّ واحد منها إلى كلمات وتحلل الكلمات إلى مقاطع. وقس على ذلك تحليل الخبر. ويخصّص مصطلحات المكوّن (composante) والجزء (partie) والفرد (membre) لما يحصل عن

تحليل بسيط (analyse simple) ويخصص مصطلح مشتق (divisé) لما يحصل عن تحليل مسترسل (analyse continue).

ومثال المشتق (dérivé) المركب الواقع مبتدأ لأنّه يحتمل مزيد تحليل. وعكس ذلك الصوت في علاقته بالمقطع لأن الصوت لا يحتمل مزيد تحليل. ولتعيين مستويات التحليل المختلفة الّتي يحتملها تحليل مسترسل يرقم كلّ مستوى برقم. ويكون المستوى الأوّل صفرا والثاني واحدا. وبناء عليه يكون مشتق الدرجة الأولى (أو المستوى الأوّل) مرادفا لمصطلح مكوّن (composant).

بعد أن حدّد هيلمسليف أنواع الارتباطات الممكنة بين العناصر في الفصل التاسع وبعد أن حدّد نوع شكل التحليل في الفصل العاشر يزيد تدقيقا أنواع هذه الارتباطات في الفصل الحادي عشر وفق ما تقتضيه نظريّة اللّغة بإدخال مفهوم الوظيفة (fonction). والوظيفة هي ارتباط تتوفر فيه شروط التحليل (analyse) الّتي سبق تعريفها في الفصل 10. وذلك كأن نقول إنّه توجد وظيفة بين صنف (classe) ومكوّناته. ولمزيد التوضيح واتّقاء للبس يميّز اصطلاحيا بين الوظيفة في حدّ ذاتها من حيث هي علاقة مجرّدة وبين الأطراف الّتي تنعقد بينها هذه العلاقة. ويسمّى كلّ طرف منها وظيفا (fonctif). ويمكن أن تنعقد وظيفة بين الوظائف لا بين الأطراف فحسب بناء على التعريفات السابقة. وللتمييز بين هذين الضربين من الوظيف يسمّى مقدارا (grandeur) الوظيف الّذي لم يكن هو بدوره وظيفة

ثمّ يقدم التعريفات التالية:

• الثابت (constante): هو وظيف (fonctif) يمثّل حضوره شرطا ضروريا لحضور الوظيف [الثاني] الذي يعقد معه وظيفة.

وذلك كالمنعوت (constante) والنعت (variable) وك "قد" و"يذهب" فالفعل هو الثابت (constant) و"قد" هو المتغير.

• والمتغير (variable) وهو عكس السابق.

وفي ضوء ما تقدم يعرف أنواع العلاقات الثلاثة الممكنة بين الوحدات.

• فالترابط (interdépendance) وظيفة بين ثابتين (constantes)

• والتخصيص (détermination) وظيفة بين ثابت ومتغير.

• والكوكبة (constallation) وظيفة بين متغيرين (variables).

ثمّ يميّز بين وظيفتين اشتهرتا تحت اسم العلاقات السياقيّة والعلاقات الجدوليّة

ويسمّى العلاقة الأولى : "و... و ...." la fonction et.....et أو جمعا حسب ما هو مألوف عند أهل المنطق conjonction.

ويسمّى العلاقة الثانية : "إمّا ...وإمّا" la fonction ou... ou أو انفصالا حسب ما هو شائع عند أهل المنطق disjonction.

وبعد توضيح هاتين العلاقتين بالرجوع إلى ما يقابلهما في المنطق يعطيهما تعريفين جديدين.

فعلاقة "إمّا ...و إمّا تسمّى تعالقًا corrélation وهي العلاقة الّتي تربط بين وحدات جدول ما.

أمّا العلاقة الثانية علاقة "و........و" فيسميها : علاقة relation وتربط بين وحدات سياق ما.

2.11 - الشروع في تقدير فرضيات الغلوسيماتيك حول بنية اللّغة

بعد استكمال الخطوات المنهجيّة وتوفير الجهاز المفهومي والاصطلاحي المناسب شرع هيلمسليف بداية من الفصل الثاني عشر في عرض فرضياته حول بنية اللّغة. وهو إذ يعتمد فرضيات دي سوسير الّذي يعتبره الرّائد الوحيد الّذي رام صياغة نظريّة في اللّغة [1] فإنّه ينطلق منها لمناقشتها وتعديلها وإعادة صياغتها. وهو يخصّص الفصل الثاني عشر لنقد فرضية عالم جنيف الّتي ناهض بها أصحاب النحو

1 انظر ص 14 من P.T.L

المقارن نعني قوله: "إن اللسان نظام من العلامات[1] une langue est un système de signes. وهو لا يناقش نظاميّة اللّغة ولكنّه يناقش أن تكون العلامات وحداته الصمّاء الّتي لا تقبل مزيدا من التحليل وذلك بالاعتماد على الحجج التالية:

- في اللّغة عدد لا حصر له من العلامات ولذلك فإن تمسّكنا بهذا القول ناقضنا مقتضيات بناء النظريات العلميّة وهو ما سمّاه مبدأ التجريبيّة وخاصّة مبدأي الشمول والبساطة.

- إن هذا القول يناقض التجربة الاختباريّة. حسب مصطلح الاختباريّة ألا ترى أنّه يمكنك تحليل أصغر العلامات اللّغوية (لنفترض تبسيطا للعرض أنّها الكلمات) إلى وحدات أصغر (هي المقادير grandeurs حسب مصطلح هيلمسليف) لا تحمل دلالة. فالمقطع والحرف والحركة في كلمة "بثينة" ليست لفظا دالا على علامة هي جزء من هذا اللفظ أو من هذا المبنى. ولا ينقض هذا أن بعض المقادير (grandeurs: وهو كل وظيف لم يكن هو بدوره وظيفة) يتغيّر حكمها حسب زاوية النظر الّتي تعتبرها بها وحسب المستوى اللغوي الّذي تنزلها ضمنه. فالنون الساكنة حرف في كلمة نظر. وهي وحدة دنيا دالة صرفية تدل على التنكير في كلمة: شجرتن. و"المقدار" grandeur [ق] مقطع في الفعل المضارع المجزوم: «لم يُلْقِ» وهي فعل أمر مع ضمير المخاطب المفرد من وقى في قولك [قِ] نفسك النّار".

- لذلك وجب التمييز في التحليل بين مستوين في العلامة هما مستوى الدال ومستوى المدلول وتحليل كلّ منهما على حدة.

- ووجب ثانيا الإقرار بوجود نوع ثان من المقادير (grandeurs) يفضي إليه التحليل بعد مستوى العلامة. وهو ما يسميه مستوى "الصور" Les figures -. ولنا أوضح مثال على الصور في "الصواتم" وفي الكتابة الألفبائيّة بصفة عامّة. ألا ترى أنّه يمكنك إرجاع ما لا يتناهى عدده من النصوص العربيّة على صعيد لفظها أو مبناها إلى توليفات مختلفة لعدد قليل من الثوابت هي ما تسميه حروف العربيّة وحركاتها (المقادير grandeurs). وبناء عليه فإنّ التعريف الملائم لبنية اللّغة هو ذاك

---

1 انظر ص 33 من C.L.G

الّذي يعتبرها نظاما من الصور (figures) المحدودة العدد يتكون من توليفاتها عَدَدٌ لا متناه من العلامات. أمّا تعريف اللّغة بأنّها نظام من العلامات فهو لا يراعي الوظائف الداخليّة للّغة وإنّما يراعي وظائفها الخارجية من حيث علاقاتها بالواقع غير اللّغوي.

11. 2. 1 - استبدال الدال والمدلول بالتعبير والمضمون والقول بشكل التعبير وشكل المضمون

أمّا الفصل الثالث عشر الّذي عنوانه التعبير والمضمون "expression et contenu" فيخصّصه هيلمسليف لنقد التصوّر القديم للعلامة اللّغوية وقد بنى نقده هذا على نظريّة دي سوسير. ولكنّه لم يكتف بها بل حوّرها وأعاد صياغتها وفق ما تقتضيه مقدّماته الإيبستمولوجيّة والاصطلاحيّة.

حسب التصوّر القديم للعلامة اللّغوية فإنّ العلامة تعبير عن مضمون (expression) خارج عن العلامة ذاتها وواقع في العالم الخارجيّ. وهو تصور شائع في المنطق والإيبستمولوجيا أمّا عند دي سوسير فالعلامة حسبما أسلفنا كلّ يتكون من التحام تعبير بمضمون أو من التحام دال بمدلول حسب مصطلحات دي سوسير. وقد اعتبر الانطلاق من فرضيّة دي سوسير أليق وأنفع بدراسة الألسنة البشريّة. وأعاد صياغتها حسب مصطلحاته. فيسمى هذا الالتحام بين الدال والمدلول وظيفة سيميائيّة (fonction sémiotique). ويسمي طرفي هذا العلامة أو وظيفيها (fonctif) حسب مصطلحاته التعبير (expression) والمضمون (contenu) وهو ما كان سوسير يسميّه الدال والمدلول. ويفسّر هذا الالتحام الّذي أشار إليه عالم جينيف بأنّه وجه من ظاهرة أعمّ هي التضامن بين مفهوم الوظيفة في حدّ ذاتها وبين الأطراف الّتي تنعقد بينها هذه الوظيفة. وهو ما يسميّه وظيفا fonctif . وهو تضامن لا يجعلنا نتصور وظيفة بمعزل عن وظيفيها (أو أكثر) ولا نتصور وظيفا (fonctif) إلاّ باعتماد مفهوم الوظيفة. وبناء عليه فالتعبير (أو اللفظ) لا يكون تعبيرا إلاّ إذا كان تعبيرا عن مضمون ما. والمضمون لا يكون مضمونا إلاّ إذا كان مضمون تعبير مّا. أمّا إذا صوّتّ (أي أحدثت أصواتا) ولم يكن لكلامك مضمون

كان تصـويتك موضوعـا ممكنا لعلم آخر ليس علم اللّغـة. وقد يكون علم الفـيزياء. ولو أغفلنا هذه الوظيفة السيميائيّـة لما أمكننا تحليل أي نصّ حسب مقتضيات التناسق والشمول والبساطة. وعلى هذا الأساس ورغم إقراره بقيمة تصوّر دي سوسير حول العلامـة اللّغويّة فـإنّه ينقده لأنّه افـترض - وإن كان ذلك لغـاية التبـسيط والتـقريب للأذهان - وجود مادّة للأفكار على حدة ومادّة للأصوات على حدة.

ويستـعيض عن هذا الافتـراض الّذي يؤدي إلى إغفال الوظيـفة السيمـيائيّة بالمقارنة بين ألسـنة مختلفـة لفحص كيـفيّة تعـبيرها عن تجـربة إنسانيّة واحـدة هو ما تستفيده من الأقوال التالية : وهي على التوالي

- لا أعلم la a lamu (العربيّة)
- jeg ved de ikke (الدانماركيّة)
(نفي) (لام التعريف) (أعلم) (أنا)
- j do not know (الانقليزية)
- je ne sais pas (الفرنسية)
en tie da (الفنلنديّة)
nalu vara (الاسكيمو)

إنّ هذه الألسنة رغم اخـتلافاتهـا لها عامل مـشترك هو الّذي نـسميـه معنى واحـدا. وهي التسـمـية الحـدسـيّة لما يحـصل عندك من قــولي بأي لســان من هذه الألسن: «لا أعلم» إلاّ أنّهـا تصوغ هذه التـجربة البـشريّة وتحلّلهـا وتنظـّم وحداتـها تنظيما يخـتلف من لسان إلى آخر. ففي العربيّة لنا في بداية الملفـوظ حرف نفي يليه فعل مصـرّف في المضـارع يدلّ تارة على الحاضر وتارة على المستـقبل حسب المقـام، ثم ضمــير يدلّ علـى الفاعل مستكنّ في اللفظ ويقدّره النحاة بعد الفعل ولا وجـود لمفعول به.

وفي الدانماركيّة نلفي في بداية الملفوظ ضميرا للمتكلم jeg يساوي أنا ويليه فعل مصرف في الزمن الحاضـر من صيغة الإخبار (indicatif) ved وهي صيغة ليس لنا ما يقابلها في العـربيّة. ويلي ذلك مفعول (det) يقابل تقريبـا ضمير النصب دون أن نعلم إن كـان هذا اللسـان يميّز مـثل العـربيّة بـين ضمـائر نصب مـتصلة وأخـرى

منفصلة أم لا. ويعقبه شيء يدل على النفي ikke تعوّدنا في العربيّة أن نبدأ به الكلام.

في الانقليزية نجد أولا ضميرا (I) ثمّ شيئا ليس فعلا وإن كان قريبا منه (do) لا نعرف له نظيرا في العربيّة وثالثا حرف نفي ويأتي الفعل know في المرتبة الرابعة والأخيرة.

في الفرنسيّة يستهلّ الملفوظ بضمير المتكلم ويليه حرف نفي جزء منه (ne) قبل الفعل وجزءه الثاني بعد الفعل (pas) . وبينهما الفعل (sais) مصرّفا مع صيغة الإثبات في الزمن الحاضر. ولا ندري بهذا الاعتبار كيف نرتّب تتالي هذه الوحدات وتعاقبها أيّهما يكون في الموقع الثاني : حرف النفي بفضل ما تقدّم منه أم الفعل بسبب تأخّر الجزء الثاني من حرف النفي في الفرنسيّة (pas).

في الفنلنديّة نجد أوّلا فعلا يشبه فعل "لست" في العربيّة: أوله مادّة معجميّة تدل على النفي وثانيه ضمير وكلّ ذلك ما يكتب "en" ثمّ يليه شيء يدلّ على "علم" أو "العلم" و يصلح لأن يقع أمرا ولا وجود لمفعول. ومن طريف ما يلاحظ أن المعنى الّذي اعتادت الألسنة الأولى (عدا العربيّة) التعبير عنه بحرف عبّر عنه هذا اللسان بفعل متصرّف.

وفي الاسكيمو يستهل الملفوظ بمادّة معجميّة تدل على الجهل ويليها ضميران متصلان أحدهما واقع فاعلا والثاني واقع مفعولا.

أضف إلى ذلك أن نفس المعنى يمكن أن يصوغه نفس اللسان صياغات مختلفة : كقولك بالعربيّة :

لا أعلم / ولست أعلم ولست أدري

إن المقارنة بين هذه الألسنة وقد أقمناها خاصّة على مستوى الحدثان (processus) أو مستوى السياق (syntagmatique) تدلّ على أن المعنى (وهو التجربة البشريّة الّتي عبّرنا عنها بجملة لا أعلم) يتشكّل تشكلا مختلفا من لسان إلى آخر. إنّه يشبه حفنة تراب تشكّلها الرّيح كلّ مرة أشكالا هندسية مختلفة. ويسمّى هيلمسليف هذا التّشكل المختلف للمعنى على مستوى الحدثان (processus) أو على

مستوى العلاقات السياقيّة شكل المضمون (la forme du contenu). أمّا المعنى من حيث هو مادّة خام فهو مادّة المضمون.

وينطبق ما لا حظناه على مستوى الحدثان (processus) على مستوى النظام (système) أي العلاقات الجدوليّة، حيث تختلف الألسنة في عدد الوحدات المكوّنة لجداولها اختلافها في كيفيّة توليفها. والأمثلة على ذلك عديدة من كافة مستويات اللّغة.

ونذكر على سبيل المثال جدول الضمائر. فعدد الضمائر في العربيّة لا يطابق عدد الضمائر بالفرنسيّة. ونحن في العربيّة نميّز بين مخاطب ومخاطبة وبين غائب وغائبة ونميّز بين مفرد ومثنى وجمع وهي تمييزات لا تعرفها الفرنسيّة. ولذلك كان عدد الضمائر فيها أقلّ من عدد الضمائر في العربيّة وتميّز ألسنة أخرى تمييزات نجد صعوبة في تصوّرها بالعربيّة فبعض الألسنة تميّز في المتكلم الجمع بين (أنا + وأنت) وتفردهما بصيغة خاصّة وبين (أنا + وهو) وتفردهما بصيغة خاصّة أيضا. بحيث يوجد في جدول الضمائر صيغتان مختلفتان لما اعتدنا أن نعبّر عنه بصيغة خاصّة واحدة في العربيّة هي "نحن" أقولها وأنا أعني نفسي والزملاء الحاضرين معي في اجتماع واحد وأقولها وأنا أعني نفسي والزملاء الغائبين عن الاجتماع بسبب انقطاع حركة المرور. ولو تحدثت بهذا اللسان لاضطررت إلى أن أختار في كلّ مقام ضميرا ملائما.

وكذلك تميّز على مستوى ضمير المخاطب الجمع بين :

1 - أنت + و أنت أو أنتم وتفردها بصيغة خاصّة

2 - وأنت وهو أو هم وتفردها بصيغة خاصّة.

وما قلناه على مستوى نظام الضمائر يصحّ أيضا على مستوى مقولة العدد فبالإضافة إلى الألسنة الّتي تميّز بين المفرد والمثنى والجمع كالعربيّة خلافا للفرنسيّة مثلا الّتي لا تميّز إلاّ بين مفرد وجمع تميّز الألسنة بين الإفراد والتثنية وما يدلّ على الثلاثة وما يدل على الأربعة [1].

---

1 أنظر ص 72 من P.T.L

ويصحّ ذلك كذلك على مستوى تقطيع الألوان حيث تكتفي بعض الألسنة بوحدتين فقط على مستوى هذا الجدول بينما نجد في ألسنة أخرى عددا أكبر من هذه التسميات التي تسمي الألوان. ومن الجدير بالملاحظة أن تسميات الألوان بين الألسنة لا تتطابق ضرورة في تعيينها لما تدلّ عليه بصفة واقعية على مستوى طيف الألوان. وقس على ذلك وحدات المعجم. تدلّ على ذلك الوحدات الدالة على العلاقات الأسريّة بين الألسنة. ولو اكتفينا بمقارنة العربيّة بالفرنسيّة للاحظنا أن الفرنسيّة لا تخصّص على مستوى الجدول كلمة خاصّة بالخال وأخرى بالعم بل تسمي كلا منهما oncle. وتفرّق بينهما على المستوى السياقي بإضافة نعت [oncle maternel / oncle parternel]. وفي هذا المجال نذكر التسميات المختلفة على مستوى الجدول للجمال في العربية وقلّتها النسبيّة في الفرنسية. وألحق بذلك الوظائف النحويّة والعلامات الإعرابيّة. إنّ هذه الظواهر هي الّتي دعت هيلمسليف إلى القول بوجود شكل للمضمون (forme du contenu) وهو يعني به تشكّل المعنى (أو التجربة البشريّة) تشكّلا مختلفا على مستوى الحدثان (processus) والنظام (système) أو على مستوى السياق والجدول.

وما صحّ على مستوى المضمون (contenu) يصحّ أيضا على مستوى التعبير(expression). فمستوى التعبير أيضا فيه شكل ومادّة. فالمادّة يمكن أن تمثل لها على المستوى الصوتي الفيزيولوجي بالمسترسل (continuum) الّذي يبدأ من الشفتين وينتهي بالحنجرة. وأمّا الشكل فتضبطه الحدود الّتي يعيّنها كلّ لسان ضمن هذا المسترسل ويوظفّها للتمييز بين الكلمات وهي الصواتم.

ويمكن أن نفهم قول هيلمسليف حول مادّة التعبير على مستوى الجدول والسياق بالإشارة إلى عدم تطابق الألسنة جدوليا في تعيين عدد حروفها وحركاتها، وفي اختلافها في ضبط قواعد التوليف بين الحروف والحركات سواء على مستوى أنواع المقاطع بصفة عامّة (فبعض المقاطع موجودة في كلّ الألسنة وأخرى تختلف من لسان إلى آخر) أو على مستوى التوليفات الممكنة على مستوى مبنى الكلمات عموما (من جنس ما ضبط به الخليل الكلمات العربيّة وميزها عن الكلمات الأجنبيّة المعربّة). ورغبة منه في إبراز ما يوجد من تناظر بين صعيدي التعبير والمضمون

حرص على أن يسمى مادّة التعبير ومادّة المضمون تسمية واحدة رغم ما في ذلك من مخالفة ظاهرة لما درج عليه الاستعمال: وسمى المادتين باسم المعنى le sens.

وبعد هذا التوضيح يعود لتفسير حدس الجمهور الّذي يستعمل اللّغة ويعتقد أن الكلمات (باعتبارها نموذجا من العلامات اللّغويّة) علامة على مضمون خارج عنها، إذ كلمة خشب علامة على هذا الشيء الموجود في العالم الخارجي وتصنع منه الأبواب والنوافذ. ويرى أن قولك أن العلامة [اللّغويّة] علامة على شيء خارج عنها [كالخشب مثلا] يعني أن شكل المضمون يمكن أن يحتوي هذا الشيء [الّذي صنعت منه الأبواب والنوافذ] باعتباره مادّة للمضمون.

إن هذا التمييز بين شكل المضمون ومادّة المضمون من أهمّ ما أضافه هيلمسليف لنظريّة العلامة عند دي سوسير ودقّقها به. وبناء عليه يمكن أن نقول إنّه أضاف على مستوى المدلول ماسبق أن أضافه تروباتسكوي على صعيد الدال.

11. 2. 2 - طرد إجراءات تحديد الصوتم على الوحدات الدالة

في الفصل الرابع عشر الّذي عنوانه الثوابت (invariantes) والمتغيّرات (variantes) يقدّم هيلمسليف كيفيّة ضبط الثوابت وتمييزها من المتغيّرات سواء كان ذلك على مستوى التعبير أو على مستوى المضمون. ويذكر أن الشرط الثالث من شروط نظريّة اللّغة (بعد التناسق والشمول) وهو البساطة يقتضي السيطرة على كثرة المعطيات بردّها إلى عدد قليل من الأصناف بالنّسبة إلى كلّ مستوى. وكلّما كان عدد هذه الأصناف أقلّ كان الوصف أنجع. ويضيف أن الدراسات اللّغويّة القديمة والحديثة قد نجحت رغم مابينها من اختلافات في تحليل مستوى التعبير (expression) إلى عدد قليل من العناصر يسميها صورا figure وهي الحروف والحركات في الكتابات الألفبائيّة أو نظريّة الصوتم. وقد اهتّم بصفة خاصّة بمنوال الصوتم كما حدّدته مدرسة براغ prague وأقرّ منهجها (رغم بعض الاحترازات) في ضبط الأصناف ووافقها على اعتبار المقياس التمييزي (التمييز بين كلمات مختلفة) أساسيا في إنجاز هذه المهمّة. والمهمّ في هذا المجال أنّه يجعل هذا المقياس نتيجة من نتائج الوظيفة السيمائية تترتّب على تضامن شكل التعبير وشكل المضمون يقول:

"يصادف الباحث اختلافا بين الثوابت التابعة لصعيد التعبير عندما يجد بينها تعالقا (correlation) (أي العلاقة الّتي نرمز لها بالتركيب الشرطي إمّا. . . وإمّا وتفرض عليك أن تختار بين /a/ و /i/ في قولك /rat/ و/rit/ أو تلك الّتي تفرض عليك أن تختار بين/ق/ و /س/ في قولك بالعربية /قال/ و / سال/) يناسبه تعالق آخر على صعيد المضمون (أي العلاقة إمّا. . . وإمّا الّتي تختار بمقتضاها ضرورة بين مقداري المضمون 'rat'و 'rit' بالفرنسيّة أو تلك التي تفرض عليك أن تختار ضرورة بين مقداري المضمون اللّذين تمثلهما "قال" و "سال" بحيث توجد علاقة بين التعالق الملاحظ على صعيد التعبير والتعالق الملاحظ على صعيد المضمون. إن هذه العلاقة هي النتيجة المباشرة للوظيفة السيميائيّة ولتضامن شكل التعبير وشكل المضمون [1]

ومن أهمّ إضافاته النظريّة أنّه طرد إجراء الاستبدال وأقرّ صلوحيّة المقياس التمييزي بالنسبة إلى كافة مستويات التحليل على مستوى التعبير (وذلك ورثه عن تروباتسكوي). وخاصّة على مستوى المضمون فأقرّ بذلك مقياسا يمكن على أساسه التمييز بين الثوابت والمتغيرات أو بين الأصناف والأفراد الّتي تشتمل عليها. يقر':

«إذا اعتبرنا العلامات صادفنا دائما علاقة بين تعالق التعبير وتعالق المضمون وإذا لم نصادف مثل هذه العلاقة كان ذلك دليلا على أنّنا إزاء بديلين من العلامة نفسها لا إزاء علامتين لغويتين مختلفين. وينبغي للباحث أن يميّز بين ثوابت المضمون وبديلاتها وفق نفس المقياس (الّذي لاحظناه على صعيد التعبير) : ألا ترى أنّه لا يوجد ثابتان مختلفان من ثوابت المضمون إلاّ إذا كان لتعالقهما علاقة بتعالق [آخر بين ثابتين من ثوابت] التعبير.

وبصفة عمليّة يوجد ثابتان منفصلان من ثوابت المضمون إن كان تغيير أحدهما بالآخر يمكن أن يترتّب عليه تغيير مناسب له على صعيد التعبير [2]».

ولم يكتف بهذا القول على أهميّته النظريّة كما سنتبين ذلك عند بناء المنوالات النحويّة. وإنّما قال إن نظرية اللغة ينبغي أن تحدّد على صعيد المضمون

---

1 انظر ص 85 من المرجع نفسه.

2 P.T.L ص 68.

عناصر بسيطة تمكّن من إرجاع ما لا يتناهى عدده من العلامات اللّغويّة على صعيد المضمون إلى عدد قليل من الوحدات هي ماسبق أن سماه الصور les figures. ومعنى ذلك أنّه افترض تناظرا تامّا بين صعيدي التعبير والمضمون. فكما أنّه يمكن ردّ ما لا يتناهى عدده من تعابير العلامات اللّغويّة العربيّة (جمل مركبات كلمات الخ. . . .) إلى عدد صغير من الصور هي الصواتم فإنّه يمكن كذلك ردّ ما لا يتناهى عدده من مضامين العلامات اللّغويّة العربيّة إلى عدد قليل من "الصور" figures .

لم تلق نظريّة تناظر صعيدي التعبير والمضمون الرضى عند كلّ اللسانيين ولم يجار هيلمسليف في البحث عن صور المضمون "les figures du contenu" عامّة الباحثين وأهمّ ما نقدوها به أنّنا عندما نروم تجزئة المضمون تجزئة لا تستند إلى التعبير نخرج من علم اللسانيات. ولكن لم ينكر عليه أحد فضله في التأسيس النظري والتشريع لإجراء الاستبدال (commutation) الّذي يمكّن من تحديد الثوابت والمتغيّرات بالنسبة إلى كلّ لسان ويقي الباحث من إسقاط بنية لسانه (أو شكل المضمون) بصفة لاواعيه على الألسنة التي يصفها. فكلّ لسان يمثّل غربالا حسب تعبير تروباتسكوي أو مصفاة يتبناها الانسان بصفة لاواعية. وهي تفسد عليه بحثه إن لم يع بها ولا يمكن أن يعي بها إلاّ من خلال بناء نظريّة لبنية اللّغة.

ولقد كان من أهمّ النتائج الّتي ترتّبت على عمل هيلمسليف الحذر المنهجي من المعنى. ونجد خلاصة هذا الموقف في الفصل 15 الّذي عنوانه "الهيكل اللّغوي والاستعمال اللّغوي: schema et usage linguistiques يقول" : «لا يمكن للمعنى أن يُعْرَف إلا من خلال تشكّل ما وبدون ذلك لا يكون له وجود علمي. ولهذا السبب يستحيل اتخاذ المعنى أساسا للوصف اللّغوي سواء في ذلك معنى المضمون أو معنى التعبير»[1] .

---

1 انظر المصدر نفسه ص 99/98

12 - الأسباب الداعية لاعتماد فرضيات هيلمسليف لتقييم المنوال النحوي العربي

يبدو لنا أن فرضيات هيلمسليف حول بنية اللّغة تمثل منطلقا متينا لتقييم المنوال النحوي الآني الّذي خلّفه النحاة العرب لخصلتين هامتين فيها :

- أنّها تستند إلى خلفيّة إبيستمولوجيّة جيّدة توضّح خصائص صياغة النظريات العلميّة وما يميّزها من ضدّها.

- أنّها تفسّر بصفة متكاملة أخطاء النحاة الأروبيين القدامى على مستوى صعيدي التعبير والمضمون أو الدال والمدلول. وتفسّر طبيعة العوائق المعرفيّة الّتي أوقعتهم فيها. وتمكّن في الآن نفسه من تجاوزها وبذلك تضمن الحدّ الأدنى الضروري من الكفاية الوصفيّة بالنسبة إلى كلّ منوال يعتمدها.

تشمل فرضيات هيلمسليف صعيدي التعبير (أو الأصوات) والمضمون (ما يسميه تقريبا مارتيني مستوى التقطيع الأوّل والتقطيع الثاني). ولكنّنا سنعتمد فرضياته لتقييم صعيد المضمون من المنوال النحوي العربي لأنّ النحاة العرب قد وُفِّقُوا إجمالا كما وفّق قبلهم غيرهم في ضبط الوحدات الفونولوجيّة للسانهم عندما طوّروا كتابتهم، ولأن صعيد المضمون هو الّذي ركز عليه قراء التراث النحوي وخاصّة لأنّه أكثر تشعبا وتعقيدا من صعيد التعبير.

لقد صيغت منوالات نحويّة عديدة تستند إلى فرضيات هيلمسليف بصفة صريحة أو تستند إلى فرضيات مساوية لها بشكل ما وإن اختلفت خلفيتها الثقافيّة. وفي هذا النطاق نذكر قولين شاعا عند كثير من اللسانيين:

1 - الحذر المنهجي من المعنى - وشواهده كثيرة عند مارتيني وبلومفيلد وحتى التوليد يين.

2 - وتضامن التعبير والمضمون

نستدل على إقرار هذا المبدإ عند كثير من اللسانيين بقول مارتيني في مبادئ في اللسانيات العامّة:

"اللفظ هو الضامن للطابع اللّغوي"

لا يوجد أي معنى في اللسانيات لا يكون له حضور لفظي في الرسالة فكل اختلاف في المعنى يطابقه ضرورة اختلاف في اللّفظ في مكان ما من الرسالة [1].

ونستدلّ عليه أيضا بقول بلومفيلد:

" إن الاشـكال النحوية لا تشـذّ عـن المبدإ العام بـل قل المصـادرة التاليـة: إن اللسان لا يمكن أن يبلغ إلاّ المعاني المرتبطة ببعض خصائص اللّفظ [2].

ونستدلّ عـليه أيضا بتبني اللسـانيين مصطلح commutation حتّى وإن لـم يوافقوا هيلمسليف في كلّ أقواله.

ولكننا لن نقيس المنوال النحوي العربي في ما يتعلّق بجانب المضمون بمنوال محدّد. غايتنا أن نتـبيّن مدى توفّر حدّ أدنى من الكفاية الوصـفيّة في المنوال النحوي العربي بالمـقاييس الّتي تحدّدها فـرضيـات هيلمسليف حـول بنية الألسنة البـشريّة في النقاط الرئيسية التالية الضروريّة لصياغة منوال نحوي:

- الجملة : أو بتعبير هيلمـسليف الصنف [المجرد] الأكبر الّذي يشتمل على المكوّنات وتحتمل تحليلا مسترسلا.
- أقسام الكلم.
- العلاقات بين أقسام الكلم أو الوظائف النحويّة
- الوحدات الدنيا التي لا تقبل مزيدا من التحليل

وتمثل هذه المفاهيم الأقسام الأربعة للبحث بعد هذا المدخل النظري.

---

1 أ. مارتيني A. Martinet مبادئ في اللسانيات العامّة بالفرنسيّة الفقرة رقم 2 - 8

2 بلومفيلد (Bloomfield)

الترجمة الفرنسية _ le langage الفقرة رقم 7 - 10 ص 159.

القسم الثاني

[illegible]

1 - مآخذ المحدثين على القدماء في باب الجملة

بعد أن وضحنا الفرضيات العامّة المتعلّقة ببنية اللّغة الّتي نعتمدها لتقييم المنوال النحوي العربي وبينّا سبب اختيارها نبدأ بدراسة أوّل مفهوم من المفاهيم الّتي عددناها ضروريّة لصياغة أيّ منوال نحوي وهو ما اشتهر في الكتب النحويّة واللّسانيّة بالجملة.

لقد شغل مبحث الجملة ناقدي المنوال النحوي العربي. وحظي بكثير من عنايتهم إذ اقترن طرح قضيّة الجملة بظهور أهمّ الأعمال الّتي قاربت التراث. ومن غريب ما يلاحظ اتفاق كثير من اللّغويين العرب المعاصرين على أن النحاة العرب لم يدرسوا الجملة أو لم يدرسوها دراسة مرضيّة رغم اختلاف منطلقاتهم النظريّة وتناقضها أحيانا.

ويمكن أن نبوّب مآخذ هؤلاء اللّغويين في نقطتين رئيسيتين :

1 - أمّا النقطة الأولى فذات طابع إبيستمولوجي عامّ ومحصّلها أن النحاة العرب لم يحدّدوا تحديدا مرضيا موضوع دراستهم. ولذلك أخطؤوا المادّة الّتي اعتمدوها لبناء منوالهم أو لم يتناولوا منها إلاّ جوانب جزئيّة وثانويّة.

2 - وأمّا النقطة الثانية فهي أخصّ ومحصّلها أن المنوال النحوي الموروث غير مطابق لمعطيات اللسان العربي.

1.1 - تحديد موضوع الدراسة النحويّة

لئن اتفق أغلب اللّغويين العرب المعاصرين على أن النحاة العرب لم يحسنوا دراسة الجملة لعدم توفيقهم في تحديد موضوع الدراسة النحويّة فإنّهم تباينوا في تحديد المطلوب منهم ويمكن أن نتبيّن موقفين: أمّا الموقف الأوّل فهو ينقدهم بأنّهم ضيّقوا مجال دراستهم تضييقا مخلا . وأمّا الموقف الثاني فهو يتّهمهم بأنّهم وسّعوا من حدود دراستهم وخرجوا عن حدود ما تقتضيه صناعتهم بشكل أفقد دراستهم التجريد الّذي يقتضيه العلم.

الموقف الأوّل: هو الأكثر انتشارا بين المحدثين لأنّ الّذي قال به هو إبراهيم مصطفى صاحب أوّل مقاربة نقديّة شاملة للتراث النحوي. وقد بنى كتابه على القول بأن تضييق القدامى لموضوع علم النحو وقصره على العناية بالإعراب أدّى بهم إلى إغفال دراسة الجملة وبذلك استهل "إحياء النحو":

«حدّ النحو كما رسمه النحاة.

يقول النّحاة في تحديد علم النحو إنّه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة بل على خاصّة من خواصه وهي الإعراب والبناء. ثمّ لا يعنون كثيرا بالبناء ولا يطيلون البحث في أحكامه وإنّما يجعلون همّهم بيان أسبابه وعلله. فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه حتى سماه بعضهم علم الإعراب. وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي وتقصير لمداه وحصر له في جزء يسير ممّا ينبغي له أن يتناوله. فإنّ النحو كما نرى وكما يجب أن يكون هو قانون تأليف الكلام وبيان لكلّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة مع الجمل حتّى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها.» [1]

وقد حاول إبراهيم مصطفى إثر ذلك أن يبيّن خطأ هذا التعريف الّذي يماهي بين النحو والإعراب بإثبات استحالة اعتماده لوصف ألسنة بشريّة أخرى غير العربيّة عن طريق حجتين متضامنتين:

- الحجة الأولى: لما كان الإعراب يتناول أواخر الكلم إذن فهو بحث في الكلم المفردة لا في الكلمات المركبة. ومن الثابت أن للكلمات مفردة معنى يختلف عن معناها الّذي يحصل لها بالتركيب بدليل أنّه لو عرضت عليك جملة من لغة لاتعرفها وبينت لك مفرداتها كلمة كلمة ما كان ذلك كافيا في فهمك معنى الجملة وإحاطتك بمدلولها حتّى تعرف نظام هذه اللّغة في تأليف كلماتها وبناء جملها وذلك هو نحوها [2].

- الحجة الثانية: مفادها أن كثيرا من اللّغات لا إعراب فيها ولا تبديل لآخر كلماتها ولها مع ذلك نحو وقواعد [3].

---

1 إحياء النحو ص 1

2 المرجع السابق ص 2

3 المرجع السابق ص 2

وبذلك يفقد تعريف الزمخشري للنحو بأنّه علم الإعراب كلّ شرعيّة علميّة، لأنّ الإعراب بهذا التصور لا يمثّل ظاهرة كليّة من خصائص الألسنة البشريّة ولا يشمل من العربيّة إلاّ جانبا جزئيا وبشكل ما غير جوهري.[1]

لا ينكر إبراهيم مصطفى أن القدامى تجاوزوا حدود الكلم المفردة عند بحثهم في الإعراب وتناولوا ظواهر يمكن أن تجد مكانها في الجملة ضمن التصوّر الجديد الّذي يدعو إليه. ولكنّه يعيب عليهم منهجهم في ذلك أو إن شئت قلت زاوية النظر الّتي اعتبروا بها هذه الظواهر وهي وجهة تهتمّ باللفظ (أحوال الإعراب) وتهمل المعنى[2].

وتكمن أهميّة هذه المقابلة في تأسيسها لمقابلة أخرى بين نوعين من الدراسة النحويّة:

- دراسة نحويّة تهتمّ باللفظ وتقتصر عليه أحسن ممثل لها سيبويه.
- دراسة نحويّة تهتمّ بالمعنى وتتجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب وأحسن ممثل لها الجرجاني انطلاقا من كتابه دلائل الإعجاز.

وقد نصب إبراهيم مصطفى نفسه لإحياء مذهب الجرجاني - ولذلك سمى كتابه إحياء النحو باعتباره منهجا في البحث النحوي لا مبحثا في البلاغة. وشدّد على أن القدامى الذين انطلقوا من آراء الجرجاني وأسّسوا في البلاغة علما جديدا منفصلا عن النحو سموه علم المعاني قد أساؤوا فهمه وشوّهوا قصده. فقد كان عليهم أن يجمعوا علم الإعراب وعلم معاني النحو في مبحث واحد على أن تكون للأساليب المنزلة المعرفيّة الأولى في ترتيب المادّة وتبويبها.[3]

لقد حظيت أقوال صاحب إحياء النحو بعناية اللّغويين بعده وغدت مسلمات بحث اجتهدوا بطرق مختلفة في تطبيقها وتبنّيها. نلمح أثرها واضحا في

---

1 انظر في هذا الصدد إبراهيم أنيس من أسرار اللّغة ص 198

2 إنّهم رسموا للنحو طريقا لفظيّة ... ص 8 من إحياء النحو

3 المرجع السابق ص 19

أعمال إبراهيم أنيس وإن كان عـدّل منها [1] ونلمح أثرها أيضـا عند مهـدي المخزومي وتمام حسان [2].

إلاّ أن مـهدي المخـزومي هو أكثـر من لفت نظرنا في هذا الصـدد لأنّه رغم اطلاعه على أسس تمييز القدامى بين علم النحـو وعلم معاني النحو رفض الأخذ بها تحقيقا لدعوة أستاذه [3].

لم يكتف المحدثون باتخاذ تعريف القدامى للنحـو دليلا على عدم دراستهم الجملة دراسة مرضية بل استدلّوا أيضا على هذا التـقصير المفترض بعدّة قرائن أخرى تدعم قولهم استقرؤوها من ممارسة النحاة العرب وكيـفية تبويبهم لمصنفاتهم وكتبهم. وقد ركّزوا خاصّة على الجوانب التالية :

- عدم تبلور مصطلح خاص بالجملة

ولعلّ أوّل من لفت النظر إلى ذلك بصفة صريحة الأسـتاذ المهيري في بحثه الجملة في نظر النحـاة العرب [4] الّذي أشار إلـى غياب مـصطلح خاص بالجـملة في أوّل المصنفات، وإلى تأرجح الاستـعمال بعد ذلك بين مصـطلحي كلام وجملة. ثم اتبعه - دون أن يشير إليه - حماسة عبد اللطيف في كتابه العلامة الاعرابيّة [5].

- عدم العناية بالجملة لذاتها:

ويتجلــى ذلـك فـي عـدم إفراد الجـملة بكتب مسـتقلّة أو فـصول قـائمة بـذاتـهـا مــن الكتـب النحـويّة. ولـم يسـتثـن المحـدثون من ذلـك إلاّ الجـرجـانـي كـمـا صنـع إبـراهــيـم أنـيـس [6]. و ركّـزوا خـاصّـة على ابـن هـشام وقــد لـفـت

---

1 إبراهيم أنيس من أسرار اللّغة ص 303.

2 اللّغة العربيّة معناها مبناها ص 18

3 النحو العربي نقد وتوجيه ص 35

4 عبد القادر المهيري الجملة في نظر النحاة العرب ص 22 - 23

5 حماسة عبد اللطيف - العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث ص 22 - 23

6 انظر إبراهيم أنيس من أسرار اللغة ص: 303.

النظر إليه كلّ من مهدي المخزومي [1] و المهيري [2] وحماسة عبد اللطيف [3].

وقد بدا للمحدثين عدم عناية القدماءبالجملة لذاتها خاصة عندما لم يهتموا بها إلاّ بمقتضى مالها من علاقة بالإعراب. وبما أنّ الإعراب عند المحدثين محوره الكلمات المفردة قال كثير منهم إن القدامى لم يدرسوا الجملة إلاّ إذا أمكن لها أنّ تعوّض المفرد. يقول الأستاذ المهيري [4] إن دراسة الجملة كانت رهينة دراسة المفردات لا يكترث لها إلاّ إذا أمكن لها أن تعوّض المفرد" . وبذلك يفسّر تبويب الجمل عند القدامى إلى جمل لها محلّ من الاعراب وجمل لا محّل لها من الإعراب. قال بهذا القول أيضا مهدي المخزومي [5] وحماسة عبد اللطيف [6]. ويمكن أن نعدّ هذه الأقوال توسّعا وتحليلا لما أجمله إبراهيم مصطفى في قوله: «نعم ربّما تعرضوا لشيء من هذه الأحكام [الّتي تهم الجملة] حين يضطرون إليها لبيان الإعراب وتكميل أحكامه. . . . " [7]

- و في الختام نشير إلى أن البحوث الّتي أحيت رأى قطرب في الإعراب بصفة جزئيّة أو كليّة قد دعّمت بصفة مباشرة أو غير مباشرة اتهام النحاة العرب بأنّهم اقتصروا عند دراسة الجملة على ظواهر جزئيّة أو غير مفيدة تماما [8].

الموقف الثاني

القائل بالموقف الثاني هو عبد الرحمان أيوب وقوله هام معرفيّا وإن لم يكن له تأثير كبير في البحوث اللّغويّة. ظهر كتابه سنة 1957 والطريف عنده أنّه بنى نقده في هذا الكتاب على الانتساب الصريح لمدرسة بعينها من مدارس ما سمي بالمنهج

1 م مخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ص 35

2 ع. المهيري «الجملة في نظر النحاة العرب» ص 22-23.

3 ح. عبد اللطيف العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث ص 22

4 ع. المهيري الجملة فى نظر النحاة العرب ص 36

5 م. مخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه ص 34 - 59 - 60 - 61

6 ح. عبد اللطيف العلامة الاعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث ص 17 - 22

7 إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ص 3

8 إبراهيم أنيس من أسرار اللّغة ص 198

الوصفي هي المدرسة التوزيعيّة الّتي تزعمها هاريس . ومهما كان تمثّله لأصول هذه المدرسة محدودا فقد أفاد منها الحذر المنهجي من المعنى. وتبناه في فصول كتابه ودعا إلى تعريف الوحدات اللّغويّة بخصائصها الشكليّة كما سنعود إليه في قسم آخر من هذا البحث.

ثم اعتمد بالإضافة إلى هذا المبدإ التمييز الّذي أحدثه قاردنر "Gardner" بين الكلام واللسان وهو قريب من ثنائية دي سوسير الشهيرة. وهو تمييز يراد به على مستوى الدراسة النحويّة التميز بين الجملة باعتبارها أمرا واقعيا وبينها باعتبارها نموذجا يصاغ على قياسه عدد عديد من الجمل الواقعيّة. وفي ضوئه يحدّد علم النحو.

ويركّز أيوب على أن علم النحو هو مجموع نماذج الجمل في لغة من اللّغات أمّا الأمثلة التطبيقيّة لهذه النماذج فليست علما بل هي أحداث واقعيّة سماها علماء اللّغة المحدثون بالكلام.[1]

وبعد هذه المقدّمات النّظريّة الّتي أفادها من علم اللّسانيات نظر أيوب في كيفيّة تعريف القدامى للجملة. وتبيّن له أنّهم عنوا بها الأحداث الواقعيّة لا النماذج التركيبيّة. وهو ما يوسّع نطاق البحث توسيعا يتنافى مع مقتضيات وضع النظريات العلميّة. وبنى استنتاجه انطلاقا من تعريفهم للكلام وهو كما أسلفنا مرادف عند كثير من النحاة للجملة :

"ما دلّ على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامّة [2]" ووجه الخطإ عنده - في هذا التعريف اعتماد المعنى من خلال اشتراط (الإفادة التامة) في تعريف كيان نظري لا يحتمل طابعه المجرد ذلك. يقول "المسلّم به أن النموذج مسند + مسند إليه لا يفيد فائدة لغويّة تامّة كما تفيد عبارة رائد محمد قائم التي هي تطبيق لهذا النموذج"

وقد أضاف أيوب في الهامش هذه الملاحظة الهامّة : جميع التأويلات النحويّة تفسير لواقع الجملة أي للحدث اللّغوي. وهي بهذا لاتتصل بعلم النحو

---

1 ع. أيوب دراسات نقدية في النحو العربي ص 125

2 المرجع السابق ص 125

الّذي هو علم النماذج التركيبيّة بل بعلم المعانى الّذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللّغويّة الواقعيّة من ناحية والنماذج التركيبيّة من ناحية أخرى.[1]

ونحن نزعم أنّه بهذا القول يعتبر أن علم النحو كما حدده سيبويه قد خالطه شيء من علم المعاني المنتسب للبلاغة كما رسمه الجرجاني وهو بذلك يناقض أصحاب الموقف الأوّل الّذي حللناه آنفا.

2.1 - عدم مطابقة المنوال النحوي لمعطيات اللسان العربي

تعود المآخذ السابقة الّتي استعرضناها إلى أن النحاة العرب أخطؤوا تحديد موضوع علم النحو بأحد أمرين: إمّا بتضييق دراستهم تضييقا مخلا أدى بهم إلى إغفال الظواهر الحقيقيّة الّتي ينبغي أن يدرسوها. وإمّا بتوسيع مجال بحثهم توسيعا أبعدهم عن التجريد الذي يقتضيه البحث العلمي. أمّا هذا النوع الثاني من النقد فيشمل أقوالا تطعن في مدى مطابقة الجهاز المفهومي لمعطيات العربيّة. أكثر هذه الأقوال شططا قول إبراهيم أنيس إن الإعراب قصّة نسجها خيال النحاة وفرضوها على مستعملي العربيّة من فصحاء وقراء وشعراء[2]. وقد توقفنا عنده لأنّه يوضح ما نقصده في هذه الفقرة من حيث إنّه يجسّم أقصى صور الافتراق والتباين بين جهاز مفهومي ما والمعطيات الّتي من المفروض أن يصفها. وقد جعل أنيس من المنوال النحوي العربي الخاص بالإعراب النقيض المطلق للبحث اللّغوي.

فقد اتّهم النحاة بأنّهم لم يكتشفوا قواعد الإعراب من استقراء كلام العرب بل إنّهم اخترعوها من خيالهم[3] اختراعا وتعمدوا تحريف الظواهر الموجودة بالفعل رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطّردة منسجمة[4]. وعلى هذا الأساس يصبح

---

1 المصدر نفسه ص 126

2 إبرهيم أنيس من أسرار اللّغة ص 209

3 المرجع السابق ص 209

4 المرجع السابق ص 216

الإحكام البالغ لقواعد الإعراب دليلا قويّا على هذا التدليس .[1]

ولئن لم يتبّن أغلب الباحثين قول أنيس إلاّ أنّهم شكّكوا في مطابقة المنوال النحوي القديم لمادّته من خلال تبنّي فرضيّتين:

- ضرورة الفصل بين المباحث المنطقيّة والفلسفيّة والمباحث اللّغويّة.
- القول بتأثّر النحو العربي بالفلسفة والمنطق.

وفي هذا الإطار يتنزّل نقد نظريّة العامل.

بدأ هذا النقد إبراهيم مصطفى عندما قال: «أساس كلّ بحثهم [النحاة العرب] أن الإعراب أثرٌ يجلبه العامل فكلّ حركة من حركاته وكلّ علامة من علاماته إنّما تجيء تبعا لعامل في الجملة - إن لم يكن مذكورا ملفوظا فهو مقدّر ملحوظ. . . ودوّنوا للعامل شروطا وأحكاما هي عندهم فلسفة النحو وسرّ العربيّة. . . والنحاة في سبيلهم هذا متأثّرون كلّ التأثّر بالفلسفة الكلاميّة الّتي كانت شائعة بينهم غالبة على تفكيرهم آخذة حكم الحقائق المقرّرة لديهم» .[2]

واقتفى أثره أغلب ناقدي التراث بعده حتّى وإن لم يكن غرضهم ضمّ علم المعاني إلى علم النحو. فإنْ عدّلوا شيئا من أقواله لم يزد ذلك في الأغلب على نسبة تأثّر النحو العربي إلى المنطق أو الفلسفة عامّة لا إلى الفلسفة الكلاميّة.

لذلك استقرّ عند كثير من اللّغويين المعاصرين أن تخليص النحو العربي من نظام العوامل هو تخليص له من منهج غير لغوي. نجد هذا القول الصريح كما يمكن أن نتوقّع عند مهدي المخزومي حيث يقول : «إن إصلاح منهج الدراسة النحويّة لن يتمّ إلاّ إذا خلّصنا الدرس النحوي ممّا علق به من شوائب جرّها عليه منهج دخيل وهو منهج الفلسفة الّذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة العامل» [3]. لكنّه قول

---

1 المرجع السابق ص 216

2 إبراهيم مصطفى إحياء النحو ص 23 - 31

3 م. مخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه (المقدمة) ص 14

تبنّاه أيضا عبد الرحمان أيوب [1] وتمام حسان [2] وحماسة عبد اللّطيف [3] وغيرهم. وقد ظلوا دائما يهدفون في أبحاثهم إلى نفس الهدف

لم يتّبع اللّغويون المعاصرون إبراهيم مصطفى في قوله ذاك فحسب بل تابعوه أيضا في الحجج الّتي استدلّ بها على عدم مطابقة نظام العوامل لمعطيات اللّسان العربي وأهمّها خطآن يتهم النحاة العرب بهما.

- أمّا الخطأ الأوّل فهو أن اعتماد النحاة العرب "لفلسفة العوامل جعلهم يرفضون بعض الأساليب العربيّة المسموعة بالفعل من متكلمين عرب [4] وقد تردّد هذا النقد عند كثير من اللّغويين الّذين توسّعوا فيه. واعتبروا أن تخطئة النحاة لبعض الشعراء من أظهر الحجج على عدم وفاء نظام العوامل بمعطيات اللّسان العربي الاختباريّة.

فهذا إبراهيم أنيس يقول لم يتورّع [النحاة] عن نسبة الخطإ الإعرابي لفحول الشعراء الجاهلين. [5] وقريب منه قول مهدي المخزومي ليس من وظيفة النحوي الّذي يريد أن يعالج نحو لغة من اللّغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة أو يخطئ لهم أسلوبا لأن النحو دراسة وصفيّة تطبيقيّة [6]. وقد توسّع في هذا المعنى وأطنب فيه تمام حسان في كتابه "اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة" فترجم المقابلة بين نظام العوامل والشواهد المسموعة عن العرب إلى ثنائيّة البحث اللّغوي والاستعمال اللّغوي (الوصفيّة والمعياريّة) وكان من أهّم ما أضافه إلى من سبقه في هذه النقطة بالذات أنّه نزّل الأخبار التي تروي خلافات الشعراء والنحاة في إطار هذه الثنائيّة [7] وهي صياغة جديدة لقول صاحب إحياء النحو الّذي أشرناإليه سابقا.

---

1 دراسات نقديّة في النحو العربي ص 73 - 74

2 تمام حسان اللّغة العربية معناها ومبناها ص 231

3 العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث ص 61 / 62

4 إحياء النحو ص 29

5 أسرار اللّغة ص 200

6 في النحو العربي نقد وتوجيه ص 19

7 اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة ص 13 خبر الفرزدق وابن أبي إسحاق الحضرمي.

- وأما الخطأ الثاني فيتمثل في كونهم شرعوا أساليب واستعمالات لم يسمعوها من العرب. وكان التقدير عامّة والتقدير الصناعي خاصّة هو موضوع الاتهام.

يقول إبراهيم مصطفى: "لقد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم وطرد قواعدهم إلى التقدير وأكثروا منه يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدّهم التقدير بما أرادوا ومن أمثلة ما يقدرون.

أ- زيدا رأيته: يقولون هو رأيت زيدا رأيته....

وهذه أمثلة لها نظائر تملأ أبواب النحو، ولولا طول إلفنا لها في دراسة النحو لما استسغناها ولرأيناها لغوا وعبثا»...[1].

وقد ترددت هذه الحجة أيضا عند اللغويين العرب بعده. نذكر في هذا الصدد على سبيل المثال قول الأستاذ مصطفى السقا في تقديم كتاب مهدي المخزومي [2] وتمام حسان [3] والأستاذ المهيري [4] وزادهم بها

---

1 إبراهيم مصطفى إحياء النحو ص 35

2 م. مخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه ص 8

ومن تلك الفروق بين نحو القدماء والمتأخرين أن القارئ لا يحسّ إلاّ أثرا خفيفا جداً لنظريّة العامل في كتب القدماء.

أمّا المتأخرون فقد فتنوا بتلك النظرية... بل اخترعوا أبوابا لم يأبه لها أكثر النحاة القدماء...

كباب التنازع والاشتغال اللّذين لا يخلو منها كتاب من كتب المتأخرين وفيهما من صور التعبير الفاسد ما لم تعرفه العربية على لسان أي عربي فصيح أو غير فصيح"

3 تمام حسان اللغة بين المعياريّة والوصفيّة ص 84

4 ع. المهيري الجملة في نظر النحاة العرب ص 40.

ومن الجدير بالملاحظة أن الأستاذ المهيري نشر هذا البحث في أوّل نشاطه الجامعي وغيّر موقفه من التراث في أطروحته وبقيّة أبحاثه وخالف مخالفة شديدة الاتجاهات السائدة وكانت في عمومها تجرّح في ما خلّفه القدماء.

احـتـفـاء مـهـاجـمـة ابـن مـضـاء لـهـا.[1]

ولئن أقرّ إبراهيم مصطفى بفائدة نوع من التقدير «هو ذاك الّذي يدلّ عليه سياق القول» حتّى يغدو في حكم المنطوق به[2] فإنّ كثيرا من الباحثين بعده سوف يرفضون التقدير جملة ويعدّونه من باب الخروج عن مقتضيات الوصف اللّغوي.

وقد بدا لنا أن كثيرا من النقاط الفرعيّة الّتي ناقش فيها المحدثون مبحث الجملة كانت مرتبطة في أحد جوانبها على الأقلّ بالتقدير والحذف والاستتار.

هذه هي المبادئ العامّة الّتي اعتمدها قرّاء التراث النحوي لنقد مطابقته لمعطيات العربيّة. أمّا إذا أمعنا النظر في القضايا الفرعيّة الّتي جادلوا فيها القدماء فيمكن أن نبوّبها ضمن المحاور التالية :

أ - تعريف الجملة

لايتناول هذا العنوان التعاريف النظريّة لمفهوم الجملة أو لمصطلحها فقد مرّ بنا أن المحدثين اعتبروا بوجه عام أنّه لم يكن للقدماء تصوّر واضح لمفهوم الجملة ولا ضبط دقيق لمصطلح خاص بها وإنّما يتناول هذا المحور قضايا فرعيّة يؤدي طرحها حسب رأينا إلى تنزيلها ضمن هذا المبحث.

- منها "اعتبار ابراهيم مصطفى المركّب الإسنادي الواقع نعتا سببيّا جملة مستأنفة لأنّه اعتبر موافقه الكلمة الواقعة في رأس المركب لما قبلها في الاعراب من باب المجاورة[3]. ومؤدى هذا القول أن النحاة العرب قد اخطؤوا في تقطيع النص اللّغوي فجمعوا بين جملتين مستقلتين وجعلوهما قسرا جملة واحدة.

- ومنها قول مهدي المخزومي في الجملة الشرطيّة.

فقد دعا إلى اعتبار الشرط وجوابه أسلوبا لغويّا يكوّن جملة واحدة تعبّر عن فكرة تامة واحدة. وهو لذلك يعتبر أن تقسيمها إلى جملتين

---

1 ابن مضاء - الرد على النحاة انظر تقديم شوقي ضيف له ص 7 :
" إن النحاة ليبالغون في هذا التقدير مبالغة تؤدي بهم في كثير من الأحوال إلى أن يرفضوا أساليب صحيحة في العربيّة ويضعوا مكانها أساليب واهية غثة "

2 إبراهيم مصطفى إحياء النحو ص 35

3 المرجع نفسه ص 124

كما يدل على ذلك قول القدماء نتيجة للتحليل المنطقي أو النظر الّذي اصطبغ به بحثهم [1].

ومحصّل هذا القول أن القدماء أخطؤوا في تحليل النص اللّغوي ففصلوا من غير وجه بين ملفوظين ينتميان إلى كيان نظري واحد.

- القول الثالث : زعم مهدي المخزومي أن النداء ليس جملة لأنّه لا يتضمّن إسنادا يؤدي إلى إحداث فكرة تامة [2]. وهو يطرح بصفة عامّة المقاييس الواجب اعتمادها للحكم على ملفوظ ما بأنّه جملة.

ب - نواة الجملة

هي المحور الثاني الّذي نبوّب ضمنه بعض القضايا الفرعيّة الّتي أثارها المحدثون وقد كان من نتيجة اعتبار نظام العوامل نسخا لمبادئ منطقيّة وفلسفيّة أن اعتبر بعض الباحثين المسند والمسند إليه انعكاسا للموضوع والمحمول الّذي عرف عند الفلاسفة. بذلك قال إبراهيم أنيس [3] وعبد الرحمان أيوب [4] واعتبر تسليم العرب بضرورة اقتضاء أحدهما للآخر نتيجة التأثر بقول فلسفي هو "استحالة وجود حدث دون أن يكون محدث [5]. وضمن هذا الباب نزل قول العرب: "لا بدّ لكلّ فعل من فاعل".

واعتبر المحدثون قول النحاة العرب باستتار الضمير في الفعل وحذف المبتدأ أو الخبر خروجا عن الواقع اللّغوي وخضوعا لمسلمات منطقيّة أو فلسفيّة ما قبلية. ولذلك دعوا إلى القول بالجملة ذات

---

1 م. مخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه ص 57

2 المرجع نفسه ص 304 : ولا يصح أيضا اعتباره [النداء] جملة غير إسناديّة كما زعم عبد الرحمان أيوب "

3 إ. أنيس من أسرار اللّغة ص 276

4 ع. أيوب دراسات نقديّة في النحو العربي ص 127

5 المرجع السابق ص 150

الطرف الإسنادي الواحد أو الجملة الموجزة. [1]

ج - أصناف الجملة

لقد أدّت مناقشة نواة الجملة إلى طرح قضيّة أصناف الجمل في العربيّة وقد ناقش المحدثون تمييز القدماء بين الجملة الفعليّة والجملة الاسميّة واعتبروا الفصل بين جملتي "البدر طلع" و"طلع البدر" فصلا لفظيا صناعيا متعسفا. وناقشوا أسس تعريفها وجادلوا خاصّة في اعتبار مرتبة "المسند إليه" مقياسا محدّدا للفصل بين الجملتين.

ودعوا بصفة عامّة إلى مراعاة نوعيّة المسند وما يفيد من معنى.

وممّا تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد قولان :

- أحدهما لمهدي المخزومي دعا فيه إلى بناء تعريف الجملة الفعليّة والجملة الاسميّة على مقتضى ما يفيده المسند فيهما من معنى. يقول:

" فالجملة الفعليّة هي الّتي يدل فيها المسند على التجدد أو التي يتصف فيها المسند إليه أُتصافا متجددا أي هي الّتي يكون فيها المسند فعلا لأنّ الدلالة على التجدد دائما تستمد من الأفعال وحدها".

أمّا الجملة الاسميّة فهي الّتي يدلّ فيها المسند على الدوام والثبوت . . . أي الّتي يكون فيها المسند اسما" [2].

- والآخر لإبراهيم أنيس : اعتبر فيه الجمل الّتي كان المسند فيها فعلا متأخرا عن المسند إليه جملا فعليّة قدم فيها المسند إليه بمقتضى أسلوب بلاغي هو عادة القصر. [3]

ولقد أدت مناقشة نواة الجملة والدعوة إلى عدم تلازم المسند والمسند إليه إلى مضاعفة أصناف الجمل : كما صنع ذلك أنيس و أيوب وتوسع فيها وحوصلها

---

1 أنظر حوصلة لهذه المواقف في حماسة عبد اللطيف العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث ص : 40 وما بعدها

2 م. مخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه ص 41 - 42.

3 إ. أنيس من أسرار اللّغة ص 311

حماسة عبد اللطيف [1]. وأدت كذلك إلى الدعوة إلى الفصل بين الجمل الإسناديّة والجمل غير الإسناديّة مثل النداء والقسم.[2]

2 - مناقشة دعوى المحدثين أن القدماء لم يحددوا موضوع دراستهم

بعد عرض مآخذ اللّغويين العرب المحدثين على القدماء نبدأ بالنقطة الأولى ونتساءل إلى أي حدّ يصحّ التسليم بأن النحاة العرب لم يحددوا موضوع دراستهم تحديدا صائبا. ويتأكد طرح هذا السؤال أكثر حين عرفنا أنّه لا يوجد إجماع على تحديد المطلوب منهم. فهذا يتّهمهم بأنّهم ضيّقوا موضوع بحثهم تضييقا مخلا مقصّرا وذاك يتّهمهم بأنّهم وسعوه توسيعا مضراً.

1.2 - شروط تحديد موضوع العلم تحديدا سليما

تقتضي مناقشة هذه القضية تحديد مقياس نعرف به شروط تحديد موضوع علم ما تحديدا سليما وهو ما يؤول بنا إلى تنزيل هذه المسألة ضمن إطار إبستمولوجي عام. إن الرجوع إلى ما قدّمه هيلمسليف حول شروط صياغة النظريات العلميّة من شأنه أن يقدّم بعض عناصر الإجابة.

تمهيدا لهذه الإجابة نذكر بأنّ هيلمسليف يهدف من وراء بناء نظريّة علميّة في اللّغة إلى دراسة الظواهر المتعلّقة بها دراسة لا تقل دقة وضبطا عن تلك الّتي بلغتها علوم الطبيعة. ولذلك هاجم الرأي القائل بأن العلوم الإنسانيّة لا يمكن أن تدرس هذا الدرس لما يتميّز به الإنسان من عقل وإرادة. وافترض في شأن علم اللّغة طليعة العلوم الإنسانيّة عنده ما يفترضه عادة المختصون في علوم الطبيعة. يقول:

«يبدو من المشروع أن نفترض وراء كل حدثان نظاما يمكّن من تحليله ووصفه بالاعتماد على عدد قليل من المنطلقات. ويبدو [أيضا] أنّه من الممكن أن نعتبر كلّ حدثان مكوّنا من عدد محدود من العناصر الّتي تظهر دائما في توليفات

---

1 ح. عبد اللطيف العلامة الاعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث ص 40 إلى 57

2 المرجع نفسه ص 106 - 107

جديدة. فيمكن للباحث بالاعتماد على تحليل الحدثان أن يجمع هذه العناصر في أصناف، على أن يعرّف كلّ صنف بتجانس إمكانياته التوليفيّة ويستطيع انطلاقا من ذلك التصنيف الأوّليّ أن يضبط حسابا شاملا للتوليفات المكنة.» [1]. إن هذا الفرض قريب في نظرنا مما اشتهرت تسميته في العلوم "الصحيحة" بالحتميّة "Determinisme". لكن تأسيس علم حقيقي للّغة وفق هذا المنظور لا يمكن أن يتمّ إلاّ إذا تخلّى الباحثون عن اعتبار اللّغة ركاما من الأحداث غير اللّغويّة. وأقلعوا عن اعتباره علما مساعدا. يجب أن تدرس اللّغة باعتبارها كلاّ يكتفي بنفسه وبنية فريدة من نوعها، باعتبار أن هذه الفرضيّة هي الّتي تضمن اكتشاف ثوابت قارّة وراء متغيّرات الظواهر اللّغويّة الخام [2].

ولتحقيق هذا الهدف يلجأ العلماء إلى تحديد موضوع اختصاصهم وتلجئهم إليه شروط صياغة النظريّة العلميّة الّتي سماها هيلمسليف مبدأ التجريبيّة، وخاصّة أولوية شرط التناسق المنطقي على شرط شمول المعطيات. ويترتّب عما سبق أن تحديد موضوع اختصاص ما هو إجراء ضروري، ولكنّه وقتي وقابل دائما للمراجعة والتعديل والتوسع إذا أمكن صياغة فرضيات متناسقة أفضل من الفرضيات السابقة، وهذا يمثّل مقياسا أوّل نقيس به تحديد موضوع اختصاص ما وبصفة أدقّ فإنّ ما قلناه يمثّل مقياسا يمكّن من المفاضلة بين تحديدين لموضوع علمي ما.

ولكن هب أنّنا نقبل على دراسة مادّة بكر لم تسبق دراستها فكيف نعرف أن تحديدنا أو تحديد غيرنا لموضوع ما في شأنها تحديد صائب أو خاطئ ؟ .

يمكن أن نقول في هذه الحالة في مرحلة أولى يكون هذا التحديد لمادّة البحث خاطئا إذا تضارب مع تسليمنا بكون الظاهرة المدروسة بنية ومعنى ذلك أن تحديدنا للمادّة يكون خاطئا إذا لم نتبيّن وإن على مستوى حدسي تجانسا بين المعطيات يُطْمِعُ في اكتشاف بنية ويزيد اقتناعنا بصحة تحديد ما للمعطيات في دراسة ما، إن مكّن في مرحلة موالية من توسيع مادّة البحث [3]. فالمقياس إذن هو

---

1 P.T.L ص 16

2 المصدر السابق ص 16.

3 المصدر السابق ص 31.

مقيـــاس اختباري. بمعنى أنّه لا يمكن استعمالـه إلاّ داخل البـحث العلمي الميداني. وهذا يفـضي بنا إلى المرحلة الثـانيـة من مراحل الإجـابة على السـؤال الّذي طرحناه أعلاه.

فقد سـبق أن قلنا إن النظريّة العلميّة هرمـيّة علاقتـها بالواقع غير مـباشرة - تتضمن مـستويين من الفرضيات: مـستوى أوّل أكثر تجـريدا مقياس صحتـه الوحيد التناسق المنطقي، ومستوى ثان هو مستوى يستـمد شرعيته من الصعيد الأوّل ويرتبط بالوقـائع والمعطيات المفـترضـة للتجـربة. وما يهـمّنا في شأنه في هذا الصـدد أنّه هو الّذي يمكّن من الحكم على فرضيّة ما بأنّها مطابقة لمعطيات التجربة أولا.

وبناء عليـه نقول إن مـقيـاس الحكم على تحديد مـوضوع علم مـا يتّم عـبر فحص إمكانيّة بناء منوال إجرائي يستند إليه. وبهـذا الاعتبار نقول إن تحديد موضوع ما يكون ضائبا إن أمكن بمـقتضاه بناء منوال يفسّر المعطيـات المعنيّة بالدرس والعكس بالعكس . أمّا إذا كنّا نريد المفاضلـة بين تعريفين لموضوع ما فإنّ ذلك يتّم عبـر مقارنة المنوالات التابعـة لهما. ويكون المنوال الّذي يسمح بـتفسير وقـائع اختباريّة أكـثر مع احترام نفس الشروط المنطقيّة هو المنوال الأفضل.

2.2 - طبيعة المنوالات وضرورة ارتباطها بالفرضيات العامّة

إن الارتبـاط الّذي وضحناه بين تحـديد علم ما (باعـتبـاره فرضـية ، عـامّة) والمنوالات باعـتبـارها الوسيلة العلمـيّة الأسـاسـيّة لإثبات قـابليّة نظريّة مـا للتحـقّق الاختباري أو لدحـضها يفرض علينا التفكير في طبيـعة المنوالات وحدّها في ما نحن فيـه. وبصفة ألصق بموضـوعنا نقول لا يمكننا أن نقـيّم تحديد النحاة العـرب لموضوع دراستـهم ولا أن نقـيّم نقد المحـدثين لهم دون تحديد لخـصائص المنوال في الـدراسة النحويّة ماهي ؟ . وينبـغي لهذا المنوال للدراسة النّحويّة أن يرتبط بالفرضـيات العامّة الّتي اعتمدناها في هذا العمل وإلاّ فقد التمهيد السابق جدواه.

ومن جهة أخرى لا يمكنـنا أن نعتمد تعريفا جاهزا لـمنوال نحوي مأخوذ من التفكيـر اللّغوي الإنسـاني القديم أو مأخـوذ من مدرسة لسـانية حديـثة لنعتـمده في

الحكم على القضية الّتي نطرحها. لأن ذلك خطأ منهجي مساو للخطإ المنهجي السابق الّذي فررنا منه. وقد ألححنا سابقا مرارا على أن جوهر الممارسة العلميّة يتمثّل في هذا الارتباط المنطقي المتين بين الفرضيات العامّة والمنوالات الّتي تنبني عليها.

ونزيد الأمر توضيحا لأهميّته فنقول : إن الاعتماد على مفهوم إجرائي - والمنوالات مفاهيم إجرائيّة - لا يرتبط منطقيا بفرضيات عامّة لهو أمر خطير منهجيا لأنّه يمكن أن يجعلنا من حيث لا نشعر أسرى خصوصيّة نوعيّة للسان ما أو يقيّدنا من حيث لا نشعر أيضا - بخلفيّة ثقافيّة خاصّة بحضارة ما .

ولما كنّا نقارن بين مواقف علميّة لغويّة متباينة الجذور والخلفيات والسياقات التاريخيّة (النحاة القدامى والمحدثين) فمن الممكن أن نخطئ من جهتين :

- من الممكن أن يكون المفهوم الإجرائي الّذي نفترضه دونما ارتباط بالفرضيات العامّة الّتي اعتمدناها رهين خصوصيّة اللسان الّذي وصف به ولذلك لا يصلح بسبب خصوصيّته تلك لمعطيات السان العربي.

- ومن الممكن أن يتضارب هذا المفهوم المستقدم أيضا مع المفاهيم العربيّة بسبب خصوصيّة ما في الثقافة العربيّة.

إن المشكل الّذي نواجهه يشبه من بعض الوجوه المقارنة بين مقدارين من الطول وقع قيسهما بوحدتي قيس مختلفتين في التسمية، لا نعرف بالضبط نسبة إحداهما من الأخرى، ونريد أن نعرف نسبة كلّ منهما من وحدة القيس الّتي قررنا اعتمادها لأسباب نظريّة واضحة. نحن في نهاية الأمر محتاجون إلى قاعدة متينة - تتجاوزالخصوصيّات النوعيّة للألسنة - نتخذها أساسا للمقارنة والقراءة والتأويل الصحيح، وهو جوهر حاجتنا وافتقارنا إلى نظريّة عامّة حول بنية الألسنة.

لئن لم يقدّم هيلمسليف تعريفا للمنوال النحوي لاقتصاره في كتابه على الفرضيات العامّة حسب ما أسفلنا فإنّه قدم مبادئ عامّة تمكّن من تحديد الخطوط العامّة لهذا المنوال.

وقد سبق تقديم بعض هذه المبادئ عند بحث المقاييس الّتي نقيّم بها تحديد موضوع العلم ولا بأس من التذكير بها لاختلاف الغرض.

3.2 - الخصائص العامّة للمنوال

المبدأ الأوّل : التسليم بأن وراء كلّ سلسلة من الأحداث نظاما وقد شرحناه. لكننا نرى أنّه ضبط خصائص المنوالات عندما وضح الشروط التي يصبح بها علم التاريخ علما دقيقا يضاهي العلوم الصحيحة مضاهاة تلغي التمييز الزائف حسب نظره بين العلوم الانسانيّة وعلوم الطبيعة يقول :

«إذا فهمنا التاريخ على هذا الأساس فإنّه سيتجاوز مرحلة الاقتصار على الوصف وهي مرحلة بدائيّة، وسيصبح علما نظاميا، صحيحا ذا قدرة تنظيرية عالية: إذ ستسمح نظريته بالتكهّن بكلّ الأحداث الممكنة (أي بكلّ توليفات العناصر الممكنة)، وبشروط تحقّقها » [1].

ونلحّ على خاصيّة التكّهن بالأحداث الّتي تكتسي أهميّة خاصّة في صياغة المنوالات وتتخذ أشكالا مختلفة نعرض لها في حينها.

- المبدأ الثاني : التسليم بأنّ اللغة بنية فريدة من نوعها.

- المبدأ الثالث : ضرورة تحديد الموضوع.

- المبدأ الرابع : يحدد هذا المبدأ شكل البنية وقد ألح هيلمسليف بناء على مقدماته الإبيستمولوجية الّتي توسعنا فيها آنفا على أن البنية كيان مجرّد أو صنف (une classe) ويمثل هذا الصنف المجرد "النظام" الّذي يفسّرتتالى الأحداث الّتي نلحظها في ما نسميه نصوصا باعتبارها ظواهر كثيفة غير محلّلة.

- أمّا المبدأ الخامس : فيوضح علاقة المكوّنات الفرعيّة بالصنف الأكبر الّذي تندرج ضمنه ويسمح للباحث باعتبارها جزءا منه: إنّه مقياس تجانس الارتباطات.

تمثل هذه المبادئ الخصائص العامّة لهذا الكيان النظري الّذي نسمّيه منوالا ونحتاجه لوصف الألسنة البشريّة. ويبدو أنّ هذا الكيان النظري ذا الطابع الإجرائي: بنية مجردة تشتمل على مكونات محدودة العدد قائمة على جملة من الارتباطات المتجانسة.

---

1 المصدر السابق ص 16

ونودّ أن نلفت الانتباه إلى الجوانب التالية في هذا التعريف لأهميتها:

1) أن كون هذا الكيان بنية مجردة نتيجة من نتائج موقفنا المعرفي الأوّل الّذي أعطى الأولويّة للعلاقات على الأشياء. [1]

2) أن كونها بنية محدودة المكوّنات هو نتيجة من نتائج تحديد الموضوع تحديدا مؤقتا في كلّ العلوم بناء على ما أشرنا إليه آنفا من علوّ شرط التناسق المنطقي على شرط شمول المعطيات. ولما كان من الممكن توسيع دائرة المعطيات في كلّ علم من العلوم ما لم يهدّد ذلك شرط التناسق عند بناء فرضيات جديدة أو تعقيد العلاقات بين مكوّناتها أو الاثنين معا بحيث تشمل معطيات أكثر كانت تقصيها من مجالها لأن إدخالها كان يهدّد تماسكها المنطقي.

3) إن تكهّن هذه البنية بأحداث لم تقع بعد هو نتيجة لازمة لتفسير الأحداث الواقعة بالفعل بل هو مقياس إثبات صحّة ذلك التفسير.

نظن أنّه يمكننا بعد هذا التمهيد أن نتصدى للسؤال الّذي طرحناه في أوّل هذا الفصل بحظوظ نجاح أوفر بعد أن وضحنا المقاييس الّتي يمكن أن نقيس بها مدى توفيق لغويّ ما في تحديد موضوعه بالنّظر إلى الإطار النظري الّذي اعتمدناه في هذ العمل.

- ولعلّنا وفّرنا قاعدة متينة للقراءة والتأويل الصحيح تترجم مختلف الأقوال من منظور واحد تماما كما نصنع عندما نوحّد مقامات الكسور حتى نقارن بينها.

4.2 - إعادة صياغة مآخذ المحدثين

إذا فحصنا مآخذ اللّغويين المحدثين على القدماء في ضوء التوضيح النظري المقدم أعلاه بدا لنا أنّها لا تخلو من وجاهة. ويمكن ترجمتها إلى المقتضيات النظريّة لهذا العمل. ويمكن أن نقول إنّها استدلّت على غياب تحديد صائب لموضوع الدراسة النحويّة:

---

1 انظر في هذا العمل القسم الأول الفقرة 2.3.5.

- إمّا بفساد تعريف النحاة العرب للنحو باعتبار ذلك فرضيّة نظريّة تحدّد موضوع البحث.

- وإمّا بفساد تعريف النحاة العرب للمنوال الإجرائي الّذي ينبني على ذلكم التعريف العام للنحو أو بغيابه.

وإذا عدنا إلى الموقف الأوّل وهو موقف إبراهيم مصطفى بدا لأوّل وهلة أنّه موقف وجيه لأن النحاة العرب إن صحّ أنّهم قصروا النحو على الكلم المفردة فقد ناقضوا فرضيّاتنا الأولى الّتي تقتضي منا التسليم بكون اللّغة بنية. وتصبح دعوة ابراهيم مصطفى إلى اعتبار النحو دراسة لتركيب الكلمات بعضها مع بعض أقرب إلى هذه الفرضية المؤسسة لعلم اللّغة.

أمّا الحجة الثانية الّتي استدلّ بها ابراهيم مصطفى على فساد تعريف النحاة للنحو والّتي مفادها أن كثيرا من الألسنة لا إعراب فيها ولا تبديل لآخر كلماتها ولها مع ذلك نحو وقواعد، فيمكن أن نؤوّلها بأنّها تعني استحالة بناء منوالات إجرائية في ضوء هذا التعريف للنحو لوصف عامّة الألسنة البشريّة. وهي حجّة قويّة إن صحّت.

ويمكن أن نعتبر كلّ المآخذ حول غياب مصطلح الجملة أو عدم العناية بالجملة لذاتها وعدم العناية بها إلاّ بمقتضى ما لها من علاقة بإعراب المفردات أدلة على انعدام تبلور منوال نحوي عربي. وتلك حجّة قويّة على عدم تحديد النحاة العرب لموضوع دراستهم.

أمّا الموقف الثاني الّذي تبنّاه عبد الرحمان أيوب واعتبرفيه أن النحاة العرب لم يحدّدوا اطلاقا موضوع دراستهم أو وسّعوها بشكل مناقض للممارسة العلميّة فيمكن أن نقول إنّه استند إلى تعريف النحاة العرب للمنوال النحوي. وهو ما سماه "كلاما" وقوله وجيه أيضا إن صحّ - لأنّ تعريفهم يناقض الشرط الرابع من شروط المنوالات حسب ما أسلفنا. وهو الّذي يقتضي أن نعتبر المنوال كيانا نظريا مجرّدا.

بقي أن ننظر في القضية التالية حتى نسلّم للغويين المحدثين بصحة نقدهم للقدماء:

إلى أي حدّ كان عرضهم لما سماه القدماء "علم الإعراب" مطابقا لما عنوه؟
إلى أي حدّ فهم المحدثون القدماء؟

3 - مناقشة تأويل المحدثين لأقوال النّحاة

إذا فحصنا المصادر الّتي اعتمدها اللّغويون المحدثون لعرض آراء النحاة لفت انتباهنا أنّها مصادر متأخّرة وذات صبغة تعليميّة. وإن نحن ركزنا البحث على صاحب إحياء النحو لاحظنا أن تعريف النحو الّذي نسبه لكلّ النحاة العرب وبنى عليه دعواه قد استمدّه من كتاب الحدود للفاكهي ومن حاشية الصبان على الأشموني ومختصرالزمخشري [1].

وهذا اختيار لا يمكن الاطمئنان إليه لسببين :

- فمن ناحية منهجيّة لا يصح أن نناقش نظريّة ما انطلاقا من الكتب التعليميّة الّتي وضعت لشرحها لما تؤول إليه غاية التعليم من اختصار أو تقريب قد يفيد المبتدئين ولا يصحّ من وجهة نظريّة خالصة عند من يريد التحقيق.

ثمّ إن هذه ليست أفضل المواطن الّتي عرضت التفكير النحوي القديم. وقد غاب منها التوسّع والتعليل والإضافة الّتي اشتهرت بها بعض المصنفات مثل الخصائص لابن جني أو شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي أو شرح المفصل لابن يعيش.

لذلك كان من الضروري مقارنة التعاريف الّتي اعتمدها ابراهيم مصطفى والتأويل الّذي حملها عليه مع ما ورد في أمّهات الكتب النحويّة.

3.1 - حدّ علم النحو عند القدماء

ونبدأ بحدّ علم النحو فقد انطلق من حدّ الفاكهي في أنّه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء. وأوّل هذا الحدّ على أن النحو عند النحاة العرب يقتصر على دراسة تغيّر أواخر الكلم المفردة ولا يبحث في تركيبها واستدلّ على

1 أنظر إحياء النحو ص 1 - الهامش 1 و 2

تأويله ذاك بتسمية الزمخشري في خطبة كتابه النحو بعلم الإعراب [1] دون أن يرجع إلى بقيّة كتاب الزمخشري ولا إلى شرحه.

فإن نحن رجعنا إلى بقيّة كتاب المفصّل للزمخشري لاحظنا أن الزمخشري لا يعتبر أن علم الإعراب عناية بالكلم المفردة بل نجد عنده ما يفيد عكس ذلك تماما : لأنّه يقول في باب المبتدأ والخبر في معرض تبرير تعريف المبتدأ والخبر بأنّهما الاسمان المجردّان للإسناد. وإنّما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنهما لو جرّدا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات الّتي حقّها أن ينعق بها غير معربة لأن الإعراب لا يستحق إلاّ بعد العقد والتركيب. [2]

ويدّلك على ذلك أيضا أن اعتبار الكلم مفردة وهو ما يسميه تجريدا يفقدها كلّ أحقية في الإعراب بل يخرجها من دائرة البحث اللّغوي لأنّه يشبهها بأصوات البوم كناية عن عدم إفادتها.

إذا عدنا إلى شرح ابن يعيش لكتاب المفصل وجدنا أيضا تأكيدا لنفس التأويل الّذي ذهبنا إليه : يقول ابن يعيش في الاسم المعرب : " والمراد بالمعرب ما كان فيه إعراب أو قابلا للإعراب، وليس المراد منه أن يكون فيه إعراب لا محالة. ألا ترى أنّك تقول في زيد ورجل أنّهما معربان وإن لم يكن فيهما في الحال إعراب، لأن الاسم إذا كان وحده مفردا من غير ضميمة إليه لم يستحقّ الإعراب؛ لأنّ الإعراب إنّما يؤتى به للفرق بين المعاني فإذا كان وحده كان كصوت تصوّت به. فإن ركّبته مع غيره تركيبا تحصل به الفائدة نحو قولك زيد منطلق وقام بكر فحينئذ يستحق الإعراب لإخبارك عنه " [3]

وتزيدنا الشواهد الّتي مثّل بها ابن يعيش للتراكيب الّتي تحصل بها الفائدة ويستحقّ الاسم المؤتلف فيها مع غيره الإعراب اقتناعا بأن النحو لا يعني عند النحاة

---

1 شرح المفصّل للزمخشري ج 1 ص 8 : وذلك أنّهم لا يجدون علما من العلوم الإسلاميّة فقهها وكلامها... إلاّ وافتقاره إلى العربيّة بيّن لا يدفع ... ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيًا على علم الإعراب..."

2 المصدر نفسه ص 83 ج 1

3 المصدر نفسه ص 84 ج 1

العرب دراسة تغير أواخر الكلم مفردة. بل يعني القوانين الكليّة الّتي تركّب بها الكَلِمُ بعضها إلى بعض وتحصل منها الإفادة.

ويتأكّد هذا التأويل أكثر إن نحن تجاوزنا ابن يعيش إلى الرضي الاستراباذي في شرحه لابن الحاجب. ورد هذا الشاهد في نطاق تبرير الرضي لبداية ابن الحاجب مصنفه بحدّ الكلمة وتقديمه على حدّ الكلام.

وقد يتوهّم متوهّم أن هذا التقديم يعني أن موضوع علم النحو هو البحث في الكلم المفردة. ولدفع هذا الظن يقول : "إنّما قدّم حدّ الكلمة على حدّ الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقّف الكلام على الكلمة توقّف المركّب على جزئه." ولكأن الاستراباذي يعتذر بهذه الضرورة العمليّة عن عدم استهلال ابن الحاجب مصنّفه بما هو أهمّ ومقدّم على غيره وهو تعريف الكلام وذلك يدحض زعم ابراهيم مصطفى أن النحو دراسة الكلم المفردة ويدّل على عكسه.

إن النحو عند النحاة العرب كان يعني دراسة القوانين الّتي تأتلف بمقتضاها الكلم لتكوين الكلام. وقد صرّح بذلك الرضى في نصّ هامّ ورد في تفسير قول صاحب الكتاب: "الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد" والاحتجاج له يقول: «إن قيل هلا استغنى بقوله: "وضع" عن قوله مفرد لأنّ الواضع لم يضع إلاّ المفردات، أمّا المركبات فهي إلى المستعمل بعد وضع المفردات لا إلى الواضع فالجواب أنا لا نسلّم أن المركب ليس بموضوع وبيانه أن الواضع إمّا أن يضع ألفاظا معيّنة سماعيّة وتلك هي الّتي تحتاج في معرفتها إلى علم اللّغة وإمّا أن يضع قانونا كليّا يعرف به الألفاظ فهي قياسية ذلك القانون إمّا أن يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بيّن أنّ كل اسم فاعل من الثلاثي المجرّد على وزن فاعل... وتحتاج في معرفتها إلى علم التصريف وإمّا يعرف به المركبات القياسيّة كما بيّن مثلا أن المضاف مقدم على المضاف إليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفيّة تركيب أجزاء الكلام وتحتاج في معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو كما ذكرنا» .[1]

---

1 الاستراباذي شرح الكافية ج 1 ص 25

وحتّى يتضح المقصود من هذا الشاهد نشير إلى أن ثنائيّة الوضع والاستعمال أو الواضع والمستعمل هي عندنا نظير ثنائيّة اللسان والكلام من حيث إن الوضع هو الّذي تتجسم فيه الثوابت الّتي يطلبها العالم في بحثه ويجري على سننها المستعمل في استعماله. وبناء عليه فقول الرضي : لانسلّم أن المركب ليس بموضوع يعني أنّه لا يسلّم بانعدام قوانين كليّة تحيط بتوليف اللفظ المركب وهو يشمل زيادة على علم الصرف قوانين علم النحو. وليست هذه التعاريف الواردة في المصنفات النحويّة المتأخرة الحجة الوحيدة على أنّ النحو عند النحاة العرب كان يعني قانون تأليف الكلمات بعضها إلى بعض ولا يعني أنّ المصنفات الأولى قد خلت من ذلك. فالباحث إن رجع إلى كتاب سيبويه وجد ما يفيد أن النحو كان يعني عنده أيضا " قانون تأليف الكلام وبيان ما تجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة" . ونحن نستدل على هذا القول من خلال استعمال سيبويه لثنائيّة كلام / ما ليس بكلام للتمييز بين توليفات الكلم الّتي تنتج كلاما مقبولا في العربيّة من التوليفات الّتي لا تنتج ذلك يقول: "ويبيّن لك أنّها ليست بأسماء [الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين] أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك،ألا ترى أنّك لو قلت" إن يضرب يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاما [1]. وكذلك قوله: "وتقول ما زيد ذاهبا ولا عاقل عمرو" لأنّك لو قلت ما زيد عاقلا عمرو لم يكن كلاما لأنّه ليس من سببه" . [2]

ولم يكتف سيبويه بهذا التمييز الأوّلي ذي الطابع الحدسي بين ما يكون كلاما وما لا يكون كلاما بل أشار إشارة مقتضبة إلى الأصناف الّتي تكوّن بائتلافها كلاما: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكّنا. . . ألا ترى أن الفعل لا بدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاما والاسم قد يستغني عن الفعل تقول اللّه إلاهنا وعبد الله أخونا». [3] وقد توسّع النحاة بعده في هذه الإشارة فضبطوا انطلاقا من تقسيم الكلم إلى ثلاثة أصناف، أنواع التوليفات الّتي تنتج كلاما وتلك الّتي لا تنتج كما علّلها بعضهم.

---

1 الكتاب لسيبويه ج 1 ص 14.

2 الكتاب لسيبويه ج 1 ص 61

3 الكتاب لسيبويه ج 1 ص 20

يقـول الاسـتـرباذي: «والتـركيـب العقلي الثـنائي بين الثلاثـة الأشيـاء أعني الاسم والفعل والحـرف لا يعدو ستـة أقســام الاسمان والاسم مع الفـعل أو الحرف والفعل مع الفعل أو الحرف والحرفان. فالاسمان يكوّنان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مـسندا إليـه وكذا الاسم مع الفـعل لكون الفعل مـسندا والاسم مسندا إلـيه والاسم مع الحرف لا يكون كـلاما. . . والفعل مع الفعل أو الحـرف لا يكون كلاما لعدم المسند إليه وأمّا الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه» [1].

وممّا يدلّك على تـأثيـر سـيـبـويه في هذه النقطة بالـذات تواصل التـمـثـيل بشـواهده كمـا يدلّك على ذلك المرتجل في شـرح الجـمل لابن الخشـاب: «اعلم أن الكلم الثلاث إذا ألف بعـضها مع بعض حصل بعـد ذلك ستّة تآليف: إثنان مـفيدان إفادة مطردة وآخـر منها مفـيد إفادة مخـصوصة بموضع واحـد مقصـورة عليه وثلاثة مطرحة لأنّهـا لا تفيد. والقـسمان الأولان: الاسم مع الاسم كـقولك: زيد منطلق والله إلاهنا والفعل مع الاسم كقولك قام زيد وانطلق بشر والثالث المخصوص وهو الحرف مع الاسم في النداء خـاصّة كقـولك يا زيد. والثلاثة المطرحـة هي الفعل مع الفعل والحرف مع الفعل والحرف مع الحرف». [2]

إن الشواهد الأخيرة المتعلّقـة بتوليف الكلم في العربيّة لا تدحض فقط زعم ابراهيم مـصطفى أن النحـاة العرب عنـوا بالإعراب تغـيّر أواخـر الكلم المفـردة ولـم ينظروا في قـوانين تأليفـها، بل إنّهـا تدحض أيضا إذا أضـفنا إليهـا تمييـز الرضي بين "الوضع والاستـعمال قـول عبد الرحـمان أيوب إن النحاة العـرب لـم يدرسوا نماذج التـراكيب في العـربيّـة وهو لا يجـعلنا نطمئـن للتأويل الّذي أوّل به تـعريف النحـاة القدماء لمنوالهم.

2.3 - حدّ الإعراب عند القدماء

أمّا النقطة الثـانية الّتي نبـحثهـا لمعرفة مـدى مطابقة أقوال المحـدثين للتراث النحـوي بعد حـدّ النحـو فهي حـدّ الإعراب. لم يـكن حظّ الإعراب عند المحـدثين

---

1 شرح الكافية ج 1 ص 33 / 34.

2 المرتجل ص 27

أفضل من حظّ تعريف النحو وقد أدّت المصادر الّتي اعتمدوها إلى تأويل ضيّق من تصوّر العرب للإعراب وأفقده ثراءه وحرّف مضمونه.

وإذا عدنا إلى "إحياء النحو" باعتباره أكثر النصوص توجيها لقراءة المحدثين للتراث، لاحظنا أن تعريف الإعراب الّذي يعتمده مستمدّ من أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هشام الأنصاري. يقول ابراهيم مصطفى: «أساس بحثهم أن الإعراب أثر يجلبه العامل» [1] ويقول أيضا: «الإعراب أثر لعامل ظاهر أو مقدّر» [2] وهو قريب من قول ابن هشام في المصدر المذكور: «الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة [3].

وأوّل ما نعيبه على اعتماد هذا الضرب من المصادر، أنّه يوهم بإجماع النحاة على هذا التعريف. وفي ذلك تجميد للتّراث وقتل لثرائه. وذلك مخالف للواقع لأنّ النحاة العرب قد تجادلوا في حدّ الإعراب وكان لهم أكثر من موقف. يقول ابن يعيش : «واعلم أنّهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو. فذهب جماعة من المحقّقين إلى أنّه معنى، قالوا وذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أوّلها. نحو هذا زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والاختلاف معنى لا محالة. وذهب قوم من المتأخّرين إلى أنّه نفس الحركات وهو رأي ابن درستويه. فالإعراب عندهم لفظ لا معنى فهو عبارة عن كلّ حركة أو سكون يطرئ على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه» [4].

ثانيا إن ابراهيم مصطفى لم يختر حدّ الإعراب الّذي عليه أكثر النحاة وهو الّذي اختاره ابن يعيش وغيره، بل اختارأضعف حدّ للإعراب وأقلّه قبولا عند عامّة القدماء. ولئن كان من حقّه أن يعتمد الحدّ الّذي يرتضيه فليس له أن ينقد عامة النحاة انطلاقا من موقف قالت به أقليّة منهم. ونظنّ أنّ انطلاق "إحياء النحو" من هذا الموقف الّذي قال به بعض المتأخرين واعتبروا به الإعراب لفظا لا معنى هو

---

1 إحياء النحو ص 22

2 المصدر نفسه ص 22.

3 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص 22.

4 شرح المفصل ج 1 ص 72.

الّذي يفسّر سوء فهمه لموضوع علم النحـو عند القدماء. وإذا تتبّعنا تعاريف الإعراب في أهمّ المصنفات النحويّة اكتشفنا أنّهـا تلحّ أيّما إلحاح على أنّه معنى لا لفظ. يقول ابن يعيـش : «[هو] الإبانة عن المعاني باخـتلاف أواخر الكـلم لتعاقب الـعوامل في أوّلهـا. ألا ترى أنّك لو قلت ضرب زيد عـمرو بالسكون من غـير إعـراب لـم يُـعْلَم الفـاعل من المفعـول ولـم يوجـــد من الاتسـاع بالتقـديم والتأخـير مـايوجد بوجـود الإعراب. . . » [1] ومـهـمـا كـان المضـمون الـّذي قد نـضبطـه للفظ مـعنى فـلا يمكن للمحـدثين أن ينكروا أن تحديد عـلامة الإعراب في الشـاهد المذكور يميـز بين تجربتين بشريّتين عينيتين إذا اعتبرنا المعنى تجربة بشريّة معيشة في مكان ما وزمان ما من قِـبَـل ذات بشريّة معلومة.

ويزيـد هذا المعنى توضيحـا الرضي في باب المعرب والمبنى من الاسم، ورد هذا الشاهـد عنـد شرح قول ابن الحاجب : «[الاسم] وهو مـعرب ومبنى فالمـعرب : المركّب الّذي يشـــبه مـبنى الأصل». [2]

وقد اعـترض الرضى على هـذا التعريف للاسـم المعرب من وجهـين الوجه الأوّل لغوي ذلك أن لفـظ : المركّب: يطلق على أحد الجزئـين [أو أكثر] في عـلاقة

---

1 ابن يعيش شرح المفصل ج 1 ص 72

وانظر أيضا في الباب نفسه الإيضـاح في علل النحو ص 69 باب القول في الإعراب لم دخل في الكلام «الجواب أن يقال إن الأسمـاء لما كانت تعتـورها المعاني فتكون فـاعلة ومفعـولة ومضـافة ومـضـافـا إليه ولم تكن في صورها وأبنيـتهـا أدلة على هذه المعـاني بل كـانت مشـتركـة جعلت حـركات الاعـراب فيـها تنبئ عن هذه المعـاني فقـالوا ضـرب زيد عـمرا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له وبنصب عـمرو على أن الفعل واقع به وقـالوا ضرب زيد فدلوا بتـغـيير أوّل الفعل ورفع زيد على أن الفعل مـا لـم يسمّ فاعله وأن المفعول قد ناب منابه وقـالوا هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على إضافة الغـلام إليـه وكذلك سائر المعـاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليـها ليـتسعوا في كلامـهم ويقـدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعـول عند الحاجة إلى تقديمه وتـكون الحركات دالة على المعاني هذا القول جميع النحويين إلاّ قطربا... ».

وانظر كذلك الخصـائص لابن جني ج 1 ص 35 : «باب القول على الإعراب هو الإبانة عن المعـاني بالألفاظ ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر من المفعول ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه».

2 شرح الكافية ص : 51 ج 1

أحدهما بالآخر ضمن المجموعة الّتي يكوّنانها. فيكون لفظ المركب صفة للعنصر الجزئي وبناء عليه يعتبر كلّ من / ضرب / و / زيد / مركبين لأنّهما جزآن من / ضرب زيد/ . وقد يطلق المركّب على المجموعة الكبرى الّتي تتألف من هذين العنصرين الجزئيين وتشتمل عليهما من قبيل / ضرب زيد / و / كتاب عمرو / . ولما اشتهر إطلاق لفظ المركّب لغة على المجموعة الّتي تشتمل على عناصر جزئية، عاب الرضى على ابن الحاجب استعمال لفظ المركب للدلالة على العنصر الجزئي الّذي ينضوي ضمن مجموعة أكبر منه تحتويه لأنّ ذلك قد يوقع القارئ في اللبس.

أمّا الوجه الثاني: وهو الّذي يهمّنا فيقول فيه «. . . وإن سلّمنا أن المركّب في الظاهر هو أحد الجزئين أو الأجزاء فليس كلّ اسم مركّب إلى غيره غير مشابه لمبنى الأصل معربا، بل الاسم إلى عامله ألا ترى أن المضاف اسم مركّب إلى المضاف إليه ولا يستحق بهذا التركيب إعرابا بل المضاف إليه يستحقه بالتركيب الإضافي لأن المضاف عامله. . .».

. . . . وإنّما ذكر في حدّ المعرب التركيب ،كونه غير مشابه لمبنى الأصل احترازا من قسمي المبنى. وذلك لأن الاسم إمّا أن يبني لعدم موجب الإعراب أعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعليّة، والمفعوليّة والإضافة وهو الأسماء المعددة تعديدا كأسماء العدد : واحد اثنان ، ثلاثة وأسماء حروف التهجي ألف، با، تا. . . . والمعاني الموجبة للإعراب إنّما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل. فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب. فلهذا قال المركّب أي الاسم الذي فيه سبب الإعراب. فتخرج هذه الأسماء المجرّدة عن السبب وإمّا أن يبني مع حصول الموجب للإعراب" . [1]

إن هذا الشاهد لا يدعم فقط أن الإعراب نتيجة من نتائج تركيب الكلمات بعضها إلى بعض على نحو مخصوص وبذلك يدحض القول بأن الإعراب دراسة لتغير الكلم المفردة ولا يدعم فقط أن الموجب للإعراب هو معنى اقتضاه الاسم عند تركيبه إلى عامله ولكنّه يقدّم خاصّة تعريفا للمعرب يفاجئنا بعض الشيء لشدّة ما

1 المصدر نفسه ج 1 ص 52

يخالف المألوف المشتهر في كتب النحو. فالاسم المعرب هو الاسم المركّب إلى عامله. ووجه الطرافة فيه أنّه يكتفي في حدّ الاسم المعرب بحصول تركيبه أو ائتلافه مع وحدات لغويّة أخرى اعتبرها النحاة العرب عوامل ولا يشير إلى تغيّر آخر الاسم. وفائدة هذا الحدّ أنّها تفتح الباب لاعتبار نظر النحاة العرب في الإعراب ضربا من ضروب حصر قوانين ائتلاف الكلم التي تنتج كلاما مقبولا في لسان ما بقطع النظر عن خاصيّة لسانهم النوعيّة وكونها لسانا من الألسنة الإعرابية. وإن صحّ هذا التأويل سقط اتهامهم بأن عنايتهم بالإعراب فوّتت عليهم دراسة ائتلاف الكلم.

أمّا اختلاف آخر الاسم لاختلاف العوامل فليس إلاّ حكما من أحكام الاسم المركّب إلى عامله. يقول الرضى: "قال ابن الحاجب: وحكمه [المعرب من الأسماء] أن يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا [1]».

ونرى أن فائدة التمييز بين حدّ الإعراب وحكمه أن التغير اللفظي الحاصل في أواخر الكلم مهما كانت أهميّته في لسان إعرابي مثل العربيّة تبقى منزلته معرفيّا ضمن الأصول النظريّة النحويّة دون مبدإ ائتلاف الكلم على نحو مخصوص وأقلّ منه شأنا. وهو تمييز نظري لطيف من ابن الحاجب وقد زاده توضيحا الرضي في قوله «هذا الذي جعله المصنّف بعد تمام حدّ المعرب حكما من أحكامه لازما له جعله النحاة حدّ المعرب فقالوا: المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل [2]».

وتكمن أهمية قول الرضي خاصّة في أنّها تلفت الانتباه إلى انزلاق النحاة المتأخرين في عدم التدقيق المفهومي. وهو وإن كان في أوّله يسيرا فإنه يؤدي في مراحل موالية إلى تغيير النظرية أو تحريفها. وهو ما يمكن ملاحظته بيسر في الكتب التعليمية التي دأبت على الاستغناء عن الحدود الدقيقة للطفها واستعاضت عنها بالقرائن الدالّة عليها لقرب فهمها عند المبتدئ. ويمكن أن نستدلّ على ذلك بفحص تعريف المعرب والمبنى في شرح ألفيّة ابن مالك.

---

1 المصدر نفسه ص 55.

2 المصدر نفسه ص 55.

يقول ابن عقيل:

والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين أحدهما المعرب وهو ما سلم من شبه الحروف والثاني المبني وهو ما أشبه الحروف» [1] حيث نلاحظ تعريف المعرب بأسباب الإعراب.

ولئن كان اختزال كتب المختصرات قد أضرّ بدقة المفاهيم النحوية العربية فإن اعتماد المحدثين لكتب المختصرات جعل تلخيصهم للمنظومة النحويّة العربية يؤول بهم إلى تحريفها تحريفا واضحا، ويؤول بهم خاصّة إلى تحريف مفهوم الإعراب تحريفا يناقض قول النحاة العرب مناقضة صريحة.

نجد بوادر تحريف مفهوم الإعراب في نصّ ابراهيم مصطفى في قوله: «وكثير من اللغات لا إعراب فيها ولا تبديل لآخر كلماتها ولها مع ذلك نحو وقواعد مفصلة تبيّن نظام العبارة [2]». وهو تعبير يجعل الإعراب بصفة ضمنية، من خلال أسلوب العطف مساويا لتبديل أواخر الكلم. ويؤكّده في الصفحة العاشرة من كتابه في قوله: «وقد أطالوا بذلك مراقبة أواخر الكلمات... فألحّوا في الدرس وفي تتبع الأواخر والكشف عن أسرار تبدّلها».

وسيتبنّى عبد الرحمان أيوب بصفة صريحة ما كان ضمنيا عند ابراهيم مصطفى ويصبح الإعراب عنده:«تغيّر أواخر الكلمات بتغيّر التراكيب والبناء عكسه: [3]

ومقتضى قوله يدخل تغيّر المبنيات ضمن الإعراب. وهو ما احترس منه النحاة العرب ونبهوا عن خطإ القول به.

يقول ابن يعيش: «الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا أو محلاّ بحركة أو حرف. وقوله باختلاف العوامل يحترز به ممّا قد يتحرك من المبنيات وهذا اختلاف كائن في المبنيات وليس بإعراب» [4].

---

1 شرح ابن عقيل ج 1 ص 28.

2 إحياء النحو ص 2.

3 دراسات نقدية في النحو العربي ص 44.

4 شرح المفصل لابن يعيش: ج 1 ص 50.

ولا نتصوّر حماسة عبد اللطيف بعيدا من هذا التحريف ومختلفا عن عبد الرحمان أيوب في قوله: «نحن إذا أمام اتجاهين أحدهما يطلق الإعراب ويعني به التعليق والعلامة الإعرابية معا، والآخر يقصر الإعراب على العلامات الإعرابية وحدها، ونحن نميل إلى الرأي القائل بأن الإعراب هو نفس الحركات وهو رأي ابن درستويه وابن مالك الذي نسب هذا الرأي إلى المحققين لأننا نرى أن العلامة الإعرابية قرينة من القرائن اللفظية في الجملة غير أنّنا لا نرى ما رأوه من ارتباط الإعراب بالعامل». [1] وهو غير واع أن كسر الارتباط بين الإعراب والعامل يوقعه في ما ذكرنا.

4- أهمية إجراءات تقطيع النصّ في إثبات تبلور منوال نحوي عربي

بعد أن أثبتنا أن علم النحو عند العرب القدماء لا يعني دراسة الكلم المفردة، وأن الإعراب ليس لفظا بل معنى يستوجبه تركيب الكلم إلى كلم أخرى هي عواملها وفق قوانين كليّة، يكون افتراض وجود منوال نحوي عربي أرجح من عدمه. وقد بقي علينا إثبات وجود هذا المنوال بالاعتماد على الشروط التي حددناها آنفا. وبناء عليه نتساءل إلى أي حدّ وفّق النحاة العرب في إقامة «بنية مجرّدة تشتمل على مكوّنات محدودة العدد قائمة على جملة من الارتباطات المتجانسة».

إن ترجيحنا لوجود منوال نحوي عربي بعد ما قلناه حول حدّ النحو وحدّ الإعراب عند القدماء لا يعني أننا نتغافل عمّا لاحظه المحدثون من عدم تبلور مصطلح الجملة أو إخضاع النحاة العرب دراسة الجملة لدراسة المفردات والنظر إليها بمقتضى مالها من علاقة بالإعراب كما يدل على ذلك تبويب الجمل إلى جمل لها محلّ من الإعراب وجمل لا محلّ لها منه [2]. ولكننا نقول بسبب الاحترازات النظرية الآنفة الذكر، ليس من الحكمة أن ننطلق من المصطلحات رغم تقديرنا لقيمتها للحكم على غياب المفاهيم فمن المعروف في

1 ح. عبد اللطيف العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص 162.

2 انظر في هذا العمل القسم الثاني. الفقرة 1.1.

تاريخ العلوم أن المفاهيم قد توجد وتتبلور بشكل ما قبل أن تستقلّ بمصطلحات خاصّة بها.

والسبب الثاني والأهمّ أنه يصعب تأويل مفاهيم بعيد عنّا أصحابها زمانا ومكانا انطلاقا من منظومتها الاصطلاحية فحسب. فقد يغرّنا الاشتراك في اللفظ بيننا وبين أصحابها للحكم على اتحاد في المضمون غير موجود. وقد يمنعنا اختلاف اللفظ بيننا وبينهم من إبصار تماثل في المحتوى. إنّه عود للمقارنة بين وحدتي قيس مختلفتين في التسمية ولا نعرف نسبة إحداهما من الأخرى. ولما كان شرط تأويل وحدتي القيس المذكورتين معرفة مطابقتهما للواقع الخارجي وملاحظة كيفيّة استعمالهما في قيس مقادير الأطوال كان من الضروري الانطلاق من ممارسة النحاة العرب لمنوالهم في العالم الخارجي لا الاقتصار على منظومتهم الاصطلاحية.

وإن كانت الصحاري والبراري والبحار بعض تجلّيات بعد المكان الذي يمكن أن نمارس فيه عملية القيس، فإن النصوص اللّغوية بمختلف أنواعها وبشكلها العفوي والخام هي العالم الخارجي الذي ينبغي أن نردّ إليه المفاهيم النحوية العربية. وننطلق من سؤال بسيط وأوّلي ولكنه لبساطته ولبداهته يخفي: كيف قطع النحاة العرب النصوص التي باشروها [1].

ومثلما نزعم أن ما يسميه الجمهور فوضى أو جهلا مطلقا ليس إلا تسمية حدسية لعجز الباحث عن تقطيع سلسلة من الأحداث بشكل ما، نزعم أن تقطيع النص اللغوي يمثّل أوّل إجراء يدلّ على أن الباحث بدأ يخضع الحدثان إلى نظام. إن النصّ اللغوي الخام حدثان لا يتناهى له طول شأن المستقيم في الرياضيات. لذلك فإن تجزئته إلى وحدات فارزة يعني تعيين نقطة بداية ونقطة نهاية وذلك أوّل شروط الحكم بوجود بنية. ويعني أيضا وجود كيان نظري مهما كان الوعي به حدسيا أو غير متبلور اصطلاحيّا، لأننا بعملية التقطيع نحكم بوجود أمر ما ثابت يتكرّر وراء الأحداث المادية الجديدة المتغيّرة اللامتناهية.

---

1 P.T.L. ص 21.

5 - إجراءات تقطيع النصّ اللّغوي هي مفتاح تأويل المصطلحات النحوية العربية

وبناء عليه أصبحت إجراءات تقطيع النصّ اللّغوي في الاستدلال على وجود منوال نحوي مقدّمة معرفيا على البحث في المصطلحات المتعلّقة به وسابقة له لأنّ هذه الإجراءات هي التي يمكن أن تقدم مفاتيح التأويل للمصطلحات النحوية العربية.

اشتهرت هذه المادة في كتب البلاغة تحت مبحث الفصل والوصل وألحّ عامّة البلاغيين على دقّة هذا المبحث ولطف مأخذه وصعوبة إتقانه حتّى جعلوه حدّا للبلاغة. يقول الجرجاني «وقد بلغ من قوّة الأمر في ذلك أنّهم جعلوه حدّا للبلاغة فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال: معرفة الفصل من الوصل» [1].

ويهمّنا من هذا التعريف أنه يشير إلى أنّ تحصيل المعنى المقامي للملفوظ ما متوقّف بشكل ما على تقطيعه. وأن الخطأ في ذلك يضيع على المتكلم حسن البيان ويفوّت على السامع إصابة المعنى. كأن يقلب المدح ذمّا والمجاملة إلى إساءة الأدب ويخرج بالقول السديد إلى التناقض والإحالة.

- من الباب الأول

قول الفرزدق

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ *** وَلَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ

ولو قدّرنا الواو عاطفة لا نقلب المدح ذمّا [2].

- ومن الثاني

جوابك من سألك: ألك حاجة أقضيها لك، بأن تقول لا وحفظك الله. تقطع الكلام بعد لا التي تفيد النفي وقامت مقام جملة خبريه وتستأنف بالواو حتّى لا ترد على السامع شبهةُ «لا حفظك الله».

1 ع. الجرجاني: دلائل الإعجاز ص 170.

2 ابن هشام، مغنى اللبيب. ج 11 ص 360.

ومنه قصّة المأمون مع يحيى بن أكثم - قال له: هل تغذّيت اليوم؟

فقال: لا وأيّد الله أمير المؤمنين: فقال المأمون: ما أظرف هذه الواو وأحسن موقعها [1].

- ومن الباب الثالث

ما وضّحه الجرجاني في دلائل الإعجاز [2]: «وممّا هو أصل في هذا الباب أنّك ترى الجملة وحالها مع التي قبلها حال ما يعطف ويقرن إلى ما قبله ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف لأمر عرض فيها صارت به أجنبية مما قبلها...

من ذلك قوله تعالى: «(وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِم [3])».

حيث ترك عطف (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) على (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ) حتّى لا يفهم أنه من قول الكفار وأنه داخل في الحكاية عنهم ومؤداه التناقض.

وكذلك قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَ يَشْعُرُونَ) [4]. إنما جاء (إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ) مستأنفا مفتتحا بألا لأنّه خبر من الله تعالى كذلك والذي قبله من قوله «إنّما نحن [مصلحون]» حكاية عنهم فلو عطف للزم عليه مثل الذي قدمت ذكره من الدخول في الحكاية ولصار خبرا من اليهود ووصفا منهم لأنفسهم بأنهم مفسدون ولصار كأنه قيل: قالوا إنما نحن مصلحون وقالوا إنّهم هم المفسدون وذلك ما لا يشكّ في فساده. وكذلك قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ

---

1 ابن عبد ربه - العقد الفريد ج 6 ص 146.

2 دلائل الإعجاز ص 179/178.

3 سورة البقرة 2: 14، 15.» والآيتان الكريمتان (وإذا لقُوا الذينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شياطينهمْ قَالُوا إنَّا مَعَكُمْ إنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ 14 اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ 15).

4 سورة البقرة « 2: 11 و 12».

آمنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لاَ يَعْلَمُونَ. . . .)[1].

ولكن هذا المبحث وإن اشتهر عند البلاغيين فهو من صميم البحث النحوي نجد مادته الأولى ومفاهيمه الأساسية في الكتاب لسيبويه ص 60 ج 1 «وتقول ما عبد الله خارجا ولا معن ذاهب ترفعه على ألا تشرك الاسم الآخر في ما ولكن تبتدئه كما تقول: «ما كان عبد الله منطلقا ولا زيد ذاهب وجعلته غير ذاهب الآن». وكذلك ص 61:

«وتقول ما زيد ذاهبا ولا عاقل عمرو لأنه لو قلت ما زيد عاقلا عمر لم يكن كلاما لأنه ليس من سببه فترفعه على الابتداء والقطع من الأول كأنّك قلت: وما عاقل عمر.

وتشكّل في هذا النطاق قرائن الابتداء والاستئناف أهميّة خاصّة في الدّلالة على تبلور إجراءات تقطيع النصّ اللّغوي الخام. ويأتي في طليعتها التمييز بين الإنشاء والخبر والتمييز بين الحروف التي تصرف الكلام إلى الابتداء وغيرها. كما نجد ذلك في الكتاب لسيبويه: يقول:

« . . . . . أمّا وإذا يقطع بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلاّ أن يدخل عليهما ما ينصب، ولا يحمل بواحد منهما آخر على

---

1 سورة البقرة «2: 13».

أوّل كما يحمل بثمّ والفاء. . ص 95 [1] .

ولا يمثل «الاعتراض إلا تفريعا على الاستئناف النحوي وصورة خاصّة من صوره. . .

---

1 انظر الكتاب لسيبويه ج 1 ص 49 و 60 ، 61، 62، 63، 87، 90، 95، 96، 97، 118 ، 119، 121، 122، 123، 124، 125، 236، 238، 432، 436، 440. ج 11 ص 14، 15، 16، 17، 57، 58، 60، 62، 63، 64، 65، 71، 73، 114، 121، 140، 144، 201. وانظر كذلك باب حتى ص 17 ج 3 وانظر باب الفاء ص 28 ج 3، وانظر الواو ص 41 ج 3... اعلم إن الواو... يجيء ما بعدها مرتفعا منقطعا من الأوّل كما جاء بعد الفاء وكذلك باب أو: ص 47. فقلتُ له لا تَبْكِ عينُكَ إنّمَا: نُحاول أو نَموتَ فَنُعذَرَا. (طويل).
... ولو رفعت لكان عربيا جائزا على وجهين: على أن تشرك بين الأوّل والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول يعني أو نحن ممن يموت. وكذلك ص 52: باب اشتراك الفعل في أن انقطاع الآخر من الأوّل الذي عمل فيه أن.
فالحروف التي تشرك: الواو، والفاء، وثم واو وذلك قولك: أريد أن تأتيني ثم تحدثني... ولو قلت أريد أن تأتيني ثم تحدثني جاز... ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال. وانظر كذلك: هذا باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما وخاصّة ص 89: وتقول: إن تأتي آتك فأحدثك. هذا الوجه وإن شئت ابتدأت.. واعلم أن ثم إذا أدخلته على الفعل الذي بين المجزومين لم يكن إلا جزما لأنه ليس ممّا ينصب. وليس يحسن الابتداء لأنّ ما قبله لم ينقطع وكذلك ص 96.
انظر كذلك باب إنّ وأنّ ص 123/122. وسألته عن قوله عزّ وجل: وما يشعركم إنّها إذا جاءت لا يؤمنون». قد [الانعام 109] ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنّه لا يفعل؟ فقال لا يحسن ذا في ذا الموضع. إنما قال وما يشعركم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذرا لهم».
وانظر كذلك ص 143. وكذلك ص 146 هذا باب آخر من أبواب إنّ: تقول: أشهد إنّه لمنطلق فأشهد بمنزلة قوله: والله إنّه لذاهب وإنّ غير عاملة فيها أشهد. لأن هذه اللام لا تلحق أبداً إلا في الابتداء... ونظير ذلك قوله: واله يشهد إن المنافقين لكاذبون. وكذلك ما تكون فيه أنْ بمنزلة أي: ص 163.
وانظر كذلك أم المنقطعة ص 172 ج 3. لأنّ هذه اللام لا تلحق أبدا إلاّ في الابتداء ونظير ذلك قوله: ،الله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون. وكذلك ما تكون فيه أنّ بمنزلة أي ص 163. وانظر كذلك أم المنقطعة ص 172 ج III.

6 - إشكال مصطلح جملة كما يستعمله القدماء على المحدثين

لم يول اللّغويون المحدثون بصفة عامّة ممارسة النّحاة العرب لتقطيع النصّ عناية كبيرة ولم يقدّروا أهميّتها في تأويل نصوصهم. ولذلك أشكلت عليهم بعض المظان. ولعل أكثر ما أشكل عليهم تأويل مصطلح جملة وتعيين مضمونه الفعلي في مختلف السياقات التي ورد فيها في المصنّفات النحوية.

أسباب هذا الأشكال تاريخية وسببها أن النحاة العرب وإن تبلورت عندهم وحدة نظرية يقطعون بها النصوص كما تدل على ذلك الشواهد السابقة فإنه لم يستقرّ بينهم مصطلح لتعيينها وإن وجد لم يتمحض لها ودلّ في الغالب الأعمّ عليها وعلى أحد مكوّناتها.

وإذا عدنا إلى الكتاب لسيبويه وجدنا أن أقرب مصطلح يمكن أن يدلّ على هذه الوحدة الكبرى لتقطيع النصوص هو مصطلح كلام [1]. وقد عرّفها بعد تقديم أصناف الكلم بالتوليفات التي يمكن أن تنتجها [2] وعرّفها أيضا من خلال العناصر الضرورية لتكوّنها وهما المسند والمسند إليه [3]. وكثيرا ما ينعتها بالكلام التام أو المستغني [4].

1 انظر الكتاب: ج 1 ص 14: ..... ألا ترى أنّك لو قلت إن يضرب يأتينا وأشباه هذا، لم يكن كلاما.

2 المرجع نفسه ج 1 ص 21: .... ألا ترى أن الفعل لا بدّ له من الإسم وإلاّ لم يكن كلاما والاسم قد يستغني عن الفعل.

3 المرجع نفسه ص 23: «هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّا».

4 المرجع نفسه... ج 1 ص 125، 126، 238، 239، 240، 406، 417. ج 2 ص 88، 90، 91، 124، 125، 126، 128، 132.

ولئن كنّا نجد عنده بذور التمييز بين نوعين من أنواع الكلام - ما سيعرف فيما بعد بالجملة الإسميّة والجملة الفعلية - فإنّنا لا نجد لهما مصطلحا متبلورا، إذ نجده يسمي الجملة الإسمية، بالإسم المبتدإ والمبني عليه، أو بالابتداء كما في قوله:

« هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك.

ومثل ذلك: يذهب عبدُ الله فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للإسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء. وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقا. . . [1] وانظر كذلك قوله في المبتدأ والخبر الداخل عليهما ناسخ نحو كان: «وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت عبد الله منطلق [2].

أمّا الجملة الفعلية فقد يعيّنها للقارئ تارة بالتمثيل لها بشاهد كما نجد ذلك في الشاهد السابق في قوله: «ومثل ذلك يذهب عبد الله فلا بدّ للفعل من الاسم».

وقد يعيّنها انطلاقا من مفهوم البناء بمقابلتها بالجملة الاسمية كما في قوله: هذا بابُ ما يكون فيه الاسم مبنيّا على الفعل قدّم أو أخّر. . . فإذا بنيت الاسم على [الفعل] قلت: ضربت زيدا. . . فإذا بنيت الفعل على الاسم، قلت: زيد ضربته» [3].

وكما لا نجد مصطلحات خاصّة بالجملة الاسمية والفعلية فإننا لا نجد كذلك مصطلحات متمحّضة للمركّبات الإسنادية غير المستقلة بنفسها والواقعة مركّبات جزئية. من ذلك أنه يغلب عند سيبويه تسمية المركّبات الإسنادية الفعلية بالفعل. انظر ف ذلك قوله في المركّب الإسنادي الفعلي الواقع مضافا إليه لظرف زمان:

---

1 ج 1 ص 23.

2 ج 1 ص 47.

3 ج 1 ص 80 - 81.

«جـملة هذا البـاب أنّ الزمان إذا كـان مـاضـيا أضـيف إلى الفـعل [1] نحـو قولك: ما رأيته منذ كان عندي ومنذ جاءني.

وكذلك الأمر في المركّبات الإسنادية الفعلية الواقـعة خبرا لمبـتدأ في قوله: فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت زيـد ضربته فلزمته الهاء. وإنّمـا تريد بقولك مبني عليه أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبد الله منطلق [2].

أو تلك الواقعـة نعتـا وهو ما يسمّـيه صفـة: «وإذا كان الفـعل في موضع الصفة فهو كذلك، وذلك قولك: أزيد أنت رجل تضربه...» [3].

أمّا المركّبات الإسنادية الإسمية فيسميها بالابتداء والخبر كما في قوله: [4]

«جملة هذا الباب أن الزّمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر لأنه في معنى إذ.

وكذلك قولـه: وأما إذ فيحسن ابتـداء الاسم بعدها: تقول: جـئت إذ عبد الله قائم وجئت إذ عبد الله يقوم [5].

ونلاحظ انطلاقا من كـتاب المبرّد «المقتـضب» ظهور مصطلح جـملة يقول: «هذا باب الفـاعل وهـو رفـع وذلـك قـولـك قـام عـبـد اللـه وجلس زيد وإنما كـان الفـاعل رفـعا لأنه هـو والفعل جـملـة يحـسن السكـوت عليهـا وتجب بهـا الفـائدة للمخاطـب.

فالفـاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخـبر إذا قلت قام زيد فهـو بمنزلة قولك: القائم زيد» [6].

---

1 ج 3 ص 119.

2 ج ص 80.

3 ج 1 ص 128.

4 ج 3 ص 119.

5 ج 1 ص 107.

6 المقتضب للمبرّد ج 1 ص 146.

وسينافس هذا المصطلح الجديد مصطلح كلام ويتقاطع معه في تعيين الوحدة الكبرى للتّحليل إلا أنه سينفرد بتعيين أنواع الكلام (الجملة الفعلية والجملة الإسمية) وسيستعمل خاصّة في مقابلة «مصطلح مفرد لتعيين المركّبات الإسنادية الواقعة مركّبات جزئية.

نلاحظ هذه المقابلة في كتاب الأصول لابن السراج: [1] يقول:

«فإذا كان خبر المبتدأ اسما مفردا فهو رفع نحو قولك: عبد الله أخوك... أو يكون جملة فيها ضميره والجمل المفيدة على ضربين».

ونلاحظها كذلك عند الزجّاجي حاضرة بشكل ما: وإن كان الزجّاجي لا يطلق مصطلح جملة إلاّ على الجملة الإسمية. يقول:

«واعلم أن الاسم المبتدأ به يخبر عنه بأحد أربعة أشياء: باسم هو هو كقولك: «زيد قائم»: والله ربّنا.

أو الفعل وما اتصل به من فاعل ومفعول أو بظرف.

أو بجملة نحو قولك زيد أبوه قائم» [2]

ولعلّ أكثر من يبلورها ويحكم المقابلة بين زوجيها أبو علي الفارسي - يقول في الايضاح: [3]

«قال الشيخ أبو علي: باب خبر المبتدأ: خبر المبتدأ على ضربين مفرد وجملة». ويتبنّاها ابن جنّي في كتابه اللّمع [4] يقول:

«باب خبر الميتدإ.

وهو كل ما اسندته إلى المبتدإ وحدّثت به عنه وذلك على ضربين مفرد وجملة...».

---

1 الأصول لابن السّراج ج 1 ص 62 و 64.

2 الجمل للزجاجي ص 36.

3 شرح المقتصد للإيضاح ج 1 ص 255.

4 اللّمع لابن جنّي ص 110.

ويتبنّاها النحاة بعده.

يقول صاحب المفصّل: «والخبر على نوعين مفرد وجملة» ويتبعه [1] ابن يعيش

ونجدها أيضا عند ابن الحاجب وشارحه.

ولقد نافس مصطلح «الجملة» الجديد مصطلح «الكلام» منافسة كبيرة جعلت كثيرا من النحاة لا يميزون بينهما على مستوى الاستعمال. كما نلاحظ ذلك منذ المبرّد في قوله «وتقول من يأتني آت، وأكرمه ومن يأتني آته فاكرمه وكذلك جميع حروف العطف التي تقع هاهنا وإن شئت قلت: من يأتني آته وأكرمه أي وأنا أكرمه. وإن شئت على الحال وإن شئت فصلته مما قبله، وجعلتها جملة معطوفة معلّقة بجملة. وتقول في الفاء من يأتني آته فاكرمه على القطع من الأوّل وعطف جملة على جملة... [2]» ولا على مستوى الحدّ والاصطلاح. كما نلاحظ ذلك في اللمع لابن جنّي.

..: «وأمّا الجملة فهي كلّ كلام مفيد مستقل بنفسه» [3] وعند ابن الحاجب:

«الكلام هو المركب من كلمتين أسندت أحدهما إلى أخرى... ويسمّى الجملة [4].

ولكن مصطلحي كلام وجملة لم يستويا في الاستعمال ولم يتحدا في المضمون اتّحادا تاما. فلقد بدا لنا أن أغلب النحاة يستعملون مصطلح جملة لتسمية الوحدة الكبرى لتجزئة النصوص وبعض مكوّناتها الجزئية، ولكنهم يستعملون مصطلح كلام أو كلام تام أو كلام مستغن لتعيين الوحدة الكبرى فحسب إلا شاهدا

---

1 شرح المفصّل ج 1 ص 87.

2 المقتضب ج 2 ص 64.

3 اللّمع لابن جنّي ص 110.

4 شرح الكافية ج 1 ص 18.

مناقضا عثرنا عليه عند المبرّد[: ولا تكون صلته [الذي] إلا كلاما مستغنيا نحو الابتداء والخبر والفعل والفاعل. . . [1]].

كما حرص بعض النحاة على التمييز الواضح بينهما على المستوى الاصطلاحي. نلمح بوادر ذلك في الخصائص لابن جني في باب القول على الفصل بين الكلام والقول. لأنه وإن كان يسوّي بين المصطلحين مثلما نستنتج ذلك من قوله: «أمّا الكلام فكل لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل. . . «فإنه يصرّح في موضع ثان من ذلك الفصل أن الكلام أعمّ من الجملة وأنّه جنس لها. يقول: «لا محالة إن الكلام مختصّ بالجمل» [2]. وسيتبعه في هذا التمييز ابن يعيش حين يشير إلي أن مصطلح كلام أعمّ من مصطلح جملة باعتباره جنسا لها: في قوله «الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها فكلّ واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق اطلاقه عليها» [3].

ولعلّ الرضي الاستراباذي أكثر من وضع هذا الفرق بين المصطلحين. يقول معلّقا على تعريف ابن الحاجب للكلام:

«قال ابن الحاجب: الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد ولا يتأتّى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم.

. . . وكان على المصنّف أن يقول بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته، ليخرج بالأصلي إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف. .

ما تركب به لذاته: الإسناد الذي في خبر المبتدإ في الحال أو في الأصل ومن الصفة والحال والمضاف إليه إذ كانت كلها جملا والإسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لأنها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لأنها

1 المقتضب للمبرد ج 1 ص 157.

2 ابن جني الخصائص ج 1 ص 17 وص 26.

3 شرح المفصل لابن يعيش ج 1 ص 21.

قيد في الجزاء فجزاء، الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية.

والفرق بين الجملة والكلام، أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدإ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل..

والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته فكلّ كلام جملة ولا ينعكس...[1]

ويكمن فضل الاستراباذي على ابن يعيش في أنّه عيّن في الجمل بصفة دقيقة ما يكون كلاما وما لا يكون وأبرز بذلك نواة الوحدة الكبرى للتحليل.

سيركّز الرضي هذا التمييز بين مصطلحي كلام وجملة في مستوى الحدّ على الأقلّ لذلك سيقتفي ابن هشام في مغني اللّبيب أثره ويميّز بين الكلام والجملة تمييزه، لكنه سيكون أقلّ دقة منه بدليل أنه سوف يسوّي بين جملة الشرط وجوابها وجملة الصلة والحال أنّ جملة الجواب تقوم بنفسها وتستغني عن جملة الشرط يقول:

«ويسمّى [الكلام] جملة والصواب أنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقول: "جملة الشرط، جملة الجواب جملة الصلة وكلّ ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام...» [2].

ومن الجدير بالملاحظة أن ابن هشام يقدّم شاهدا حيّا على اختلاف بعض النحاة واللّغويين، إجرائيا في تقطيع النصّ القرآني لاختلافهم في تحديد مضمون مصطلح جملة: أهي وحدة كبرى لتقطيع النصوص أم هي مكوّن جزئي من مكوّنات هذه الوحدة الكبرى.

---

1 شرح الكافية ج 1 ص 31.

2 مغنى اللبيب ج 2 ص 374.

يقول: وبهذا التقرير [أي أنّ الكلام والجملة ليسا مترادفين] يتّضح لك صحّة قول ابن مالك في قوله تعالى (ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ، فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ وَلَو أَنَّ أَهْلَ القُرَى آمَنُوا وَاتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ فَأَمِنَ أَهْلُ القُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) [1].

إن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل، إذ زعم أن (أَفَأَمِنَ) معطوف على" (فَأَخَذْنَاهُمْ) وردّ عليهم من ظنّ أن الجملة والكلام مترادفان فقال: إنّما اعترض بأربع جمل، وزعم أن من عند (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ القُرَى) إلى (والأرض) جملة، لأنّ الفائدة إنّما تتمّ بمجموعه.

وبعد ففي القولين نظر.

أمّا قول ابن مالك فلأنّه كان من حقّه أن يعدّها ثماني جُمل، إحداهما (وَهُم لاَ يَشْعُرونَ) وأربعة في حيّز لو – وهي (آمَنُوا واتَّقُوا وَفتَحْنَا والمركّبة من أن وصلتها مع ثبت مقدرا أو مع ثابت مقدرا، على الخلاف في أنّها فعليّة أو اسمية، السادسة (ولكن كَذَّبوا) والسابعة (فأَخَذْنَاهُم) والثامنة (بما كَانُوا يكْسِبُون). .

وأما قول المعترض فلأنّه كان من حقّه أن يعدّها ثلاث جمل، وذلك لأنّه لا يعدّ (وَهُمْ لاَ يَشْعُرُون) جملة، لأنّها حال مرتبطة بعاملها، وليست مستقلة برأسها، ويعدّ لو وما في حيّزها جملة واحدة. . . ويعدّ (ولكن كذّبوا) جملة و(فأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يكْسِبُونَ) كلّه جملة، وهذا هو التحقيق. ولا ينافي ذلك ما قدّمناه في تفسير الجملة، لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض، وتلك لا تكون إلا كلاما» [2].

---

1 سورة الأعراف «7: 95، 96، 97».

2 مغنى اللّبيب ج 1 ص 375.

ولعلّ هذا الشّاهد يدلّ على غلبة مصطلح جملة على الألسن في تقطيع النّصوص إجرائيا بين القدماء كما يدلّ أيضا على اختلافهم في تحديد مضمونه الفعلي وتعيين ما يقصدونه به.

ونحسب أن تأرجح مصطلح جملة بين المضمونين الآنفي الذّكر هي الخلفية أو الإطار العام الذي يبرّر تصنيف ابن هشام الجمل إلى جمل لها محلّ من الإعراب وجمل لا محلّ لها من الإعراب.

7- مصطلح "جملة لا محلّ لها من الإعراب" مساو في الغالب لما يسمّيه المحدثون جملة مستقلّة

ولعلّه يفسّر اشتهاره، إذ يبدو لنا أن مصطلح الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب يساعد في عدد كبير من الحالات على تعيين الوحدة الكبرى لتقطيع النصوص وتمييزها من المركّبات المشابهة لها والواقعة مركّبات جزئية. ولكنّ مهاجمة الإعراب وتسمية الوحدة الكبرى للتحليل هذه التسمية غير المباشرة هي التي جعلت المحدثين يظنّون أن النّحاة لم يدرسوا الجملة أو لم يدرسوها إلا بمقتضى ما لها من علاقة بالمفرد. ويدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه أنّنا إذا تتبعّنا الجمل السبع التي اعتبرها ابن هشام جملا لا محلّ لها من الإعراب، ألفيناها في أغلبها مطابقة لما يعنيه المحدثون اليوم بالوحدة الكبرى للتحليل، لا نستثني من ذلك إلاّ الجملة رقم ستّة في قسمته الواقعة صلة لاسم أو حرف، والجملة رقم خمسة الواقعة جواب شرط لما يثيره الشرط وجوابه من إشكالات خاصّة. فجملة الجواب وإن كانت كلاما بلا خلاف فإنها تقع تارة لا محلّ لها من الإعراب عندما تكون مثلا جوابا لشرط غير جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية. ويكون لها محلّ من الإعراب إذا كانت جوابا لشرط جازم وهي مقرونة بالفاء أو إذا. وهو سبب احترازنا منها [1].

---

1 المصدر نفسه ج 2 ص 422-409.

وإليك في ما يلي عرضا لبقية الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب لدعم هذا الفرض.

يقول صاحب المغني:

الجملة الأولى هي الابتدائية وتسمّى المستأنفة [1] وقد عدل ابن هشام عن مصطلح ابتدائية لتفادي اشتراك لفظي سببه أن بعض النحاة كان يطلق «الجملة الابتدائية» على الجملة المصدّرة بالمبتدأ ولو كان لها محلّ. ونقدّر أنّ ذلك يعود إلى سيبويه وقد أشرنا آنفا إلى أنه يسمّي «الجملة الإسمية» بالابتداء».

وقد قسّم ابن هشام ما سمّاه بتعبيره جملة استئنافية إلى قسمين:

- أوّلا: «الجملة المفتتح بها النطق مطلقا كقولك في مستهلّ حديثك»: زيد قائم.

- ثانيا: «الجملة المنقطعة عمّا قبلها» ومثّل لها بثاني الجملتين المستقلّتين التاليتين:

مات فلان، رحمه الله.

ونلفت الانتباه إلى أنّه اختار في تمثيله أن تكون الجملة الثانية إنشاء والأولى خبرا تأكيدا لانقطاعهما انقطاعا تاما.

وأدرج ضمن الجمل المنقطعة عمّا قبلها ما يسمّيه النحاة جملة العامل الملغى مثل قولك:

- زيد قائم - أظنّ.

ولا نرى بالنسبة إلى ما سبق إشكالا في تطابق «مطلح جملة لا محلّ لها من الإعراب» مع ما يعنيه المحدثون بالوحدة الكبرى لتقطيع النصوص أو الجملة المستقلّة.

---

1 المرجع نفسه ج 2 ص 375.

«الجملة الثانية: المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا» وفيها إشكال يتمثّل في أن مصطلح الاعتراض شأنه في ذلك شأن مصطلح الاستئناف الآنف الذكر له مضمونان مختلفان بحسب استعمالهما من قبل النحاة أو من قبل البيانيين وقد نبّه لهذا صاحب المغني حين قال:

«ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدّر [1] أو حين قال: وللبيانيين اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى: (ونَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) [2]: يجوز أن يكون حالا من فاعل (نعبد) أو من مفعوله، لاشتمالهما على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على (نعبد) وأن تكون اعتراضية مؤكّدة، أي من حالنا أنّا مخلصون له التوحيد، ويردّ عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهما منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين» [3].

إلا أن ابن هشام، عند استعراضه لمواضع الاعتراض وتمثيله لها بشواهد شعرية أو قرآنية لا يلتزم فيها كلّها بالاعتراض النحوي كما حدّده وطبّقه في ستة عشر مثالا بل يستعمله بالمعنى البياني عندما ينظر في ما يكون اعتراضا بين جملتين مستقلّتين في الموضع السابع عشر: ونختار للتوضيح، من شواهده العديدة قوله تعالى «(ربّ إنّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللّهُ أعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ولَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى وَإِنّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَم) [4] فيمن قرأ بسكون تاء (وَضَعَتْ) إذ الجملتان المصدرتان بإنّي من قولها عليها السلام، وما بينهما اعتراض)» [5].

---

1 المرجع نفسه ج 2 ص 383.

2 سورة البقرة «2: 133» والآية الكريمة (أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ).

3 المرجع نفسه ج 2 ص 399.

4 سورة آل عمران «3: 36» والآية الكريمة (فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وذرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ).

5 المرجع نفسه ج 2 ص 393.

ويبدو في هذا الشاهد على الأقلّ أن مقياس تجزئة الملفوظ هو صحّة نسبته إلى قائل واحد. وأنّ الاعتراض يعني تداخل حدثي قول من قائلين مختلفين ولا يعني تقطيع النصّ حسب وحدات تركيبيّة.

أما إذا قصرنا الاعتراض على المعنى النّحوي باعتباره واقعا «بين شيئين متطالبين» قلنا إن الجمل المعترضة لا محلّ لها من الإعراب أي أنّها جمل مستقلة كما يقول المحدثون ويدعم هذا التأويل قول ابن هشام آنفا: «إن جملة الاعتراض لا تكون إلا كلاما» [1].

الجملة الثالثة التي لا محلّ لها من الإعراب هي التفسيرية.

ويبدو أن مفهوم التفسير مفهوم بلاغي يدلّ على ارتباط معنوي بين وحدتين كبيرتين من وحدات تحليل النصوص لا تعلّق تركيبي أو إعرابي بينهما.

ويدلّك على ذلك أن الشواهد التي أوردها صاحب المغني - ولا خلاف بين النحاة في حملها على التفسير - لا يمكننا تعيين حكم نحوي لها إن اعتبرناها مكوّنات جزئية أو مركّبات إسنادية فرعية.

من ذلك الشاهد الثاني: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [2] فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم.

حيث يتعذّر إلحاق (خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ) بكلمة (آدَمَ) وتعليقها بها تركيبيا بأي وجه من وجوه الارتباط النحوي المعروفة كالحالية أو النعتية أو غيرها.

ومن ذلك الشاهد الثامن:

«وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [3]

لأن وَعدَ يتعدّى لاثنين، وليس الثاني هنا (لهم مغفرة)، لأن ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة بل هو محذوف، والجملة مفسّرة له، وتقديره خيرا عظيما أو الجنّة،

---

1 المرجع نفسه ج 1 ص 375.

2 سورة آل عمران «3: 59».

3 سورة المائدة «5: 9».

وعلى الثاني فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبّب: إذ الجنّة مسببة عن استقرار الغفران والأجر».

ونشير إلى أن امتناع إلحاق الملفوظ (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) باعتباره مفعولا ثانيا لفعل وعد، لأن ثاني مفعولي الأفعال التي من صنف فعل كسا لا يكون بتعبيرنا اليوم مركّبا إسناديا نظير قولك أن المركّب الإسنادي (خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ) في الشاهد السابق لا يكون نعتا لآدم لأنّ آدم معرفة ولا تنعت المعرفة بمركّب إسنادي إلا إذا ارتبط باسم موصول.

وبناء على ما ذكر ، فامتناع نعت كلمة آدم بالملفوظ (خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ) هو الذي يحتّم الحكم باستقلال هذا الملفوظ تركيبيا. وكذلك نقول إن امتناع ثاني مفعولي الفعل المتعدّي من صنف كسا وأعطى أن يكون مركبا إسناديا هو الذي يحتّم أن يكون الملفوظ (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ) وحدة تركيبية مستقلة برأسها.

ومن هذا الباب أيضا الشاهد الثالث رغم ما يبدو من خلاف في الآية (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ [1].

يقول المؤلف:

«فجملة تؤمنون تفسير للتجارة، وقيل مستأنفة معناها الطلب أي آمنوا بدليل (يغفر) بالجزم. . . »

وليس الخلاف الواقع في تقطيع هذه الآية نحويّا وإنّما الخلاف الذي يعرضه صاحب المغني، خلاف بين البيانيّين في تعيين وجه الارتباط أو المناسبة بين الجملتين المستقلّتين أهو تفسير أم هو استئناف بالمعنى البلاغي باعتبار الاستئناف جوابا على سؤال مقدّر تقديره في هذا المقام ما هي.

ولا شبهة في اعتبار الجملة المفسّرة المقترنة بحرف التفسير «أي» جملة مستقلة. كقول الشاعر:

---

1 سورة الصفّ « 61: 10، 11 » (يَا أَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ 10 تُؤْمِنُونَ باللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ الله بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ).

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ   [وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لاَ أَقْلِي]

أما الشواهد التي وردت فيها ملفوظات اختلف فيها اللّغويون أو احتملت بذاتها أن تكون تفسيرية باعتبار، واحتلمت باعتبار ثان أن تحلل مكوّنا من مكوّنات الجملة التي سبقتها وتعرب حسب إحدى الوظائف النحوية، فإنّها تدخل في باب اللّفظ الذي قد يحتمل الاستئناف وغيره حَسْبَمَا أورده ابن هشام ومثّل له في قوله:

«قد يحتمل اللّفظ الاستئناف وغيره.

. . . نحو الجملة المنفيّة وما بعدها في قوله تعالى (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُم لاَ يَأْلُونَكُم خَبَالاً، ودُّوا ما عَنِتُّمْ، قَدْ بَدَتِ البَغْضَاء مِنْ أفواهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ) قال الزمخشري الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين، ويجوز أن يكون «لا يألونكم» و«قَد بدت» صفتين أي بطانة غير ما نعتكم فسادا بادية بغضاؤهم. . .[1]

ومن ذلك الآية (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الفُلْكَ) فهذه الآية يحتمل لفظها أن يحلّل جملتين مستقلّتين إن قدرت «أن» مفسّرة بمنزلة أي ويحتمل لفظها أن يحكم فيه أنّه جملة واحدة إن اعتبرنا «أن» موصولا حرفيا مسبوقا بحرف جرّ مقدّر كما وضح ذلك المؤلّف في باب أن [2]. والمسألة خلافيّة وقد رفض الكوفيون القول «بأن» التفسيرية لأنهم قالوا إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل [3] ووضع من أثبت القول بأنها تفسيرية شروطا عرضها صاحب المغني.

---

1 ابن هشام. مغني اللبيب ج 2 ص 384 - 385.

2 المرجع نفسه ج 1 ص 30.

3 المرجع نفسه ج 1 ص 30.

ومن الباب نفسه تعدد احتمالات تحليل الآية: (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذِينَ ظَلَمُوا: هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) [1] يقول ابن هشام: «فجملة الاستفهام مفسّرة للنجوى، وهل هنا للنفي ويجوز أن تكون بدلا منها إن قلنا إنّ ما فيه معنى القول يعمل في الجمل وهو قول الكوفيين. وأن تكون معمولة لقول محذوف وهو حال...» [2] إذ يتّضح أن لفظ هذه الآية يحتمل أن يحلّل إلى جملتين مستقلتين يمثّل التفسير وجه المناسبة أو الارتباط المعنوي بينهما ويحتمل هذا اللّفظ أن يحلّل إلى جملة واحدة بأحد اعتبارين نحويين:

- الأوّل: إن قلنا قول الكوفة وأعملنا في الجمل من الأفعال ما فيه معنى القول.
- الثاني أن نقدّر فعل قول صريح نعتبره مركّبا إسناديا فعليّا وظيفته حال.

وينطبق ما قلناه على ما أورده المؤلّف في الشّاهد الخامس: في الآية: حَتَّى إِذَا جَاؤُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الذِينَ كَفَرُوا) في قوله: «إن قدّرت «إذا» غير شرطية فجملة القول تفسير «ليجادلونك» وإلا فهي جواب إذا» [3] والمقصود بجملة القول في الآية (يَقُولُ الذِينَ كَفَرُوا).

الجملة الرابعة المجاب بها القسم:

وارتباطها بجملة القسم، حسبما نظنّ ارتباط معنوي بلاغي لا نحوي ولا يبعد عن ارتباط الجملة المفسّرة بالجملة السابقة لها رغم ما يفرّق بينهما. ويصحّ في الاستدلال على كونها جملة مستقلة ما استدللنا به في الجملة التفسيرية ولئن بدا من ظاهر قول ابن هشام أنّ جملتي القسم والجواب ترتبطان ارتباطا تصيران به كالجملة الواحدة [4]. وهو قول مناقض لفرضنا، فإنّ إقراره بأنّه لا يوجد بينهما

1 سورة الأنبياء « 21: 3 » والآية الكريمة (لاَهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ).

2 المرجع نفسه ج 2 ص399.

3 المرجع نفسه ج 2 ص 400.

4 المرجع نفسه ج 2 ص 406: «فلأن الجملتين [القسم والجواب] مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة الواحدة وإن لم يكن بينهما عمل».

عمل [نحوي] على غرار ما يوجد بين الشرط والجزاء [1] هو الذي يرجّح تأويلنا، ويدعم زعمنا أن مصطلح جملة لا محلّ لها من الإعراب مساو في أغلب استعمالاته عند القدامى لما يسمّيه المحدثون جملة مستقلة. وبناء عليه فمن البديهي أن جملة القسم أيضا لا محلّ لها من الإعراب.

بقيت الجملة الخامسة حسب ترتيبنا الموافق للجملة السابعة حسب قسمة صاحب المغني وقد عرفها على النحو التالي:

«الجملة السابعة: التابعة لما لا محلّ له نحو قام زيد ولم يقم عمرو «إذا قدّرت الواو عاطفة، لا واو الحال» [2] وهي لا تمثّل صنفا جديدا وتعود إلى الجملة الأولى ضمن ما سمّاه الجملة المنقطعة عمّا قبلها.

وقبل أن نختم هذا الباب، نودّ أن نقيم مقارنة أو علاقة شبه بين ما سماه القدماء جملة لا محلّ من الإعراب، في ضوء الاحترازات التي وضّحناها والتأويل الذي حملناها عليه، وبين تعريف بعض اللسانيين المعاصرين لمصطلح جملة.

8 - التقريب بين مصطلح جملة لا محلّ لها من الإعراب وطريقة بعض اللسانيين في تحديد الجملة المستقلة

ولئن كنا نحترز من التسوية المطمئنّة بين أقوال القدماء والمحدثين ولا نعتبر المشابهة هذه بالضرورة دليلا علميّا إذا لم نؤولها ضمن إطار نظري محدّد، فإننا نزعم أن تعريف القدماء للوحدة الكبرى للتحليل تعريفا بالسلب حين قالوا هي التي لا محلّ لها من الإعراب ولم تحلّ محلّ المفرد، لا يبعد عن تعريف

---

1 المرجع نفسه ج 2 ص 405: «لأن الجملتين ههنا [أي جملة القسم وجملة الجواب] ليستا كجملتي الشرط والجزاء ولأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى».

2 المرجع نفسه ج 2 ص 410.

بلومفيلد [1] أو ما يلي Meillet [2] للجملة بالسلب أيضا. ونرى أن هذا ليس من باب الصدفة أو الاتفاق وأن له تفسيرا ضمن ثنائية مادّة العلم وموضوعه وبصفة أعمّ ضمن تطور العلوم وسنعود إلى ذلك لاحقا.

9 - إثبات تبلور منوال إجرائي عند القدماء لتقطيع النصّ لايعني إثبات مطابقته لمعطيات اللسان العربي

بعد أن درسنا تحديد العرب لموضوع دراستهم ولفتنا النظر إلى قيمة إجراءات تقطيع النصّ في الحكم على تبلور منوال نحوي عندهم وإلى أهميتها في تأويل مصطلحاتهم، يمكن أن نقول إنّنا أثبتنا أن النّحاة العرب حدّدوا موضوع دراستهم وأنّهم بنوا منوالا إجرائيا يمكّنهم من تقطيع ما لا يتناهى عدده من ملفوظات لسانهم. ويتكهّن تكهّنا مقبولا بمواضع الابتداء والاستئناف فيها.

ولكننا لم نجب على الشروط التي وضعناها لبناء المنوالات إلا بصفة جزئية ذلك أننا لم نستدلّ بعد على أن هذه البنية تقوم على جملة من الارتباطات المتجانسة ولا على أنّها تشتمل على مكوّنات محدودة العدد.

---

1 عن أندري جاكوب André Jacob - تطور التفكير اللغوي - بالفرنسية Genèse de la pensée linguistique ص: 189 : «الجملة مركب لا يندرج ضمن مركّب أوسع منه».

2 عن مارتيني Martinet في كتابه التركيبية العامّة بالفرنسية Syntaxe générale الفقرة رقم 2 - 5 ص: 15 :

"Un ensemble d'articulations liées entre elle par certains rapports grammaticaux et qui, ne dépendant grammaticalement d'aucun autre ensemble, se suffisent à elles-mêmes.

10 - إعادة صياغة مآخذ المحدثين حسب الإطار النظري لهذا العمل

وسنبدأ في مقاربة أولى لهذه الإجابة بمحاولة ترجمة مآخذ اللّغويين العرب حسب هذه الفرضيات حتّى يمكننا الإجابة عَنْهَا والتقدم في القضية التي نطرحها في هذا الفصل.

نذكّر أن هذه الفرضيات انبنت على تصوّر دي سوسير للعلامة اللّغوية وأنّها إعادة صياغة لها. وتقوم أوّلا على التسليم بوجود وظيفة سيميائية تجمع بين طرفين أو وظيفين هما التعبير والمضمون وهما وَظِيفَان متضامنان تضامنا يمتنع معه تصور أحدهما بدون افتراض الآخر، ولا تصور الوظيفة السيمائية المؤسسة للحدث اللّغوي بدونهما.

وتقوم ثانيا على التسليم بوجود شكل ومادّة على صعيدي التعبير والمضمون يفسّر اختلاف الألسنة في تجزئة سلسلة الملفوظ على مستوى السياق إلى أجزاء مختلفة بعضها عن بعض، ويفسّر أيضا اختلافها على مستوى النظام في تقطيع الجدول أو الجداول إلى أفراد متميّز بعضها عن بعض من لسان إلى آخر.

يترتّب على هذه الفرضيات أن تحديد الثوابت على صعيد التعبير أو المضمون ينبغي أن يراعي الوظيفة السيميائية وخاصّة إجراء الاستبدال الذي يستمدّ شرعيته منها حسب قول هيلمسليف:

«يصادف الباحث اختلافا بين الثوابت التابعة لصعيد التعبير عندما يجد بينها تعالقا (Corrélation) (أي العلاقة التي نرمز لها بالتركيب الشرطي إمّا... وإمّا وتفرض عليك أن تختار بين /ق/ و /س/ في قولك بالعربية /قال / و / سال) يناسبه تعالق آخر على صعيد المضمون (أي العلاقة إمّا... وإمّا التي تختار بمقتضاها ضرورة بين مقداري المضمون «قال» و«سال» بحيث توجد علاقة بين التعالق الملاحظ على صعيد التعبير والتعالق الملاحظ على صعيد

المضمون» [1]. وكذلك قولُه: «لا يوجد ثابتان من ثوابت المضمون إلا إذا كان لتعالقهما علاقة بتعالق [آخر بين ثابتين من ثوابت] التعبير. وبصفة عمليّة، يوجد ثابتان منفصلان من ثوابت المضمون إن كان تغيير أحدهما بالآخر يمكن أن يترتّب عليه تغيير مناسب على صعيد التعبير (127).

إنّ أهمّ أخطاء النحو الأروبي القديم تتمثّل في أنّه تجاهل هذه الوظيفة السيميائية وتجاهل قيمة إجراء الاستبدال وتوهّم أنه يمكن بناء نحو للسان ما بالاعتماد على مادّة المضمون فحسب. يقول:

«لئن نقل النحو التقليدي [الأروبي] نقلا أعمى مقولات النحو اللاتيني وأفرادها لوصف الألسنة الأروبية الحديثة - كما كان ذلك الشأن بالنسبة إلى الدانماركية - فذلك راجع إلى أنّ [النحاة] لم يفهموا أن إجراء الاستبدال مفيد بالنسبة إلى تحليل صعيد المضمون في اللغة.

إنّك إذا حلّلت هذا الصعيد بدون اعتماد الاستبدال كنت في نهاية الأمر كمن يحلّله دون أن يأخذ بعين الاعتبار علاقته بصعيد التعبير في اللّغة. وهي علاقة تقتضيها الوظيفة السيميائية [2]».

إذا نظرنا في مآخذ اللّغويين العرب المحدثين وفق الإطار النظري الموضّح أعلاه بدا لنا أنّه من الممكن ترجمتها إليه بحيث يمكن مناقشتها وفق الأصول العامّة التي ارتضيناها.

ونبدأ بقول أوّل نزّلناه ضمن عنصر «تحديد الموضوع» اعتمادا على ظاهر لفظه ويحملنا اعتماد الفرضيات المتعلّقة ببنية اللّغة على تنزيله ضمن العنصر الثاني لهذا القسم الذي نحن فيه (مدى مطابقة المنوال النحوي العربي لمعطيات العربية) هو قول ابراهيم مصطفى إن النحاة العرب ضيّقوا موضوع النحو تضييقا شديدا وقصروا عنايتهم على الإعراب ولم يدرسوا الجملة فإن هم درسوا بعض الظواهر التي تتعلّق بها تناولوا منها اللّفظ وأهملوا المعنى.

---

1 انظر .P.T.L ص 72 وص 85.

2 .P.T.L ص 96.

يقـول: «إنّ النحـاة حـين قـصـروا النحـو على البـحث فـي أواخـر الكلم أخطؤوا من وجهين:

1 - إنهم حين حدّوا النحـو وضيّـقوا بحثه حـرموا أنفسهم وحـرمونا من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوّعة ومقدرتها على التعبير. . .

2 - إنّهم رسموا للنحو طريـقا لفظية فاهتموا ببيـان الأحوال المختلفة للفظ من رفع أو نصب مـن غـير فطـنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى» [1].

ويمكن أن نؤوّله على أنّه يعني أن النحـاة العرب لم يراعوا تضـامن التعبـير والمضمون عند بناء منوال الإعراب وأنّهم راعوا صعيد التعبير فحسب.

أمّا القـول بأن نظام العـوامل هو مظهر من مظاهر التـأثر بالفلسفـة والمنطق فمحصّله أن النحاة العرب لم يراعوا أيضا تضامن التعبير والمضمون ولكن من جهة تخالف السـابقة من حيث إنّهـا تجعل التقصـير في الاكتـفاء بمادّة المضمون لا غـير. وإلى هذا التأويل نردّ أيضا النقد الموجه للتقدير.

أمّا القضايا الفـرعية فهي آيلة إلى أحد هذين التأويلين لمـا كـانت في أغلـبها نتـيجة الفرضيات العامّة الكبرى التي اعتـمدها المحدثون وسلّـموا فيـها إجمالا بتأثر النحو العربي بالمنطق أو الفلسفة كما وضّحناه.

لذلك صـار لزامـا علينا أن نبـحث في المنوال النـحوي العـربي من وجـهـة الاعتبـار هذه وننظر في مدى مراعاة القـدماء لتضامن التعـبير والمضمـون عند إقامة منوالهم.

11 - إجراءات تقطيع النصّ شاهد أوّل على مراعاة القدماء للوظيفة السيميائية عند وضع منوالهم.

وضمـن مقاربـة أولى، نقول إن بعض المعطيـات التي أوردناها للاسـتدلال على تبلور إجـراءات تقطيع النص عند النحـاة العرب تدلّ على أن القـدماء راعـوا تضامن التعبير والمضمون.

---

1 انظر إحياء النحو ص 7، 8.

من أوضح الشواهد على هذا الباب قول الشاعر:

عَلَى الحَكَمِ المَأْتِي يَوْمًا إِذَا قَضَى ** قَضِيَّتَهُ أَنْ لاَ يَجُورَ وَيَقْصِدُ

فقد وضّح القدماء أنّه يتعيّن القطع بين الفعلين أن / لاَ يَجُورَ / و / يَقْصِدُ / بالمخالفة بينهما في اللّفظ وعدم الإشراك بينهما في النصب حتّى لا ينتقض المعنى ويؤول إلى الإحالة وفي هذا مراعاة للوظيفة السيميائية [1].

ومنه ضرورة حمل حتّى على الابتداء وعدم نصب ما وليها من الفعل. كقول حسان بن ثابت:

يُغْشَوْنَ حَتَّى لاَ تَهِرُّ كِلاَبُهُمْ ** لاَ يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ

لأن المقام مدح وغرض الشاعر تقريركرم آل ممدوحيه عند السّامع فاتخذ من عدم نباح كلابهم كناية على كثرة ضيوفهم. ولو نصب «لا تهرّ» لجعله غاية للغشيان وهو مناف للمعنى المقامي المقصود [2].

ومنه أيضا ضرورة التمييز بين إن بالكسر وأن بالفتح لاختلاف المقصود في قراءة الآية 109 من صورة الأنعام [3].

يقول سيبويه: «وسألته [الخليل] عن قوله عزّ وجلّ: «ومَا يُشْعِرُكُمُ إِنَّهَا إِذَا جاءت لاَ يُؤْمِنُونَ» الأنعام 109، ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال لا يحسن ذا الموضع إنّما قال (ومَا يُشْعِرُكُمُ) ثم ابتدأ فأوجب فقال: (إِنَّهَا إِذَا جَاءَتَ لا يُؤْمِنُونَ) ولو قال: (مَا يُشْعِرُكُمُ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ) كان ذلك عذرا لهم» [4].

---

1 مغني اللبيب ج 2 ص 359.

2 الكتاب لسيبويه ج 3 ص 19.

3 سورة الأنعام: « 6: 109 » والآية الكريمة (وأَقْسَمُوا باللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُومِنُنَّ بِهَا قُلِ إِنَّمَا الآياتُ عِنْدَ اللهِ ومَا يُشْعِرُكُمُ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ) وقد قرأ أغلب القرّاء كلمة (أَنَّهَا) بفتح همزة أن. وقرأ ابن كثير وأبو عمر ويعقوب وخلف وأبو بكر عن عَاصم بكسْر همزة إنَّ. عن محمد الطاهر بن عاشور. تفسير التحرير والتنوير ج 7 ص 436.

4 الكتاب لسيبويه ج 3 ص 123.

قد تبدو مراعاة التضامن بين التعبير والمضمون في هذه الشّواهد واضحة جليّة لا لبس فيها لأن التغيّر في التعبير يؤدّي إلى تغير كلّي للمعنى المقامي المحصل أو إلى نقضه وهو كذلك. وقد يبدو أن هذه هي الصورة الوحيدة لمراعاة تضامن التعبير والمضمون. والأمر على خلافه. فقد توجد مراعاة لتضامن التعبير والمضمون دون أن تقترن ضرورة بتغيّر في المعنى المقامي المحصّل.

ومن هذا الباب ما أورده سيبويه في باب اشتراك الفعل في أن وانقطاع الآخر من الأوّل الذي عمل فيه أن:

«فالحروف التي تشرك: الواو والفاء وثم وأوْ: وذلك قولك: أريد أن تأتيني ثم تحدثني... ولو قلت أريد أن تأتيني ثم تحدّثني جاز كأنّك قلت: أريد إتيانك ثمّ تحدّثني.

... وسألت الخليل عن قول الشاعر لبعض الحجازيين:

فَمَا هُوَ إِلاَّ أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً ** فَأُبْهَتُ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ.

فقال أنت في / أُبْهتُ / بالخيار إن شئت حملتها على أن وإن شئت لم تحملها عليه فرفعت [1].

إلا أنا نزعم أن الاختلاف في اللّفظ في هذا الموضع يعني مجرد القطع بين بنية أولى وبنية ثانية من حيث إن علامة الرفع تدلّ على مجرّد عدم انتماء الوحدة اللّغوية المعنيّة بالدرس إلى البنية أو المجموعة السابقة على نحو قريب ممّا يقصده المختصون في الرياضيات أو المنطق في دراسة المجموعات.

ويدلّ عدم الانتماء ذاك على بداية بنية جديدة. ولا مانع نظري في أن نجعل الاختلاف في اللّفظ بين رفع الفعل «أبهت» أو نصبه وهما ثابتان من ثوابت التعبير، قرينة دالة على وجود ثابتين من ثوابت المضمون بناء على قول هيلمسليف: «لا يوجد ثابتان مختلفان من ثوابت المضمون إلا إذا كان لتعالقهما علاقة بتعالق [آخر بين ثابتين من ثوابت] التعبير، وبصفة عمليّة يوجد ثابتان

1 المرجع نفسه ص 54.

منفصـلان إن كان تغـيير أحـدهما بالآخـر يمكن أن يترتب عليـه تغيير مناسب على صعيد التعبير»[1].

ونقـول يوجـد تعـالق (وظيـفـة إمّا. . . إمّـا) بين الرفـع والنصب في ذلك الموضع من النص يطابقـه تعالق (وظيفـة إمّا. . . إمّا) على مـستوى المضـمون هو الحكم بوجود بنية واحدة أو بنيتين. إن تعـالق المبنى والمضمون في هذا الباب يظهر من حيث إن الاختـيار بين «الرفع» و«النصب» في مـبنى الفعل يطابقه الاختـيار بين بنية واحدة أو بنيتين على مستوى النصّ أو إن شئت قلنا:

يـوجـد فـي هـذا الـشـاهـد باعتبـاره مـلـفـوظـا ثـابـتان مختـلـفـان (Invariante) للمضـمـون لأن التعالق بينهمـا (أو وظيفة إمّا. . . إمّا بـينهما) له علاقة بتـعالق آخر على مستوى التـعبير يجسّمـه التعالق بين ما درجنا على تسمـيته رفعـا ونصـبا. أو الوظيـفة إمّـا. . . وإمّا التي تجـبرنا على الاختـيـار بين هذا الذي سميناه رفعا وذلك الذي سميناه نصبا.

وهذا الإجراء في نظرنا مساو نظريّا لإجراء الاسـتبدال الذي نحكم بمقتضاه على وجـود صـوتين أو لفظين. بـقي أن إجـراء الاسـتبـدال هـنا يؤدّي إلى الحكم بوجود بنيتين مختلفتين أو جملتين حسب الاستعمال الشائع بيننا اليوم.

وليس من الضروري أن يقـترن هذا الاختلاف بين البنيـتين أو الانفصال بين الجملتين المنقطعتين بتغيّر ضروري ولازم للمعنى المقامي بينهما.

وفرق ثان هام وهو أن إجراء الاسـتبدال على مستوى الصواتم مـثلا يفضي إلـى جداول تـرواح فيـها الـوحدات من عـشـريـن إلـى حوالـي خمـسـين فــردا (membres). أمّا في مسـتوى النصّ فإن الجدول لا يتعـدى وحدتين ولكأنّ شأنه في ذلك شأن أضواء السّكة الحديدية التي تتقـاطع مع الطرقات لا تتجاوز الأضواء المكونة لنظامها وحدتين بهما يقطّع بعد الزمن.

ومن هذا الباب أيضا ما اشتهر في كتب النحو تحت مبحث «الضمير العائد» فلمّا كـان وجود الضمـير في المركّب الإسنادي وعوده عـلى متقـدم في الجملة التي

---

1 P.T.L. ص 87.

سبقته شرطين للحكم بانضوائه تحتها، كان وضع المظهر موضعه تعالقا في صعيد التعبير يشرع للحكم ببداية وحدة كبرى جديدة للمضمون منقطعة من الوحدة السابقة.

نجد الشاهد على هذا القول عند سيبويه:[1]

و«تقول: ما زيد ذاهبا ولا محسن زيد، الرفع أجود...

ألا ترى أنّك لو قلت: ما زيد منطلقا أبو زيد لم يكن كقولك ما زيد منطلقا أبوه لأنّك قد استغنيت عن الإظهار فلمّا كان هذا كذلك أجرى مجرى الأجنبي واستؤنف على حاله حيث كان هذا ضعيفا فيه...».

ويعنينا من هذا الشاهد وعي سيبويه أن إظهار زيد مرّة ثانية وعدم إضماره في اللّفظ يطابقه على مستوى المضمون الحكم بوجود وحدتين كبريين على مستوى المضمون لا وحدة فحسب.

ونجد هذا المبدأ موضحا بصفة أفْضَلَ عند الجرجاني في باب ترك العطف وترجيح الاستئناف.

يقول الجرجاني محللا البيتين التاليين:

زَعمَ العَوَاذلُ أنَّ نَاقــَةَ جُنْدُبٍ ** بِجَنُوبِ خَبْتٍ عُرِّيَتْ وأُجمَّت

كَــذَبَ العَوَاذلُ لَوْ رَأيْنَا مُنَاخَنَا ** بِالقَادِسِـيَّةِ قُلْـنَ لَجَّ وَذَلَّتِ

وقد زاد هذا أمر القطع والاستئناف وتقدير الجواب تأكيدا بأن وضع الظّاهر موضع المضمر فقال: كذب العواذل ولم يقل «كذبن» وذلك أنّه لما أعاد ذكر العواذل ظاهرا كان ذلك أبين وأقوى لكونه كلاما مستأنفا من حيث وضعه وضعا لا يحتاج فيه إلى ما قبله وأتى فيه مأتى ما ليس قبله كلام»[2].

ونعدّ من هذا الباب أيضا ما سمّاه البيانيون كمال الانقطاع لاختلاف الكلام خبرا وإنشاء بين جملتين لا محلّ للأولى من الإعراب. والشاهد في قول الشاعر:

مَـلَكْتُـهُ حَبْلِي ولَكِـنَّهُ ** ألقَاهُ مِنْ زُهْدٍ عَلَى غَارِبِي

---

1 الكتاب ج 1 ص 62.

2 الجرجاني دلائل الإعجاز ص 182/183.

وَقَالَ إِنِّي فِي الهَوَى كَاذِبٌ ** انْتَقَمَ اللــــهُ مِنَ الكَــاذِبِ

وقد حمل الجرجاني / انتقم الله من الكاذب / على الاستئناف بتقدير قلت.

وحمله السكاكي في مفتاح العلوم على الانقطاع للاختلاف خبرا وطلبا حسب لفظه لأن عجز البيت المعنيّ دعاء بينما أوّل الكلام كلّه خبر.

لئن كان ما جمعناه من قرائن يرجّح أن النحاة العرب اعتمدوا الوظيفة السيميائية في تقطيع النصّ اللّغوي فإنه لا يكفي لإثباته. فقد بقي علينا أن نثبت أن تحليل هذه الوحدة الكبرى الدالة لتجزئة النصوص تمّ كذلك باحترام تضامن التعبير والمضمون وهو ما لا نستكمل النظر فيه إلا باستيفاء النظر في بقيّة الأقسام التي أعلنّا عنها في المدخل النظري لهذا العمل. ونبدؤه بالبحث في أقسام الكلم.

القسم الثالث

أقسام الكلم

1 - تمهيد

درسنا في القسم السّابق تحديد النحاة العرب لموضوع دراستهم ورجحنا تبلور وحدة دالة كبرى للتحليل تمثّل منوالهم، وبعد أن أثبتنا في مقاربة أولى أن تقطيع النصوص اللّغوية وفق هذه الوحدة التحليلية يبدو مطابقا لمعطيات اللسان العربي لأن قرائن الابتداء والاستئناف النحوي التي ركزنا عليها تبدو تجسيما لإجراء الاستبدال في هذا المستوى من التحليل، وبالتالي دليلا إجرائيا على احترامهم لتضان وظيفي التعبير والمضمون في تعيين هذا الثابت من ثوابت المضمون، نواصل في هذا القسم فحص مدى مطابقة هذه الوحدة الدالة الكبرى لمعطيات العربية. إلا أنّنا لا ننظر في ذلك من حيث تعيين بدايتها أو نهايتها على نحو ما سبق بل ننظر في ذلك من زاوية كيفيّة تجزئتها وتعيين مكوناتها الفرعية وهو مبحث، يقتضي عدة مباحث فرعية متضامنة. لعلّ أوّلها أقسام الكلم.

2 - البحث التاريخي أوّل إطار طرح فيه موضوع أقسام الكلم

حظي موضوع أقسام الكلم بعناية كثير من الباحثين سواء من قبل المستشرقين أو العرب، وقد طرح أوّل ما طرح عند دراسة نشأة النحو العربي وتطوّره. وقد استوقفت بعض المستشرقين خاصّة سرعة اكتمال العلوم اللّغوية العربية بالقياس إلى حضارات أخرى واستغربوا أن تكون أقدم وثيقة نحوية وهي الكتاب لسيبويه على ذلك النحو من الاكتمال، من حيث شمولها لظواهر العربية وبلورة أهمّ المفاهيم والمصطلحات النحويّة العربية فقالوا إن العرب لم يبنوا نحوهم بمثل تلك السرعة

بجهودهم الخاصّة بل اعتمدوا في ذلك علوم غيرهم من الأمم وتجاربهم [1].

وافترض بعض المستشرقين الألمان في مرحلة ما تأثّر العرب بالتراث الهندي ونحو بانيني - وقد يكون انبهار علماء النحو المقارن بالتراث الهندي وراء هذا الفرض - واستوقف هذا الفرض بعض الوقت بروكلمان ولكنّه تخلى عنه هو وعامّة الباحثين لقلّة المؤيدات [2].

ثم ظهر فرض آخر لقي رواجا كبيرا بين الباحثين وما زال يجد من يتبنّاه ويبني عليه أبحاثه وهو يقول بتأثر النحاة العرب بالتراث الإغريقي. أولّ من أشار إلى هذه الوجهة من البحث إشارة عامّة هو إيناس قويدي [3] لكن أدلبار ماركس هو الذي دعّم هذا القول وأكسبه مصداقية الفرض العلمي المتين عند الباحثين [4]. وقد ذهب إلى أن العرب اقتبسوا بعض مفاهيمهم النحوية الاجرائية من منطق أرسطو واستدل على ذلك من جملة ما استدل به: بالتقسيم الثلاثي للكلم: اسم وفعل وحرف.

---

1 انظر هنري فلايش ص 4 من:

Esquisse d'un historique de la grammaire arabe.

2 المصدر نفسه ص 4.

3 المصدر نفسه الهامش رقم 2.

Ignas Guidi, Bolletino italiano degli studi orientali 25 mai 1877.

4 عرض أ. ماركس رأيه أولا في الفصل العاشر من كتابه « Historia artis grammatical epud syros » الصادر بلايبزيغ سنة 1889 - ثم عرضه ثانيا في شكل أكثر اقتضابا في بحث قدمه للمعهد المصري

Bulletin de l'Istitut Egyptien, troisième serie n° 2°, année 1891.

وقد شاع هذا القول عند أغلب الباحثين العرب [1] إلى حدود السبعينات حتى وإن لم يتمسّكوا بكل تفاصيله وتبناه كل من ابراهيم مدكور وابراهيم أنيس ومهدي المخزومي وأمين الخولي وعبد الرحمان أيوب، ورشاد الحمزاوي.

كما قال به هنري فلايش، صرّح بذلك في الفصول الثلاثة التي تولّى تحريرها في دائرة المعارف الاسلامية اسم وفعل وحرف، وكذلك في بحثه الموسوم بـ Esquisse d'un historique de la grammaire arabe.

وتجدر الملاحظة إلى أن هنري فلايش وإن كان يسلّم بأن النحاة العرب اقتبسوا تقسيمهم الثلاثي من منطق أرسطو، فإنه يهوّن من تأثير الفلسفة والمنطق اليونانيين في النحو العربي لأنه يقرّ على طريقته الخاصّة به، بأنّ الخليل وسيبويه وكلّ هذا الجيل الأوّل لم يباشروا النحو العربي بمنهج الفلاسفة [2]. وينتهي على خلاف ما نتوقع، وعلى خلاف ما قال به ماركس إلى تقليل شأن التأثير اليوناني [3].

لم تلق فرضية تأثير المنطق اليوناني في نشأة النحو العربي - رغم سيطرتها حينا من الزمن - إجماع كل الباحثين. وأظهر من تولّى مناقشتها ودحضها من

---

1 - ابراهيم مدكور: بالفرنسية: ص 16 - 17.: L'organon dans le monde arabe
ومنطق أرسطو والنحو العربي. من ص 338 إلى ص 346.
- ابراهيم أنيس: من أسرار اللّغة ص 119.
- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص 260 - 261.
- أمين الخولي: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير ص 72.
- عبد الرحمان أيوب: دراسات نقديّة في النحو العربي.
- رشاد الحمزاوي ص 207: بالفرنسية L'académie arabe du Caire -.
عن مقال ع. المهيري: خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللّغة. ص 22.

2 هنري فلايش (Henri Fleish) - ص 5 من:

3 انظر ص 6 من Esquisse d'un historique de la grammaire arabe.

الباحثين العرب: الأستاذان عبد الرحمان الحاج صالح [1] وعبد القادر المهيري [2].

أما المستشرقون فنشير خاصة إلى بحوث السيد كارتر M.G Carter [3] وإلى بحوث الأستاذ جيرار تروبو [4]. ولئن تراجع القول بتأثّر نشأة النحو العربي بالتراث اليوناني عامّة والمنطق الأرسطي بصفة خاصّة فإن بعض الباحثين بقوا مصرّين على تتبع آثار التراث اليوناني في النحو العربي وأظهرهم هو في فيرستيغ في كتابه C.H.M. Versteegh: Greck elements in arabic linguistic thinking.

وقد تخلّى عن القول بتأثّر النحو العربي بالمنطق الأرسطي وهو يحاول أن يثبت أنّ النحو العربي استفاد من التراث النحوي اليوناني الذي مرّت إليهم منه بعض مفاهيمه الأساسية عن طريق السريان [5].

---

1 - عبد الرحمان الحاج صالح: النحو العربي ومنطق أرسطو.

2 - عبد القادر المهيري: خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللّغة.

- انظر كذلك ابراهيم السامرائي: دراسات في فقه اللّغة ص 13 وما بعدها.

- عبد الرحمان السيد: مدرسة البصرة النحوية ص 100 وما بعدها.

3 انظر كارتر (Carter) بالفرنسية M.G. Carter: Les origines de la grammaire arabe.

4 جيرار تروبو (Gérard Troupeau) بالفرنسية:
La logique d'bn al Muqaffa et les origines de la grammaire arabe.
وكذلك مقال نحو في دائرة المعارف الإسلامية ط. ج. بالفرنسية.

5 يقول:
"We believe that these arguments do not prove the influence of Greek logic but contact with: Greek grammer".
انظر ص 9 من C.H.M. Versteegh: Greek elements in arabic linguistic
وانظر كذلك الفصل الثالث منه وخصصه للمقولات النحوية من ص 38 إل 89.
"The theory of grammatical categories".

3 - عرض نقد المحدثين للتقسيم الثلاثي للكلم

لم يكن البحث التاريخي الإطار الوحيد الذي طرح فيه موضوع أقسام الكلم، فقد طرح أيضا لذاته من قبل اللّغويين العرب المحدثين، الذين نقدوا واقترحوا استبدال القسمة الثلاثية (اسم فعل حرف) بتبويبات أخرى بدت لهم أفضل منه ونحن سنستعرضها ونتّخدها منطلقا للسؤال الأساسي الذي خصّصناه لهذا القسم وهو معرفة مدى مطابقة تقسيم الكلم الذي خلّفه القدامى لمعطيات لسانهم.

1.3 - ابراهيم مصطفى

إذا انطلقنا في هذا العرض لآراء اللّغويين العرب المحدثين في موضوع أقسام الكلم، من كتاب إحياء النحو، لاحظنا أن ابراهيم مصطفى لم يفرد بابا خاصا لهذا الموضوع في كتابه ولم يتناوله بصفة مباشرة إلاّ أنّنا يمكن أن نعدّ بعض أقواله متعلّقة بهذا المبحث. وهذه الأقوال نتائج فرعية ترتّبت على فرضيّته التي بنى عليها كتابه وادّعى فيها أن النحاة القدماء حين درسوا النحو درسوا اللّفظ وهو يعني بذلك الإعراب وأهملوا المعنى. وعلى هذا الأساس انتقدتبويب بعض الوحدات اللّغوية حسب عملها الإعرابي لا حسب معناها. وهو تبويب فوّت عليهم من وجهة نظره دراسة الأساليب. وقد مثّل لذلك بالنفي والتأكيد والزمن. فعاب على القدماء الجمع بين كان وليس لاجتماعهما في العمل الإعرابي واقترح تبويب أدوات النفي على أساس معناها. كما عاب عليهم الجمع بين إن المؤكدة وأن الواصلة وليت على أساس تماثلها في العمل واقترح أيضا تبويب الأدوات والوحدات اللّغوية التي تفيد التأكيد على أساس معناها لا عملها الإعرابي. أما ما قاله فيما يتعلق بالزمن فيمكن أن نعدّه نقدا لتبويب باب الفعل في العربية [1].

1 إحياء النحو ص 3 - 6.

2.3 - ابراهيم أنيس

إن أوّل لغوي من العرب المحدثين طرح بصفة واضحة مبحث أقسام الكلم وطعن في مطابقته لمعطيات العربية بسبب تأثره المفترض بمنطق أرسطو هو ابراهيم أنيس. وقد سبق أن أشرنا (انظر ص 29) إلى أن انتماء ابراهيم أنيس الواعي إلى علم اللسانيات وتمثّله للاتجاه المقارن وسّع آفاقه ومكّنه من إدراك بعض الخصائص الكلية للألسنة البشرية وتقديمها. وفي نطاق توضيح نسبيّة المفاهيم اللّغوية - وهو ما اشتهر تحت عنوان اعتباطية العلامة اللّغوية - حرص في الفصل الثاني من كتابه من أسرار اللّغة الذي عنوانه منطق اللّغة على إبراز الفروق القائمة بين ما سمّاه منطق اللّغة - أو نسبية مفاهيمها ووحداتها - ومنطق الفلاسفة على مستوى الأصوات والصرف والنحو. ووضّح أن النظرة الحديثة في الدراسات اللّغوية تتّجه إلى الفصل بين الدراسة اللّغوية والدراسة المنطقيّة خلافا لما كان سائدا في الدراسات اللّغوية القديمة سواء كانت غربيّة أو عربية [1]

وبعد هذا التقديم العام لبعض المفاهيم اللّسانية في هذا الفصل انتقل ابراهيم أنيس في الفصول الموالية إلى دراسة قضايا أخصّ في النحو العربي.

وقد تعرّض لأقسام الكلم في العربية في نطاق بحث «الجملة العربية أجزاؤها ونظامها، تحت عنوان «أجزاء الكلام». وبناء على تسليمه بتأثّر النحو العربي بمنطق أرسطو [2] استعرض استعراضا سريعا تعريف القدماء لأقسام الكلم الثلاثة، وبدا له فيها التضارب بين الدراسة المنطقية والدراسة اللّغوية واضحا لأن التعاريف التي اعتمدها النحاة العرب للأقسام الثلاثة ليست جامعة ولا مانعة ولا تتطابق مع معطيات العربية يقول: «قنع اللّغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف متّبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من

1 من أسرار اللغة ص 138.

2 المرجع نفسه ص 134.

جعل الأجزاء ثلاثة سمّوها الاسم والكلمة والأداة ولّما حاول اللّغويون من العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء شقّ الأمر عليهم. . .» [1].

وقد رأى أن تعريف القدماء الاسم بأنّه «ما دلّ على معنى وليس الزمن جزءا منه» لا ينطبق على الأسماء الدالة على الأوقات كاليوم والليلة، ولا على المصادر.

ورأى أيضا أنّ تعريف الفعل «بأنّه يفيد معنى كما تدلّ صيغته على أحد الأزمنة الثلاثة: الماضي والحال والاستقبال» لا يستقيم، لسبب أوّل ذكر في باب الاسم وهو أن المصادر تدلّ على الزمان ولكنّه يقيم استدلاله بصفة أساسية على رأي استفاده من النحو المقارن ومحصّله أنّ الفصيلة السامية تختلف عن الألسنة الهندية الأروبية في كيفية تعبير صيغ أفعالها عن الزمن. فبينما تدلّ الصيغ الفعلية في اللاتينية أو الإغريقية على عدد كبير من الأزمنة يصل إلى حدّ السبعة أزمنة [2] نرى أن معظم اللّغات السامية قد اتّخذت صيغا قليلة العدد للتعبير عن تلك الأزمنة السبعة المتقدمة.

ونشير إلى أن المستشرقين قسموا الحدث إلى قسمين: حدث تام وانتهى وحدث لم يتم ولم ينته» وهو ما يقابل تقريبا الفرق بين الماضي والمضارع [3].

وبناء على أن الربط بين الصيغ والفكرة الزمنية غير وثيق في اللّغات السامية» انتقد تعريف النحاة العرب الفعل على أساس دلالته على الزمن [4].

---

1 المرجع نفسه ص 279.

2 هذا التقسيم مأخوذ عن يسبرسن Jesperson. انظر نقاشا له في كتاب ليونس (Lyons) بالفرنسية. Linguistique générale, introduction à la linguistique théorique الفقرة رقم 1 - 5 - 7.

3 من أسرار اللّغة ص 169.

4 من أسرار اللّغة ص 170.

أمّا باب الحرف فقد رأى أن إصابتهم فيه كانت أقلّ من البابين السابقين وأن فكرة الحرفيّة غامضة في أذهان النحاة «لأنّهم يكادون يجردونها من المعاني وينسبون معناها إلى غيرها من الأسماء والأفعال» [1] .

هذا فيما يتعلّق بحدود الاسم والفعل والحرف، أمّا ما سموه علامات لهذه الأقسام وخصائص لها كقبول الاسم التنوين وقبول الفعل قد وسوف الخ. . . . فلم تلق عنده حظوة خاصّة، واعتبر لجوءهم إليها دليلا على شعورهم بضعف التعاريف التي ارتضوها [2] .

وبعد ما عرض ابراهيم أنيس ما بدا له خللا في تعاريف الاسم والفعل والحرف اقترح أسسا جديدة لإقامة أقسام الكلم من شأنها أن تتلافى النقائص التي شابت أعمال القدامى.

هذه الأسس ثلاثة هي:

- المعنى.
- والصيغة.
- ووظيفة اللفظ في الكلام.

وهو يقدّر أنّه يتلافى أخطاء القدماء، عندما يشترط على الباحث أن يعتمد هذه الأسس الثلاثة مجتمعة لتبويب أصناف الكلم [3] . وهذه الأسس الثلاثة راجعة إلى ثنائية الشكل والمعنى أيّا كان المحتوى الفعلي الذي يمكن أن يكتسبه اللفظان. .

وبناء على هذه الأسس اقترح علينا تقسيما رباعيا لأقسام الكلم يعتبره أدقّ من تقسيم القدماء لم ينسبه صراحة إلى نفسه بل ينسبه دون مزيد توضيح إلى المحدثين:

---

1 المرجع نفسه: ص 280.

2 المرجع نفسه: ص 280.

3 من أسرار اللغة ص 281.

يقول: «وقد وُفّق المحدثون إلى تقسيم رباعي أحسب أنّه أدقّ من تقسيم الأقدمين. وقد بنوه على تلك الأسس الثلاثة [1]» وألفينا المحدثين ينسبونه إلى الأستاذ أنيس [2].

القسم الأول هو الاسم

وقد أدرج ضمنه ثلاثة أقسام فرعيّة لأنّها «تشترك إلى حدّ كبير في المعنى والصيغة والوظيفة».

1 - الاسم العام: وهو ما يسميه المناطقة بالاسم الكلي الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفة أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد مثل شجرة، كتاب، ومن خصائصه دخول لام التعريف عليه.

2 - العلم: يقول: «ويحلو للمناطقة ومعظم النحاة أن يصفوه بأنّه اسم جزئي يدلّ على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها، وإن اطلاقه على عدد من الناس إنّما هو من قبيل المصادفة البحتة، وليس بين من يسمّون بأحمد مثلا صفة أو مجموعة من الصفات مشتركة أطلق هذا «العلم» عليهم!! ولذا وصف «ستيورت ميل» العلم بأنّه لا مفهوم له».

وقد ناقش الدكتور أنيس طويلا موقف «المناطقة وحاول أن يثبت أن للعلم أيضا مفهوما لا يختلف عن بقيّة الألفاظ العاديّة إلا في نسبته أو درجته [3]. وانتهى إلى أن "فصل الأعلام عن الأسماء العامّة لا يبرّره الاستعمال اللغوي ولا فهم الناس للألفاظ في حياتهم العادية.

3 - الصفة: وهي مثل: كبير وأحمر ونحو ذلك، وقد أشار الباحث إلى أن "الصفة قد ترتبط باسم الذات ارتباطا وثيقا من ناحية المعنى والصيغة فلا يكاد يتميّز أحدهما من الآخر حينئذ إلاّ بالاستعمال اللّغوي [4]. ولا يمكن التمييز

---

1 المرجع نفسه ص 282.

2 فاضل الساقي: أقسام النحو العربي بين الشكل والوظيفة ص 106.

3 من أسرار اللغة ص 282 - 285 - 288.

4 المرجع نفسه ص 293.

بينهما إلا ببعض القرائن اللّغوية مثل التذكير والتأنيث أو تأخّر الصفة عن الموصوف.

الضمير

هو القسم الثاني الكبير من القسمة الجديدة المقترحة ويختلف مضمونه عما ألفناه في كتب النحاة. ويشتمل على أربعة أقسام فرعية.

1 - الضمير: أوّل هذه الأقسام الفرعية الضمير بالمعنى المألوف في كتب النحو ويشمل ضمائر التكلّم والخطاب والغيبة بفروعها. وقد أقرّ ما خلفه القدماء إلا زعمهم أنّها أعرف المعارف.

2 - ألفاظ الإشارة: مثل هذا تلك هؤلاء.

3 - الموصولات نحو: الذي والتي والذين.

4 - العدد: نحو ثلاثة، أربعة.

وقد جمعها في قسم واحد لأنّها في الغالب ألفاظ صغيرة البنية كثيرا ما تتركّب من مقطع واحد.

- لأنّها من العناصر اللّغوية القديمة العصيّة عن التطور ولذلك يستدلّ بها اللّغوي عادة على الفصيلة اللّغوية التي ينتمي إليها اللسان المدروس.

- وخاصة لأنّها رموز يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة [1].

الفعل

هو القسم الثالث من أجزاء الكلام. وقد ركز فيه أنيس على أن وظيفة الفعل في الجملة هي الإسناد وأقرّ بضرورة اعتماد العلامات اللّفظية التي ذكرها

---

1 المرجع نفسه، ص 293.

القدماء كدخول قد وغيرها، لأنّه قرر آنفا أن «ربط الزمن بصيغة الفعل لا يبرّره الاستعمال اللّغوي»[1]

الأداة

هي القسم الأخير من القسمة الرباعية وقد استعاض بمفهوم الأداة عن مفهوم الحرف المتوقع في تسمية هذا القسم الأخير، لأنه أدرج إلى جانب الحروف كما هي محدّدة عند القدماء الظروف الزمانية والمكانية مثل فوق وتحت وقبل وبعد ونحو ذلك.

وقد بدا لنا أن هذا التقسيم الذي اقترحه الدكتور أنيس بصفة مقتضبة ولم ينسبه صراحة إلى نفسه مقتبس من محاضرات المستشرق الألماني "برجشتراسر... التي ألقاها بالجامعة المصرية القديمة سنة 1929 ونشرها رمضان عبد التواب بعنوان «التطور النحوي للّغة العربية».

وإن الناظر في الباب الثاني الذي خصصه للأبنية بعد تناول الأصوات يلاحظ أن برجشتراسر يفرد الضمائر وما جانسها من الأسماء أي أسماء الإشارة وأسماء الاستفهام والاسم الموصول بباب خاص يجعله قسيما للأفعال والأسماء[2].

أمّا الحروف فتناول شيئا منها تحت عنوان حروف الجر وأدواته وتناول بعضها الآخر تحت عنوان أنواع الجمل في باب الاستفهام والنفي والاستثناء[3].

ولعلّ الدكتور أنيس يشير إلى الأستاذ الألماني في قوله السابق: «وقد وفق بعض المحدثين إلى تقسيم رباعي».

---

1 المرجع نفسه ص 293.

2 برحشتراسر «التطور النحوي للغة العربية من ص 85 إلى 87.

3 المرجع نفسه ص 160 ص 165 إلى 176.

وسيكون لعمل إبراهيم أنيس تأثير ظاهر في أهمّ اللّغويين الذين تناولوا بعده أقسام الكلم بالبحث واقترحوا إعادة تبويب له سواء انتسبوا بصفة واعية إلى علم اللسانيات أو لم ينتسبوا بصفة صريحة إليها.

3.3 -مهدي المخزومي

سبق أن أشرنا إلى تأثّر مهدي المخزومي بابراهيم مصطفى واتخاذه كثيرا من أقواله منطلقات توسّع فيها وشرحها في أعماله، وإن الناظر في آرائه في أقسام الكلم يلحظ هذا التأثر. ولكنّه لم يعتمد إحياء النحو فحسب في هذا الموضوع، بل اعتمد ابراهيم أنيس واقترح هو أيضا تقسيما رباعيا قريبا من مقترحه وإن خالفه من بعض الوجوه.

وممّا يمكن أن نرجعه إلى إحياء النحو، قوله إن القدماء قصّروا في دراسة أقسام الكلم لأنّهم لم يدرسوها إلا بمقتضى ما لها من علاقة بنظرية العامل [1].

بل إن نظرية العامل واتجاههم في النحو اتّجاها لفظيّا حسب قول ابراهيم مصطفى جعلهم لا يعدلون بين الأقسام الثلاثة، ولا يولونها نفس القدر من العناية والاهتمام. فقد انصبّ اهتمامهم على دراسة باب الاسم لأن الأسماء تظهر فيها آثار العامل واضحة ولم يوفوا الفعل والحرف حقهما من الدراسة [2].

وإذا سلّمنا بأن إحياء مذهب الكوفة باعتباره المنهج اللّغوي الأصيل وتفضيله على مذهب البصرة يعود بشكل ما إلى إحياء النحو قلنا أيضا إن مهدي المخزومي يقتفي آثار ابراهيم مصطفى حين يحيي في أقسام الكلم بعض آراء الكوفة. ومن الشواهد الدالة على ذلك تفضيله استعمال مصطلح أداة عوض مصطلح الحرف إحياء لمذهب الفرّاء، [3].

أوّل الأقسام في تبويب مهدي المخزومي هو:

---

1 المرجع نفسه ص 160 ص 165 إلى 176.

2 في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ص 45. و 141.

3 المرجع نفسه ص 19.

قسم الاسم

وقد عرّفه بأنه ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان [1]، ثم ذكر له بعد ذلك ودون تنظيم واضح بعض الوظائف النّحوية التي تميزه مِنْ غيره. وأهمّها تأديته دور المسند إليه والإعراب والبناء وبعض الخصائص الصرفية كالتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع. ولم يتعرض للأقسام الفرعية داخل باب الاسم كالتمييز بين اسم الجنس واسم العلم.

قسم الفعل

عرّف الفعل كما هو مشهور في كتب القدماء بأنّه ما دلّ على معنى في نفسه مقترنا بأحد الأزمنة [2]. وأقرّ صلوحيّة العلامات اللّفظية التي اعتبرها القدماء مميزة لهذا القسم على ما هو مألوف ومتعارف. ولكن الطريف عنده في هذا الصدد أنه أحْيى رأي الكوفة في أقسام الفعل في العربية. فقال إن باب الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية هي:

- الفعل الماضي.
- الفعل المضارع.
- والفعل الدائم: ويقصد صيغة اسم الفاعل.

وبقي مترددا في فعل الأمر لأنّه لا يدلّ على وقوع حدث في زمن من الأزمان [3] لم ترضه مقالة أهل الكوفة في اعتباره جزءا مقتطعا من المضارع حتى شكّ في فعليّته في كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه [4].

---

1 المرجع نفسه ص 19 وما يليها.

2 المرجع نفسه ص 19.

3 المرجع نفسه ص 24.

4 في النحو العربي نقد وتوجيه ص 120.

ووضعه في كتابه «في النحو العربي قواعد وتطبيق...» على هامش الأقسام الفرعيّة الثلاثة التي ارتضاها للفعل في فقرة رابعة تحت عنوان: 4 «أبنية أخرى» والحال أنّه أعلن في مستهل حديثه أن الفعل في العربية ثلاثة أقسام [1].

وقد نصر الكوفة على البصرة في الأبنية الدالة على الأمر حيث سوّى بين بناء «افعل» و«فعال» بناء على قول شيوخ الكوفيين أن «فعال» فعل حقيقي لا اسم فعل كما يزعم خصومهم. لكن أهمّ ما خالف به القدماء جميعا قوله إن كلّ الأقسام الفرعية التي اعتبرها بشكل أو بآخر من باب الفعل مبنية وأنّه لا يوجد إعراب البتة في الوحدات اللّغوية التي عدّها من الأفعال. وهذا يقتضي منه تقديم تفسير لتغير أواخر الفعل المضارع والمشتقّات القائمة مقام الفعل (اسم الفاعل). وقد أوجد التفسيرين في ضوء ما قيل في إحياء النحو. أما الفعل المضارع ففسّر أغلب تغيّر أواخره بدلالة ذلك على زمن الفعل [2].

وهو في ذلك يحاول تطبيق ما نادى به صاحب إحياء النحو من ضرورة اعتبار الحركات الإعرابية دوال على معان.

وأما اسم الفاعل العامل عمل الفعل فقد اعتبره مبنيا أيضا وفسّر تغير آخره بالجوار مقتفيا في ذلك أثر إحياء النحو أيضا: [3].

ويمكن مقارنة قوله هذا بما ورد في آخر إحياء النحو [4].

---

1 في النحو العربي قواعد وتطبيق ص 21 و 23 و 24.

2 في النحو العربي نقد وتوجيه ص 134.

3 المرجع نفسه ص 139.

4 إحياء النحو ص 124.

وتجدر الملاحظة إلى أن المخزومي حاول أن يستدرك ما بدا له هو وأستاذه نقصا في دراسة الأفعال فدرس مختلف الدلالات الزمنية التي تدل عليه صيغ الأفعال بتوسّع لا نعرض له.

الأداة

هي القسم الثالث من الأقسام الكبرى التي أقرّها الأستاذ المخزومي وقد عرفها كما يلي:

«الأدوات كلمات إذا أخذت مفردة، غير مؤلفة فليس لها دلالة على معنى، ولا تدلّ على معانيها إلا في أثناء الجملة».

وقد حوّر التعريف المشتهر بين القدماء - الحرف ما دلّ على معنى في غيره - ليركز على ما تؤديه هذه الأدوات من معان تطرأ على الجمل بناء على دعوة صاحب إحياء النحو إلى دراسة الأساليب والعناية بالمعنى بدل العناية بالعمل الإعرابي. وذهب إلى أن وظيفتها الحقيقية هي هذه المعاني العامّة الطارئة على الجمل، لا ما نسب إليها من عمل إعرابي [1].

وبدا لنا أنّه يحاول تحقيق دعوة ابراهيم مصطفى في تبويب الوحدات اللّغوية على أساس معناها لا على أساس عملها الإعرابي أو لفظها حسب تعبيره في تبويبه للأدوات. حسب المجموعات الفرعيّة التالية:

1 - الاستفهام وأدواته

وأدرج أين وكيف في هذا الباب إلى جانب حرفي الهمزة وهل دون أن يحكم صراحة بحرفيتهما.

2 - النفي وأدواته

وقد أدرج ضمن حروف النفي «ليس».

3 - التوكيد وأدواته

وجمع في باب واحد بين حرف إنّ الداخلة على الجملة الإسمية ونون التوكيد الداخلة على الفعل.

---

1 في النحو العربي قواعد وتطبيق ص 39/38.

4 -الشرط وأدواته: لم يذكر فيه أسماء الشرط.

5 - الاستثناء.

6 - أدوات الوصل.

وقد عدّ حروف الإضافة أو الجرّ منها.

الكنايات

هي القسم الأخير من أقسام المخزومي وقد بدا لنا أنّها نظيرة ما سماه الأستاذ أنيس مقتفيا في ذلك أثر برحشتراسر «الضمير» وقد أدرج ضمنها المجموعات الفرعية التالية:

1 - الضمائر: وهي كنايات أو إشارات، يشار بها إلى المتكلمين والمخاطبين والغائبين وهي قسمان متصلة ومنفصلة. مع إغفال تبويبها بين البارز والمستتر.

2 - الإشارة

3 - الموصول بجملة.

4 - المستفهم به.

يقول «وهو كناية تضمنت معنى الهمزة في الاستفهام، فحملت عليها، واستعملت استعمالها»: واستعرض الكلمات التي عدّها القدماء أسماء دالة على الاستفهام.

5 - كلمات الشرط

«وهي كنايات تضمّنت إن في الشرط، فحملت عليها واستعملت استعمالها»، واستعرض الكلمات التي عدّها النحاة أسماء دالة على الشرط لما تعذر عليه الحديث عنها في باب الأداة أو الحرف.»

4.3 - تمام حسان

لم يؤثر ابراهيم أنيس في مهدي المخزومي فحسب بل إنّه أثر كذلك في تمام حسان الذي اعتمد في كتابه مناهج البحث في اللّغة التقسيم الرباعي الوارد

في كتـاب من «أسرار اللّغة». فقسم الكلمات العربيّة إلى:

1 - اسم - 2 - فعل - 3 - ضمير - 4 - أداة.

وجعل من أقسام الضمير:

أ - ضمير الشخص.

ب - ضمير الصلة.

ج - ضمير الإشارة.

إلا أن بين الرجلين، رغم هذا التطـابق فارقـا هاما. فـقـد بنى تمام حسـان تقسيـمه على أسس نظرية لا نجدها عند سـابقه أفادها من المنهج الذي نشـره وشهر به. ولذلك لا نستـغرب ألا يقنع بهذا التقـسيم الذي اعتمده بصـفة وقتيـة ويقترح تقسيما جديدا كان له صدى ملحوظ عند الباحثين [1].

يندرج تقـسيم الأستاذ تمام حـسان للـكلم ضمن مـشروع طمـوح يتناول مختـلف ظواهر اللغة ومستـويات البحث فيـها حـسب منهج معلوم سـماه المؤلف المنهج الوصفي واعتبر عمله تطبيقا له.

ولئن كان المؤلف ضنـينا بمصادره فإن بعض اخـتياراته ومـقدماته بالإضـافة إلى ما أسلفه في كتبـه السابقة ترجح اعتماده «النظرية السياقـية للمعنى» التي عرف بها أستـاذه فيرث Firth فقـد أخذ عنه أثناء دراسـته بانقلتـرا بعض آرائه وطعمـها ببعض أقـوال دي سوسير تطعـيما خفـيفا. يدلّ على ذلك تعريفـه للّغة [2] وتشقـيقه للمعنى فروعا ثلاثة:

أولّها المـعنى الوظيفي: وفـيه ثلاثة أقـسام فـرعية وتناظـر ثلاثة مسـتويات لغوية:

- هي المستوى الصوتي.

- المستوى الصرفي.

---

1 انظر: فاضل الساقي: أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة وحماسة عبد اللّطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث.

2 اللّغة العربية معناها ومبناها ص 28.

- المستوى النحوي.

ثانيها المعنى المعجمي.

ثالثها المعنى الدلالي أو المعنى الاجتماعي ويحدده المقام الاجتماعي.

وقد اتّخذ تمام حسان من هذا التشقيق للمعنى أساسا يبني عليه كتابه. فعقد لكل مستوى من المستويات المذكورة فصلا في كتابه. وقد نزّل مبحث أقسام الكلم بمقتضى التصور «السياقي للمعنى» الذي اعتمده ضمن المعنى الوظيفي وبصفة أدقّ ضمن المستوى الصرفي ولمّا كان المعنى الوظيفي يتّصف بالنظامية أو يمثل الجانب النظامي من الظاهرة اللّغوية، كانت المستويات الصوتية والصرفية والنحويّة نظما فرعية أيضا وكان المستوى الصرفي يمثل نظاما، حدّد له المؤلف ثلاثة أسس:

1 - مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم كالاسمية والفعلية والحرفية، ويرجع بعضها إلى تصريف الصيغ كالإفراد والتثنية والجمع وكالتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير، ويرجع بعضها الثالث إلى مقولات الصياغة الصرفية كالطلب والصيرورة والمطاوعة والأدواء والحركة والاضطراب أو إلى العلاقات النحوية كالتعدية والتأكيد.

2 - طائفة من المباني تتمثل في الصيغ الصرفية بعضها صيغ مجرّدة وبعضها لواصق وبعضها زوائد وبعضها مباني أدوات.

3 - طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية وأخرى من المقابلات أو القيم الخلافية بين المعنى والمعنى والمبنى والمبنى.

والجدير بالملاحظة أن المؤلف وإن كان جمع ضمن المعاني الصرفية بين ما سماه المعاني التقسيمية وبقيّة المقولات الصرفية المألوفة فإنّه لا يضعهما على قدم المساواة إذ يعتبر بشكل ما ما سمّاه المعاني التقسيمية أهمّ. فهي حجر الزاوية في النظام الصرفي للعربية. يقول: «وإذا تصورنا النظام الصرفي في صورة جدول تتشابك فيه العلاقات والمقابلات فإن هذا النوع من المباني سيمثل البعد الرأسي لهذا

الجدول أما المباني التصريفية [الباقيـة] كالمتكلم.. والتذكير والتأنيث الخ... فتمثل البعد الأفقي»[1].

وبـعـد أن قـدم تمام حسـان تصوره للنظام الصـرفي وتألّفه في بعده الـرأسـي مـن مـعـانـي التقسيم ومـبـانـيه وتألفه في بعده الأفـقي مـن مـعـانـي التصريـف ومبانـيه تـفـرق بـين كـلّ هـذه الكيانـات العلاقات الإيجابية والمقابلات أو القـيـم الخـلافـيـة، تـعـرّض إلـى القـسـمـة الثـلاثيـة التي خلّـفـها النحـاة الـعــرب[2].

وبـدا له أن أفـضل طريقـة لإقـامـة تقـسيم ناجـع لأقسام الكلم يتـمثّل في اعتماد اعتـباري المبني والمعنى مجتمعـين بحيـث لا ينفـك الأخذ بمقياس من المبني عـن الأخـذ بمقيـاس من المعنـى: «فأمـثـل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتباريـن مـجتمعـين فيبنـى علـى طائفـة مـن المبـانـي ومـعها جنبا إلى جنب فلا ينفك عنها طائفـة أخرى من المعاني». وبدا له أيضا أن تقـسيم القدامى لم يراع دائـما مـراعـاة كافيـة اعتـباري المعـنى والمبنـى مـجتمـعين متضامـنـين علـى النحو الـذي افتـرضه.

ومن هذه الجهة ارتأى «أن التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعـادة النظـر ومـحاولة التـعديـل بإنشــاء تقسيم جديد مـبنى على استـخدام أكـثـر دقّـة لاعتبـاري المعـنى والمبنـى اللّذين ذكرناهما وفصّلنا القـول في كل منهـما[3]». وهو إذ يشترط تضامن اعتباري المعنى والمبنى فـإنّه لا يشترط أن يتميّز كلّ قسم من الكلم عـمّا عـداه بنفس العـدد من خصـائص المبنى والمعنى. بل يكفي أن يـتمـيّز بـبـعض اعتبارات المعنى أو ببعض اعتـبارات المبنى. «إذ المهم أن لا يكون التفريق من حيث المبـاني فقط وإن تعـددت أو المعـاني فقط وإن تعـدّدت». ثم ترجم اعـتـبـاري المبنى

---

1 المرجع نفسه ص 83/82.

2 المرجع نفسه ص 87.

3 المرجع نفسه ص 88.

والمعنى إلى جملة من المقاييس الفرعية الإجرائية اعتمدها تقريبا دائما في كافة الأقسام لضبط خصائصها سواء كان بالإيجاب عند تحققها فيها أو بالسلب عند غيابها من وحداتها. وهذه المقاييس هي التالية:

1 - الصورة الإعرابية

ويعني بها اتّصاف الوحدات اللّغوية بالبناء أو بالإعراب بفروعه وأنواعه [1].

2 – الصيغة الخاصة

ويعني بها تحقّق خاصية الاشتقاق أو الجمود وعدد الحروف الأصول والزوائد [2].

3 – من حيث قابلية الدخول في الجدول

والجداول عنده ثلاثة:

– جدول إلصاق: ويقصد به ما يلحق بالكلمة من الصدور والأحشاء والأعجاز كالحركات الإعرابية، والجرّ والتنوين والإضافة أو تاء التأنيث أو المخاطبة أو حروف المضارعة.

ويدرج ضمن الإلصاق السين وسوف ولام الأمر والضمائر المتّصلة كلّ في بابه.

– جدول تصريف: كتصريف الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، وتصريف الصفة إلى اسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة أو تفضيل أو مبالغة.

– جدول إسناد: ويقصد به إسناد الأفعال إلى الضمائر [3].

---

1 المرجع نفسه ص 100 - 106 - 11 - 121.

2 المرجع نفسه ص 92 - 100 - 106 - 111 - 117 - 121.

3 المرجع نفسه ص 92 - 93 - 101 - 106 - 121.

4 - الرسم الإملائي

وقد أدرج ضمنه تارة تنوين باب الاسم والصفة وأدرج ضمنه تارة أخرى الضمائر المتصلة لعدم استقلالها في الخط بشكل خاص بها والتصاقها بالكلمات التي تلتصق بها التصاقا يجعلها كالجزء منها [1].

5 - من حيث اتصالها باللواصق

قسم الكلم حسب اتصالها باللواصق أو عدمه وذلك على نحو ما وضّحناه فتفترق أقسام الكلم بأنواع اللواصق التي تقبلها وأنواع اللواصق التي تأباها. وأدرج ضمن اللواصق بالإضافة إلى علامات الإفراد والتثنية والجمع، والتأنيث والمضارعة أداة التعريف وضمائر الجرّ المتصلة والتنوين والإضافة [2].

6 - من حيث التضام وعدمه

والمقصود بالتضام «هو تطلب إحدى كلمتين للأخرى في الاستعمال من قبيل تطلب ياء النداء والمنادى وواو القسم والمقسم به والمضاف والمضاف إليه والفعل والفاعل أو المفعول به إن قدم» ويعدّ المؤلف من التضام أيضا دخول قد وسوف ولم ولن ولا الناهية على الفعل ودخول النواسخ وحروف الجرّ والعطف والاستثناء على الضمائر. ويفارق «التضام» المقياس السابق له من حيث أن اتصال اللواصق هو ضمّ جزء كلمة إلى بقيّة هذه الكلمة لا الجمع على نحو ما بين كلمتين [3].

---

1 المرجع نفسه ص 93 - 112 - 126.

2 المرجع نفسه ص 93 - 94 - 101.

3 المرجع نفسه ص 94 - 112 - 118.

7 – من حيث الرتبة

وهي تفريع على مبدأ التضام وخصصها للرتب المحفوظة مثل ضرورة تقدّم الجار على المجرور أو تقدّم الموصول على صلته الخ. . .[1] هذا فيما يتعلق بالمقاييس الشكلية حسب تعبير المؤلف وأتباعه.

أما المقاييس التي تندرج ضمن اعتبار المعنى فقد أدرج ضمنها:

1 – الدلالة على مسمى وعدمه[2].

2 – الدلالة على حدث وضده[3].

3 – الدلالة على الزمن وضده[4].

4 – الدلالة على المعنى الجملي في الجملة كناية عن أساليب النفي والاستفهام والشرط الخ. . . .[4]

5 – التعليق: ويقصد به العلاقات النحويّة كالإسناد (الفاعلية) والنسبة (المفعولية) والنسبة (الإضافة)والتبعية (التوابع).

لا تمثل هذا المقاييس دائما مقاييس مستقلة بعضها عن بعض. وقد يتكرر مضمونها أحيانا رغم اختلاف التسمية. لكن الأستاذ تمام حسان استخدمها واعتمد تحقق بعضها في بعض الأقسام وعدمه (أي حضورها بالسلب والايجاب) للتمييز بين سبعة أقسام جديدة زعم أنه يتفادى بها مواطن الضعف في التقسيم الثلاثي ونحن نعرضها دون عرض مقاييسها لعدم الإطالة.

---

1 المرجع نفسه ص 111 - 117 - 121 - 125.

2 المرجع نفسه ص 90 - 113 - 122.

3 المرجع نفسه ص 95 - 102 - 107.

4 المرجع نفسه ص 102 - 107 - 118 - 122.

4 المرجع نفسه ص 118 - 122.

القسم الأوّل: الاسم

وقد تبيّن له فيه خمسة أقسام فرعية.

الأول: الاسم المعيّن وهو الذي يسمي طائفة المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام والأجسام والأعراض واسم الجثة.

الثاني: اسم الحدث ويطلقه المؤلف على المصدر واسم المصدر، واسم المرّة واسم الهيئة وتدخل حسب المؤلف أيضا تحت «اسم المعنى».

الثالث: اسم الجنس ويدخل تحته أيضا اسم الجنس الجمعي كعرب وترك ونبق واسم الجمع كإبل ونساء.

الرابع: ما سمّاه الميميّات اعتمادا على بداية صيغها الصرفية بميم زائدة وتشمل: اسم الزمان والمكان والآلة ماعدا المصدر الميمي.

الخامس: الاسم المبهم وهي طائفة من الأسماء لا تدل على معيّن وتدل عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها. وتحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غير ذلك من طرق التضام فمعناها معجمي لا وظيفي ولكن مسمّاها غير معيّن وذلك نحو: فوق، وتحت وقبل وبعد وأمام ووراء وحين ووقت وأوان وحوصلها في الرسم البياني التالي [1].

الاسم

الاسم المعيّن	اسم الحدث	اسم الجنس	الميميّات	الاسم المبهم
	المصدر		اسم الزمان	
	اسم المصدر		اسم المكان	
	اسم الهيئة		اسم الآلة	

1 المرجع نفسه ص 90 - 91.

القسم الثاني: الصفة

وأدرج ضمنها:

صفة الفاعل - والمفعول - وصفة المبالغة - والصفة المشبهة - وصفة التّفضيل ولم يدرج ضمنها «المنسوب».

وعرّفها من حيث المعْنى بأنّها لا تدل على مسمًّى مثل الإسم وإنّما تدلّ على موصوف بما تحمله من معنى الحدث.

وألح من الناحية الشكلية على أن مشابهتها للفعل من وجه وللاسم من وجه آخر تبرر إفرادها بقسم خاص [1].

القسم الثالث: الفعل

وقد عرّفه من حيث الدلالة بأمرين:

- أوّلهما دلالته على الحدث لاشتراكه مع المصدر في مادة واحدة.
- ثانيهما: دلالته على الزمن دلالة صرفيّة من شكل صيغته وميّز بين هذه الدلالة الصرفية للزمن والدلالة النحوية التي يكتسبها الفعل من استعماله في سياق.

وأبرز من ناحية المبنى اقتصار الفعل على وظيفة المسند وعرض الخصائص اللفظية المعهودة للفعل [2].

القسم الرابع: الضّمير

وأدرج ضمنه ثلاثة أقسام فرعيّة هي:

- ضمائر الشخص.
- ضمائر الإشارة.
- ضمائر الموصول.

---

1 المرجع نفسه ص 98 - 99.

2 المرجع نفسه ص 104 - 105.

وأشار المؤلف إلى أن دلالة الضمير بأقسامه الفرعية دلالة وظيفية لا معجمية على خلاف دلالة الأسماء وأشار على مستوى التعليق إلى دورها في تماسك أطراف الجملة المركبة دون أن يتعرض لدورها في تأدية دور المسند إليه [1] .

القسم الخامس: الخوالف

يجمع بين وحدات هذا القسم أنّها كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية للكشف عن موقف انفعالي وقد قسمها إلى أربعة أنواع [2] .

1 - خالفة الاخالة: وهو يقصد بها ما كان يسميه النحاة (اسم الفعل) من نحو هيهات، وهي اسم فعل ماض و«وي» وهي اسم فعل مضارع، و «صه» وهو اسم فعل أمر.

2 - خالفة الصوت: ويقصد بها ما كان النحاة يسميه (اسم الصوت) من قبيل: هلاّ لزجر الخيل، وكخ للطفل وبسا للقطة الخ. .

3 - خالفة التعجب: ويعني بها ما كان النحاة يسمونه صيغةالتعجب ما أفعل زيدا وأفعل بزيد.

4 - خالفة المدح: ويريد بها فعلي المدح والذم: نعم وبئس. وتجدر الملاحظة إلى أن المؤلف اعتبر هذه الوحدات اللغوية قسما برأسه لاشتراكها في ما سماه معنى جمليا.

هو الأسلوب الإفصاحي الإنشائي، وأشار إلى أن اشتراكها في تأدية دور المسند يمكن أن يفسّر إدراج النحاة القدامى لها ضمن باب الفعل.

القسم السادس: الظرف

ويقصره المؤلف على الكلمات المبنية غير المتصرفة القريبة من الأدوات والضمائر من قبيل:

ظروف الزمان: إذ، إذا، لما، أيان، متى.

1 المرجع نفسه ص 108 - 109 - 110.

2 المرجع نفسه ص 113 - 114 - 115 - 116.

ظروف المكان: أين، أنّي، حيث

وأخرج من هذا القسم كلّ الأسماء التي تؤدي نحويا وظيفة الظرف أو المفعول فيه وغيرها من الوظائف: مثل المصادر وأسماء الزمان والمكان، وبعض ضمائر الإشارة إلى المكان مثل ثم وهنا وبعض الأسماء المبهمة وبعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية كسحر وصحوة، وليلة ومساء وغدوة.

القسم السابع: الأداة

وقد عرّفها بكونها مبنى تقسيميا يؤدي معنى التعليق، وهذه العلاقة التي تعبّر عنها الأداة تكون بين الأجزاء المختلفة من الجملة.

وقسّم تمام حسان الأداة قسمين كبيرين

- القسم الأوّل: سمّاه الأداة الأصلية وهي تقابل الحروف كما عرّفها النحاة القدامى كحروف الجر والنسخ والعطف.
- القسم الثاني: سمّاه الأداة المحوّلة: وهي الوحدات التي ارتأى المؤلف أن يجمع بينها وبين الحرف في قسم واحد والأداة المحوّلة قد تكون:
- ظرفية: «كاستعمال أين أو أنّى في الاستفهام والشرط».
- اسمية: «كاستعمال كم وكيف في الاستفهام والتكثير والشرط».
- فعليّة: تحويل أفعال تامة إلى أفعال ناقصة مثل كان وأخواتها أو كان وأخواتها.
- ضميرية: كتحويل من وما وأي إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية والظرفية والتعجب.

وتشترك الأدوات في أنّها تدل على مَعَان وظيفية لا معجمية [1].

5.3 - عبد الرحمان أيوب

آخر من نعرض له من المحدثين هو: عبد الرحمان أيوب. لم يقترح عبد الرحمان أيوب تقسيما جديدا ولم يستقص البحث على نحو ما صنعه تمام حسان،

1 المرجع نفسه ص 123 - 124 - 125.

ولكننا نخصّص له مكانا ضمن هذا العرض، لأنّه وإن سلم بأن النحاة تأثروا بالفلسفة اليونانية فقد اتّجه وجهة من البحث لا نجدها عند غيره.

ملخّص رأيه أن تعريف القدامى للأقسام الثلاثة يعكس نظرية أفلاطون في الموجودات. وفي عرض سريع لهذه النظرية التي نرجّح أنه يقصد بها أرسطو

- يقول إن أفلاطون قسّم الموجودات إلى ثلاثة أنواع.

- ذوات ويعني بها الأمور المادية «كالكرسي والحجرة» أو المعنوية «كالحكمة» و«الصبر».

- وأحداث تقع في زمن خاص كحضر وتكلّم و«كلاهما له وجود واقعي».

- وعلاقات تربط بينهما، ويتميز هذا الكيان الثالث بكونه مجرد اعتبار ذهني [1].

وبناء على هذه النظرية الفلسفية في الموجودات «قسم أفلاطون الألفاظ في (لغته الإغريقية) على أساس دلالتها على هذه الموجودات فقال. بأن الكلمة قسمان: اسم وهو يدل على ذات، وفعل وهو ما يدل على حدث وهناك نوع ثالث يدل على العلاقة بين الذات والحدث سماه أفلاطون بالعلاقة [2].

وقد رأى عبد الرحمان أيوب أن النحاة [العرب] قسموا الكلمة إلى أقسام ثلاثة لنفس الاعتبار الذي قام عليه تقسيم أفلاطون وأن تعريفاتهم تنطبق كل الانطباق على أجزاء الموجودات التي ذكرتها فلسفة أفلاطون لأنّهم قالوا:

1 - «الاسم وهو الكلمة التي تدل على معنى في نفسها دون علاقة بالزمن.

2 - الفعل وهو الكلمة التي تدل على معنى في نفسها مع علاقتها بالزمن.

---

1 دراسات نقدية في النحو العربي ص 9.

2 المرجع نفسه ص 10/9.

3 - الحرف وهو الكلمة التي تدل على معنى في غيرها دون علاقة بالزمن» [1].

ولهذا السبب طعن في صحة تعريفاتهم لأنّها قائمة على أساس الدلالة المجردة قائلا «إن هذه التعريفات لا تتصف بالكمال لأنّها وحدها لا تكفي لحصر جميع الأفراد التي يجب أن تدخل في نطاقها ولا لنفي جميع ما عداها من الدخول فيه» [2].

ودعا إلى الاقتصار في تبويب الكلم على ما سماه النحاة علامات لأنّها هي وحدها الكفيلة بإقامة حدود جامعة مانعة.

يقول: «لما كانت العلامات هي التي تميّز بين الأنواع وتحصرها فإنها هي التي يمكن أن يطلق عليها أنها جامعة ومانعة [3]». وهذا وجه الطرافة عنده لأنه يستند في هذا الموقف إلى رأي المدرسة الشكلية ويقصد بها المدرسة التوزيعية التي تزعّمها هاريس.

4 - ترجمة أقوال المحدثين وفق الإطار النظري للعمل

سبق أن أشرنا إلى أننا نهدف من وراء عرض آراء المحدثين في موضوع أقسام الكلم إلى التمهيد للسؤال الأساسي الذي حددناه لهذا القسم وهو معرفة الكفاية الوصفية لهذا التقسيم ومدى ملاءمته لمعطيات اللسان العربي وفي مقاربة أولى لهذه الغاية وفي صياغة أولى نتساءل إلى أي حدّ يمكن التسليم بوجاهة هذه الآراء التي استعرضناها فنتخذها دليلا على ضعف كفاية القسمة الثلاثية الوصفية لمعطيات العربية.

إن اختلاف منطلقات هذه البحوث وتعدد السياقات التاريخية التي اندرج ضمنها أصحابها حسبما وضحناه في القسم الأوّل لا يسمح لنا باعتمادها وفق

---

1 المرجع نفسه ص 8.

2 المرجع نفسه ص 20.

3 المرجع نفسه ص 21.

صياغتها الأولى، ويشكلها الخامّ دليلا علميّا على ما نحن بصدد بحثه. فقد أخذنا على أنفسنا للأسباب النظرية التي وضحناها في القسم الثاني[1]، إرجاع مختلف الأقوال التي نباشرها إلى القاعدة النظرية لهذا العمل وترجمتها وفق إحداثياته، تيسيرا للنقاش وضمانا لتقدمه. لذلك صار لزاما علينا إعادة صياغة هذه الأقوال وفق إطارنا النظري.

4. 1 - تبويب محاور أقوال المحدثين

ونبدأ بتبويب أوّلي لأهم محاور هذه الأعمال يقرّبنا من هدفنا فنقول:

تدور هذه الأعمال حول ثلاثة محاور كبرى:

المحور الأوّل ذو طابع تاريخي: ويهم نشأة النحو العربي ومدى أصالته أو تأثره بالتراث اليوناني.

المحور الثاني: ذو طابع لغوي عام ويهم الأسس العامّة الواجب اتباعها لإقامة تبويب للكلم ملائم للسان العربي ولعامة الألسنة البشرية.

المحور الثالث: ذو طابع لغوي أخصّ يغلب عليه الجانب الإجرائي ويتناول تعريف الأقسام وتوزيع الوحدات اللّغوية بينها.

4. 2 - إعادة صياغة المحور الأوّل من أقوال المحدثين المتعلق بنشأة النحو العربي ومدى أصالته

إن إثبات تأثر النحو العربي في نشأته بالتراث اليوناني سواء كان ذلك في جانبه الفلسفي أو اللّغوي، أو إثبات أصالته، لا يمثل في حد ذاته حجة على ضعف الكفاية الوصفية للقسمة الثلاثية ولا حجة على قوّتها.

ذلك أن إثبات تأثر النحو العربي المفترض بالتراث الإغريقي لا يمكن أن يكون له معنى من وجهة نظر بحثنا إلا إذا استدللنا على أن ذلكم التأثر قد انعكس بالسلب على وصف العربية. ويقتضي منا إثباته الاستناد بصفة صريحة أو ضمنية

---

1 انظر في هذا العمل القسم الثاني الفقرة رقم 2.2.

إلى بعض الأسس والضوابط التي نعتبرها ضامنة لإقامة تبويب علمي لأقسام الكلم في العربية.

وللسبب نفسه لا يمكن أن تمثّل الفرضية المرجّحة لنشأة النحو العربي نشأة أصيلة بعيدا عن المنطق الأرسطي والنحو الإغريقي، في حد ذاتها دليلا على صحة التقسيم الثلاثي.

ومما يدلّك على ضرورة التمييز بين الجانب التاريخي والجانب اللغوي في هذه القضية أن أوّل القائلين بالفرضية الاغريقية، إنّما قالوا بذلك لدهشتهم أمام سرعة اكتمال النحو العربي في وقت وجيز. وقد استبعدوا أن يوفّق العرب في وصف معطيات لسانهم دون الاعتماد على بعض المفاهيم الفلسفية أو المنطقية لأنّهم كانوا يسوّون بشكل ما بين التفكير الفلسفي أو المنطقي والتفكير العلمي.

نجد هذا القول عند ماركس عند افتراضه: «أن مؤرخي النحو كانوا يجهلون أن النحو قد بني على المنطق [1]». ونجد أصداءه عند هنري فلايش حين يقول:

«ومن الجدير بالملاحظة أن الخليل وسيبويه وكلّ هذا الجيل لم يشتغلوا في النحو العربي اشتغال الفلاسفة. أي بتلك الكفاءة التي تؤهل المرء للتفكير والتحليل والنظرة التأليفية وهو ما لا يتيسر إلا لمن امتلك ثقافة فلسفية (وهذا دون أن نستنقص قيمة هؤلاء الرجال الذاتية وقد كانت قيمة بعضهم عظيمة خاصة الخليل). لقد انطلقوا من الأحداث الملاحظة وعملوا بالاستعانة بالمفاهيم العامّة المذكورة أعلاه [يقصد المفاهيم الأرسطية] دون عمق كبير وتعلقوا بظاهر المعطيات، فكان عملهم سطحيا. . [من ذلك] أنّهم عدموا نظرية عامة في الجملة» [2].

ولم يصبح القول بتأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني دليلا على ضعف كفايته الوصفية إلا عندما ظهرت أولى الفرضيات العامّة حول بنية الألسنة البشرية التي دعت إلى الفصل بين المنطق واللّغة. وليس من الغريب أن يراجع علم

1 انظر عبد الرحمان الحاج صالح: «النحو العربي ومنطق أرسطو».

2 انظر هنري فلايش ص 5 من

Esquisse d'un historique de la grammaire arabe

اللسانيات من جديد علاقته بالمنطق ويقبل به من جديد مساعدا للدراسة اللّغوية على شروط محدّدة.

ولهذه الأسباب وجب التركيز في بحث الكفاية الوصفية للقسمة الثلاثية على المقاييس العامّة الموفية بهذا الغرض في كلّ الألسنة للاستفادة منها في وصف العربية. وهو ما يفضي بنا إلى المحور الثاني من المحاور التي تناولها المحدثون في بحث هذا الموضوع.

3.4 - إعادة صياغة المحور الثاني من أقوال المحدثين المتعلق بأسس تبويب الكلم في اللسان العربي

يمكن أن نرجع أقوال المحدثين إلى ثلاثة مواقف:

1 - موقف أوّل: يدعو إلى اعتماد المعنى لا اللّفظ.

2 - موقف ثان يدعو إلى اعتماد اللّفظ أو ما سماه الخصائص الشكلية.

3 - موقف ثالث يدعو إلى الجمع بين اللّفظ والمعنى أو ما سمّاه المعنى والمبنى.

1.3.4 - الموقف الأوّل

هو موقف ابراهيم مصطفى ومهدي المخزومي، وأكثر ما يجلي موقفهما دعوتهما إلى تبويب ما سمّياه «الأدوات» حسبما تفيده من معنى لا حسب عملها الإعرابي. وإن أردنا تحصيل معنى دقيق له وفق الفرضيات العامّة المتعلّقة ببنية اللّغة التي نعتمدها، قلنا إن هذا الموقف يدعو إلى بناء تبويب أقسام الكلم وفق مادّة المضمون.

وقد سبق أن أشرنا إلى أنّ المعنى من خلال تحليل الشاهد «لا أعلم»[1] تجربة حدسية تتشكّل تشكّلا تختلف مخايله وصياغته من لسان آخر حسب غربال بنية المضمون. ولما كان عدم الوعي ببنية المضمون وبصفة عامّة بالوظيفة

---

1 انظر في هذا العمل القسم الأول الفقرة 1.2.11.

السيميائية (Fonction Sémiotique) من أهمّ الأسباب العلمية التي تفسّر أخطاء الأروبيين القدامى [1]، صارت الدعوة إلى إقامتها على أساس مادّة المضمون قولا غير مقبول حسب تأويلنا. ولعلّ عدم اطّلاع صاحب إحياء النحو وتلميذه على علم اللسانيات حسب ما أسلفنا يفسّر نقدهما للتراث بالاعتماد على فرضيات لا تقبلها النظرية اللسانية.

إن تهافت منطلقات أصحاب هذا الموقف لا يعني ضرورة صحّة التقسيم الذي نقدوه. ولكنّه يشير إلى وجهة من البحث يمكن أن تؤدي إلى هذه النتيجة وذلك إن أثبتنا أن تبويب الكلم أو بعضها حسب عملها الإعرابي يمثّل وفاء لبنية المضمون.

2.3.4 - الموقف الثاني

هو موقف عبد الرحمان أيوب وقد اعتمدنا انتسابه لما يسميه المدرسة التحليلية الشكلية ودعوته لتأسيس أنواع الكلم على الخصائص الشكلية وحذره من تعريفها بدلالتها لاعتباره ممثلا لهذا الموقف [2].

ويبدو من خلال إشاراته المقتضبة إلى تاريخ اللسانيات ملمّا بأخطاء النحو الأروبي القديم ومقتنعا بضرورة احترام بنية المضمون في كل لسان وإن عبّر عن ذلك في لفظ يخالف لفظنا. وتبدو دعوته إلى اعتماد الخصائص الشكلية عوض دلالة الألفاظ في تبويب الكلمات في العربية وجيهة وقريبة من مواقفنا النظرية التي تسلّم بأولوية العلاقات على غيرها من الاعتبارات في تحديد الكيانات اللّغوية.

---

1 انظر في هذا العمل القسم الأول الفقرة رقم 2.6.

2 دراسات نقدية في النحو العربي ص: «هـ».

ولهذه الأسباب يتخذ نقده للقسمة الثلاثية وزنا أكبر. وقد ذهب فيه إلى أن العرب أقاموا تقسيم الكلمة العربية باعتبار دلالة الألفاظ [1] وهو قول يعني أن القدامى أقاموا تقسيمهم حسب مادّة المضمون.

4.3.3 - الموقف الثالث

ويمكن أن ندرج ضمنه كلاًّ من

- ابراهيم أنيس لأنه اعتمد في مقترحه المتعلّق بأقسام الكلم على ثلاثة مقاييس ترجع بشكل ما إلى «الشكل والمعنى» وهي المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام.

- وتمام حسان لأنه جعل «المعنى والمبنى» عنوان أشهر كتبه واتخذ هذه الثنائية قاعدة نظرية يؤسس عليها تقسيمه الجديد للكلم ويبني عليها سائر فصول كتابه. ويبدو صاحبا هذا الموقف، قريبين من الفرضيات العامّة المعتمدة في هذا العمل وواعيين بتشكل صعيد المضمون في الألسنة البشرية بمقتضى بنية تتغير من لسان إلى آخر، مثلما يدل على ذلك احترازهما من خلط المباحث اللّغوية بالمباحث الفلسفية أو إخضاع بنية المضمون في لسان ما عند وصفه، إلى بنية مضمون لسان آخر.

ولئن بدا تمام حسان أقرب إلى مرجعنا النظري وأكثر وضوحا وتفصيلا، فليس ذلك غريبا بحكم تأخره التاريخي عن صاحبه واختلاف انتمائه اللساني على نحو ما بيّنا آنفا [2]. لذلك يجوز حسب رأينا أن نعتبره أظهر ممثل لهذا الموقف. وممّا يزيدنا أنســـا بآراء تمام حسان اعتماده النظرية السياقية للمعنى وقد اشتهر صاحبها

---

1 المرجع نفسه ص 10: اتخذ النحاة الدلالة أساسا لتقسيم الكلمة وتعريفها، وكذلك فعل أفلاطون.

2 انظر في هذا العمل القسم الأول الفقرة 4.2.

الأستاذ فيرث بمناهضة النظريات اللّغوية القديمة التي كانت تفترض للمعنى وجودا خارجا عن النظام اللّغوي. وكان يعيبها بالمثنوية (Dualisme) تشبيها لها بالفلسفات الماورائية التي كانت تقول بمثنويّة الروح والجسد [1]. وقد اشتهر في مبحث أقسام الكلم بمناهضة التعريفات التي تقوم على دلالة الألفاظ [2].

4.4 - المحور الثالث

يمكن أن نقسّم هذا المحور ذا الطابع الإجرائي إلى عنصرين فرعيين:

– العنصر الأوّل: يتعلّق بمناقشة تعريف بعض أقسام الكلم والطعن في صحتها. ولقد كانت الحجة الأساسية التي اعتمدها المحدثون على اختلاف رؤاهم تعود إلى كون حدود الأقسام ليست جامعة ولا مانعة، بما أنّها لا تنطبق على كل الوحدات اللّغوية التي تنضوي تحتها.

– العنصر الثاني: يتعلّق بتوزيع بعض الوحدات اللّغوية بين أقسام الكلم. وقد ترددت المناقشات بين ثلاثة توجهات:

– التوجه الأول: اقترح فيه أصحابه تقسيمات فرعية يعتبرونها جديدة ضمن قسم قديم كإفراد إبراهيم أنيس الصفة داخل باب الاسم أو اقترحوا الغاء تقسيمات فرعية داخل قسم معروف كإلغاء التمييز بين اسم الجنس والاسم والعلم. (أنيس وتمام حسان).

– التوجه الثاني: تمثل في نقل أقسام فرعية من قسم إلى آخر دون إحداث قسم جديد، كنقل إبراهيم أنيس الظروف من باب الاسم إلى باب الأداة.

– التوجه الثالث: قام على إخراج أقسام فرعية كانت في باب واحد ووضعها في قسم خاص برأسه إلى جانب الأقسام الثلاثة السابقة. وقد تركّزت

---

1 انظر ليونس (Lyons) مبادئ في علم الدلالة بالفرنسية Eléments de sémantique الفقرة رقم 4 - 3 بعنوان: Nominalisme, Réalisme et conceptualisme.

2 انظر ليونس (Lyons) علم الدلالة اللّغوي بالفرنسية: Sêmantique linguistique ص 73 - الهامش رقم 3.

أغلب هذه الاجتهادات على باب الاسم ونقل الكثير من الأقسام الفرعية داخله إلى الخارج وأصبحت أقساما قائمة بذاتها.

من هذا الباب إفراد الصفة، أو الضمير، أو الظرف بأقسام خاصّة بعدما كانت مجموعات فرعية داخل باب الاسم أو كإخراج اسم الفعل إلى باب الخالفة. وإن نحن أردنا ترجمة محتوى هذا المحور الثالث إلى فرضيات هذا العمل، قلنا إن هذا المحور عموما لطابعه الخاص يقدم الحجج الإجرائية التي تدل على عدم احترام القدامى لبنية المضمون في لسانهم.

5.4 - حوصلة أولى لأقوال المحدثين بعد ترجمتها وفق الإطار النظري لهذا العمل

بعد ترجمة مختلف آراء المحدثين وفق الأحداثيات النظرية لهذا العمل أصبح من الممكن اتخاذها منطلقا لتقييم هذا الجانب من المنوال النحوي العربي. ويمكن أن نقول في حوصلة أولى إن أهمّ الآراء اتجهت إلى الزعم بأن التقسيم الثلاثي لا يلائم شكل المضمون للسان العربي. ويبدو هذا القول صائبا.

- لأن الحدود التي اعتمدها القدماء لإقامة أقسام الكلم تبدو غير جامعة ولا مانعة.

- لأن المحدثين اكتشفوا أصنافا أخرى للكلم تبدو أفضل من تلك التي خلفها القدامى، وأقرب إلى شكل المضمون في اللسان العربي.

5 - مناقشة أقوال المحدثين في القدماء

إن مناقشة أقوال المحدثين تقتضي منّا على غرار ما قمنا به في القسم السابق أن نتأكّد من مدى سلامة عرض المحدثين لنظرية القدماء ومدى تمثيله لها تمثيلا وافيا.

1.5 - المصادر المعتمدة غير ممثلة للتراث النحوي

إذا تأملنا تعاريف أقسام الكلم التي نسبها المحدثون إلى القدماء لفت انتباهنا أنهّم لا يحيلون في الغالب في شأنها على مصادر محدّدة. ويغلب عليهم أن يرووها بمعناها دون التقيّد بدقائق لفظها. كما يمكن أن نستفيد ذلك من الرجوع إلى نص أنيس أو عبد الرحمان أيوب.

أنيس [1]	أيوب [2]
1 - الاسم: "ما دل على معنى وليس الزمن جزءا منه". 2 -الفعل: "يفيد معنى كما تدل صيغته على أحد الأزمنة الثلاثة. 3 - يكادون يجردون [الحروف] من المعاني وينسبون معناها لغيرها من الأسماء والأفعال".	1 - الاسم: "هو الكلمة التي تدل على معنى في نفسها دون علاقة بالزمن". 2 - الفعل هو الكلمة التي تدل على معنى في نفسها مع علاقتها بالزمن. 3 - الحرف: "وهو الكلمة التي تدل على معنى في غيرها دون علاقة بالزمن".

فإن أحال بعضهم إلى مصدر معلوم مثل تمام حسان في تعريفه للاسم أحال على ألفية ابن مالك. وقد وضحنا في القسم السابق أوجه اعتراضنا على اعتماد هذا النوع من المصادر التعليمية عند عرض آراء القدامى ممّا أغنى عن إعادته.

1 انظر من أسرار اللغة على التوالي ص 279 - 280.

2 انظر دراسات نقدية ص 8.

2.5 - الحدود التي اعتمدها المحدثون حدود طارئة على التفكير النّحوي

إلا أننا نذكّر أن من أظهر عيوب هذه الطريقة أنّها تختزل ثراء التراث النحوي وتحصره في رأي أو موقف، ثم إنها لا تضمن تأويلا سليما له. وقد تأكّدت عندنا هذه الاحتمالات عندما عدنا إلى مصادر التراث النحوي واستقرأنا حدودها لأقسام الكلم. فقد اتضح لنا أن هذه الحدود التي يحيل إليها المحدثون حدود متأخرة وطارئة على التفكير النحوي العربي بدليل أننا لا نجدها عند سيبويه كما تفيد بذلك المقارنة بين الشواهد السابقة للمحدثين والشاهد التالي من الكتاب:

"فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.

فالإسم رجل وفرس، وحائط.

وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع - وما هو كائن لم ينقطع. فأمّا بناء ما مضى فذهب وسمع وسكت وحمد. وأمّا بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب واقتل ومخبرا [يقتل] ويذهب ويضرب وقتل، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء - لها أبنية كثيرة ستبيّن إن شاء الله.

والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل.

وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم، وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها"[1]. حيث نلاحظ غياب حدّ للاسم وغياب المركب بالجر "في غيره" من حدّ الحرف. ولا نجدها أيضا عند

---

1 الكتاب ج 1 ص 12.

المبـرّد (ت 285 هـ) الذي يتابع صاحب الكتاب [1].

وينبغي أن ننتظر القرن الرابع حتى نظفر بحـدود قريب لفظها من مضمون تلك التي يحيل علـيها المحدثون. نجـد بوادر ذلك في كتاب الأصـول لابن السراج (ت 316 هـ) حيث بدأنا نلاحظ مـحاولة تعريف الاسم بدلالته على مـعنى مفرد. والمقابلة بينه وبين الفعل باعتباره يدل دلالة على معنى وزمان يقول:

«الاسم ما دلّ على معنى مـفرد وذلك المعنى يكون شخصا وغـير شخص وأمّا مـا كان غيـر شخص فنحـو الضرب والأكل والظن واليوم والليـلة وإنّما قلت "ما دلّ" على مـعنى مفـرد لأفرّق بينه وبين الفـعل، إذ كان الفعل يدل عـلى معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإمّا حاضر وإمّا مستقبل.

فإنْ قلت: إن فـي الأسماء مـثل اليوم والليلة والسـاعة، وهذه أزمنة فـما الفرق بـينها وبين الفـعل. قلنا: الفرق أن الفـعل ليس هو زمانا فـقط كمـا أن اليوم زمان فقط، فاليوم معنى مفرد للزمان ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر.

ومع ذلك إنّ الفـعل قد قـسم بأقـسام الزمـان الثـلاثة: الماضي والحاضـر، المستـقبل، فإذا كانت اللّـفظة تدل على زمان فقط فـهي اسم، وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل، وأعني بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل [2].

الـــــفـــعـــــل

الفعل مـا دلّ على معنى وزمان وذلك الزمان إمـا ماض وإما حاضـر وإما مستقبل. . . (86)».

ولـم ترسخ قـدم هذه التعـاريف التي يحـيل إلى مـضمـونها المحـدثون في

---

1 انظر المقتضب ج 1 ص 141.

"فـالكلام كله: اسم وفـعل وحـرف جـاء لمعنى لا يخلو الكلام عـربيـا كـان أو أعـجـمـيـا من هذه الثلاثة والمعرب الاسم المتمكن والفعل المضارع...

أمّا الأسـمـاء فـمـا كـان واقـعـا على معنى نحو رجل وفرس..: كل مـا دخل عليـه حرف من حروف الجرّ فهو اسم وإن امتنع فليس باسم.."

2 الأصول لابن السراج: من ص 36 إلى 39.

المصنفات النحوية إلا بداية من القرن السادس مع الزمخشري (ت 538 هـ). ثم مع مختصر ابن الحاجب في كافيته حين أصبحنا نجد التعاريف التالية:

الزمخشري [1]

1 - الاسم: مادل على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران
2 - الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان.
3 - الحرف ما دلّ على معنى في غيره ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه.

ابن الحاجب [2]

1 - ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.
2 - الفعل ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.
3 - الحرف ما دلّ على معنى في غيره ومن ثم احتاج في جزئيته إلى اسم وفعل.

وزادتها شروح ابن يعيش والرضي انتشارا بين الباحثين. وممّا يدعم صحّة هذا القول أننا لا نجد هذا الضرب من الحدود في كتاب الايضاح [3] لأبي علي

---

1 انظر شرح المفصل على التوالي: ج 1 ص 22، ج 7 ص 2 و ج 8 ص 2.

2 انظر شرح الكافية للاستراباذي على التوالي ج 1 ص 35، وج 4 ص 5 و ج 4 ص 259.

3 انظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني: ص 68 - 69 - 70 - 71 - 76 - 82 - 84.

قال أبو علي: «الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف فما جاز الاخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم ومثال الاخبار عنه قولنا: عبد الله مقبل، قام بكر، فمقبل خير عن عبد الله، وقام خبر عن بكر والاسم الدال على معنى غير عين كالعلم والجهل في هذا الاعتبار كالاسم الدال على عين... ومن صفات الاسم: جواز دخول الألف واللام عليه ولحاق التنوين به... قال الشيخ أبو علي: وأمّا الفعل فما كان مستندا إلى شيء ولم يسند إليه شيء مثال ذلك خرج عبد الله، وينطلق بكر. والفعل ينقسم بأقسام الزمان: ماض وحاضر ومستقبل..

"والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل نحو لام الجرّ وبائه وهو وثم وسوف وحتى وأمّا". »

الفارسي ت 377 هـ ولا في كتاب اللمع لابن جني (ت392) [1] ولا في كتاب المقتصد في شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجاني (ت471).

3.5 - الحدود التي اعتمدها المحدثون غير أصيلة

غير أن هذه الحدود التي يتخذها المحدثون ممثلة للتراث النحوي ليست متأخرة وطارئة فحسب إذ يمكن أن يندرج ذلك ضمن التطوّر العلمي الطبيعي للعلوم، بل هي كذلك غير أصيلة ونتيجة من نتائج تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني. ويدلّ على ذلك نصّ هام يعود الفضل - فيما نعلم - إلى الأستاذ المهيري في لفت النظر إلى قيمته في بحثه "خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللّغة" [2] وقد استدل به على نشأة النحو العربي نشأة أصيلة في معرض دحضه لما يسميه كارتر Carter الفرضية اليونانية (hypothèse helléniste).

ورد النص في كتاب الايضاح في علل النحو للزجاجي في باب معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف. وتكمن أهميته بالنسبة إلينا في كونه يثبت أن "التعاريف" التي اعتبرها المحدثون ممثلة للتراث النحوي لها جذور منطقية، وأن بعض النحاة العرب ناهضها وتصدّى لها حرصا منه على تعاريف أخرى كان يعتبرها أليق باختصاصه يقول:

---

1 انظر اللمع لابن جني ص 91/90.
الكلام كله ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى فالاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجرّ أو كان عبارة عن شخص والفعل ما حسن فيه قد أو كان أمرا. والحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال وإنّما جاء لمعنى في غيره نحو: هل وبل وقد، لا تقول بل هل ولا قد هل، ولا تأمر به".

2 انظر الهامش رقم 21 ص 30 من البحث المذكور.
"من الغريب أن هذا النص لا نظن أنه استرعى الانتباه بصفة خاصة رقم أنه مضى أكثر من عشر سنوات على صدور الكتاب الذي ورد فيه".

"حدّ الاسم

"الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به. هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسم البتة. ولا يدخل فيه ما ليس باسم وإنما قلنا في كلام العرب لأنّا له نقصد وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدّا خارجا عن أوضاع النحو فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان تعلّق به جماعة من النحويين وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا، وهو عندنا على أوضاع النحوغير صحيح، لأنّه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء لأن من الحروف ما يدلّ على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو إن ولكن وما أشبه ذلك [1]. »

ونجد نفس الحرص على تمييز أوضاع النحو من أوضاع المنطق في باب الفعل أيضا: حين يقول: «الفعل على أوضاع النحويين ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو قام يقوم. . . .» [2]

وممّا يدعم فرضنا هذا أن أهمّ البحوث التي درست تاريخ النحو العربي، وإن أنكرت تأسيس النحو العربي على المنطق اليوناني فإنّها لم تنكر هذا التأثير في مراحل لاحقة، وترجّح حصوله بشكل واضح في القرن الرابع [3]. وبمقتضى ذلك، ليس من الصدفة أن تظهر مثل هذه الحدود عند ابن السراج الذي نسب إليه جيرار تروبو G. Troupeau إدخال تقسيمات المنطق في كتاب الأصول [4].

---

1 انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ص 48.

2 المرجع نفسه ص 53/52.

3 انظر قول الأستاذ المهيري في بحثه "خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللّغة ص28-29: "وإن وجد المنطق إلى النحو سبيلا بمقولاته ومبادئه وفرضياته فليس ذلك في عهد نشأته وإنّما ابتداء من القرن الثالث..".

4 انظر مقال نحو في دائرة المعارف الاسلامية بالفرنسية.

4.5 - طعون المحدثين في القسمة الثلاثية ليست جديدة على القدماء

إنّ مراجـعة مصادر التـراث النّحوي لا تكشف لنا فقط أن حدود الأقـسام الثلاثة التي اعتبـرها المحدثون ممثلة للتراث النحوي، تعاريف غير أصيلة، ومتأخرة لم يقل بها أحـد من الأئمة الأولين لا الخليل ولا سيبويه ولا المبرّد وناهضها كـثير من النحـاة. إنّها تكشف لـنا أيضا أن أمّ الحـجج التي استـدلّوا بهـا لكسرها سـواء نسبوها إلـى التفكير اللساني الحـديث أم لا موجودة أيضا في التـراث النحوي، قد سبـقت إثارتها ومناقـشتهـا والردّ عليها في بعض الأحـيان. تعـود أهمّ الحجج التي استـدلّ بها المحـدثون لكسر حدود الأقـسام الثـلاثة إلى مبدإ واحـد افتـرضوه وإن اختلفوا في تطبيقه وهو ضرورة توفّـر شرائط الحدّ في جميع الوحدات اللّغوية التي تنضوي تحته.

وقد بيّن بعضهم فـساد الحدود القائمة على المعنى (بصفـة كلية أو جزئية) لعدم استيـعابها لكل أفرادها. بذلك استدل أنيس على فـساد حدّ الاسم والفعل [1]. وبذلك استـدلّ أيـوب على فسـاد حـدّ الحرف وحـدّي الاسم والفـعل لدلالة اسم الفاعـل حسب رأيه على الحـدث والزمان [2]. وبذلك استـدلّ تمام حـسان وفـاضل السـاقي وإن بصفـة جزئيـة لتبـرير دعوتهـما لإخـراج بعض أصناف الكلم من باب الاسم وإفرادها بقسم خاص.

وبيّـن بعـضـهم فـسـاد الحدود الـقائمـة عـلى الخـصـائص الشكليـة أو اللفظية لعـدم انـسحابها على كـلّ أفراد الأقسام الثـلاثة. بذلك استدلّ خـاصة تمام حسـان وفاضل السـاقي، وبه برّرا دعوتهـما إلى إقـامة الكلم علـى اعتبـاري المعنى والمبنـى.

---

1 انظر في هذا العمل القسم الثالث. الفقرة 3 . 2.

2 انظر دراسات نقدية في النحو العربي ص 21.

وإذا عدنا إلى كتاب "الإيضاح في علل النحو" وتفحصنا مناقشة الزجاجي لمختلف حدود الاسم القائمة على مقياس المعنى التي استعرضها قلنا لم يترك القدماء للمحدثين ما ينقدون به التعريف بالمعنى يقول:

«وقال الأخفش: الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني، ويعني ما جاز أن يخبر عنه. وإنّما أراد التقريب على المبتدئ كما ذكرت لك فيما مضى ولم يرد التحقيق، وفساد هذا الحدّ بيّن لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو كيف وأين ومتى.

وقال أبو بكر ابن السراج: الاسم ما دلّ على معنى يكون شخصا وغير شخص... وهذا أيضا حدّ غير صحيح، لأن قوله الاسم ما دلّ على معنى يلزمه منه أن يكون ما دلّ من حروف المعاني وما أشبه ذلك، وليس قوله وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص بمخرج له عمّا ذكرنا. بل يؤكد عليه الإلزام، لأنّه إن جعل أحد قسمي المعنى الذي دلّ على الاسم واقعا على غير شخص فحروف المعاني داخلة معه. وهذا لازم له وكان ممّا اختاره أبو الحسن بن كيسان عند تحصيله وتحقيقه أن قال حاكيا عن بعض النحويين: الأسماء ما أبانت عن الأشخاص وتضمنت معانيها نحو رجل وفرس: ثمّ قال: وهذا قول جامع. وعوار هذا الحدّ أظهر من أن نكثر الكلام فيه لأن من الأسماء ما لا يقع على الأشخاص وهي المصادر كلّها" [1].

وقد نبه الزجاجي أيضا إلى قصور بعض المقاييس اللفظية عن استيعاب كافة أفراد بعض الأقسام. وذلك عند مناقشة حدّ المبرّد للاسم القائم على أساس شكلي وهو إمكانية دخول حرف الجرّ عليه: يقول:

«فأمّا حدّ ابن العباس المبرّد للاسم فهو الذي ذكره في أول المقتضب حين قال: الاسم ما كان واقعا على معنى، نحو رجل وفرس.. ويعتبر الاسم بواحدة: كلّ ما دخل عليه حروف من حروف الخفض فهو اسم، فإن امتنع من ذلك فليس باسم.

---

1 الإيضاح في علل النحو ص 50/49.

وقد أخذ على المبرّد في هذا الحدّ [حدّ الاسم] ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم، وما امتنع منه فليس باسم وقيل إن من الأسماء ما لا يدخل عليه حُروف الخفض نحو: كيف، وصه ومه وما أشبه ذلك»[1].

ويمكن أن نعتبر كثيرا من مضان كتاب فاضل الساقي توسّعا في هذا المبدأ[2].

5.5 - اختلاف عبد الرحمان أيوب وتمام حسان في تحديد الإجراءات الكفيلة بتحديد أقسام الكلم تحديدا يلائم شكل المضمون

إن مراجعة نصّ الزجاجي لا تُفيدنا فحسب أن الحجج التي استدل بها المحدثون سبقهم إليها القدماء، بل إنّها تطرح خاصة من جديد كيفية صياغة حدود جامعة مانعة لأقسام الكلم. وبصفة عامّة: طبيعة الإجراءات الملائمة لتحديد هذه الأقسام في لسان ما بشكل يضمن الوفاء لشكل المضمون. ويزداد هذا السؤال تأكّدا حين نلاحظ أن المحدثين وإن اشترطوا على القدماء صياغة حدود جامعة مانعة، وتعقّبوا المفردات التي لم تطّرد فيها شرائط الحدّ، لم يتفقوا على تحديد الإجراءات الموفية بتصنيف الكلم رغم اتفاقهم إجمالا على ضرورة احترام شكل المضمون مثلما أسلفنا. يدلك على ذلك أن عبد الرحمان أيوب يدعو إلى إقامة التبويب بناء على ما سماه الخصائص الشكلية وسماه القدماء خصائص والعزوف عن التعريف بالمعنى ويقصد بذلك حدود الاسم والفعل والحرف. أما تمام حسان فيدعو إجرائيا إلى مراعاة ما سماه المبنى والمعنى ويدعو إلى تضامنهما. وبمقتضى قول عبد الرحمان أيوب يكون العرب مخطئين في تبويبهم لأنّهم أعطوا الأولوية للحدّ على «الخصيصة» وكان المطلوب منهم من وجهة نظره عكس ذلك بل الاكتفاء بالخصيصة. ومن وجهة نظر تمام حسان يكون القدامى مخطئين في تبويبهم

---

1 المرجع نفسه ص 51.

2 أقسام الكلام بين الشكل والوظيفة ص 41 - 43 - 45.

لأنّهم لم يجمعوا دائما بين مقتضيات التعريف بالمعنى ومقتضيات التعريف بالمبنى، أو بين ما يقتضيه منهم "الحدّ" و"الخصيصة" إن ترجمنا ثنائية المعنى والمبنى التي قال بها، إلى ما يناظرها في التراث.

6.5 - ضرورة البتّ في خلاف عبد الرحمان أيوب وتمام حسان في ضوء أقوال هيلمسليف

ليس لنا من حلّ لرفع هذا الإشكال إلا أن نرجع هذين الموقفين إلى فرضيات هيلمسليف ونقلّبهما من جديد في ضوئها ونترجمهما على مقتضياتها حتّى نعرف أكثرهما تماشيا مع منطلقاتنا وأنجعهما.

قد يبدو رأي تمام حسان أقرب إلى فرضيات هذا العمل لأن تضامن المبنى والمعنى عنده يشابه تضامن التعبير والمضمون الذي قال به صاحب القلوسيماتيك. ومن جهة ثانية. فقد استدل هيلمسليف بتضامن التعبير والمضمون للتشريع لإجراء عملي يمكّن من تعيين ثوابت التعبير والمضمون حسبما أسلفنا وهو إجراء الاستبدال.

وعلى هذا الأساس يبدو من الوهلة الأولى أن تضامن اعتباري المعنى والمبنى يمثل حلا إجرائيا نبني عليه تبويب الكلم في لسان ما.. وهو القول الذي تبنيناه سابقا إلا أن تأملا أفضل "لمقدمة إلى نظرية اللّغة Prolégomènes تبين عدم تماسك هذا الفرض.

7.5 - الاستدلال على أن تضامن المبنى والمعنى عند تمام حسان لا يتلاءم مع تضامن التعبير والمضمون عند هيلمسليف

ذلك أن هيلمسليف اعتمد على فرضية تضامن التعبير والمضمون لتعيين ثوابت التعبير وثوابت المضمون. فقد نزّل قضيّة فرز الثوابت من المتغيّرات ضمن شرط البساطة الذي يقتضيه بناء النظريات العلمية واعتنى بها لأنّها مظهر من مظاهر

عمليّة الاختزال التي يطلبها كلّ عالم يريد ردّ ما لا يتناهى عدده من عناصر النصّ اللّغوي إلى عدد قليل من الأصناف. وقد انطلق في ذلك من تجارب الأنحاء القديمة عندما وضعت الكتابة االألفابائية وانطلق خاصّة من نجاح "الفونولوجيا في اختزال متغيّرات صعيد التعبير بالاعتماد على الوظيفة التميزية للحكم بفائدة هذا العامل التمييزي في تعيين ثوابت صعيدي بنية اللّغة (صعيد التعبير وصعيد المضمون) مهما كان المستوى الذي نباشره ضمنهما.

فقال:

«يصادف الباحث اختلافا بين الثوابت التابعة لصعيد التعبير عندما يجد فيها تعالقا Corrélation أي العلاقة التي نرمز لها بالتركيب الشرطي إمّا وإمّا وتفرض عليك أن تختار بين /a/ و /i/ في قولك /rat/ و /rit/ أو تلك التي تفرض عليك أن تختار بين /ق/ و /س/ في قولك بالعربية / قال/ و / سال/ ويناسبه تعالق آخر على صعيد المضمون (أي العلاقة إمــا. . . وإمــا التــي تختار بمقتضاها ضرورة بين مقداري المضمون "rat" و "rit" بالفرنسية أي تلك التي تفرض عليك أن تختار ضرورة بين مقداري المضمون اللّذين تمثلهما "قال" و"سال" بحيث توجد علاقة بين التعالق [الملاحظ على صعيد] التعبير والتعالق [الملاحظ على صعيد] المضمون. إن هذه العلاقة هي النتيجة المباشرة للوظيفة السيميائية ولتضامن شكل التعبير وشكل المضمون [1]».

ولفهم هذا الشاهد فهما تاما نضيف أن ما يقصده المؤلف بمقداري المضمون اللّذين يحيل عليهما الرمزان "قال" و"سال" هي التجربة الحدسية التي تحصل لك عند استعمالك لهاتين العلامتين اللّغويين بالعربية.

ولئن اقترنت صلوحية هذا المبدأ عند الجمهور العريض بتعيين الوحدات الدنيا للتعبير بسبب صيت نظرية الصوتم، فإن هيلمسليف ألحّ على صلوحيّة هذا العامل التمييزي لتعيين كل مقادير صعيد التعبير أو كل مستوياته، وهو ما يطابق مختلف المركبات اللّغوية إن نظرنا إليها باعتبارها مستويات مختلفة لصعيد التعبير.

---

1 P.T.L. ص 85.

وألحّ خاصّـة على صلوحية هذا المبـدإ في اختزال مـقادير المضمـون وفرز ثوابته من متغيّراته.

يقول: «وإن نحن نظرنا في العلامـات، عوض الصور figures [ثوابت التعبير]، لا في علامة منعزلة وإنّما في علامـتين أو أكثر بينهما تعالق متبادل لاحظنا وجود عـلاقة بين تعـالق ملاحظ على صـعيـد التعـبيـر وتعالق مـلاحظ على صعـيد المضمون. ويكون انعدام مثل هذه العلاقـة دليلا على كوننا إزاء بديلين من العلامة نفسها لا إزاء علامتين مختلفتين» [1].

واتّخذ من ذلك مـقياسـا لتحديد ثوابت المضـمون في صيـغة قاعـدة تذكر بإجراءات تروبتسكوي في تحديد الصوت:

يقـول: «لا يوجـد ثابتـان مخـتلفـان من صـعـيـد المضمـون إلا إذا كـان لتعالقهما [أي اختيارك ضرورة بينهما على النحو الذي يدلك عليه التركيب الشرطي إمّا... وإمّا] علاقة بالنسبة إلى تعالق آخر حاصل على صعيد التعبير...» [2].

فإن تسـاءلت عن الفرق بين تحقق الوظيـفة السيمـيائية على صعـيد ثوابت التعـبير [الصـوتم] وثوابت المضمون كـالعلامات مـثلا أجابك بأنّـه طالما تعلق الأمر بالعلامات اللّغوية فإن نفس الفارق في المضمون يوافقه نفس الفارق في التعبير، أو قل إن نفس الفـارق في التعـبيـر يحدد نـفس الفارق في المضـمون. أمـا إذا تناولنا ثوابت التعبـير فإن نفس الفارق في التعبـير حسب الحالات يحدث تغيـرات مختلفة بين مقادير المضـمون [3].

---

1 المرجع نفسه ص: 86.

2 المرجع نفسه ص: 87.

3 نودّ أن نلفت الانتباه إلى أننا نجد مضـمون هذه الفقرة لهيـلمسليف في لفظ شبيه بلفظه في كتـاب قليزن، مـدخل إلى اللسـانيـات وهو مصنف كان رائج الاستـعـمال في أغلب الجـامعـات الأمريكية قبل انتشار التوليدية.

انظر الفقرة رقم 3 - 6 وعنوانها تعيين اللفاظم.

وقد اعتمدنا على هذه المنطلقات للحكم على قيمة قرائن الابتداء والاستئناف في تقطيع نص لغوي خام إلى جملتين، إذا سلّمنا بأن ما يسميه اللّغويون جملة يمثل ثابتا من ثوابت المضمون. ولكن هيمسليف لم يتناول في ما سبق تبويب ثوابت المضمون. فقد اقتصر على توضيح كيفية تعيينها بمقتضى علاقتها بالوظيفة السيمائية. وعلى هذا الأساس لا يصحّ أن نسوّي ثنائية المبنى والمعنى عند تمام حسان بثنائية التعبير والمضمون عند هيلمسليف، ولا أن نتخذها أساسا لتحديد أفضل الإجراءات عند تبويب كلم لسان ما لاختلاف الغرض بين الثنائيتين. ولئن وجد موطن في نص هيلمسليف يحدد مبادئ ضبط أقسام الكلم فهو بالضرورة في غير النصوص التي شرح فيها تعالق التعبير والمضمون.

8.5 - ترجيح موقف عبد الرحمان أيوب يستلزم تبيين وجه ارتباطه بفرضيات هيلمسليف

إن تفنيد صلوحية ثنائية المعنى والمبنى لأن تترجم وفق إحداثيات هذا العمل يرجّح موقف عبد الرحمان أيوب ويدعونا إلى الأخذ به إلا أننا لا يمكننا الأخذ به ما لم نجد له وجه ارتباط مع فرضيات هذا العمل.

9.5 - هيلمسليف لم يبحث بصفة صريحة تبويب أقسام الكلم

ليس من اليسير تحديد وجه هذا الارتباط المنطقي لأن صاحب القلوسياتيك لم يتناول بالبحث بصفة صريحة مبحث أقسام الكلم ولم يعيّن بصفة واضحة مبادئ ضبطها، ولعلّ ذلك هو سبب توهّمنا في مرحلة سابقة من هذا البحث تشابها ممكنا بين تضامن وظيفي (fonctif) الوظيفة السيمائية وثنائية تمام حسان.

10.5 - قول هيلمسليف بتناظر صعيدي التعبير والمضمون هو الذي منعه من بحث تبويب أقسام الكلم

ويمكن أن نفسّر عدم تناول هيلمسليف لقضية تبويب ثوابت المضمون بنوعية فرضياته اللّغوية وخاصة لقوله بتناظر التعبير والمضمون. لفهم موقفه، نذكّر بأنّه نزّل البحث في الثوابت مثلما يدلّ على ذلك الشاهد السابق ضمن ضرورة اختزال النص اللّغوي إلى أقلّ عدد من العناصر. وهي ضرورة يقتضيها منطقيا شرط البساطة وهو الشرط الثالث من شروط بناء النظريات العلمية. وقد افترض بناء على شرط البساطة (وهو شرط ابيستمولوجي) وعلى فرضية تناظر صعيدي التعبير والمضمون (وهي فرضية حول بنية الألسنة البشرية) إمكانية اختزال العلامات اللّغوية (للتبسيط نقول الكلمات) إلى صور (figures) أو وحدات دنيا للمضمون تختزل المعجم والوحدات الصرفية والنحوية جميعا إلى عدد قليل من العناصر الصمّاء التي يتكوّن بائتلافها عدد عديد من العلامات اللّغوية [1].

إن تناظر صعيدي التعبير والمضمون يشرّع لهيلمسليف القياس التالي: بما أنّه أمكن ردّ ما لا يتناهى عدده من النصوص العربية مثلا على صعيد التعبير فيها إلى قائمة مغلقة من الحروف والحركات تجسّمها تقريبا الأبجدية، افترض أنه يمكن بلوغ اختزال مماثل لصعيد المضمون في العربية يمكن أن نختزل به المعجم العربي والنحو معا إلى عدد قليل من الصور (Figures) أو المقادير الدنيا على صعيد المضمون تمكّن توليفاتها وتقليباتها من السيطرة على المعجم والنحو سيطرة تلغي التميزات التقليدية بين النحو والصرف والمعجم، وتقوم عملية اختزال العلامات إلى "صور» بناء على إجراء الاستبدال تماما مثلما تمّ ذلك على كافة المستويات الأخرى.

---

1 P.T.L. ص 94.

يقول: "ينبغي لنا بمقتضى إجراء الاستبدال على صعيد المضمون كما كان الشأن على صعيد التعبير أن نفضي إلى صور (figure) يتكوّن منها مضمون العلامات. إن مثل هذا الوصف يفترض أن العلامات التي لا حصر لها تقبل هي أيضا فيما يتعلّق بمضمونها أن تفسّر وتوصف بالاعتماد على عدد قليل من الصور [1]".

ولتوضيح فرضيته نقدم الشاهد التالي وقد قسناه على الشواهد التي ساقها: [2]

لنفترض أننّا ننطلق من مقادير المضمون التالية بالعربية:

1 - خيل

2 - فرس

3 - حصان

4 - مهر

5 - مهرة

6 - انسان

7 - رجل

8 - امرأة

9 - طفل

10 - بنت

11 - ولد

12 - هو

13 - هي

إن هذه الوحدات اللّغوية عند عامّة اللّغويين وحدات دنيا لا تحتمل مزيدا من التجزئة ولا مزيدا من الاختزال. ومن رأيه أن الباحث يمكن أن يختزل هذه

---

1 المرجع نفسه ص 87.

2 المرجع نفسه ص 90.

القائمة من مقادير المضمون بحذف فرس لأنها توليف بين [خيل + هي] ويمكن أن يحذف حصان من القائمة لأنّها توليف بين: [خيل + هو].

ويمكن أن تحذف وحدة رجل لأنّها مركبة من [إنسان + هو] وتحذف امرأة لأنّها مركبة من [إنسان + هي]

وبهذا الإجراء نكون قد اختزلنا هذه القائمة من 13 إلى 9 عناصر، ويمكن أن نزيد في اختزال أفراد هذه القائمة إن جعلنا "طفل" ثابتا آخر وعاملا مشتركا آخر بالمعنى الرياضي (dénominateur commun) بين العناصر الثمانية الباقية. إذ يمكن بمقتضى ذلك أن نحذف "مهر" لأنّها توليف بين صور المضمون التالية: [مهر = خيل + هو + طفل] وأن نحذف "مهرة" لأنها توليف بين صور المضمون التالية: [مهرة = خيل + هي + طفلة] وكذلك نشطب بنت لأنها مركبة من: [بنت = إنسان + هي + طفل] ونشطب "ولد" لأنّها مركبة من: [ولد = إنسان + هو + طفل].

وبهذا الإجراء نكون قد اختزلنا هذه القائمة من 9 إلى 5 ونكون اختزلنا قائمة مقادير المضمون التي انطلقنا منها من 13 عنصرا إلى 5 عناصر نعتبرها صور المضمون (figures du contenu) وهي: خيل، إنسان، طفل، هو، هي.

ومن هذه الجهة نقدر أنّه لم يكن يرى فائدة في بحث كيفية تبويب العلامات، لأن هذا الإجراء على مستوى الاختزال أقل نجاعة وقوّة من الاختزال الذي افترض امكانيته عند القول بتناظر صعيدي الوظيفة السيميائية. ولما كنا لا نشاطره القول بتناظر التعبير والمضمون لعدم صياغة منوالات إجراءات تبرهن على إمكانية اختزال المضمون إلى عدد من الصور قريب من الصواتم، واجهنا كلّ هذه الصعوبات في ربط إجراءات تحديد أصناف الكلم بأصوله النظرية. لكن هيلمسليف، وإن لم يتناول الإجراءات الكفيلة بإقامة أقسام الكلم في الألسنة البشرية مثلما تناول إجراءات تعيين ثوابت التعبير والمضمون لأن فرضياته العامّة في بنية اللّغة جعلته يسلك سبيلا غير سبيلنا في اختزال وحدات المضمون، فإنه قدّم بعض المبادئ العامّة التي يمكن أن نستأنس بها لتعيين إجراءات تبويب

ثوابت المضمون وللاختيار بين المواقف التي اختلف فيها اللغويون العرب المحدثون.

11.5 - بعض المبادئ العامّة لهيلمسليف تمكّن من ضبط الشروط الموفية بضبط أقسام الكلم في كافة الألسنة

أول هذه المبادئ ورد في الفصل الخامس عشر وهو قريب من مواقفه الابيستمولوجية العامّة التي تعطي الأولوية للعلاقات على المعطيات المادية في بناء المعرفة العلمية.

استهل هذا الفصل بالتذكير بأن من مهام اللساني أن يعنى بأوجه الشبه بين الألسنة على قدر عنايته بأوجه الاختلاف بينها ويضيف: «قد يظن المرء لأوّل وهلة أن المعنى الذي ينتظم ينتمي إلى ما يمثل العامل المشترك بين الألسنة، وبالتالي يتعلّق بما تتشابه فيه، إلا أن ذلك وهم خادع لان المعنى يتشكل تشكلا خاصا يختلف من لسان إلى آخر... إن المعنى في حدّ ذاته لا شكل له. ولهذا السبب كان المعنى غير قابل للدراسة العلمية لا تدركه المعرفة لما كان شرط كل معرفة [علمية] أن تكون تحليلا أيّا كان نوعه. إن المعنى لا يمكن أن يدرك إذن إلا من خلال تشكّل ما، إذ يتعذر بدون ذلك التشكّل أن يكون له وجود علمي. ولهذا السبب يستحيل أن نتّخذ المعنى، سواء كان معنى التعبير أو معنى المضمون أساسا للوصف اللّغوي... ولهذا السبب كان الفشل مصير كلّ عمل نحوي يتخذ قاعدة له نظما أنتولوجية تأملية، كما كان الفشل مصير كلّ عمل نحوي ينبني نحو لسان ما بالاعتماد على [مقولات] لسان آخر» [1].

ويوضّح هذا الشاهد الخطأ الذي ينبغي تجنّبه عند إقامة أصناف الكلم في لسان من الألسنة وهو تعريفها بما تدل عليه.

---

1 المرجع نفسه ص 98/99.

أما الشاهد الثاني فيقدم المبدأ الذي يمكن أن نقيم عليه أبواب الكلم وهو تجانس الإمكانيات التوليفية. وقد ورد في الفصل الثاني ص 16 عند توضيح خصائص المباشرة العلمية يقول:

«نرى أنّه لا مانع أن نعتبر كلّ حدثان مكوّنا من عدد محدود من العناصر التي تظهر من جديد دائما في توليفات جديدة وينبغي لنا أن نتوصل بالاعتماد على تحليل الحدثان إلى جمع هذه العناصر في أصناف، على أن يحدد كلّ صنف بتجانس إمكانياته التوليفية، وأن نستطيع بناء على [هذا] التبويب المسبق أن نضبط حسابا عاما ومستوعبا لكل التوليفات الممكنة» [1]. ونستفيد من هذا الشاهد أن ضبط أقسام الكلم ينبغي أن نقيمه على مبدإ تجانس ائتلافها بعضها مع بعض وهو ما يرجّح موقف عبد الرحمان أيوب على موقف تمام حسان.

12.5 - عدم كفاية مبدإ تجانس الإمكانيات التوليفية وتجنّب التعريف بالمعنى لإقامة تعاريف جامعة مانعة لأقسام الكلم

إن المبدأين الذين أفدناهما من هيلمسليف - تجنب إقامة الأقسام على أساس المعنى واعتماد إمكانيات التوليف بين وحداتها وتجانسها لتعيين الأقسام - لئن رجحا موقف عبد الرحمان أيوب فإنهما لا يكفيان لحل كل المشاكل الإجرائية. ذلك أن مبدأ ائتلاف الكلم بعضها مع بعض وهو ما يسميه المحدثون خصائص شكلية لا يمكن من صياغة حدود جامعة مانعة لأن الوحدات التي تنتمي إلى قسم الأسماء على سبيل المثال لا تأتلف كلّها مع نفس الوحدات.

ولقد توسّع فاضل الساقي بالاعتماد على منطلقات تمام حسان كثيرا في هذا المبدإ واستدل به «على حيرة النحاة واضطرابهم في إعطاء مفهوم محدد وواضح للاسم» [2].

---

1 المرجع نفسه ص 16.

2 انظر فاضل الساقي: أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة ص 35.

يقول معلقا على نص الزجاجي في باب الإسم: «أما قوله [الزجاجي] بأن الاسم ينفرد بقبول الجر، والتنوين ودخول الألف واللام عليه وبصلوحيته لأن يكون موصوفا ومصغّرا ومنادى – وهذه علامات شكلية في غالبها – فقد عورض بها أيضا. ذلك أن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء وهي لا تصغّر، ولا تنون، ولا توصف نحو (من، وما، وجير، وأيمن الله)، وأن هناك مما اعتبرت أسماء لا تدخلها الألف واللام ولا توصف كأسماء الإشارة والمضمرات، وأسماء الأفعال، فلا بدّ من إخراجها عن طائفة الأسماء ليصحّ قول الزجاجي وغيره ممن شاركوه هذا الرأي» [1].

وإن سلم لنا القارئ بأن الجرّ والوصف، وحرف النداء ولام التعريف والتنوين والتصغير أيضا كلّها وحدات لغوية تأتلف مع الاسم – هو ما يسميه علامات شكلية – قلنا مع الساقي وتمام حسان إن العلامات الشكلية لا تكفي لإقامة أقسام جامعة مانعة، وبرّرنا من جديد مراعاة اعتبار المعنى.

5.13 - ضرورة تكميل المبدأين السابقين بمبدإ ثالث يضمن حدودا جامعة مانعة لأقسام الكلم

ولمّا كنا استبعدنا إمكانية تعريف أقسام الكلم بمعناها لمناقضة ذلك لمنطلقات عملنا وجب علينا، تكميل مبدإ تجانس ائتلاف الوحدات، بمبدإ آخر يضمن تعريف الأقسام التي نريدها تعريفا جامعا مانعا ويكون منسجما هو أيضا مع منطلقاتنا النظرية.

سننطلق في بحثنا عن هذا المبدإ المكمّل لمبدإ تجانس إمكانيات التوليف بين الوحدات، من أمر لاحظناه عند تمام حسان وفاضل الساقي خاصة لأنه استقرأ نصوص التراث.

فقد لفت نظرنا عندهما أنهما أغفلا الاستدلال في باب الاسم ببعض المواطن التي بدت لنا من أقوى الحجج من منظورهما على إبراز "اضطراب

---

1 المرجع نفسه.

القدامى في إعطاء مفهوم واضح للإسم" [1]. وهي كلّ المركبات التي نزّلها القدماء منزلة الاسم.

ولئن استغرب تمام حسان والساقي اعتبار النحاة كيف وأين من الأسماء فلا ندري لِمَ لم يستوقفهما اعتبار سيبويه المركب الإسنادي الفعلي اسما في قوله:

"كما أن قولك: عبد الله لقيته "يصير لقيته فيه بمنزلة الاسم كأنك قلت: عبد الله منطلق" [2] والحال أن "لقيته" لا يدل على مسمّى من حيث المعنى، ولا يقبل أن تدخل عليه الكلم التي اعتبرنا دخولها على الاسم مقياسا من مقاييسه (من تنوين وتعريف ووصف، ونداء الخ...). وإذا عدنا إلى مصادر التراث النحوي وجدنا كثيرا من الاستعمالات التي كان من المفروض أن تلفت نظر المحدثين إلى إمكانية توظيفها في استدلالاتهم.

من ذلك قولة المبرد في الملفوظ: أمرته أن يقوم يا فتى.«فالمعنى: أمرته بأن يقوم إلا أنك حذفت حرف الخفض وحذفه مع أن جيّد... وإذا كان المصدر على وجهه جاز الحذف، ولم يكن كحسنه مع (أن)، لأنها وصلتها اسم. فقد صار الحرف والفعل والفاعل اسما. وإن اتصل به شيء صار معه في الصلة" المقتضب [3].

لعلّ هذه المظان، والاستعمالات "الغريبة" لمفهوم الاسم التي أغفل المحدثون الاستدلال بها لنقد القدماء، هي التي تقدّم لنا في الآن نفسه المبدأ المكمّل الذي نبحث عنه. وتمكّننا أيضا من مفتاح تأويل يعيننا على فهم القدماء. ونحن نزعم أن المحدثين لم يفهموا وجهة نظر القدماء لسببين:

---

1 المرجع نفسه.

2 الكتاب ج 2 ص 88.

3 المقتضب ج 2 ص 34 - 35.

1 - لأنهم لم ينطلقوا من التعاريف النحوية الأصيلة لأقسام الكلم التي تمسّك بها الزجاجي ودافع عنها، بل انطلقوا من التعاريف الطارئة على التفكير النحوي. وإذا تفحّصنا طبيعة حد الاسم الذي يدافع عنه صاحب الإيضاح في علل النحو "ألفيناه تعريفا للاسم بالوظائف النحوية التي يمكن أن يشغلها في الجملة وذلك حين يقول: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به"[1].

2 - لأنهم خاصّة لم يتنبهوا إلى أن النحاة العرب رتّبوا المقاييس الشكلية ترتيبا تفاضليا، ووضعوها في منازل مختلفة، وبوّؤوا الوظائف النحويّة أعلاها رتبة.

6 - الاستدلال على أن ترتيب المقاييس الشكلية ترتيبا هرميا هو المبدأ المكمّل لمبدإ تجانس ائتلاف الوحدات وعلى أنه مفتاح تأويل

6. 1 - موقف القدماء انطلاقا من تعريفهم للاسم

ونستدل على قولنا هذا بشاهدين من نص الزجاجي يتعلّق الشاهد الأوّل بمناقشه الزجاجي لتعريف الأخفش للاسم.

يقول:

«وقال الأخفش: الاسم ما جاز فيه نفعني وضرّني يعني ما جاز أن يخبر عنه، وفساد هذا الحدّ بيّن لأنّ من الأسماء ما لا يجوز الاخبار عنه نحو كيف، وأين ومتى وأنّى وأيّان، لا يجوز الإخبار عن شيء منها. وهي داخلة في حدّنا الذي قدّمنا ذكره لأنها في حيّز المفعول به. لأنّ كيف سؤال عن الحال والحال مفعول بها عند البصريين... وأين وأخواتها ظروف والظروف كلّها مفعول فيها[2].

1 الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص 48.

2 المصدر نفسه ص 50/49.

والشاهد الثاني، ورد في إطار دفاع الزجاجي عن حدّ المبرّد للاسم بكونه ما دخل عليه حرف. وقد اعترض على صحته بكيف وغيرها من الوحدات التي لا يدخل عليها الخافض.

يقول: «إن حدّ أبي العباس هذا في قوله: تعتبر الأسماء بدخول حروف الخفض عليها، غير فاسد، لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعلّة تدخل عليه فلا يكون ذلك ناقضا للباب بل يخرج منه ما خرج بعلته ويبقى الثاني على حاله. ألا ترى أن إجماع النحويين كلّهم على أن أصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للحروف ثم نرى كثيرا منها غير معرب لعلل فيها ولا يكون ذلك مخرجا عن الاسمية... وكذلك الأسماء مستحقة لدخول حروف الخفض عليها في الأصول ثم إن عرض لبعضها علّة تمنعه من ذلك، فليس ذلك بناقض لحدّها واستحقاقها [1].»

ويدلّ الشاهدان بما لا يدع مجالا للشك أنّ القدامى كانوا واعين بأن خصائص الأسماء الشكلية (بما أننا عليها نركّز) لا تتوفّر في كل الوحدات اللّغوية التي بوّبوها ضمن هذا الباب. ولم يكن إدراجهم إيّاها رغم عدم تجانس كل توليفاتها دليلا على اضطراب ولا على حيرة مثلما زعم فاضل الساقي، وإنّما كان ذلك نتيجة اعتبارهم أن تأدية هذه الوحدات من قبيل "كيف" لبعض الوظائف النحوية شأنها في ذلك شأن كافة وحدات باب الاسم كاف لإدراجها ضمنه، رغم عدم توفّر جميع الخصائص الشكلية للأسماء كالتنوين ولام التعريف والإفراد والتثنية والجمع والتصغير والنداء، ودخول حرف الجرّ.

ويزول عن موقفهم كلّ لبس، إنْ أوّلنا ممارستهم تأويلا يجعل منها دليلا على ترتيب المقاييس الشكلية ترتيبا هرميّا يعلو بمقتضاه مقياس الوظيفة النحوية بالمعنى الذي استعمله الزجاجي، على كافة المقاييس الشكلية أو اللّفظية الأخرى. وإذا ركّزنا في الشاهد الثاني الذي أوردناه على ثنائية الأصل والفرع التي برّر بها الزجاجي عدم دخول الخافض على كل الأسماء وسلّمنا بأن هذه الثنائية تقتضي

---

1 المصدر نفسه ص 52.

ترتيبا سلّميّا ضروريا لخصائص هذا الباب، جاز لنا أن نتّخذ الزجاجي نصّا نظريا يدعم زعمنا.

وإن صحّ فرضنا، الذي افترضناه، واستقام لنا التأويل الذي أوّلنا به نصّ الزجاجي فقد وضعنا يدنا على المبدإ المكمّل لمبدإ تجانس ائتلاف الوحدات الذي نبحث عنه لإقامة تعاريف للأقسام جامعة مانعة.

2.6 - الاستدلال على أن الفعل والحرف حدّا على أساس الوظائف النحوية

ولقائل أن يقول إن نصّ الزجاجي، على التأويل الذي حمل عليه يحتمل أن يدلّ على أن الاسم حدّ على أساس الوظيفة النحوية التي يمكن أن يؤديها في الكلام. ولكن حدّه للفعل والحرف حدّ قائم على التعريف بالمعنى. ألم يحدّ الفعل بأنه "ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل... الخ" [1] والحرف بأنه "ما دلّ على معنى في غيره" [2]. وهذه تعاريف قائمة على أساس المعنى وهو ما يناقض مبادئ هذا القسم. لذلك لا يمكن أن يستقيم الفرض السابق إلا إذا أثبت القائل به أن قسمي الفعل والحرف قد حدّا أيضا على أساس الوظائف النحوية التي يمكن أن يؤدّياها في الكلام.

إذا تجاوزنا نصّ الزجاجي إلى غيره من المصادر النحوية عثرنا على كثير من القرائن التي تؤيّد أن القدامى اعتبروا الفعل والحرف من وجهة تركيبية تناسب مباشرتهم للاسم.

- أوّل هذه القرائن: أن القدامى نزّلوا دائما حديثهم عن أقسام الكلم ضمن تحليل الكلام مثلما يدلّ على ذلك نص الاستراباذي الذي حلّلناه آنفا في القسم السابق في قوله:

---

1 المصدر نفسه ص 53/52.

2 المصدر نفسه ص 54.

«إنّما قدّم حدّ الكلمة على حدّ الكلم مع أن المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب، لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركّب على جزئه. ويعني بتضمنه الكلمتين تركّبه منهما وكونهما جزأيه.. وجزءا الكلم يكونان ملفوظين.. ومقدرين.. أو أحدهما مقدرا دون الآخر» [1].

ونستدلّ أيضا على أنّهم نظروا إلى أقسام الكلم نظرة تركيبية وأنّهم نظروا إليها باعتبار إمكانية ورودها جزء كلام من خلال حصرهم للتوليفات التي تنتج كلاما مقبولا في العربية وتمييزها من التوليفات التي تضادها، وتنتج كلاماغير مقبول في العربية. وقد أشرنا إليها آنفا في قسم الجملة وقلنا إننا نجد بوادرها عند سيبويه ممّا أغنى عن إعادته.

إلا أنّه استوقفنا في هذا الإطار، أن النحاة العرب لم يكتفوا بحصر التوليفات بين أقسام الكلم، التي تنتج كلاما مقبولا في العربية، باعتبارها أجزاء كلام بل رتّبوا الأقسام الثلاثة وفاضلوا بينها. وقدّموا بعضها على بعض بمقتضى احتمال توليفاتها توليد كلام مقبول. وردت بوادر هذه المفاضلة عند سيبويه على أساس ما سماه الثقل والخفة: يقول: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكّنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون وإنما هي من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لا بدّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاما والاسم قد يستغني عن الفعل، نقول الله إلهنا، وعبد الله أخونا» [2]. ونجدها أيضا في الايضاح في علل النحو، وإن كان الزجاجي توسع فيها ولم يكتف فيها بالمقاييس التركيبية.

يقول في باب ذكر علّة ثقل الفعل وخفة الاسم:

قال البصريون: الفعل أثقل من الاسم، لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكّنا من الأفعال لأن الأسماء يستغني بعضها ببعض عن الأفعال كقولك: الله

---

1 شرح الكافية ج 1 ص 31.

2 الكتاب لسيبويه ج 1 ص 21.

ديننا، ومحمد نبيّنا وزيد أخوك، والفعل لا يستغني عن الاسم. ولا يوجد إلا به [1]». وقد كان الرضي أبين وأصرح فيما نريد إثباته عند شرحه لقول ابن الحاجب: أقسام الكلمة هي اسم وفعل وحرف عندما قال:

«إنّما قدّم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه نحو زيد قائم، والمقصود من معرفة الكلم، الكلام والأحوال التي تعرض له من الإعراب وغيره.

ثم قدّم الفعل على الحرف «لأنه وإن لم يتأتَّ من الفعلين كلام كما تأتّى من الاسمين لكنه يكون أحد جزئي الكلام. نحو ضرب زيد بخلاف الحرف، فإنّه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام» [2].

إن هذا الشاهد يرجّح ترجيحا قويا أن القدماء اعتبروا الأقسام الثلاثة بصفة أساسية على أساس دورها التركيبي والوظائف النحوية التي تقوم بها في الكلام أو في نواة الجملة.

وليست هذه القرائن غير المباشرة هي القرائن الوحيدة التي تدلّ على أن النحاة القدامى نظروا إلى قسمي الفعل والحرف نظرة تركيبية بمقتضى الوظائف النحويّة التي يمكن أن يقوم قسم منها أو لا يمكن أن يقوم بها. وهي قرائن قد توهم أن القدامى حدسوا بالمبدإ وربّما مارسوه ولكنهم لم يضعوا الحدّ. ولعلّ من أفضل ما نستدلّ به على تعريف باب الفعل والحرف بمقتضى وظيفته النحوية تعريف أبي علي الفارسي في الايضاح وشرحه من قبل الجرجاني: قال أبو علي الفارسي:

«وأمّا الفعل فما كان مستندا إلى شيء ولم يسند إليه شيء مثال ذلك خرج عبد الله، وينطلق بكر... واذهب... كلّ واحد منهما مسند إلى الاسم الذي بعده [3]». وبعد أن بيّن الجرجاني الفرق بين الإخبار والإسناد، وصواب اختيار

---

1 الإيضاح في علل النحو ص 100.

2 شرح الكافية ص 123.

3 المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ص 76 و 80.

الإسناد لأنه يشمل أسلوبي الإنشاء والخبر، شرح قيمة هذا الحدّ من حيث إنه يفصل الفعل من شبهة بعض الأسماء أو الحروف، يقول:

«فهذا حدّ مشتمل على ثلاثة أنواع من الاحتراز:

- أولّها احتراز من الاسم الذي يخبر عنه نحو زيد وعمر» [1] وهذا واضح وليس فيه كبير إشكال.

- الثاني: وهو الطريف، وبسببه اخترنا هذا الشاهد.

يقول فيه: «احتراز من الاسم الذي يكون مسندا إلى غيره البتّة نحو متى وإذا وما شاكلهما لأجل أن الفعل يكون مقدما على ما يسند إليه كما ذكر في قوله: خرج عبد الله [وكذلك قوله كل واحد منهما مسند إلى الاسم الذي بعده] [2]». وهذه الأسماء إذا أسندت إلى شيء كانت مرتبتها بعده، وبيّن أن التقدّم الذي يعنيه هو التقدم الذي يقتضيه الأصل النظري لا عوارض اللّفظ. يقول: «وإذا كان الفعل مقدّما على ما يسند إليه البتة [في الحكم لا في اللّفظ] لم تدخل عليه الأسماء التي تكون مستندة إلى غيرها» [3].

الاحتراز الثالث: ويقول فيه:

«احتراز من الحرف لأنّه لا يكون مسندا ولا يسند إليه، ألا ترى أنّك لو قلت: زيد إن، أو عمرو إلى، لم يكن كلاما.

وإذا كان الفعل خبرا ومحتملا لأن يسند إلى غيره ولم يدخل عليه الحرف فهذا حدّ للفعل لأنّه مطّرد ومنعكس. ألا ترى أنّك لو قلت: كل لفظ جاز أن يسند إلى الاسم مقدما عليه ولم يجز أن يسند إليه شيء فهو فعل. وكلّ ما لم يحصل فيه هذه الشرائط فليس بفعل كنت مصيبا. وهذا عين الطرد والعكس» [4].

---

1 المصدر نفسه ص 77.

2 المصدر نفسه ص 77.

3 المصدر نفسه ص 77.

4 المصدر نفسه ص 77.

وهو فيما نعلم أوفى حد للفعل على أساس تركيبي من حيث إنّه يفصله من بعض الأسماء التي تنافس الفعل في شغل وظيفة المسند. بقي أن ننظر في حدّ الحرف بعد أن تناولنا حدّ الفعل.

إن الترابط المنطقي بين حدود الأقسام الثلاثة هو الذي يفسّر تعرض الجرجاني لحد الحرف في معرض شرحه لحد الفعل. ويهمّنا من الاحتراز الثالث، هذا التعريف للحرف الذي ورد في إطار تدعيم حدّ الفعل وبيان صحته وهو قوله: «احتـــراز من الحرف لأنّه لا يكون مسندا ولا يسند إليه».

وبهذا الشاهد تكتمل تعاريف الأقسام الثلاثة على أساس تركيبي فالاسم ما جاز أن يكون مسندا ومسندا إليه، وائتلف من نوعه كلام دون حاجة إلى قسم آخر. والفعل ما كان مسندا مقدما على ما أسند إليه في الحكم والتقدير والحرف ما لم يكن لا مسندا ولا مسندا إليه.

لم ينفرد أبو علي الفارسي أو شارحه الجرجاني بهذا الحدّ التركيبي للحرف إذ أننا نجد في تعريف ابن الحاجب للحرف، أو في شرح الرضي له تصريحا بهذه المقاييس التركيبية. ولكن هذا التصور التركيبي للحرف لا يظهر دائما بصفة مباشرة ويرد في إطار شرح تعاريف، تبدو قائمـــة على المعنى أو هكذا يدلّ ظاهر لفظها [1].

يقول ابن الحاجب:

«الحرف ما دلّ على معنى في غيره ومن ثمّ احتاج في جزئيته إلى اسم وفعل».

ويقول الرضي:

«والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها، وقد يكون اللّفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف بالألف واللام وقد يكون جملة، ومن أجل أن معناه في غيره احتاج في كونه جزء كلام إلى اسم، كالتنوين في زيد قائم، أو فعل نحو "قد" في "قد قام زيد" فكلّ واحد من الكلامين المذكورين مركّب من

---

1 سيتضح وجه هذا الاحتراز في القسم الخامس عند بحث الوحدات الدنيا الدالة.

أربع كلمات" . وقد ذكرنا في أوّل الكتاب أن الكلام أخص من الجملة، فالاسم يصحّ أن يكون جزء كلام من دون شيء آخر، وكذا الفعل في نحو قام زيد، وأمّا الحرف فلا بدّ في كونه جزء كلام من فعل أو اسم. وقد يحتاج إلى المفرد وقد يحتاج إلى المركّب» [1] .

وإذا ذكّرنا بأن مفهوم الكلام يعني عند النحاة العرب في الغالب النواة الإسنادية، وأن المسند والمسند إليه هما جزءا هذه النواة، صار: قول ابن الحاجب: «الحرف ما دلّ على معنى في غيره، ومن ثمّ احتاج في جزئيته إلى اسم وفعل» مساويا لقول الجرجاني: «الحرف ما لم يكن لا مسندا ولا مسندا إليه».

لقد سبق أن احترزنا من إطلاق الحكم على تعاريف الأقسام بأنّها تعاريف بالمعنى. ولن نفصّل في هذا الاحتراز القول الآن لأن لذلك موضعا آخر من هذا العمل، إلا أننا نذكر منه ما كان له مسيس علاقة بهذا القسم، وبحدّ الحرف خاصة. فوجه احترازنا أن التعريف لقسم من أقسام الكلام يبدو قائما على المعنى إن نظرت إليه في ذاته، معزولا عن سياقه، فإن أنت نظرت في شرحه وكيفية تأويله من قبل القدامى ألفيته شرحا بمقتضى المقاييس التركيبية. ولئن كان في ما عرضناه من قول ابن الحاجب أو شارحه شيء من ذلك، فلقد تجسم ذلك بشكل نموذجي في المقتصد في شرح الايضاح في حدّ الحرف. فقد أثبت المحقق هذا الحدّ للحرف: «قال أبو علي: والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل...» [2] بينما شرح عبد القاهر الجرجاني المتن شرحا بمقتضى أنّه يتضمن: "والحرف ما جاء لمعنى ليس غير" . وسنركز على نص الشارح باعتباره نموذجا من التعاريف التي تبدو في ظاهر لفظها تعريفا قائما على أساس المعنى: وهو تعريف الحرف الذي يفترضه: "والحرف ما جاء لمعنى ليس غير" . فإن أنت تابعت شرحه له والتأويل الذي يحمله عليه ألفيته تأويلا تركيبيا خالصا، وحدّا قائما على أساس الوظائف النحوية التي يمكن (أو لا يمكن) أن يؤدّيها هذا القسم من أقسام الكلم:

1 شرح الكافية ج 4 ص 259.

2 المقتصد في شرح الإيضاح ص 84.

قال عبد القاهر الجرجاني:

«اعلم أنّهم إذا قالوا: ليس غير، فالتقدير ليس غير ذلك، ثم يحذف المضاف إليه الذي هو ذاك، ويبني المضاف الذي هو غير على الضمّ كما يفعل ذلك في قبل وبعد. ففي ليس ضمير للحرف، فكأنه قال ليس الحرف غير ما ذكرنا من أنّه جاء لمعنى، فإن قلت فكيف قالوا: ما جاء لمعنى والأسماء بهذه المنزلة. ألا ترى أن زيدا والرجل والفرس يجيء كلّ واحد من ذلك لمعنى مفرد؟ فالجواب أن مقصودهم في ذلك لمعنى غير متصرّف وقولهم ليس غير يدل على ذلك ومعنى التصرّف أن يكون فاعلا ومفعولا ومضافا إليه. تقول ضرب زيد وضربت زيدا، وجاءني غلام زيد فتختلف المقاصد والمعاني في زيد باختلاف آخره ولا يكون هذا في الحرف. لأن قوله: "هل يدل على الاستفهام. و"بل" على الاستدراك و"إلى" على انتهاء الغاية، و"من" على ابتدائها، ولا يكون فيها شيء من التصرف [1] الذي وصفناه في نحو زيد من الفاعلية والمفعولية والإضافة.

وكذا لا يكون له إعراب في التقدير كما يكون للأسماء المبنية نحو: أين ومتى. وإذا كان الحرف دالاّ على معنى غير متصرف فارق بذلك الأسماء المتمكنة نحو: زيد وعمرو وأحمد، وفارق الأسماء المبنية... وإذا باين هذه الأقسام الثلاثة كان قولهم ما جاء لمعنى ليس غير حدّا للحرف، لأنه بمنزلة أن تقول: الحرف ما دلّ على معنى غير متصرّف ولم يكن له إعراب بوجه ولم يتضمن الزمان وهذا مطرد ومنعكس» [2].

ونستدل على ما زعمناه بتأويل الجرجاني لحدّ الحرف حين فسّر ما جاء لمعنى ليس غير بقوله لمعنى غير متصرّف. ثم بتأويله معنى التصرّف بتأدية دور الفاعلية والمفعولية والإضافة. وهو ما يجعل حدّ الحرف قائما على نفس الأسس التي حدّ بها الزجاجي الاسم في قوله: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو

1 أصلها في النص: "والذي وضعناه في نحو زيد من الفاعلية والمفعولية والإضافة" وقد أصلحنا ما بدا لنا خطأ مطبعيا حتى يستقيم المعنى.

2 لعله يقصد الاسم المعرب بقسميه، والقسم الثالث هو المبنى.

مفعولا أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به" . إلا أن الحرف حدّ بعكس ما حدّ به الاسم.

وإذا انتبهنا إلى آخر الشاهد وقوله خاصّة: "الحرف ما دلّ على معنى غير متصرّف ولم يكن له إعراب بوجه" [1] قلنا في حوصلة أولى: إن القدامى حدوا الأقسام الثلاثة حسب موقعها من الإعراب وحسب قابلية توليفاتها لإنتاج نواة إسنادية من عدمها وتوصّلنا إلى هذه النتيجة التي تدقّق تعريف الزجاجي للاسم بفضل حدّ أبي علي الفارسي للفعل وشرح الجرجاني له، وخاصة من خلال شرط تقدّم الفعل في التقدير على ما أسند إليه وهو قول يتماشى مع تصورهم لعلم الإعراب أو علم النحو الذي حللناه في قسم الجملة [2].

فقد انتهينا، في إطار تفنيد شبهة أن الإعراب يعني العناية بأواخر الكلم مفردة، إلى أن القدامى عَنَوا بعلم الإعراب حصر قوانين ائتلاف الكلم التي تنتج كلاما مقبولا في لسان ما. وفي هذا السياق لا غرابة أن يبوّبوا أصناف كلمهم وأن يحدّوها، وأن يقدموا بعضها على بعض على أساس قابليّتها أو عدم قابليّتها لتكوين كلام مقبول في اللسان العربي. وإن شئت دقة أكثر قلنا على أساس قابليتها أو عدم قابليتها لتكوين نواة إسنادية.

إن سلم لنا هذا التأويل من الاعتراض فقد صحّ الفرض الذي افترضناه عند ترجمة قول المخزومي وقول أستاذه وفق إحداثيات هذا العمل [3] ومناقشة دعوته إلى إقامة أصناف الكلم حسب معناها حين قلنا: إن تهافت منطلقات أصحاب هذا الموقف لا يعني ضرورة صحة تقسيم القدامى الذي نقدوه. ولكنه قد يدل على ذلك إن أثبتنا أن تبويب الكلم أو بعضها حسب عملها الإعرابي يمثل وفاء لبنية المضمون.

---

1 لم نتغافل عن قوله ولم يتضمن معنى الزمن وهو يبدو تعريفا بالمعنى، ولكننا نعود إليه بالتحليل في القسم الخامس من هذا العمل.

2 انظر في هذا العمل القسم الثاني الفقرة 3.2.

3 انظر في هذا العمل القسم الثالث الفقرة 1.3.4.

وتشير كل القرائن التي جمعناها إلى صحة ذلك الفرض وقد بقي علينا أن نثبت وجه الارتباط بين هذا المبدإ الشكلي المتمم لمبدإ الكلم وهو علوية المقياس النحوي بالمعنى الذي استعمله الزجاجي على بقية المقاييس الشكلية الأخرى وبين المنطلقات النظرية لهذا العمل حتى نصون تأويلنا عن الاعتراض بما أننا اشترطنا هذا الارتباط على أنفسنا.

ليس من الصعب تعيين وجه ارتباط هذا المبدإ المكمّل لمبدإ ائتلاف الكلم بالرجوع إلى مقدمة إلى نظرية للغة "Le prolégomènes" ونحيل خاصة على الفصل العاشر وعنوانه شكل التحليل.

وقد سبق أن قلنا إن هيلمسليف اعتمد في هذا الفصل ما سبق أن قدمه في الفصل الرابع (نظرية اللّغة والاستقراء) وخاصة دعوته إلى اعتبار النظام الذي يكمن وراء النصّ اللّغوي الخام ويفسّره، صنفا مجرّدا قابلا إلى أن يحلل إلى مكوّنات، تكون هي بدورها أصنافا مجرّدة تحتمل أن تجزّأ إلى مكونات هي أيضا أصناف مجردة وهكذا دواليك إلى أن يستنفذ الباحث كل إمكانيات التجزئة والتحليل. ودون أن نعيد كلّ ما قدمناه في القسم الأول عند عرض نظرية القلوسيماتيك، نذكر خاصة بمفهومين لحاجتنا إليهما:

المفهوم الأوّل هو مفهوم السلمية: hiérarchie وهو كلّ صنف كان بدوره مكوّنا من أصناف.

والمفهوم الثاني هو التمييز بين: التحليل البسيط: (analyse simple)، والتحليل المسترسل (analyse continue) وهو التحليل الذي يفضي إلى مكوّنات تحتمل بدورها مزيدْ تحليل. وبالاعتماد على هذين المفهومين ندقّق تعريفنا للجملة الذي قدمناه آنفا في القسم الثاني [1] على النحو التالي:

«الجملة كيان نظري في شكل سلّمية، تشتمل على مكوّنات محدودة العدد قائمة على جملة من الارتباطات المتجانسة وتحتمل تحليلا مسترسلا.»

---

1 انظر هذا العمل القسم الثاني الفقرة 3.2.

وتكمن فائدة هذا التدقيق في لفت النظر إلى أن الجملة سلّمية، تتعدد مستويات التركيب فيها. إن هذا التصور للجملة يسمح لنا بفهم تعدد زوايا النظر (أو تعدد التعاريف الشكلية) التي يمكن أن يعتبر بها قسم من الأقسام أو على الأصح وحدة لغوية منتمية إلى قسم من الأقسام. هب أننا ننطلق من تعريف بعض النحاة القدامى الاسم على سبيل المثال - بأنه يقبل أن يأتلف مع الجار، والتنوين والألف واللام، والتصغير، والنعت. ونقدم لفظة شاعر نموذجا دالا على هذا القسم ثم يعترض عليهم معترض ببعض الوحدات التي اعتبروها أسماء وهي لا تصغّر ولا تنوّن ولا تدخلها الألف واللام ولا توصف: مثل أسماء الإشارة، والمضمرات وكيف ومتى.

يمكن أن نقول إن هذا الاعتراض لا يبطل هذا التعريف لأنّه يبيّن فحسب أن هذه الوحدات لا تأتلف مع نفس الوحدات بالنظر إلى المستويات الدنيا من السلّميّة. أو إن شئت قلنا أن معنى هذا الاعتراض أن هذه الوحدات لا تمثل نواة تعلّق عليها وحدات "حرف الجرّ" والتنوين، والألف واللام، والنعت والتصغير إذا نظرنا إليها بمنظور المدرسة الوظيفية الفرنسيّة. ويمكن أن نترجم هذا الاعتراض أيضا وِفقَ مقتضات التحليل بالمكوّنات المباشرة فنقول: إن أسماء الإشارة أو الضمائر أو كيف لا تكون رأس مركب بالنعت، أو مركّبا بالتعريف أو مركّبا بالتصغير إن غضضنا النظر إلى حين عما يقتضيه الفصل بين مستوى الصرف والنحو.

ولكن المبدأ الجامع بين كلّ هذه الوحدات هو انضواؤها ضمن أرقى مستوى من مستويات السلمية في حيّز واحد يجمع بينها جدوليا، ثم ائتلاف هذا الحيز مع حيّز آخر أو أكثر على المستوى السياقي، وهو ما نسمّيه وظيفة نحوية. وممّا يدلك على فائدة هذا التصوّر الهرمي للجملة أنّه يفسّر لك تفسيرا مقبولا اتفاق بعض الوحدات في الانتماء إلى قسم الاسم رغم اختلاف توليفاتها مع بعض الكلم أو رغم عدم تجانس كل توليفاتها مع نفس الكلم.

وشاهدنا هذا يهمّ المقارنة بين الاسم العلم مثل أحمد، واسم الجنس مثل شاعر. فالاسم العلم لا ينوّن مع بقائه على العلمية ولا تدخله اللام، ولا يثنى ولا يجمع ولكنّه يوصف. أمّا اسم الجنس "شاعر" فيأتلف مع كلّ الوحدات اللّغوية التي ذكرناها.

ويمكن بناء على التصور الهرمي للجملة أن نقول إنّهما ينتميان إلى نفس القسم (إذا اقتصرنا على هذه الخصائص الشكلية فحسب لتبسيط الاستدلال) لأن إمكانية دخول النعت عليهما يمثل مستوى أرقى هرميا من ائتلاف كلمة شاعر مع ما تسمّيه المدرسة الوظيفية الفرنسية اللفاظم المقاميّة (les modalités) وهي النون، ولام التعريف، والتثنية والجمع. ويمكن التحقّق من ذلك اختباريا عند تحليل أي جملة بمنوال المكوّنات المباشرة حيث يظهر المكوّن المباشر الذي نسمّيه في الجامعة التونسية مركّبا بالنعت قبل تحليل مكوّنات المستوى الصرفي.

7 - التقسيم الثلاثي للكلم ملائم لشكل المضمون في اللسان العربي

وعلى قياس ما سبق يكون قولنا في الفعل والحرف. وبناء على ما قلنا، يمكن أن نزعم في حوصلة أولى لهذا القسم أن التقسيم الثلاثي الذي خلّفه النحاة العرب يبدو - بمقتضى فرض قوي - ملائما لبنية المضمون في اللسان العربي لأنّه كان قائما على أساس شكلي حسب مستويات تركيبية مختلفة هو إمكانية ائتلاف الكلم فيما بينها. ولم يكن قائما على أساس مادّة المضمون مثلما توهم بذلك بعض التعريفات إذا نظرنا إليها معزولة عن سياقها.

وقد تعذّر على المحدثين فهم القدامى لأنّه غاب عنهم أن الجملة بنية هرميّة تأتلف فيها الكلم بعضها مع بعض، وتكوّن مكوّنات، تنضوي بدورها ضمن مكوّنات أرقى مستوى، ثم تأتلف المكونات ضمن المستوى الأرقى مع مكوّنات أخرى من مستواها وتندرج مرّة أخرى ضمن مستوى أرقى إلى أن تفضي إلى أرقى مستوى هو مستوى الوظائف النحوية الأساسية. ولم يفهموا أن النحاة القدامى راعوا ائتلاف الكلم ضمن أرقى مستوى عندما أدرجوا كثيرا من الكلمات

المتبانية "مبنى ومعنى" ضمن قسم الاسم مثلا. ولهذا السبب تفقد دعوتهم إلى إخراج كثير من الأقسام الفرعية من باب الاسم، ومضاعفة عدد أقسام الكلم في العربية مشروعيتها إذا راعينا المبدأ المكمّل لمبدإ الكلم.

8 - بعض اجتهادات المحدثين استندت إلى مادّة المضمون

ولعلّ توضيحنا لموقف القدامى هو الذي يفسّر عجز المحدثين عن اكتشاف قسم جديد للكلم أغفله النحاة إذ لم تزد اجتهاداتهم على إخراج أقسام فرعية من قسم إلى قسم أو تنزيلها منزلة القسم القائم برأسه. بل إن اجتهاداتهم انبنت في بعض الأحيان على مادّة المضمون كما يدلّ على ذلك تقسيم تمام حسان للاسم في مشروعه الجديد. وقد سبقنا إلى هذه الملاحظة السيد م. صلاح الشريف في بحثه الموسوم. «النظام اللّغوي بين الشكل والمعنى [1]».

ونضيف إليه أن المحدثين أخطؤوا في تبويب الكلم التي اقترحوها بديلا عن تبويب القدماء لأنهم اعتمدوا دون أن يشعروا مادّة المضمون لمناقشة تبويب قام على أساس شكل المضمون.

شاهدنا في ذلك تشكيك ابراهيم أنيس في فائدة التمييز بين اسم الجنس والاسم العلم. وشاهدنا الأهم في هذا المقام لمنزلته في الحركة اللّغوية العربية المعاصرة هو تمام حسان حين اقترح في مشروعه الجمع في ما سماه الاسم المعين (وهو القسم الفرعي الأوّل ضمن باب الاسم) بين العلم واسم الجنس. وذلك حين يقول: «يشتمل الاسم على خمسة أقسام:

الأوّل: الاسم المعيّن: وهو الذي يسمي طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام والأجسام والأعراض المختلفة ومنه ما أطلق عليه النحاة اسم الجثة. . .» [2]

---

1 حوليات الجامعة التونسية عدد 17 سنة 1979 ص212، 213.

2 اللغة العربية: معناها ومبناها ص 90، 91.

وقد وضـحنا منذ حين ما يميز اسم الجنس مـن اسم العلم تركيبـيا مما أغنى عن إعـادته. وحتى لا نغـمط تمام حسـان حقّه، نـقول، لئن فـات تمام حسان فـهم القدماء في هذا الـباب، لأنه لم يتفطّن إلى ضرورة ترتيب المقـاييس الشكلية منازل حسب أهميـتها، ترتيبـا تقتضيـه البنية الهرمية لـلجملة، ولئن توهّم أنّه يمكن تلافي عدم تجانس المـقاييس الشكلية بالجمع بين المعنى والمـبنى وهو ما أوقعه في الاعـتماد على مادّة المضمون، فإنّه حدس بهذا المبدإ المكمّل لمبدإ ائتلاف الكلم عندما اعتبر ما سماه المعاني التقسـيمية الاسمية والفعلية والحرفـية حجر الزاوية في النظام الصرفي والبـعد الرأسي منه. وذلك حين يقـول: «وإذا تصـوّرنا النظام الصرفي في صـورة جدول تتـشابك فـيه العلاقـات والمقابلات فإن هـذا النوع من المباني سيـمثل البـعد الرأسي لهذا الجـدول أمّا المبـاني التصريفـية كالمتكلم.... والـتذكيـر والتأنيث... فتمثل البعد الأفقي» [1].

ولكن إصـراره على اعتبـار مبـحث أقسـام الكلم من مـبحث الصـرف، بالإضافـة إلى أسباب أخـرى منها قلّة إحكام صيـاغة النظرية السـياقية لـلمعنى التي

1 اللّغة العربية معناها ومبناه ص 82 / 83.

اشتهر بها أستاذه فيرث هو الذي منعه من إبصار قيمة المبدإ الذي حدس به [1].

---

1 مازال تمام حسان يحتاج إلى دراسة وافية تضبط المصادر التي اعتمدها. وقد انتهى السيد صلاح الدين الشريف في بحثه المذكور آنفا في الفقرة التي عنوانها: إلى أي مدرسة ينتسب الكتاب، إل ترجيح أن تمام حسان ينتسب إلى مدرسة لغوية ذات منحى اجتماعي ما قد يكون المدرسة البريطانية وقد تكون مدرسة فيرث Firth بالذات ومن التف حوله من تلامذته. ولم يقطع بذلك لانعدام وجود اسم مالينوفنسكي وفيرث في الكتاب.

وقد بدا لنا أنّه يمكن الجزم بذلك بالرجوع إلى ما أسلفه تمام حسان في كتابه مناهج البحث في اللغة في الفصل الذي خصصه للدلالة حيث نجد ذكرا صريحا لمالينوفنسكي وفيرث ص 297 و 298 وإن كان يترجم السياق بالماجريات يقول: "والفكرة المركزية في علم الدلالة هي فكرة الماجريات context of situation وأول من استخدم هذا الاصطلاح بالمعنى الذي نستخدمه فيه هذا البحث هو العالم البولندي (برونسلو مالينوفسكي) في الملحق الذي دبجه في كتاب "The meaning" تأليف أوجدن وريتشار... ويستعمل فيرث هذا الاصطلاح باعتباره دالا على عناصر موقف كلامي كامل كالمتكلم والسامع، أو السامعين والكلام، وكل ما يحدث في أثناء الكلام من انفعالات، واستجابات ومسالك، وكل ما يتصل بالموقف ويؤثر فيه من قريب أو بعيد.

وفي هذه المجاريات المركبة، يجد عالم الأصوات ما جراه، والنحوي والمعجمي كذلك ما جرياتهم، وإذا أردت أن تدخل في ذلك الظروف الثقافية العامة فسوف تحصل منها على ماجريات التجربة لطرفي التبادل في الكلام".

ويدلك على ذلك أيضا أن تشقيق المعنى الذي بني عليه "اللغة العربية معناها مبناها" قد ورد أيضا في مناهج البحث في اللغة ص 287 في قوله: "فنحن نشقّق المعنى إلى نسق من الوظائف المكونة له ونحد كل وظيفة بأنها استعمال شكل لغوي معين في سياق، ومعنى هذا أننا ننظر إلى المعنى باعتباره مركبا من علاقات الماجريات (السياقات contexts of situation) والجراما طبقا بفروعها، والمعجم، والدلالة. وكل هذه الجهات تتناول نصيبه الدراسي من هذا المركب بالبحث في ماجرياته المناسبة.

فالوظيفة الأصواتية (الفونولوجية) لصوت من الأصوات هي استخدامها في مقابل ما يمكن أن يحل محلها من المقابلات الاستبدالية...

فهذه المقابلات الاستبدالية محددة في سياقها الأصواتي الخالص بلا اعتبار السياق النحوي أو الماجريات، وهذا النوع من الاستعمال لعنصر من عناصر الكلام هو البضعة الأولى التي يجب أن نعالجها من المعنى، في بيئتها الأصواتية الخالصة، على مستوى الفهم الأصواتي. ويسميها فيرث "الوظيفة الصغرى".

أمّا الوظائف الصرفية، والنحوية فسوف تفسر مكونات أخرى للمعنى في السياقات الجراميطيقية".

وقد استبدل فيما بعد ما سماه المعنى الجراماطيقيي بالمعنى الوظيفي، (والحقيقة أنه استعمل المعنى الوظيفي عند عرض الصرف والنحو).

لكن السؤال الذي نطرحه هو التالي: هل كان وقوع تمام حسان في مأزق تعريف أقسام الكلم بمادة مضمونها، (بالإضافة إلى بعض النقائص الأخرى في تصوره للنظام اللغوي)، نتيجة اعتماده النظرية السياقية للمعنى التي عرف بها فيرث، أم نتيجة تأويل خاطئ منه لهذه النظرية عند الاعتماد عليها لبناء منوال إجرائي للسان العربي .

تقتضي الإجابة عن هذا السؤال الإحاطة بنظرية فيرث ومقابلتها بنصوص تمام حسان. ومما عسر علينا الأمر أنه ليس من اليسير تقديم عرض دقيق "للنظرية السياقية للمعنى" بشهادة أكثر المختصين العارفين بمؤلفات فيرث لغموض بعض مفاهيمها الأساسية مثل مصطلح المعنى أو السياق، وسبب ذلك خروج المؤلف بهذه المفاهيم عن المألوف رغبة منه في السجال وعدم استعماله لها وفق مضمون واضح وثابت في كافة مظانها حتى إن بعضهم ينكر على آراء فيرث أن تكون نظرية متناسقة ويلفتون النظر إلى أنه لم يستدل على صحتها ببحوث ميدانية أو إجرائية ذات بال (انظر مقال ليونس):

The contextual theory of meaning, on the other hand, has not been .exemplified by any considerable body of practical analysis.

تقوم نظرية فيرث على القول بأن تحليل معنى ملفوظ ما (بمضمونه الحدسي) يقتضي تحليله إلى جملة من السياقات المرتبة فيما بينها ترتيبا هرميا يندرج أدناها باعتباره عنصرا من العناصر ضمن السياق الأعلى منه ويندرج السياق الأعلى كذلك لنفس الاعتبار ضمن السياق الأعلى منه، ويندرج أرقى سياق لغوي ضمن سياقات تشتمل عليه وتحددها ثقافة المجتمع بالمعنى الانتروبولوجي للكلمة حسب الأدوار الاجتماعية المختلفة التي نؤديها فيه ونحافظ بها على طرق العيش فيه ضمنه.

= ومن هذه الجهة يكون المعنى هو الحاصل الجملي لتراكب كل هذه السياقات وانضواء بعضها داخل بعض دون أن يختص بمستوى من مستويات التحليل على خلاف ما هو شائع من نسبة المعنى إلى بعض المستويات اللغوية أو الوحدات كالكلمات والمركبات دون غيرها من العناصر اللغوية. ويتمثل المعنى الفرعي لكل عنصر - أو لكل سياق حسب وجهة النظر التي تعتبره بها - في اندراجه ضمن السياق الأرقى منه مباشرة واشتغاله ضمنه اشتغالا مقبولا. وتأكيدا لتظافر كل هذه السياقات (أو المستويات إن نظرنا إليها بحسب موقع بعضها من بعض هرميا) في تكوين المعنى الجملي، يجزئ الباحث هذا المعنى بحسب مستويات التحليل التي يفترضها في الظاهرة اللغوية. وإذا استندنا إلى هذا التصور بدا لنا أن تمام حسان، لم يحمل دائما ثنائية المعنى والمبنى وفق ما يقتضيه هذا التصور الذي عرضناه للنظرية السياقية للمعنى، ولم يؤوّل المعنى دائما على مقتضى هذا الفهم التركيبي وانزلق في بعض الأحيان في متاهات المعنى الحدسي كما يفهمه هيلمسليف. ولعل هذا يرجح ما ذهبنا إليه في القسم الأول عندما ذهبنا إلى أن المرجع الفاعل في تفكير تمام حسان عند نقده للتراث هو صاحب إحياء. لكن هذا الفرض يبقى محتاجا لمزيد من التدقيق بالنظر إلى النقائص التي تشوب النظرية السياقية للمعنى التي عرف بها فيرث. وقد اعتمدنا في هذا الحكم على البحث القيم الذي ألفه جون ليونس (302 - Firth's Theory of "Meaning in Bazell et al (1996 - 288

وكان من جملة ما انتهى إليه بناء على التقدم الحاصل في علم الدلالة، أنه لا يمكن أن تستقيم أي نظرية في المعنى إن لم تأخذ بعين الاعتبار ظاهرة الإحالة référence ولم تفسر اشتغالها تفسيرا مقبولا، وبناء على ذلك قال:

"أزعم أن نظرية فيرث في المعنى لا تترك مكانا ضمنها لعلاقة الإحالة ولذلك لا يمكن أن تعتبر نظرية كاملة في علم "الدلالة" انظر ص 293 من المقال المذكور.

I would submit that firth monistic theory of meaning leaves no room for the relation of reference and therefor can not be considered to be a complete theory of semantics.

القسم الرابع

الوظائف النحوية

1 - تمهيد

درسنا في القسم السابق كيفية ضبط النحاة العرب لأقسام كلم لسانهم وانتهينا إلى فرض قوي مفاده أن التقسيم الثلاثي : اسم، فعل، حرف يبدو قائما على مقتضيات شكل المضمون وبذلك نكون قد تقدمنا شوطا هامّا في نطاق فحص مدى مطابقة هذه الوحدة الكبرى الدالة للتحليل لمعطيات العربية. ولما كان هذا المبحث فرعيا يعين على معرفة كيفية مطابقة هذه الوحدة الكبرى الدالة، ولّما كان البحث في المكونات الفرعية لها، يقتضي عدّة مباحث فرعية متضامنة، لم نستغرب أن يكون تقدّمنا في الكشف عن بنية هذه الوحدة الدالة الكبرى مناسبا لعدد المباحث الفرعية التي تقتضيها تجزئتها. ولم نستغرب أن يقتضي البحث في مكوّن فرعي البحث في مكوّن فرعيّ آخر. ومن هذا الباب، الارتباط الحاصل بين أقسام الكلم والوظائف النحوية.

فقد سبق أن بيّنا أن تبويب الكلم تبويبا يناسب شكل المضمون في اللسان العربي، يقتضي الاعتماد على تجانس إمكانياتها التوليفية مع كلم أخرى، وتجنّب الاعتماد على معناها.

وقد كان من أهم ما توصّلنا إليه، أنّه لا يمكن أن يكون لهذا المبدإ بعد إجرائي ناجع إلا إذا رتّبنا المقاييس الشكلية منازل، يعلو بمقتضاه مقياس الوظائف النحوية الأساسية على غيره من الخصائص الشكلية عند تعارض الأدلة. وقد احتفينا بهذا المبدإ المكمّل لمبدإ ائتلاف الكلم احتفاء كبيرا، لأنه يمكّننا من حدّ أقسام الكلم حدّا جامعا مانعا في كافة الألسنة ولأنه يمكّننا من فهم منطق النحاة العرب وممارستهم، ويزيل عن موقفهم كل لبس، وقلنا إن القدماء قد استكملوا تعريف الأقسام الثلاثة على أساس شكل المضمون عندما عرّفوها بمقتضى موقعها من النواة الإسنادية. واستدللنا على ذلك بتعريفهم الاسم بأنه ما جاز أن يكون مسندا ومسندا إليه وبتعريفهم الفعل بأنّه ما كان مسندا مقدّما على ما أسند إليه في الحكم والتقدير، وبتعريفهم الحرف بأنّه ما لم يكن مسندا ولا مسندا إليه.

ولكن هذا القول لا يصحّ علميّا ولا يسلم من الاعتراض، إلا إذا بيّن القائل به أن مفاهيم المسند والمسند إليه وبصفة عامّة ما سميناه الوظائف النحويّة الأساسية قائمة هي بدورها على مقتضيات شكل المضمون في اللسان العربي. وإلا كنا استدللنا على موافقة التقسيم الثلاثي لشكل المضمون بالاعتماد على مفاهيم لا ندري محتواها الفعلي حسب المنطلقات النظرية لهذا العمل.

ويزداد طرح هذا السؤال تأكّدا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن دراسة القدامى للوظائف النحويّة كانت محلّ نقد من قبل المحدثين وأنّهم طعنوا في مدى مطابقتها لمعطيات العربية. وقد سبق أن عرضنا إلى هذا الجانب من نقدهم في مستهلّ قسم الجملة عند تبويب مآخذهم ولكننا لم نبحثه [1].

فقد شغلنا في ذلك القسم بدراسة المآخذ ذات الطابع الابيستمولوجي العام، لأولويّتها، وتأكّد البتّ فيها قبل غيرها. وكان مؤدّاها إنكار وجود منوال نحوي. وقد آن الأوان لبحث ما أرجأناه، وأجّلنا النظر فيه.

2 - عرض نقد المحدثين لنظرية الإعراب

تناول المحدثون الوظائف النحوية في نطاق بحث قضية الإعراب ونظرية العوامل في التراث النحوي، وقد أجمعوا على نقد نظرية الإعراب والعوامل وسلموا بضرورة تخليص النحو العربي منها واجتهدوا اجتهادات مختلفة لتحقيق هذا الهدف، واستبدال هذه الفرضيات بمبادئ أخرى بدت لهم أفضل لوصف العربية.

وقد بدا لنا أن نقد المحدثين لنظرية الإعراب والعوامل يستند إلى حجتين رئيسيتين نفصل بينهما فصلا منهجيا بمقتضى التجريد الذي يقتضيه البحث وإن كانتا شديدتي الاتصال والتشابك في النصوص التي نلخّصها.

---

1 انظر في هذا العمل القسم الثاني الفقرة 1 . 1 .

2. 1 - عرض الحجة ذات الطابع اللّغوي

- الحجة الأولى ذات طابع لغوي.

تتمثل هذه الحجة في نقد قول القدماء إن الحركات أعلام على معان.

2. 1. 1 - إبراهيم أنيس

أشدّ المحدثين إنكارا لقول القدماء هو إبراهيم أنيس الذي أحيا رأي قطرب من جديد وأعاد صياغته بما سنح له من معرفة بعلم الأصوات من ناحية وبعض مبادئ الاتجاه التاريخي والمقارن من ناحية أخرى. عرض رأيه في الفصل الثالث من كتابه أسرار اللّغة الذي عنوانه قصّة الإعراب وملخص رأيه أن "ليس للحركة الإعرابية مدلول". يقول:

«لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدّد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض» [1]. وقد استدلّ على قوله بحجج عديدة بعضها تاريخي وبعضها لغوي وبعضها صوتي:

- من الحجج التاريخية الهامّة: نسبة بعضهم إلى أبي عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة "تسكين أواخر الكلمات في عشرات من الآيات القرآنية". وهي حجة قويّة إن صحّت، لأنّه لو جاز حذف الحركات الإعرابية في قراءة القرآن في غير الوقف لكان ذلك حجة على أن فهم القرآن غير متوقف على ضبط إعرابه [2].

- ومن الحجج اللّغوية: التي استدل بها جواز سقوط الحركات في الوقف وفي الضرورات الشعرية.

لم يكتف إبراهيم أنيس ببعض المعطيات التاريخية أو اللغوية المعروفة عند القدماء لتأييد دعواه، بل أضاف إليها من عنده بعض الحجج التي نلمح فيها تأثيرا

---

1 من أسرار اللّغة ص 237.

2 المرجع نفسه ص 238.

خفيفا لإبراهيم مصطفى وإن كان وجّهها توجيها آخر. من ذلك أن تغيّر الحركة الإعرابية لاسم إنّ لا يغيّر معناه تغييرا جوهريا يميّزه من الفاعل والمبتدإ المرفوعين أو الفاعل الواقع مركبا بالجرّ في جملة التعجب من قبيل: أحسن بمحّمد.

ومن ذلك أن تغيير الحركة الإعرابية لبعض الكلمات من النصب إلى الجرّ لا يغيّر معناها يقول: «ويكفي أن نذكر أن اسم إن وأخواتها لا يختلف في معناه عن أي مسند إليه كالفاعل والمبتدإ وغيرهما وأن المسند إليه الحقيقي في عبارتي التعجب:

ما أحسن محمّدا.

وأحسن بمحّمد.

قد انتهى بما لم نكن نتوقع من الحركات... وإن بعض حالات النصب لا تكاد تختلف عن معناها في بعض حالات الجرّ مثل:

قمت بهذا ابتغاء وجه الله

قمت بهذا لابتغاء وجه اللّه

وجاءني من باع السمك

وجاءني بائع السمك

وسهرت اللّيلة الماضية

وسهرت في اللّيلة الماضية» [1]

وبعد أن نقض دلالة حركات الإعراب على المعاني فسّر ابراهيم أنيس الإعراب بالحركات بضرورة التخلص من التقاء الساكنين الذين من شأنه أن ينتج لو سمح به مقاطع غير موجودة في النظام الصوتي للعربية.

يقول: «نحن نرجّح أن تحريك أواخر كلّ الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين، غير أن النحاة حين أعيتهم قواعدُه، وشقّ عليهم استنباطها فَصَلُوا بين عناصر الظاهرة الواحدة.

---

1 المرجع نفسه ص 239.

. . فحين وافقت الحركة ما استنبطوه من أصول إعرابية قالوا عنها إنّها حركة إعراب وفي غير ذلك سمّوها حركة أتي بها للتخلص من التقاء الساكنين. الأصل إذن في جميع كلمات اللّغة ألا تحرك أواخرها إلا حين تدعو الحاجة إلى هذا أو بعبارة أخرى حين يدعو النظام المقطعي وتواليه إلى هذا التحريك» [1].

ويلحّ أنيس على أن فصل النحاة بين تغيّر الحركات الحاصل في آخر الكلمات المبنية والتّغيّر الحاصل في آخر الكلمات المعربة فصل خاطئ لأن الظاهرتين عنده من باب واحد [2].

أما الإعراب بالحروف فقد أسس رأيه فيه على قولين فرعيين:

أ - كل صورة من صور الإعراب بالحروف سواء كانت في المثنى أو جمع المذكر السالم أو الأفعال الخمسة أو الأسماء الخمسة تمثل نطقا لهجيا كانت تلتزمه قبيلة من القبائل. ولم تكن تغيّره حسب موقع هذه الكلمات من التركيب، بدليل أن أغلب اللّغات السامية القديمة واللّهجات العربية الحديثة لا تعرف أكثر من صيغة واحدة من صيغ الإعراب هذه.

ب - ما يسميه النحاة إعرابا بالحروف في المواضع التي ذكرناها هو نتيجة خلطهم بين لهجات عربية مختلفة وهو قول ينسجم مع زعمه أن الإعراب قصّة اختلقها النحاة » [3].

أمّا الوظائف النحوية فرأى أن الذي يحددها عند السامع أمران لا علاقة لهما بالحركات الإعرابية:

- أوّلهما نظام الجملة ورتبة مكوّناتها بعضها من بعض وما يعرض لها من تقديم وتأخير تحدّده أساليب الكلام كالحصر والقصر والاستفهام وفي هذا الإطار تناول بالدراسة رتبة الفعل والفاعل والمفعول في الجملة وتوسّع في ذلك بعض

---

1 المرجع نفسه ص 254.

2 المرجع نفسه ص 257 و 258.

3 المرجع نفسه ص 258 و 278.

التوسع في فصل: الجملة العربية أجزاؤها ونظامها من الباب الذي خصّصه لنظام الكلام وموضع المسند إليه في الجملة" [1].

ثانيهما: ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات تحدد التأويل الصحيح الذي يجب حمل الملفوظات عليه" [2].

وبناء على هذا الأصل النظري شكك إبراهيم أنيس في الروايات التي برّر بها القدماء إقدام أبي الأسود الدولي على وضع قواعد الإعراب وخاصة قولهم إن الذي دفعه إلى ذلك سماعه بعضهم يقرأ الآية (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) بجرّ كلمة رسوله وهو يقدّر أن ظروف القول والمقام تغني عن الحركة الإعرابية. ويجعل تغيّرها غير مؤثر البتة في المعنى النهائي المحصّل من الآية [3].

2.1.2 - إبراهيم مصطفى

أما الموقف الثاني الذي نعرض له فهو موقف ابراهيم مصطفى، وهو يختلف عَنْ إبراهيم أنيس لأنه يرفض مذهب قطرب ويقرّ من حيث المبدأ أن الإعراب أُتِيَ به للفرق بين المعاني، ويتخذ من قول أبي القاسم الزجاجي [4] شاهدا ودليلا على صحة دعواه إلى دراسة علامات الإعراب على أنّها دوال على معان [5].

ولكنه يخالف القدماء في الإجراء حيث يعتبر أن النحاة لم يلتزموا بهذا الأصل وشغلوا بدراسة حركات الإعراب دراسة لفظية وتتبعوا العوامل التي

---

1 المرجع نفسه ص 242 - 243 - 244.

2 المرجع نفسه ص 247.

3 المرجع نفسه ص 247.

4 انظر ص 52 من إحياء النحو لابراهيم مصطفى
"أن الأسماء لما كانت تعتريها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني جعلت حركات الإعراب تنبئ عن هذه المعاني وتدل عليها ليتسع لهم في اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة"

5 المرجع نفسه ص 49.

أحدثتها غير عابئين بما تشير إليه علاماته من معنى [1]. وهو ما عقّد النحو وعسّر الإحاطة بقواعده. ويرى أنّه يمكن تيسيره وتدارك ما فات القدماء بالعناية باختلاف اللّفظ الذي يقترن باختلاف واضح في المعنى يدركه المتكلم والسامع بسهولة.

يقول: «لقد تميّز عندي نوعان من القواعد: نوع لا تجد في تعليمه عسرا ولا في التزامه عناء... وذلك كالعدد.. ونوع آخر لا يسهل درسه ولا يؤمن الزلل فيه... كرفع الاسم أو نصبه...

ثم رأيت علامات العدد تصوّر جزءا من المعنى يحسه المتكلم حين يتكلم. أمّا علامات الإعراب فقلّ أن ترى لاختلافها أثرا في تصوير المعنى وقلّ أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع...

ألهذه العلامات الإعرابية معان تشير إليها في القول؟ أتصور شيئا ممّا في نفس المتكلم، وتؤدي به إلى ذهن السامع؟ وما هي هذه المعاني؟

لقد أطلت تتبع الكلام، أبحث عن معان لهذه العلامات الإعرابية ولقد هداني اللّه إلى شيء أراه قريبا واضحا:

1 - إن الرفع علم الإسناد، ودليل أن الكلمة يتحدث عنها.

2 - إن الجرّ علم الإضافة، سواء كانت بحرف أو بغير حرف.

3 - إن الفتحة ليست بعلم على إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة» [2].

وقد بنى كتابه للاستدلال على هذه النتائج وتفصيل القول فيها وما يترتّب عنها من فروع، واقتصر على بحث الاسم مرجئا البحث في إعراب الفعل إلى بحث لاحق.

---

1 المرجع نفسه ص 42.

2 المرجع نفسه، المقدمة ص و، ز.

لقد ترتبت كثير من النتائج الفرعية على هذه المنطلقات التي اعتمدها إبراهيم مصطفى وتركّزت خاصّة على إعادة النظر في بعض الوظائف النحوية التي ميّز بينها القدماء.

- أولا: التسوية بين المبتدإ والفاعل في قولك "الحق ظهر" و"ظهر الحق"، وهو قول ينال من تحديد نواة الجملة. ومن أسس تبويبها إلى صنفين: اسمية وفعلية.

- ثانيا: القدح في كلّ المفاعيل، بعد إنكار أن تكون الفتحة علم إعراب.

- ثالثا: إعادة النظر في التوابع: وقد أنكر مفهوم الإتباع كما حدّه النحاة على أساس العمل الإعرابي وأعاد تأويله على أساس المعنى. وبدأ بإخراج باب العطف من التوابع واعتبر هذا الباب نتيجة من نتائج فلسفتهم في العامل وإصرارهم على "أن الفعل لا يعمل إلا رفعا واحدا"[1]. واستدل على ذلك بأمثلة اقتصر فيها على الرفع والإضافة وتجنّب الأمثلة التي يكون فيها المعطوف منصوبا فسهل عليه أن يستنتج أن علامة الرفع أو الجر في المعطوف لا تزيدنا معنى غير كون الاسمين متحدثا عنهما عند الرفع ومضافين عند الجرّ[2].

وبعد أن أخرج العطف صنّف التوابع الباقية (النعت، البدل، والتوكيد، وعطف البيان) صنفين "جعل" المعنى الحكم" في التمييز بينهما.

- الصنف الأوّل لا يتضمن غير النعت، وتكون الكلمة الثانية من الأولى بمنزلة المكمّل للمعنى المتمّم له، حتى لا يفهم المعنى إلا بهما[3] وحكمه أن يكون للاسم الثاني ما للأوّل من إعراب وتعريف وتنكير وتأنيث من حيث اتصل فيهما المعنى. بل من حيث امتزجا هذا الامتزاج...

- الصنف الثاني ويشمل الأقسام التي سماها النحاة بدلا وتوكيدا وعطف بيان، ويختزلها في باب واحد والجامع بينها "أن الكلمة لا تكون من الأولى بمنزلة

---

1 المرجع نفسه ص 117.

2 المرجع نفسه ص 115.

3 المرجع نفسه ص 118.

المكمّل حتى لا يفهم المعنى المقصود إلا بهما معا - بل يكون الأوّل دالا على معناه مستقلا بإفهامه والثاني دالا على معنى الأوّل مع حظ من البيان والايضاح يجيء من قرن الكلمتين إحداهما إلى الأخرى" [1]. وبدا للمؤلف أن هذا التقسيم المعتمد على المعنى أوضح من تقسيم القدماء ويتجنب ما افترضه من اضطراب عندهم في تحديد هذه الوظائف.

لم يكتف صاحب إحياء النحو بالطّعن في صحة التمييز بين البدل والتوكيد وعطف البيان بل طعن أيضا في ما سمّوه النعت السببي ودعا إلى إخراج هذا "المركّب" من الباب الذي ارتضاه له النحاة بناء على مقياس المعنى دائما.

والرأي عنده أن الإعراب في رأس المركّب المسمى نعتا سببيا لا يدل على وظيفة نحوية لأنّه يعتبر أن كلّ ما عدّ عند النحاة نعتا سببيا حقّه أن ينفصل عمّا قبله وألا يجري عليه في إعرابه، بل يرفع على الاستئناف وابتداء الحديث. ويفسّر الموافقة في الإعراب في الشواهد التي بنى عليها القدماء قولهم بالنعت السببي [نحو قولك رأيت فتى باكية عليه أمّه ونحو قوله تعالى ربّنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها]، [2] بالإعراب على المجاورة.

ولعلّ أكثر ما لفت انتباهنا في هذا الصدد أن الاعتماد على المعنى قد أدّى بإبراهيم مصطفى إلى إدراج وظيفة الخبر ضمن باب التوابع، والتسوية بشكل ما بينها وبين باب النعت [3].

وقد فسّر إحجام النحاة عن عدّ الخبر ضمن التوابع بالاختلاف في الإعراب بين المبتدإ والخبر في باب كان، ويرى أن التفسير مخالف لما تصوّروه، "فإن المتحدث عنه هو الذي سمّوه اسم كان، والمتحدث به أو الخبر، هو "كان قائما" فليس "قائما" بخبر يلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه". وهو بذلك يقدح في صحّة وظيفة نحويّة أخرى.

---

1 المرجع نفسه ص 120.

2 المرجع نفسه ص 125.

3 المرجع نفسه ص 126.

3.1.2 - مهدي المخزومي

لقد سبق أن أشرنا إلى أن ابراهيم مصطفى اقتصر في بحثه على باب الاسم، وأرجأ دراسة الإعراب باعتباره أعلاما على معان، في باب الفعل إلى وقت لاحق، إلا أنه لم ينجزه. فالذي واصل دراسة الفعل وفق أصول صاحب إحياء النحو هو مهدي المخزومي وقد حاول تفسير حركات الإعراب في الوحدات اللّغوية التي صنفها ضمن باب الفعل على أساس أنّها دوال على معان لا أثرا من آثار العوامل، بما أنّه جعل بغيته في أعماله «سلب العامل النحوي قدرته على العمل وتخليص الدرس النحوي منه [1]».

وأهمّ ما أضافه إلى صاحب إحياء النحو أن إعراب الفعل المضارع إنّما حصل من أجل تمييز زمن هذا الفعل وتخصيصه. فهذا ما يفسّر رفعه ونصبه وجزمه في غير جواب الشرط.

أمّا قوله بأن الصفة القائمة مقام الفعل فعل دائم حكمه البناء، وتحرّك من باب الجوار، فليس إلا مواصلة لما قدّمه صاحب إحياء النحو في النعت السببي [2].

4.1.2 - عبد الرحمان أيوب

عرض عبد الرحمان أيوب لهذه القضية عند نقده لنظرية الإعراب والبناء عند القدماء. وهو يطعن فيها لأنّه يعتبر أن ما استنبطه النحاة من علل لتفسير هذه الظاهرة مجرّد اعتبارات منطقية لا سند لها في الواقع اللّغوي". وهو يرجع كل تعليلاتهم إلى حجتين رئيسيتين:

الحجة الأولى: ويفترض أنّهم استمدّوها من نظرية أفلاطون في الموجودات حسبما أسلفناه عند عرض رأيه في أقسام الكلم. وتقوم حسب تأويله على "تقرير نوع الكلمة قوة وضعفا بالإعراب، وانتقاص [الكلمة] الضعيفة بالبناء. وإذا حدث أن أشبهت كلمة قوية [كلمة] أخرى ضعيفة أثّر ذلك في ميزتها

---

1 في النحو العربي نقد وتوجيه ص 16.

2 في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ص 25 - 26.

الإعرابية فأضعفها إلى بناء أو إلى منع الصرف على الأقلّ. وتكون علّة الإعراب على هذا الفرض القوة الذاتية (كما في الاسم) أو المكتسبة (كما في الفعل المضارع) وعلّة البناء الضعف الذاتي [1].

وبمقتضى هذا التأويل كان قول القدامى بإعراب الفعل المضارع نتيجة من نتائج تأثرهم بفلسفة أفلاطون في الموجودات [2].

وقد استدل أيوب أيضا على تهافت نظرية الإعراب والبناء وعدم مطابقتها للواقع اللّغوي بالمضارع المرفوع، والمجزوم الداخلة عليهما نون التوكيد. فقد اعتبرهما النحاة: معربين إعرابين مختلفين رغم تماثلهما في اللّفظ وعدم تغيّر أواخرهما رغم تغير التراكيب [3].

- الحجة الثانية: وتقوم على تعليل الإعراب بحاجة الكلمة إلى الحالات الإعرابية لتحديد معناها، والبناء بعدم حاجتها إليها. وتطبيقا لهذا يقول القدامى إن الاسم يحتاج للعلامات الإعرابية لتحديد معناه، والمقصود بمعناه التمييز بين الفاعلية والمفعولية. أمّا في الفعل فقد مثل لدلالة الإعراب على المعاني بالشاهدين التاليين:

- لا تأكل السمك وتشرب اللّبن بجزم فعل تشرب.

وبيّن أن جزم فعل تشرب في الشاهد الأوّل يجعل شرب اللّبن داخلا في حيّز النهي أمّا الرفع فإنه يخرج فعل تشرب من حيز النهي. ويكون المعنى لا تأكل السّمك وأنت تشرب اللّبن. وأضاف فيما يشبه الحوصلة لموقف القدماء استعدادا لنقدهم ما يلي:

«وإذا صحّ أن الحاجة لعلامة الإعراب تكون سببا في الإعراب فإن عدم الحاجة إليها تكون سببا في البناء، والحرف والفعل الماضي، وفعل الأمر لا يحتاجون لعلامة الإعراب لأن معانيها تتميّز دون حاجة إليها» [4].

---

1 دراسات نقدية في النحو العربي ص 29 - 30.

2 المرجع نفسه ص 10.

3 المرجع نفسه ص 27 - 28.

4 المرجع نفسه ص 31.

وقد مهّد أيوب لنقد قول القدماء إن علامات الإعراب أعلام على معان – وهو الذي يهمنا في هذا الباب – بأن الألسنة تختلف في كيفية تحديدها للوظائف النحوية يقول: «ومن الطرق التي تتبعها اللّغات لتحقيق هذا الغرض الحالات الإعرابية، ووضع الكلمة في الجملة» [1] وذلك حسب نمطها وتطورها التاريخي، فمن الألسنة ما يشيع فيها الإعراب كالألمانية، ومنها ما تلتزم في أواخر كلمها الإسكان كالانقليزية واللّهجات العاميّة العربية. وبدا له أنّ الفصحى تمثل مرحلة متوسطة بين التزام الحالة الإعرابية وبين التخلص منها والجنوح إلى مكان الكلمة في التركيب للتمييز بين الوظائف النحوية.

وعلى هذا الأساس لاحظ أن "اعتماد الفصحى على الحالة الإعرابية ليس اعتمادا كاملا للتمييز بين المعاني النحوية في الاسم". ولئن كانت حالة النصب تميّز المفعول به عن الفاعل، في قولك:

ضرب زيد محمدا

ضرب زيدا محمّد

فتختلف العلامة الإعرابية باختلاف الدلالة، وتكون بذلك علامات الإعراب أعلاما على المعاني، فإنّه يلاحظ عدم اطراد هذا المبدإ وعدم وجود تلازم بين وجود العلامة الإعرابية وبين الحاجة لتمييز المعاني التركيبية المختلفة" [2].

واستدل على ذلك بدليلين:

– أوّلا: أن بعض التراكيب التي تحتاج إلى التفريق في الدلالة فيما بينها لا تختلف في علامات الإعراب. وذلك كاتفاق الفاعل ونائب الفاعل في الرفع رغم وجود معنى المفعولية في نائب الفاعل.

–ثانيا: أنه توجد بعض الحالات الإعرابية المختلفة في الدلالة مع اتحاد علامات إعرابها. وذلك كاختلاف الوظيفة الإعرابية لكلمة محمد في قولك: محمد ضرب، وضرب محمد من مبتدإ إلى فاعل مع اتحادهما في العلامة

---

1 المرجع نفسه ص 32.

2 المرجع نفسه ص 30.

الإعـرابية. وكـذلك شأن المفـعول بـه ونائب الفاعل اللذين يـختلفـان في العلامـة الإعرابية رغم اتحادهما في المعنى. ويضيف أنه إذا كان من الصحيح أن المفعول قد تميّز من الفاعل بالحالة الإعرابية، فإن المبتدأ قد تميّـز من الفاعل بمكانه في التركيب.

هذا فيمـا يتعلّق بالاسم، أما بالنسبـة إلى الفعل فقد نقد قـول القدماء إن سبب إعراب الفعل المضارع هواحتياجه إلى التمييز بين المعاني المختلفة بأن الاحتياج المشار إليه ليس مقـصوراً على المضارع، بل إن الماضي يحتاج أيضا إلى التـمييز بين المعاني المخـتلفة. ولو صحّ أن الحـاجة لتمـييز المعـاني المختلفة هي سـبب الإعراب لأعرب الفعل الماضي لنفس السبب [1].

وقـد انتهى أيوب إلى فـساد العلل المـنطقيـة التي برّر بها القـدماء إعـراب الكلمات أو بناءها ودعا إلى الاكتفاء بتسجيل هذه الظاهرة اللّغوية التي تتصف بها العـربية دون التـعليل لها تعليـلا يخالف الواقع اللّـغوي [2]. وبدا له أنّه يمكن بلوغ تفسـير ظاهرة الإعراب والبـناء تفسيـرا أفضل ممّا خلّفه القـدماء بالتـمييـز بين أربعة مفاهيم جمعها في ثنائيتين: الإعراب والموقع الإعرابي يقول:

"الإعراب... هو تغيـر أواخر الكلمات بتغـيّر التراكيب، ويناقـضه البناء وهو عدم تغيّر أواخـر الكلمات بتغيّر التراكيب والإعـراب أو البناء صفة ذاتية للفظ بصرف النظر عن وظيفته في الجملة" [3].

أما الموقع الإعـرابي فيفهـم من كـلامه أنه يعني به الوظيفـة النحوية بالمعنى العـام للكلمة لأنّه اعـتبـر في توضـيحـه لهذا المفـهوم أن الشـاهد في قولك: "قـام محمد" يتضمن موقعين إعرابيين أوّلهما مـوقع الفعلية وقد شغله فعل قام، وثانيهما موقع الفاعلية وشغله الاسم "محمد" ولمّا كان موقع الفعلية غير مقصور على فعل قام، كمـا كان موقع الفاعلية غيـر مقصور على الاسم محـمد، بل يمكن أن يشغل كلاّ منهما عددٌ عديدٌ من الأفعـال وعددٌ عديدٌ من الأسماء قال "إن الموقع الإعرابي

---

1 المرجع نفسه ص 33.

2 المرجع نفسه ص 44.

3 المرجع نفسه.

أمر متغيّر يعرض للكلمة" بخلاف الإعراب "الذي يمثل أمرا ذاتيا فيها لا يتخلّف عنها." [1] وبنى على ذلك نقده للنحاة الذين أخطؤوا من وجهة نظره، عندما قرروا أن المنادى العلم المفرد والنكرة واسم "لا" النافية للجنس من المبنيات، وذلك لأن "كون الاسم منادى أو اسما "للا" هو موقع إعرابي عارض للكلمة وليس بحالة ذاتية ويرى أن النحاة خلطوا في هذا الموضع بين الإعراب والموقع الإعرابي.

- الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية.

هذا التمييز فرع على الثنائية السابقة، وينبني عليه من حيث إنّه يفترض أن لكل موقع إعرابي من المواقع الإعرابية المعهودة في الجملة (فعلية، فاعلية، مفعولية) حالة إعرابية. ويميز أيوب بين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية تمييزا يشابه تمييزنا بين ما هو مجرّد وما هو عيني، بدليل أنّه يقول: «والحالة الإعرابية أمر اعتباري ذهني، أمّا العلامة الإعرابية فأمر لفظي... وقد تظهر الحالات الإعرابية في اللّفظ بالعلامات الإعرابية وقد لا تظهر...».

وقد بنى على هذا التمييز نقده للقدامى حين قال: «وإذا كانت العلامة أمرا لفظيا فمن غير السليم أن نقول بأنّها مقدّرة أو سنويّة أو غير ذلك من العبارات التي يردّدها النحاة، لأن الكلمة أو الصوت الذي لم يلفظ أمر لا وجود له... وبناء على هذا انقسمت الحالة الإعرابية - لا العلامة الإعرابية إلى ظاهرة وغير ظاهرة، أمّا العلامة فهي موجودة أو غير موجودة...» [2].

5.1.2 - تمام حسان

ورد نقد حسان لنظرية القدماء في الإعراب والعوامل ضمن كتابه اللّغة العربية معناها ومبناها الذي أراده تطبيقا للمنهج الوصفي، يشمل مختلف مستويات

1 المرجع نفسه ص 45.

2 المرجع نفسه ص 48.

اللسان العربي. وقد ذكرنا بعض أسسه ومنطلقاته في باب أقسام الكلم. وكان من جملة ما أسلفناه في شأنه أن تمام حسان اعتمد النظرية السياقية للمعنى، واعتمد تشقيقها له أساسا يبنى عليه كتابه فخصّص لكلّ مستوى من مستوياته فصلا في كتابه. والمعنى عنده ينقسم إلى ثلاثة فروع كبرى:

أولا المعنى الوظيفي ويشمل النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي.

ثانيها المعنى المعجمي.

ثالثها المعنى الدلالي أو الاجتماعي.

وقد سبق أن قدّمنا النظام الصرفي لأن المؤلف اعتمده لنقد التقسيم الثلاثي الذي خلّفه القدامى، واقترح تقسيما آخر بديلا عنه. ونحن نقدّم في ما يلي تصوّره للنظام النحوي لأنّه يمكّننا من فهم نقده لنظرية الإعراب والعوامل عند القدماء.

يقوم تصور تمام حسان للنظام النحوي على أساسين:

أوّلهما: التمييز بين اللّسان والكلام وفق المصطلحات التي اعتمدناها في هذا العمل [1].

ثانيهما تصور عام للنظام اللّغوي مفاده أن هذا النظام (سواء كان صوتيا أو صرفيا أو نحويّا) يتألف من مجموعة من المعاني تقف بإزائها مجموعة من المباني المعبّرة عن هذه المعاني، ثم طائفة من العلاقات التي تربط ربطا إيجابيا والفروق الخلافية التي تربط سلبيا بإيجاد المقابلات ذات الفائدة بين أفراد كلّ من المعاني أو مجموعة المباني [كل على حدة] [2].

وقد تختلف النظم الفرعية في عدد دعائمها أو مكوّناتها. من ذلك أن النظام الصرفي يتكون من ثلاثة عناصر أمّا النظام النحوي فيتكوّن من خمسة، ولكن هذه الدعائم حسب تعبير المؤلف تؤول في نهاية الأمر إلى ثنائية المعنى

1 يستعمل تمام حسان ثنائية اللّغة والكلام.

2 اللّغة العربية معناها ومبناها ص 32.

والمبنى، وإذا أمعنا النظر في دعائم النظام النحوي لاحظنا أن أربعا منها تعود إلى باب المعنى وهي:

1 - طائفة من المعاني النحوية العامّة كالخبر والإنشاء والإثبات والتأكيد وكالطلب... وكالشرط والقسم والتعجب والمدح والذم الخ...

2 - مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والحالية الخ...

3 - مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة وتكون قرائن معنوية عليها حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها. وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية.

4 - القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كلّ عنصر ممّا سبق وبين بقيّة أفراده.

أمّا الدعامة الخامسة فهي من باب المبنى. ومن رأي المؤلف أن النحو ليس له مبان خاصة به وإنّما يستغل علم النحو ما يقدّمه له علما الصرف والصوتيات من المباني [1].

ويلحّ تمام حسان بناء على تمييزه السابق بين اللسان والكلام على أن المباني تجريدات لا منطوقات أي أنّها أقسام شكلية ينطوي تحت كلّ منها ما لا حصر له من العلامات المنطوقة أو المكتوبة.

وبذلك تكون المباني والمعاني معا جزءا من اللسان أي كيانات مجرّدة [2]. بينما تكون العلامات جزءا من الكلام لأنّها أحداث عينيّة. ولخّص رأيه في الجدول التالي، يقول: "ونبدأ بتأكيد وضعية ثلاثية في الاصطلاح لا بدّ من الإحاطة بها وهي تبدو على النحو التالي:

1 المرجع نفسه ص 37.

2 المرجع نفسه ص 38.

العلامة	المبنى	المعنى
قال محمد	السكون أو غيره مّما يدل على الوقف	تمام المعنى (الوقف)
اضرب الولد	الكسر	التخلص من التقاء الساكنين
قام زيد	الاسم المرفوع	الفاعل
انطلق [1]	انفعل	المطاوعة

ومن الجدير بالملاحظة أن المؤلف ألحّ في مواطن متعددة من كتابه على أن النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلا ما يقدمه له الصرف والأصوات من المباني وبذلك فسّر صعوبة الفصل بين الصرف والنحو. وجعل هذا القول أصلا نظريا سماه تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد. وقد ترتّب على قوله بتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد قولان فرعيان:

أوّلهما: أن إلحاق علامة منطوقة أو مكتوبة [أي إنجاز عيني] بمبناها، عند تحليل نص، أمر يسير ولا يتطلب جهدا عقليّا كبيرا، أمّا تعيين المعنى بواسطة المبنى فهو أمر شاق وصعب. ولايتمّ إلا بتظافر القرائن المعنوية، واللّفظية (إذا بقينا على مستوى المعنى الوظيفي النحوي) [2].

– ثانيهما أنّه لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدلّ بمفردها على معنى بعينه ويضيف: «ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحويّة وهو أمر يتنافى مع مبدإ عام... هو تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد» [3].

وبناء على ما سبق ارتأى تمام حسان أن إدراك المعاني الوظيفية النحوية أو تحليل نصّ تحليلا نحويّا وإدراك العلاقات القائمة بين وحداته يقتضي الجمع وفق مبدإ تظافر القرائن بين نوعين من القرائن بعضها معنويّة وبعضها لفظية، وهي ثنائية المبنى والمعنى التي اعتمدها في غالب فصول كتابه.

---

1 المرجع نفسه ص 40.

2 المرجع نفسه ص 180.

3 المرجع نفسه ص 193 - 194.

– القرائن المعنوية

وقد سماها أيضا قرائن التعليق وشمل بها أربعة قرائن معنوية كبرى تشتمل كلّ منها على قرائن فرعية:

1 – قرينة الإسناد: وأدرج ضمنها قرينة الإسناد الحاصلة بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية وما سماه الجملة الوصفية [1].

2 – قرينة التخصيص: وشمل بها المفاعيل، وبرّر اختياره لهذه التسمية بما لاحظه من أن كلّ ما تفرع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد [2].

3 – قرينة النسبة: وشمل بها المجرورات، يقول:

«المعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة وتتخذ قرائن في التحليل والإعراب وفي فهم النص بصورة عامّة هي تسمية معاني حروف الجرّ ومعها معنى الإضافة». وبدا للمؤلف واضحا أن "معنى النسبة غير معنى التخصيص لأن معنى التخصيص تضييق ومعنى النسبة إلحاق" [3]. وقد جعل القرائن الداخلة تحت مفهوم النسبة ثلاثين قرينة معنوية.

4 – قرينة التبعية: وأدرج ضمنها أربع قرائن هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال [4].

القرائن اللّفظية

1 – العلامة الإعرابية

ويلاحظ في شأنها أنّها كانت أوفر القرائن حظا من اهتمام النحاة الذين جعلوا الإعراب نظرية كاملة سمّوها نظرية العامل. والحال أنّها لم تكن أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن اللّفظية ويضيف: "بل هي قرينة يستعصي التمييز بين

---

1 المرجع نفسه ص 191 - 192.

2 المرجع نفسه ص 195.

3 المرجع نفسه ص 201.

4 المرجع نفسه ص 204.

الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محلّيا أو بالحذف لأنّها ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب [1]..

2 - الرتبة

وقد تكون محفوظة أو غير محفوظة

3 - مبنى الصيغة

ويقصد بها الصيغ الصرفية التي تميز بين الأسماء والأفعال والصفات والحروف الخ.

4 - المطابقة

وتكون: أ - بالاعراب

ب- بالشخص

ج- العدد

د- النوع

5 - التعيين (التعريف والتنكير)

6 - الربط

وأشهر وسائله الضمير العائد، وفاء جواب الشرط

7 - التضام

ويقصد به التلازم الحاصل بين عنصرين تحليليين نحويين وأهمّ ما نلاحظه أن هذه القرينة تؤدي بتمام حسان إلى قبول التقدير. يقول: «ولاشك أن التضام مبرر قبول التقدير سواء عند الاستتار أو عند الحذف» [2] بينما كان التخلص من التقدير أحد أهدافه الرئيسية شأنه في ذلك شأن عامّة المحدثين.

1 المرجع نفسه ص 205.

2 المرجع نفسه ص 224.

8 - الأداة

ويشمل بها الأدوات الداخلة على الجمل كالنواسخ وأدوات النفي والاستفهام... والأدوات الداخلة على المفردات كحروف الجر والعطف والاستثناء والتنفيس والتحقيق والنواصب والجوازم... [1].

9 - النغمة

أو التنغيم، ويقصد بها الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق.

وبعد أن استوفى تمام حسان تقديم تصوره للنظام النحوي زعم أنّ الاعتماد على تضافر القرائن المعنويّة واللّفظيّة التي فصل فيها القول تغني عن فكرة العامل الّتي بنى عليها القدامى نظرهم لتفسير الحركات الإعرابيّة وبذلك يكون قد حقق حلم المحدثين في تخليص النحو العربي من هذه «النظريّة الدخيلة على البحث اللّغوي».

وأهم ما نقد به القدماء أن العامل النحوي لا يوضّح إلا قرينة واحدة لفظية هي قرينة الإعراب واستدل بحجّتين تبدوان تفريعا على ماسماه تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد:

1 - إن المعربات التي تظهر عليها الحركات أقلّ بكثير من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الوحدات اللّغوية، وعدّد المؤلف المواطن التي لا يتمّ الإعراب فيها بالحركة الإعرابية الظاهرة: (الإعراب بالحذف، والإعراب المقدر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل، والمحل الإعرابي للمبنيات، والمحل الإعرابي للجمل) [2].

2 - لو افترضنا جدلا أن كلّ الوحدات اللّغوية المعربة تظهر في لفظها حركات الإعراب لما تغلّبنا على ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد الذي

---

1 المرجع نفسه ص 225.

2 المرجع نفسه ص 231.

يفضي إلى اللبس لأنّ الحركة الإعرابية الواحدة تدل على أكثر من باب واحد، كما يدل على ذلك باب الرفع، أو النصب أو الجر [1].

واستنتج أن اتّكال [النحاة] على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى وبناء نحوهم عليها بحيث اطلقوا "اسم الإعراب على تحليل النص" تحليلا نحويا، عمل يتّسم بالمبالغة وعدم التمحيص" [2]. وهو في ذلك يردّد قول ابراهيم مصطفى إن النحاة اتجهوا في دراسة النحو دراسة لفظية وأهملوا المعنى.

وقد استدلّ على صحّة زعمه بأن المعنى النحوي لا يتضح بقرينة لفظية واحدة هي العلامة الإعرابية بل ينجلي بتضافر القرائن بقول سيتوسّع فيه بعده حماسة عبد اللطيف في كتابه العلامة الإعرابية في الجملة [3]. ومحصّله أن بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس. وفيما يخص علامات الإعراب فإن تضافر القرائن اللّفظية والمعنوية يغني عن القرينة الإعرابية الظاهرة لذلك تترخص العرب في العلامات الإعرابية عند أمنها اللبس.. [4].

وقد جعل بذلك العلامة الإعرابية لا تدل على المعنى النحوي مثلما قال القدماء وهو قول يشابه بعض الشبه قول أنيس في ما استنتجه عندما أنكر أن تكون قراءة آية براءة بجرّ لفظ "رسوله" تؤدي إلى المعنى الذي فزع منه أبو الأسود الدؤلي، لأنّه يقدر أن ملابسات الخطاب وظروف القول تدفع ذلك التأويل السيء.

---

1 المرجع نفسه ص 232.

2 المرجع نفسه ص 232.

3 انظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الفصل الرابع من ص 319 إلى 401.

4 اللّغة العربية معناها ومبناها ص 234 - 235.

2.2 - الحجة ذات الطابع الابيستمولوجي

تقوم هذه الحجة على التسليم بأن نظرية العامل نظرية دخيلة على الدراسة اللّغوية منشؤها الفلسفة والمنطق. بدأ القول بها ابراهيم مصطفى ثم تابعه فيها وفي تبني الحجج التي دعمها بها عامّة المحدثين بعده. ويتمثّل التحوير الطفيف الذي أدخلوه على أقواله في نسبة منشإ نظرية العوامل إلى الفلسفة اليونانية لا إلى الفلسفة الكلامية ثم في التقريب بينها وبين المنطق اليوناني.

وقد رسخ الاعتقاد عندهم في مجافاة "العوامل" للدراسة النحوية تسليمهم، بضرورة الفصل بين المنطق والدراسة اللّغوية وعدم الخلط بينهما لما يدخل ذلك من ضيم عليها وتسليمهم بتأثّر النحو العربي بالمنطق اليوناني ولم يبق لهم بعد ذلك إلا استقصاء مظاهر الضيم التي لحقت الدراسة اللّغوية والقرائن الدالة على الخروج عن مقتضيات الوصف اللّغوي.

ونحن نبدأ بعض المظاهر العامّة التي تدلّ على أن اعتماد نظام العوامل أدّى إلى الخروج عن الواقع اللّغوي وهي ذات طابع منهجي، ثم نتحوّل إلى عرض بعض القضايا النحوية التي تتجلى فيها أيضا مناقضة مقتضيات المطابقة الوصفية من وجهة نظر المحدثين.

– أوّل هذه المظاهر العامّة أن اعتماد نظام العوامل أدّى إلى رفض بعض الأساليب المنقولة عن عرب يتكلمون الفصحى بالسليقة وتخطئتهم، ومنهم بعض فحول الشعراء [1].

– المظهر الثاني من هذه المظاهر أن مراعاة التناسق الداخلي لنظام العوامل أدّى بهم إلى التشريع لأساليب لم تسمع من أي عربي فصيح أو غير

---

1 ابراهيم مصطفى إحياء النحو ص 29 أنيس من أسرار اللغة ص 200. ومهدي المخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه ص 19.
تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص 13.

فصيح بسبب التقدير والإكثار منه. وقد ركزوا خاصّة على بابي التنازع[1] والاشتغال.

- المظهر الثالث

أن مراعاة التناسق المنطقي لنظام العوامل وما استتبعه من تقدير أدّى إلى افتراض عناصر لغوية غير موجودة في اللّفظ. ومن أوضح الشواهد على الموقف الأوّل قول عبد الرحمان أيوب: «يلعب التقدير دورا كبيرا في النحو العربي وذلك لأن النحاة كثيرا ما يلجؤون إليه لتصحيح رأي قالوا به، والتقدير ولا شك أمر غير واقعي، فحين يقول النحاة بأن المصدر المؤوّل مفعول منصوب بفتحة مقدرة فإنّهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة منصوبة بفتحة غير موجودة، كما في المصدر المؤول»[2].

أمّا القضايا الفرعية التي استقطبت اهتمام المحدثين، واتّخذوها دليلا على إفساد نظام العوامل لوصف العربية، وعدم مطابقته "للواقع اللّغوي" فأهمّها ما تعلق بشكل أو بآخر بتحديد نواة الجملة. وتترتّب على هذه القضية نتائج عديدة أهمّها تتعلّق بتحديد الجملة عموما باعتبار أن الجملة تعرّف بمكوّناتها الداخلية الضرورية لوجودها وتتعلّق بتصنيفها إلى اسمية وفعلية.

أ - تحديد الجملة بمكوّناتها الداخلية

لقد طعن المحدثون في صحّة تحديد القدامى للجملة عندما شكّكوا في فائدة التسليم بتلازم المسند والمسند إليه واعتبروا اقتضاء أحدهما للآخر نتيجة لتأثّر النحاة العرب بالمنطق اليوناني، وبالقضية المنطقية التي تتطلب موضوعا ومحمولا[3].

---

1 انظر إحياء النحو ص 35.
مقدمة في النحو العربي نقد وتوجيه ص 8 واللغة بين المعيارية والوصفية ص 84.
وتقديم شوقي ضيف لكتاب ابن مضاء الرد على النحاة ص 7.

2 دراسات في النحو العربي ص 52.

3 انظر ابراهيم أنيس من أسرار اللّغة ص 276.
وعبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي ص 127.

وقد ركزوا في نقدهم على وجود جمل مفيدة ومستقلة بذاتها تتكوّن من طرف إسنادي واحد. نجد جذور هذا القول عند ابراهيم مصطفى [1] وابراهيم أنيس [2]. وقد بلوره وتوسع فيه عبد الرحمان أيوب [3] وتابعه في ذلك حماسة عبد اللطيف [4].

واعتبروا أن الوصف العلمي يقتضي منهم الوفاء للشكل اللغوي الموجود بالفعل لا قسره على أنماط ذهنية تفرض عليه فرضا" [5].

وقد ترتّب على نقدهم للقول بتلازم ركني الإسناد، طعن في النواة الإسنادية الاسمية والفعلية، وإن كان إلحاحهم على الجملة الفعلية أكثر. وقد ركزوا خاصّة على نقد قول القدامى لا يخلو فعل من فاعل. واعتبروه نسخا للقول الفلسفي، لا وجود لحدث بدون محدث [6].

---

1 إحياء النحو ص 142.

"والذي عوّص الأمر على النحاة ما قرروه من أن كلّ جملة يجب أن تشمل مبتدأ وخبرا أو فعلا وفاعلا، ولم يعرفوا الجملة الناقصة ويرونها في النداء مثل " يا محمد" و"يا علي" فيقدرون أدعو عليا ولا وجه لهذا التقدير، ولا المعنى وكذلك تحيّة وسلاما... يقدرون الفعل لإعراب الاسم المذكور ولا وجه له، وإنّما هي جملة ناقصة. والاسم استعمل عن الفعل فصار منصوبا، ومنه عندنا إلى ما نحن فيه من مثل: لا بأس ولا خير".

2 ابراهيم أنيس من أسرار اللّغة ص 276 - 277.

"إن الجملة في أقصر صورها هي أقلّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر".

3 انظر دراسات نقدية في النحو العربي ص 54 وخاصة قوله ص 158، 159، 165.

4 العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص 61 وكذلك ص 78.

5 المرجع نفسه ص 89.

6 انظر أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي ص 76. وحماسة عبد اللطيف العلامة الإعرابية في الجملة ص 88.

وترتّب على كل ما سبق بصفة أخصّ الاعتراض على صحّة القول بالضمير المستتر وجوبا أو الضمير المستكن ولذلك دعا أيوب [1] أوّلا ثم بشكل أوضح حماسة عبد اللّطيف [2] إلى اعتبار المضارع المصرّف مع ضمير المتكلم المفرد، والمتكلم الجمع والمخاطب المفرد، وفعل الأمر المسند للمخاطب المفرد جملا موجزة، وفاء منه للشكل اللّغوي المنطوق.

- أما المظهر الثاني من مظاهر طعن المحدثين في صحّة تحديد الجملة بمكوناتها فيتمثل في المناداة بوجود جمل غير قائمة على الإسناد. واعتبروا إصرار القدامى على إلحاقها بالنواة الإسنادية عن طريق التقدير دليلا واضحا على إفساد نظام العوامل لوصف العربية [3].

ب - تصنيفها إلى اسمية وفعلية

ترتبت القضايا التي تتعلّق بتصنيف نواة الجملة إلى اسمية وفعلية على طعن المحدثين في أحد مبادئ نظرية العوامل وهو قول القدماء إن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ولذلك وجب تقديم الفعل على الفاعل، فإن تقدم عليه صار مبتدأ. وقد بدأ هذا القول ابراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وبشكل ما ابراهيم أنيس، وعبد الرحمان أيوب [4].

---

1 دراسات نقدية ص 76: نظرية البروز والاستتار.
".... وهكذا اضطر النحاة إلى تقدير فاعل مستتر للفعل اضرب ونضرب".

2 العلامة الإعرابية في الجملة: الجملة الفعلية الموجزة ص 90، 91.

3 انظر ابراهيم مصطفى، إحياء النحو: ص 142.
عبد الرحمان أيوب: دراسات نقدية ص 129.
حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية ص 79، 97 وتمام حسان: اللّغة العربية معناها ومبناها ص 113.

4 انظر ابراهيم مصطفى: إحياء النحو ص 55.
انظر مهدي المخزومي في النقد العربي نقد وتوجيه ص 44، 45.
انظر ابراهيم أنيس من أسرار اللّغة ص 311.

3. 1 - إعادة صياغة مطاعن المحدثين في نظرية الإعراب وفق إطارنا النظري (الحجج اللغوية)

وبعد عرض مآخذ المحدثين على نظرية القدامى في الإعراب والعوامل سنحاول - وفاء منا للمنهج الذي رسمناه لهذا العمل - ترجمتها وفق المنطلقات النظرية المعتمدة حتى يتيسر تحصيل معنى دقيق لها يمكّن من مناقشتها.

وبمقتضى هذا التأويل نفهم أن القدماء يعتبرون حركات الإعراب من ثوابت صعيد المضمون. وهو قول يتماشى مع تصوّرهم لعلم الإعراب على التأويل الذي حملناه عليه في باب الجملة. وقد قلنا إنه يعني دراسة القوانين التي تأتلف بمقتضاها الكلم لتكوين الكلام [1].

وبناء على تصوّرنا لبنية اللّغة الذي يقتضي أن الحدث اللّغوي ينشأ بوجود وظيفة سيمائية تجمع بين وظيفين (fonctif) هما صعيدا المضمون والتعبير، وهما صعيدان متضامنان لا يمكن تصور أحدهما بدون الآخر، ولا يمكن تحديد مكوّنات أحدهما بدون اعتماد مكونات الآخر على النحو الذي يجسمه إجراء الاستبدال، وبناء على تسليمنا بأن كلا الصعيدين يتضمن مستويات مختلفة تأتلف بمقتضاها عناصر التعبير الدنيا ضمن مركبات أكثر تعقيدا وتأتلف عناصر المضمون الدنيا كذلك بدورها ضمن مركبات أكثر تشعّبا، نقول إن علم الإعراب يعني في جملة ما يعني وبصفة أساسية القوانين الكلّيّة التي تأتلف وفقها مكونات وحدات صعيد المضمون حسب المستويات المختلفة أو المتعددة لهذا الصعيد [2].

ويقتضي هذا الفهم أن تكون الجملة ثابتا من ثوابت صعيد المضمون ولكنه مكوّن معقّد التركيب يشتمل هو بدوره على عدّة مستويات فرعية، تتعالق بدورها مع مستويات متعدّدة من صعيد التعبير، وينشأ عن تعالقهما مختلف المركبات والعلاقات النحوية التي نعيّنها عند تحليل الجملة.

---

1 انظر في هذا العمل القسم الثاني الفقرة 3. 1.

2 انظر في هذا الصدد الفقرة رقم 2 - 1 - 2 وعنوانها: الفونولوجيا والنحو وعلم الدلالة من كتابه J. Lyons Linguistique générale; introduction à la linguistique théorique.

هذا بالنسبة إلى قول القدماء، أمّا بالـنسبة إلى المحدثين، فيمكن أن نبوّب مواقفهم إلى قسـمين كبيرين رغم ما يوجد من نقاط تقاطع بينهم يفسّرها اشتراكهم في نقد التراث.

– الموقف الأوّل:

يقـرّ أن أغلب حـركات الإعـراب أعـلام على مـعان سـواء كـان ذلك في الاسم أو في الفعل، ونـدرج ضمنه كلا من ابراهيم مـصطفى ومهـدي المخزومي. ومـحـصّل هذا الموقـف أن أغلب حـركـات الإعـراب ثوابت تنتـمي إلى صـعـيـد المضـمـون. وعلى هـذا الأسـاس نؤوّل قـولهم في الاسم وبذلك يـكون الرفع من مكوّنات صـعـيـد المـضـمـون ويعني الإسناد، والجـر من ثوابت المـضـمـون ويعني الإضافة.

أمّا قولهـما إن الفتحـة "ليست بعلم على الإعراب وأنّهـا الحركة الخفـيفة المستحـبة عند العـرب في أواخـر الكلم" وأن إعراب النـعت السببي هو من باب الإعراب على المجاورة فيعني أنّهـما يعتبران هذه الحركات من صعيد التـعبير، وتحيط بها قوانين توليف عناصره ضمن مستوياتـه المختلفة. وإذا تحوّلنا إلى النتائج الفرعية التي ترتّـبت عـن هذا الموقف فـيمـكن أن نترجـم دعوتهـمـا إلى عـدم الفـصل بين وظيفـتي الفاعل والمبـتدأ في قـولك ظهر الحق والحق ظهـر، بأنها تعني أن القـدماء فـصلوا من غـيـر وجـه حقّ بين ملفـوظين يمثـلان بديلين لثـابت واحـد من ثوابت المضمون.

أمّا دعـوة ابراهيم مـصطفى إلى إعادة النظر في التـوابع: فتـعني بمقتـضى أصولنا النظريـة أنهم جمعـوا من غير مـبرّر ثوابت تابعة لصـعيد المضـمـون مخـتلفة ضمن باب واحد وذلك كجـمعهم بين العطف والنعت والتوكيـد. وفصلوا من غير موجب بين وظائف نحوية (أي ثوابت من ثوابت صعيد المضمون) هي في جوهرها من صنف واحد مـثل فصلهم بين النعت والخبـر. وكان من الجدير بهم من وجـهة نظره أن يعدوهما من صنف واحد.

أما فيما يتعلّق بالفعل، فيمكن ترجمة دعوة مهدي المخزومي إلى اعتبار حركات إعراب الفعل المضارع أعلاما على معان، بأنّها تعني أنّها ثوابت من ثوابت المضمون تفيد زمن الفعل وتخصّصه.

أما دعوته إلى إحياء رأي المازني في شأن إعراب جواب الشرط المجزوم، والقول بأنّه مبنى على الوقف فهي تعني أن هذه الحركة تنتمي إلى عناصر التعبير.

- الموقف الثاني

ينكر أصحاب هذا الموقف أن تكون حركات الإعراب عناصر لغوية تابعة لصعيد المضمون وإن كان إنكارهم يتخذ أشكالا مختلفة وصيغا متعددة تبدو في ظاهر لفظها غير منكرة بصفة مطلقة علاقة علامات الإعراب بصعيد المضمون. وندرج ضمنه كلاّ من إبراهيم أنيس، وعبد الرحمان أيوب وتمام حسان.

إبراهيم أنيس

- أصرح هذه المواقف، وأيسرها تأويلا هو موقف إبراهيم أنيس: فحركات الإعراب عنده عناصر تابعة لصعيد التعبير يفسّر تعاقبها بفرار العرب من التقاء الساكنين. ومعنى ذلك أن القوانين التي تفسّرها تلتمس في خصائص النظام الصوتي للعربية. لذلك تتغيّر أواخر الكلم عند تعاقبها في السلسلة الكلامية حتى لا تنتج بعض التوليفات [أو المقاطع] غير المقبولة وفق شكل التعبير الخاص بالعربية وتلك المقاطع الممنوعة بها تمثل أحد مظاهر بنيتها. أمّا عناصر التعبير التي تدلّ على وظائف الفاعلية والمفعولية... فهي عنده اثنان:

1 - ترتيب عناصر الجملة وموقع بعضها من بعض.

2 - ظروف القول وملابساته [1].

عبد الرحمان أيوب

اعتمدنا، لإدراج عبد الرحمان أيوب ضمن هذا الموقف على حجتين استقيناهما من أقواله إحداهما غير مباشرة والثانية مباشرة.

1 من أسرار اللغة ص 247 - 254 - 295 - 306 - 322.

- أمّا الأولى فهي رفض أيوب لنظرية الإعراب والبناء لأنّه يعتبرها مستمدة من فلسفة أفلاطون في الموجودات، ومن هذا الباب فقد كانت عنده مجرّد اعتبارات منطقية لا سند لها في الواقع اللّغوي.

- وأما الثانية: فتتمثل في انعدام وجود تلازم بين وجود العلامة الإعرابية [1]. وبين الحاجة لتمييز المعاني التركيبية المختلفة في الاسم والفعل [2].

ففي الاسم قد تتفق بعض الوظائف النحوية المتباينة في اتخاذ نفس العلامة الإعرابية كاتفاق الفاعل ونائب الفاعل في الرفع رغم وجود [معنى] المفعولية في نائب الفاعل. وقد تختلف الوظائف النحوية في العلامة الإعرابية رغم اختلافها في الدلالة، مثلما هو شأن نائب الفاعل والمفعول به.

أما في الفعل فإن الاحتياج إلى التعبير عن المعاني التركيبية الذي برّر به القدماء إعراب الفعل المضارع يحتاج إليه أيضا الفعل الماضي وهو رغم ذلك ظل مبنيا، وبذلك يكون قد أبطل قول القدماء. ومحصّل رأيه وفق مصطلحاتنا أن علامات الإعراب في الاسم ليست من ثوابت صعيد المضمون، لأن التعالق بين الوظائف النحوية وهي الوظيفة إمّا . . . وإمّا التي تجبرك على الاختيار بين الفاعلية والمفعولية الخ. . . لا يطابقه تعالق آخر على صعيد التعبير تجسّمه علامات الإعراب. بحيث يوافق اختيارك بين الفاعلية والمفعولية اختيارا موازيا ومطّردا لا يتخلّفُ، بين الرفع والنّصب، إذا اقتصرنا على هاتين الوظيفين لتبسيط الاستدلال. وكذلك تكون ترجمة قوله في إعراب الفعل.

تمام حسان

لا يختلف موقف تمام حسان في حركات الإعراب، جوهريا عن موقف ابراهيم أنيس أو عبد الرحمان أيوب، وإن كان ظاهر لفظه يوهم بالعكس، يدل على ذلك أنّه نزّل العلامة الإعرابية ضمن القرائن اللّفظية وهوّن من شأنها عندما ألحّ على أنّها لا تمثّل إلا إحدى القرائن اللفظية الثماني التي يعتمدها النظام

---

1 دراسات نقدية في النحو العربي ص 10، ص 33 - 44 .

2 المرجع نفسه ص 44.

النحـوي. ولمّا كان زعم أن المعنى الـنحوي لا يتّـضح إلا بتضـافـر القرائن اللّفظيـة والمعنوية معـا، صحّ لنا أن نستنتج أنّه يعتـبر العلامات الإعـرابية من عناصر صعـيد التعبير. يدعم تأويلنا زعمه:

أ - أن الحركـة الإعرابية لا تظهـر للعيان في كـافة الوحـدات اللّغوية التي حكمها الإعراب ويتضح المعنى رغم غيابها.

ب - أن علامات الأعراب أقلّ من الوظائف النحوية وخاصّة استدلاله بما سمّـاه ترخّص العرب في قـرينة الإعراب لإغناء القـرائن المقالية والمقـاميـة عنها [1].

ومحصّل رأيه شـبيه بما وصلنا إليه عند ترجـمة موقف عبد الـرحمان أيوب مما أغنى عن إعادته.

2.3 - إعادة صياغة طعون المحدثين في الإعراب ذات الطابع الابيستمولوجي

هذا فيـما يتعلق بالحـجة اللغوية أما الحـجج ذات الطابع الابيستـمولوجي فنبوّبها إلى أصناف ثلاثة:

أ - الصنف الأول: ذو طابع تاريخي بما أنه يـفتـرض أنّ نظرية العـوامل دخـيلة على البـحث اللغـوي، منشؤها الفـلسفـة والمنطق، ومـوقـفنا منه هو نفس الموقف الذي اتخذناه في باب أقسام الكلم [2] عندما واجهنا نفس الطرح التاريخي. ونكرر في هذا الصدد أيضـا أن تأثّـر نظام العوامل بالفلسفـة والمنطق أو عدم تأثّـره بهما ليس دليلا في حـدّ ذاته لا على سلامة الكفاية الوصفيـة له أو على انعدامها. ولذلك وجب الاعتناء بالمظاهر التي اسـتدلّ بها المحدثون لإثبات عـدم مطابقة نظرية العـوامل لمعـطيـات اللسـان العـربي وهو مـا يفـضي بنا إلى الصنفـين المواليين من الحجج.

---

1 انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص 231 و 232.

2 انظر في هذا العمل القسم الثالث الفقرة 4 .2.

ب – **الصنف الثاني** من الحجج لـه طابع منهجي عام، ويـشمل ثلاث حجج فرعية لدحض نظرية العوامل:

1 – رفض النحاة لبعض الأساليب المسموعة من فحول الشعراء.

2 – التشريع لأساليب غير مسموعة.

3 – افتراض عناصر لغوية غير موجودة في اللّفظ.

ويمكن أن نتـبين مـدى وجـاهة هذه الافـتـراضـات بفـحصـهـا في ضـوء الخصائص العامة للمنوال كما ضبطناها في قسم الجملة [1].

ج – **أما الصنف الثالث** فيتضمّن بعض المباحث النحوية الفرعية الدقيقة التي تتـقاطع مع بعض المسـائل النّحوية التي أثرناهـا في نهاية مـا سمينـاه "الحجج اللّغـوية". ولا ندري في هذا المـستوى مـن البـحث إن كـانت تخـتلط بالقـضـايا السابقة، بحيث لا تقتضي تناولا خاصّا لها أم تقتضي عكس ذلك.

4 - الاستدلال على أن علامات الإعراب من ثوابت المضمون لا من ثوابت التعبير

بعد ترجـمة أقوال المحـدثين وفق إحداثيات هذا العـمل أصبح من الممكن اتخـاذها منطلقـا لتقـييم هذا الجـانب من المنوال النحـوي العـرب. ونبدأ بالجـانب اللّغوي لنحاول البتّ في الخلاف الملاحظ بين القـدامى والمحدثين في شأن علامات الإعراب أهي من ثواب المضـمون أم من ثوابت التـعبيـر. . وقد لاحظنا أن جـميع المحـدثين اتّـفقـوا على أن بعض حـركات الإعـراب من عناصر الـتعـبيـر بمن فيـهم المحدثون الذي راموا دراسة علامات الإعراب باعـتبارها تشير إلى معان. وهو يعني أن القدمـاء لم يراعوا تضامن وظيـفي السيمائيـة عند تعيين بعض عناصر المضـمون على الأقلّ.

---

1 انظر في هذا العمل القسم الثاني الفقرة 3.2.

لقد استدللنا سابقا في باب الجملة [1]، على مراعاة القدامى لتضامن التعبير والمضمون عند تقطيع النصوص اللّغوية من خلال دراستهم لقرائن الابتداء والاستئناف وكذلك تصوّرهم لعلم النحو [2] في القسم الثاني من هذا العمل، وبيّنا فيه أن الإعراب معنى يوجبه ائتلاف الاسم مع وحدات لغوية أخرى سمّاها النحاة عوامل، وقلنا إن فائدة هذا الحدّ أنّها تفتح الباب لاعتبار نظر النحاة العرب في الإعراب ضربا من حصر قوانين ائتلاف الكلم التي تنتج كلاما مقبولا في لسانهم وأوّلنا ذلك على أنّه يعني أن مهمّة علم الإعراب هي حصر القوانين المسيّرة لائتلاف ثوابت المضمون. إلا أنّ هذا لا يكفي لدحض دعوى المحدثين، فقد يقول قائلهم إن النحاة قد أقرّوا ذلك بصفة نظرية مبدئية وأخطؤا في الإجراء [3]. لذلك وجب البحث عن حجج أخرى تبيّن موقفهم وتوضحه.

سننطلق في الاستدلال على صحة قول القدماء من تعريفهم للكلمة وهو مبحث قررنا إدراجه ضمن القسم الموالي: قسم الوحدات الدنيا الدالة، لكنّ تضامن المفاهيم النحوية واقتضاء بعضها بعضا يجبرنا على تناوله في هذا القسم.

ويهمّنا من هذا الموطن تصوّرهم للمعنى المفرد والمعنى المركّب، فقد أقاموا نظرهم على تلاحم صعيدي التعبير والمضمون، ولم يبنوا تحليلهم على أساس صعيد المضمون فحسب، فيقعوا في التأمل الفلسفي الذي عاب به اللسانيون الأروبيون النحو الأروبي القديم على نحو ما بيّنا [4].

---

1 انظر في هذا العمل القسم الثاني الفقرة 11.

2 انظر في هذا العمل القسم الثاني الفقرة 2.3.

3 انظر حماسة عند اللطيف الإعرابية في الجملة ص 229: "إننا نستطيع أن نقول في غير قليل من الاطمئنان بأن نحاتنا عندما قالوا إن الإعراب يؤتي للتفريق بين المعاني، كانوا يقصدون بالإعراب من الجانب النظري "التعليق" أي الوظائف النحوية" أما في التطبيق فإننا نجدهم يقصرون الإعراب على العلامة الإعرابية".

4 انظر القسم الأوّل من هذا العمل القسم الأول الفقرة 2.6.

يقـول الرضي الاسـترابادي فـي شرح قـول ابن الحـاجب: "الكلمـة لفظ وضع لمعنى مفرد".

«. . . قوله لمعنى مفرد:

يعني به المعنى الذي لا يدلّ لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء، نحو معنى ضـرب، الدال على المصدر والزمان أولا جزء له كمـعنى ضرب ونصر. فـالمعنى المركّب على هـذا، هو الذي يدلّ جــزء لفظه على جــزئه نحــو ضـرب زيد. . . ، كذا لفظهـما لأن اللّفظ المفـرد لا يدل جزؤه على جزء مـعناه. . . واللّفظ المركّب الذي يدلّ جزؤه على جزء معناه» [1].

ونودّ أن نلفت الانتبـاه في هذا الشـاهد إلى قـول الرضى: (سـواء كـان لذلك المعنى جـزء. . . أو لا جزء له) لأنّه يدلّ على تمسّك القـدامى بمراعاة تلاحم وظيفي الوظيفة السيميائية عند تحليل النصوص نحويّا وفرارهم من تحليل المعنى في حدّ ذاته منعزلا عن اللّفظ وهو ما يوقعهم في متاهات مادّة المضمون.

وعلى هذا الأســاس وبناء على الارتبـاط الحـاصل بين الكلمــة والكلام لتـوقّف الكلام على الكلمـة توقّف المركّب على جـزئه [2]، يصحّ لنا أن نسـتنتج أن القدامى اعتبـروا الكلام، وهي تسميتهم للوحدة الكبرى للتـحليل، لفظا مركّبا يدلّ جزء لفظه على جـزء معناه. ومؤدّى هذا القـول أن القدماء بنوا تحـليل الجملة عند تعيين عناصرها الجزئية الدّنيا على أساس تضامن طرفي الوظيفة السيمائية.

ولـم يكتف القـدماء بهـذا الحدّ النظري بل ضـبطوا الإجراء العـملي الذي يمكّن من تقطيع الملفوظ المركّب إلى أجـزاء صـمّـاء لا تحتـمل مـزيـد تحليل، وهو إجـراء مساو لإجراء الاستبدال.

ورد هذا الشـاهد المؤيّد لزعـمنا عند ابن يـعيش فـي نطاق شـرحه لمفـهـوم الكلمة عند الزمخـشري: "الكلمة هي اللّفظة الدالة على معنى مـفرد" ويهمنا منه تعليقه على "مفرد".

---

1 انظر شرح الكافية ج 1 ص 22.

2 المرجع نفسه ج1 ص 31.

يقـول: «وقـوله مـفـرد: فـصل فـصله به من المركّب نـحـو "الرجل" و"ضربا" و"ضربوا" فإنّه يدلّ على معنيين.

واعتبـار ذلك أن يدل مجموع اللّفظ على مـعنى ولا يدل جزؤه على شيء من معناه ولا على غـيره من حيث هو جـزء له، وذلك نحو قولك زيد فـهذا اللّفظ يدل على المسـمّى ولو أفـردت حرفـا من هذا اللّفظ أو حـرفين الزاي مثـلا لـم يدلّ على معنى البتـة بخلاف ما تقدم من المركب من نحو الغـلام فإنّك لو أفردت اللام لدلّت على التـعريف. . . ومن نحو ذلك ضـربا وضربوا ونحـوهما فـإن كل واحد من ذلك لفظة وفي الحكم كلمـتان: الفـعل كلمة والألف والواو كلمـة لأنها تفـيد المسند إليه» [1].

ولكي يتضح القـصد من هذا الشاهـد، نلاحظ أن لفظ "الإفراد" في هذا السياق يعني التجزئة أو "التفكيك إلى وحدات صغرى "إذا استأنسنا بالتأويل الذي حمله عليه الأستاذ المهيري في بحثـه حول "مفهوم الكلمـة في النحو العربي" [2]، في معرض تحليله مفهـوم الكلمة عند ابن الخشاب. ومن أوضح الأدلة التي نحتجّ بها على أن الإفراد عند القـدماء نظير "الاستبـدال" إلحاحهم على أن اللّفظ المركّب من قـبيل "عـبد الله"، أو "برق نحـره" أو "تأبّط شرّا" أو "سـرّ من رأى"، إذا سـمّيت به شخـصا أو مدينة أو غير ذلك صار كلمة واحـدة تدلّ على معنى مفرد لا يدلّ جزؤه عـلى جزء معنـاه. يقول ابن يعـيش: «فلو سمّـيت بضربا وضـربوا كان كلمة واحدة لأنّك لو أفردت الألف والواو لـم تدل على جزء من المسمّى كما كانت قبل التسمية» [3].

---

1 شرح المفصل لابن يعيش ج 1 ص 19/18.

2 عبد القاهر المهيري: مفهوم الكلمة في النحو العربي ص 35.

3 شرح المفـصل لابـن يعـيش ج 1 ص 19، وانظر كـذلك قـول الرضي في شـرح الكافـيـة ج 1 ص 21: " وأمّا مع العلمية فمعناهما [ضرب زيد، وعبد الله] مفرد وكذا لفظهما.

وقد تناول النحاة التسمية بالجمل تحت عنوان "العلم المنقول" [1] ونودّ أن نختتم ظاهرة التسمية بالجمل لنوضّح فائدة الفصل بين صعيد المضمون وصعيد التعبير، ثم خاصّة فائدة افتراض مستويات مختلفة ضمن كلّ صعيد على حدة. . . فاسم العلم "تأبط شرا" هو من جهة صعيد التعبير مركّب من عناصر التعبير وفق القوانين المسيرة لهذا الصعيد في العربية من حيث نوع الصوائم وعدد المقاطع ونوع الكلمات، ولكن تركّب هذه الوحدة على صعيد التعبير وإمكانية تعيين مستويات مختلفة لتركيبها وفق هذا الصعيد لا يقتضي ضرورة تركّبا مماثلا على صعيد المضمون. فهي تتعالق في هذا الشاهد مع صعيد المضمون لتنتج وحدة من صعيد المضمون لا يمكن تجزئتها إلى وحدات أصغر، هي التي يسميها النحاة كلمات.

وتكمن فائدة هذا التنبيه في لفت نظر القارئ إلى أن القول بتضامن صعيدي الوظيفة السيميائية لا يقتضي أن يكون تعدّد مستويات أحدهما، مناسبا ضرورة لتعدد مستويات الصعيد الآخر وإن كان ذلك هو الغالب. فقد يتعالق مستوى مركّب على صعيد التعبير مع صعيد المضمون لينشئ مكوّنا بسيطا لا يحتمل مزيد تجزئة كما كان شأن الجمل المنقولة للدلالة على الأعلام، ولا مانع نظري من أن نتوقّع العكس، بحيث يتعالق عنصر بسيط (غير مركّب) من صعيد التعبير مع مستوى مركّب من مستويات صعيد المضمون كصوتم / O / في الفرنسية في قولك [2] Je vais au marché الذي يدلّ في الآن نفسه على حرف à ومعناه مساو لحرف الجرّ "إلى" في العربية، وحرف التعريف le.

إن السبب الذي دعانا إلى تناول مبحث الكلمة في هذا القسم هو أن النحاة اعتبروا العلامة الإعرابية كلمة أي وحدة دنيا دالة لا يدل جزء لفظها على جزء معناها، شأنها في ذلك شأن الأعلام والوحدات الصرفية أو المعجمية الأخرى التي يوافق المحدثون وفي مقدّمتهم إبراهيم مصطفى على أنّها تشير إلى معنى يدركه

---

1 انظر شرح المفصّل لابن يعيش ج 1 ص 29/28.

2 وترجمتها: أذهب إلى السوق.

السامع ويحدس به المتكلم بسهولة. وقد صرّح بذلك بصريح اللّفظ الرّضى الاستراباذي حين قال:

«إن قيل: إن في قولك مسلمان ومسلمون وبصريّ وجميع الأفعال المضارعة جزء لفظ كلّ واحد منها يدلّ على جزء معناه.. وكذا تاء التأنيث في قائمة ولام التعريف... فيجب أن يكون لفظ كلّ واحد منها مركّبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين، فالجواب أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدّة الامتزاج ككلمة واحدة... وكذلك الحركات الإعرابية" [1] وهو تأويل لا ننفرد به وقد سبقنا إليه الأستاذ المهيري [2].

لم يكتف النحاة بالتزام تضامن المضمون والتعبير في مقدمات كتبهم عند تحديد مفهوم الكلمة بل إنّهم التزموا بتضامن طرفي الوظيفة السيميائية عند تساؤلهم عن حقيقة الإعراب ما هي لفظ أم معنى. وطبقوا إجراء الاستبدال عند تحليل الحركات الإعرابية في الوحدات التي قالوا بإعرابها.

- من أفضل المواطن التي تدل على أن النحاة بحثوا في الإعراب في ضوء تضامن طرفي الوظيفة السميائية، استدلالهم على "أن الإعراب معنى يحصل بالحركات أو بالحروف" [3]. وخاصة ضبطهم لشرائطه.

صاحب هذا الاستدلال هو الجرجاني، وقد أورد هذه الشرائط المبيّنة لحقيقة الإعراب المانعة لالتباسه بغيره في إطار تفسيره لقول أبي علي الفارسي: «الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل» [4].

أوّل هذه الشرائط أن الإعراب ليس نفس الحركة أو الحرف، وإنّما اختلاف الحركة بسبب حلول غيرها محلّها، اختلافا يقترن به تغيّر مطّرد في المعنى. يقول: «فإذا قيل لك في قولك (جاءني زيد) ما الإعراب فقل اختصاص

1 الاستراباذي شرح الكافية ج 1 ص 25 - 26.

2 عبد القاهر المهيري: مفهوم الكلمة في النحو العربي ص 39.

3 عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح ج 1 ص 101 - 102.

4 المرجع نفسه ج 1 ص 97.

الضمّة بهذه الحال ومعنى الاختصاص أنّها تزول في قولك رأيت زيدا، وكذا الفتحة تزول في قولك مررت بزيد فكل واحدة منها قد خصّت للدلالة على معنى، فهي تزول بزوال ذلك المعنى، وتأتي صاحبتها الموضوعة للمعنى الثاني وكذلك تأتي الثالثة للمعنى الثالث» [1]. فإن وجدت الحركة وانعدم الاختلاف على النحو المذكور كما هو الشأن في الأسماء أو الأفعال المبنية بطل الحكم بكونها حركة إعراب، ونجد نفس الاستدلال على إعراب الفعل المضارع واخترنا منه الاستدلال على أن النون في الأفعال الخمسة مساوية لحركة الرفع [2].

الشرط الثاني أن يقع الاختلاف في آخر الكلمة.

الشرط الثالث: أن يكون هذا الاختلاف بسبب اختلاف العوامل التي تأتلف معها هذه الكلم، وأغلب هذه العوامل لفظية أي هي كلم أخرى تأتلف مع الكلم المعربة وينشأ عن ائتلافهما تغيّر في أواخر الثانية يكون دالا على معنى مخصوص ويزول بزواله.

ولهذا الشرط الثالث أهمية كبيرة لأن هذا القيد يميّز تغيّر أواخر الكلم المقترن بمعنى، وهو يحصل في أواخر الكلم المعربة أي المركبة مع عواملها، من تغيّر أواخر الكلم الحاصل في المبنيات لتيسير النطق وللفرار من إحداث مقاطع غير موجودة في اللسان العربي.

---

1 المرجع نفسه ج 1 ص 98.

2 المرجع نفسه ج 1 ص 178:

"والنون في هذه الأمثلة الخمسة التي هي يفعلان ويفعلون وتفعلان وتفعلين بإزاء الرفعة في قولك: تفعل، وإذا قيل: إن النون إعراب فالمقصود أنّه يختص بحال الرّفع [لا أن] الحرف يكون إعرابا، ولو جاز ذلك لجاز أن يكون في كلّ موضع إعرابا، فحكمه على ما تقدّم في الحركات من أن اختصاص الضمّة بقولك: جاءني زيد، هو الإعراب لا الضمة نفسها، ومعنى الاختصاص أنّها لا تثبت في قولك: رأيت زيدا فكذلك اختصاص النون في يفعلان، إعراب لأنّه يسقط في قولك لم يفعلا".

وإن شئت قلنا بشكل أصرح إن هذا القيد يميّز تغيّر الكلم من حيث هو عنصر من عناصر صعيد المضمون، تحيط به القوانين المسيّرة لائتلاف ثوابت صعيد المضمون حسب مستويات التركيب أو التشعّب المختلفة التي نلاحظها فيه، من ناحية، ويميّز من ناحية أخرى تغيّر أواخر الكلم باعتبارها عناصر تابعة لصعيد التعبير تحيط بها القوانين المسيّرة لائتلاف عناصره من حروف وحركات وأنواع مقاطع وهي قوانين تضبط التوليفات الممكنة، والتوليفات الممتنعة حسب شكل التعبير الخاصّ باللسان العربي [1].

وقد لخّص النحاة هذا الشرط الهامّ في تمييزهم بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء. يقول: «لمّا وجدوا هذه الحركات دالة على معان وصار اختلافها علما لاختلاف المعاني كالفاعلية والمفعولية والإضافة جعلوا لها في هذا الحدّ أسماء مفردة... فإذا قلت رفعت الاسم فكأنّك قلت ضممته ضمّة أردت بها الدلالة على المعنى المخصوص. فالرفع إذا اسم للضمة المختصة بحال معلومة ودلالة مخصوصة، وكذا النّصب والجرّ اسمان للفتح والكسرة الدالتين على المعنيين المخصوصين» [2].

وقد التزم النحاة بهذا التمييز الصارم بين الحركات باعتبارها من ثوابت المضمون أي حركات إعراب وبينها باعتبارها من ثوابت التعبير أي حركات بناء، والتزموا بكلّ النتائج التي تترتّب عن القول به حسب منطق متين يثير الإعجاب. ومن أفضل المواطن التي لفتت انتباهنا "قول أبي علي الفارسي عن سيبويه: «إن

---

1 المرجع نفسه ج 1 ص 99.

"إنّما قال [الإعراب] أن تختلف أواخر الكلم فقيّد ولم يطلق لينفصل من هذا الاختلاف الذي وصفنا [وهو اختلاف آخر حرف الجر من في قولك: أخذت من زيد، وأخذت من الرجل، وأخذت من ابنك] لأن ذلك ليس له عامل كما يكون النصب في قولك: رأيت زيدا، برأيت، وإنّما الحركة في نون من: لأجل التقاء الساكنين.

2 المرجع نفسه ص 101 - 102.

غير المنصرف من الأسماء المعربة نحو أحمد، وحمزة ما كان في موضع الجرّ مفتوحا» وتعليق الجرجاني عليه [1].

هذا فيما يتعلّق بالبحث في حقيقة الإعراب وشرائطه والمصطلحات الدالة على وحداته، ومدى احترامها لوظيفي الوظيفة السيميائية. أمّا فيما يتعلّق بتطبيق إجراء الاستبدال لتعيين وحدات الإعراب باعتبارها ثوابت مضمون فبالإضافة إلى ما ذكرنا، بدا لنا أن النحاة طبقوا إجراء الاستبدال تطبيقا صارما في الأسماء المعربة التي لا يظهر في آخرها اختلاف لفظي يدل على الإعراب، لنبوّ حرف الإعراب عن تحمل الحركة عندما يكون حرف علّة مثلما هو شأن كلمة عصا. وذلك حين قالوا إن حكم الألف في قولك هذه عصا بمنزلة حرف الدال المرفوعة في قولك: جاءني زيد. فنظّروا بذلك في التحليل بين عنصر مفرد من

1 لقد انتقد بعض النحاة سيبويه في قوله ذلك وظنوا أن إطلاق صاحب الكتاب للفظ من ألفاظ البناء: الفتح على اسم معرب والاسم الذي لا ينصرف معرب باتّفاق، ظنوه سهوا وهذا الشاهد توضيح لموقف سيبويه: يقول الجرجاني: ج 1 ص 116.

"بيان ذلك أنه قد ثبت أن الأسماء التي هي الرفع والنصب والجرّ ليست تدلّ على الحركات فقط، ولكن عليها مقترنة بالدلالات المعلومة... فإذا قيل: إن الاسم مرفوع، فالمراد أن فيه ضمّة دالة على معنى مخصوص من شأنها أن تزول بزوال ذلك المعنى، وكذا قلت منصوب فالمراد أن فيه فتحة جعلت علما لمعنى إذا زال ذلك المعنى زالت الفتحة وكذا المجرور. وإذا قلت: مضموم ومفتوح فالمراد أنّ فيه فتحة وضمّة بمنزلة أن تقول "ممدُودٌ". مثلا تريد فيه مدّ في أنّك تقصد صفة اللّفظ لا كونه دالا على أمر. ونحن نعلم أن الفتحة في دال ..... إذا قلت: مررت بأحمد وهذا غلام أحمد لا تدل على ما تدلّ عليه في رأيت أحمد وضربت زيدا من المعنى... فلمّا كانت الفتحة غير دالة على المعنى الذي لأجله سميت نصبا سمي الاسم مفتوحا كما نقول وكان الاسم في موضع الجرّ محركا بالفتحة".

عناصر التعبير هي الألف حسب منطقهم وعنصرين من عناصر التعبير هما الدال والضمة بناء على تعالقهما مع نفس الثابت من ثوابت المضمون وهو الرفع [1].

إن ما استدللنا به إلى حدّ الآن وإن كان يرجّح موقف القدامى في كون علامات الإعراب أعلاما على معان وكلمات وضعت للدلالة على معنى مفرد شأنها في ذلك شأن لام التعريف وتاء التأنيث وألف الاثنين والتصغير والجمع، والأعلام سواء منها المنقولة عن لفظ مفرد أو المنقولة عن جمل لا يدفع اعتراض المحدثين بصفة كلّية. ذلك أن الكلمات التي ذكرناها وحملنا علامات الإعراب عليها تحيل دائما على نفس المعنى الحدسي. ألا ترى أن استبدال غيرها بها في ملفوظ ما يقترن بمظهر من مظاهر التجربة البشرية يمكن إدراكه بسهولة والاتفاق في شأنه، نحو استبدال اسم علم باسم علم آخر أو استبدال الكلمة الدالة على المثنى بالكلمة الدالة على الجمع إلى غير ذلك.

أمّا علامات الإعراب فإن اختلافها في اللّفظ لا يقترن دائما بتغيّر مطّرد للمعنى الحدسي المحصّل من ملفوظ مّا. فقد تتغير حركات الإعراب ويؤدّي استبدالها إلى اختلاف بيّن في التجربة البشرية التي تريد إبلاغها نحو قتل الصيادُ الأسدَ، وقتل الأسدَ الصيادُ وقد تختلف حركة الإعراب في الاسم أو الفعل دون أن نتبيّن على المستوى الحدسي المعنى الذي خصّت للدلالة عليه ولا المعنى الذي زالت عنه عندما استبدلنا أختها بها.

---

1 المرجع نفسه ج I ص 106.

ونظن ظنّا كاليقين أن تشعّب ظاهرة الإعراب واشتمالها على المظهرين الآنفي الذكر هو الذي يفسّر اختلاف المحدثين إزاءها شقين (بين منكر ومقرّ بكونها أعلاما على معان). ولكأنّ كل فريق تمسّك بجانب من الظاهرة وبنى عليها فرضه، ولكنّهما عجزا عن صياغة فرض يفسّرها تفسيرا غير متناقض حسبما أسلفنا من شروط صياغة النظرية العلمية. ونحن مطالبون بتقديم هذا الفرض الشامل لكلّ جوانب الإعراب حتى يستقيم دفاعنا عن موقف القدماء.

سننطلق في البحث عن هذا الفرض المفسّر لموقف القدماء من مفارقة لاحظناها في مواقف المحدثين. فقد بدا لنا أن المحدثين سواء في ذلك المقرّ لموقف القدماء أوالمنكر له، يتفقون رغم اختلافهم الظاهر في منطلق أساسي يجمع بينهم. إنّه مضمون كلمة معنى. فالفريقان طلبا للمعنى محتوى مقاميا يطابق مظهرا واضحا من مظاهر التجربة البشرية على النحو الذي تشير إليه أسماء الأعلام أو الكلمات الأخرى التي تشابهها في هذه الناحية نحو التأنيث والتثنية والجمع الخ...[1]

وقد كان هذا المضمون الحدسي لكلمة معنى وراء دعوة ابراهيم مصطفى إلى اعتبار الرفع علم الإسناد. ويدلّك على صحّة زعمنا أنّه اتخذ من اشتراك الفاعل والمبتدإ في الرفع حجّة برّر بها التسوية بين الوظيفتين النحويتين في قولك: ظهر الحق والحق ظهر. فلمّا اختلفت العلامة الإعرابية عند دخول الناسخ على الجملة الإسمية وأصبح المسند إليه منصوبا دون أن يتغيّر المعنى المقامي المحصّل أو النهائي قال إن الفتحة لا تدلّ على شيء وإنّها الحركة المستحبة عند العرب في أواخر كلمهم.

أمّا أصحاب الموقف الثاني فقد أنكروا أن تكون علامات الإعراب أعلاما على معان بمقتضى نفس المضمون الفعلي لكلمة معنى كما يدلّ على ذلك تواتر نفس الحجج بينهم.

---

1 ابراهيم مصطفى: إحياء النحو ص هـ.

ولو لم يكـن لهـم ذلـك التـأويـل، لما اسـتـدلّوا بدلالة نفس الحـركـة الإعرابـية على أكـثر من باب نحـوي للطعـن فـي قول الـقدماء. وهـم يفتـرضون بذلك أن اخـتـلاف الحـركـات الإعـرابـيـة ينبـغـي أن يقـتـرن به نفس العـدد من الوظائف النحوية، بحيث يطابـق الاختلاف بين الحركات الإعرابية مظاهر مختلفة من التجـربة البشريـة الحدسية التي نسـميهـا مـعـنى. وهـو نفس الاعتـبار الذي حـمل ابراهيم مـصطفـى علـى الدعـوة إلى المماثلـة بين المبـتـدأ والفـاعل ونائب الفـاعـل.

يمكـن أن نتـخـلّـص مـن المـأزق الـذي آل إلـيـه مـوقـف المحـدثين إذا تخلّينا عن هـذا التـأويـل الحـدسي لمصطلح معنى وحـمّلناه معنى تركيـبيا خـالصا، وهو تأويل ينسـجم مع فرضـيـات هذا العمل المتـعلقة ببـنية اللّغـة من ناحيـة، ثم ينسـجم مع التـفسـيـر الذي شـرح به النحـاة العرب مـعـاني عـلامات الإعـراب. ومحصّـل رأيـهـم:

- أن الرفع يدل على أن الاسم واقع في الكلام موقع عمدة.
- وأن النصب والجرّ يدلان على أن الاسم واقع موقع فضلة.

ثم يميّزون بين النصب والجرّ هذا التـمييز الخفيف وهو أن الجـرّ للفضلات التي يفـضي إليهـا جـزء الكلام بواسطة حـرف. أمّا النصب فـهـو للفضـلات التي يفضي إليها جزء الكلام بواسطة حرف أو بلا واسطة.

يقول الرضي بعد توضيحه أن الإعـراب معنى طارئ في الاسم بعد تركيبه مع عامله، لتفسير سبب اختصاص كلّ حركة إعرابية بمعنى:

«ومثل هذا المعنى إنّما يكون في الاسم، لأنّه بعد وقوعه في الكلام لا بدّ أن يعرض فيـه إمّا معنى كونه عمدة الكلام أو كـونه فضلة. . . وجُـعِل الرفع الذي هو أقـوى الحركات للـعُمَـد وهي ثلاثة: الفـاعل والمبتـدأ والخبـر، وجُـعل النصب للفضلات سـواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة، كـغير المفعول معـه من المفاعيل وكالحال والتمـييز أو اقتضاها بواسطة حرف، كـالمفعول معه، والمستـثنى غير المفرّغ والأسماء التي تلي حروف الإضافة [حـروف الجر]. . . ثم أريد أن يميّز بعلامة، ما

هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميّز به مع كونه منصوب المحلّ لأنّه فضلة. . . [1]

وممّا يزيدك أُنْسًا بهذا المذهب في التأويل أنّهم رتّبوا حركات الإعراب في الاسم منازل وفاضلوا بينها على أساس نفس المقياس التركيبي الذي سبق، كما يدلّ على ذلك قول أبي علي الفارسي في الإيضاح: كما شرحه الجرجاني، يقول الجرجاني: «اعلم أن أسبق الحركات في الرتبة هو الرفع، وذلك لأجل أنّه يستغني عن صاحبيه وهما يفتقران إليه» [2].

وعلى هذا الأساس فالمعاني التي تشير إليها حركات الإعراب ليست معاني ذات مضمون حدسي تطابق دائما علاقة اجتماعية ملموسة (كما يقول لويس بريتو Prieto) [3] تدركها ذات معلومة في مقام محدد الإحداثيات ولا هي وظائف نحوية تناسب عددها، وإنّما هما معنيان تركيبيان أساسيان على نحو ما أسلفنا.

5 - فحص الاعتراضات الابيستمولوجية على نظام العوامل

لئن بيّنا أن النحاة العرب أقاموا نظرتهم في الإعراب وفي تعيين حركاته على أساس تضامن وظيفي السيميائية وحددوا لمعاني حركاته مضمونا تركيبيا قوامه التمييز بين الوظائف التي تكون عمدة الكلام والوظائف التي تكون فضلة، فإن ذلك لا يكفي لإثبات أن دراستهم للوظائف النحوية احترمت شكل المضمون في اللسان العربي للطعون الموجهة لخلفيتهم الابيستمولوجية المرتبطة بنظام العوامل. ولما كان نظام العوامل وثيق الصلة بدراسة الوظائف صار من الضروري التأكد من

---

1 شرح الكافية ج 1 ص 61 - 62.

2 عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح ج 1 ص 209.

3 لويس بريتو(Louis Prieto) العلاميّة بالفرنسية: (La sémiologie) في موسوعة اللّغة بالفرنسية (Le langage) بإشراف أ. مارتينى (André Martinet).

صحّة الاعتراضات الموجهة لنظام العوامل على الأقل في مظاهرها العامّة قبل الخوض في القضايا الإجرائية، ومنها الوظائف النحوية.

تتلخص هذه الاعتراضات ذات الطابع المنهجي على نظام العوامل في ثلاث حجج حسب ما أسلفنا.

- **أمّا الحجة الأولى** فتتّهم نظام العوامل بأنّه خرج عن مقتضيات الوصف اللّغوي لأنّه أدّى بالنحاة إلى رفض بعض الأقوال المرويّة عن عرب ثقاة، وتخطئة بعض فحول الشعراء.

لقد سبق أن أجبنا إجابة أوّلية عن هذا النقد في المدخل النظري لهذا العمل لما أرجعنا هذا النقد إلى عدم تمييز القائلين به بين ثنائية اللسان والكلام ونزيده تدقيقا بناء على توضيحاتنا التي قدمناها حول شروط صياغة النظرية العلمية فنقول: [1]

إن عناية النحاة بالظواهر المطردة وما انجرّ عنه من تخطئة لبعض فحول الشعراء لا يعني سقوطهم في المعيارية، وإنّما يجد تفسيره في ضرورة التمييز بين مادّة العلم وموضوعه. ثم في أولويّة شرط التناسق على شرط شمول المعطيات عند بناء النظريات العلمية. وبناء عليه فمادّة العلم (أو مجاله) تتكوّن من كلّ السلوكات والظواهر التي تتصل من قريب أو

1 انظر في العمل القسم الأول الفقرة 3.3.5.

بعيد بالمجال [1]، وفيما يخص موضوعنا تشمل كل أقوال المتكلمين باللسان العربي الفصحاء وغير الفصحاء. وتشمل أيضا كل أقوال الفصحاء بغثها وسمينها سواء

---

1 لقد ناقش كثير من الباحثين تمييز دي سوسير بين مادّة العلم وموضوعه كما لم يولها بعضهم الأهمية التي تستحق لفهم ثنائيات دي سوسير ويجد الباحث توضيحا حسنا لكلّ هذه اللطائف بالرجوع إلى الهامش رقم 40 من الطبعة المحققة التي أعدّها توليوي مورو Tullio de mauro وقد دافع هيلمسليف على صحّة هذا التمييز وفائدته في فصله La stratification de langage: word: 10, 1954, 163 - 188.

ولهذا التمييز الابستمولوجي انعكاس على مختلف المفاهيم الإجرائية اللسانية، ذلك أن تمييزنا بين الصوت والصوتم والملفوظ والجملة والمقبولية والصحّة النحوية إنّما هي فروع عنه.

ونظرا إلى قيمة هذا التمييز الابستمولوجي نزيده توضيحا ببعض الأمثلة التي تبيّن حضوره الفعلي في أعمال اللغويين: - إذا انطلقنا من تروباتسكوي قلنا إن أخطاء المتكلمين الذين يتعلمون لسانا أجنبيا في نطق صواتم اللسان نطقا صحيحا، وعجزهم عن التمييز بينها (ما يسميه تروباتسكوي الصمم الفونولوجي) تمثل مظاهر مما سميناه مادّة العلم لكن هذه المادة يمكن أن توظّف للاستدلال على فرضية من فرضيات علم الفونولوجيا هي القول بأن الأصوات تمثل نظاما يسميه تروباتسكوي غربالا فونولوجيا crible phonologique.

انظر ص 54 من الفقرة التي عنوانها: Fausse appréciation des phonèmes d'une langue étrangère.

أما المثال الثاني المجسم لحضور هذه الثنائية فهو بحث رومان جاكسبون: مظهران من اللّغة (يناظرهما) صنفان من مرض الحبسة.

من كتابه: Deux aspects du langage et deux type d'aphasie

Essais de linguistique générale p 43.

وتتمثل مادّة العلم في الملاحظات السريرية (Cliniques) المتعلقة بمرض الحبسة أو العجز الجزئي أو الكلّي عن الكلام، أمّا توظيفها للاستدلال على صحّة افتراض العلاقات السياقية والعلاقات الجدولية فهو من موضوع العلم ومن الباب نفسه ما ذكره عن أخطاء الأطفال في استعمال الضمائر، وتوظيف ذلك لتصحيح فرضه حول المشيرات المقامية في بحثه: من الكتاب نفسه ص 179 - 180 الذي عنوانه: Les embrayeurs, les catégories verbales et le verbe russe.

ويمكن أن نعتبر استدلال السيد محمد صلاح الدين الشريف بأخطاء المعربين في استعمال فاء الربط للاستدلال على وجود محل نحوي جديد في الجملة يسمّيه المحلّ الواوي، مندرجا ضمن نفس ثنائية مادّة العلم وموضوعه فتكون أخطاء المعربين من مادّته ويكون المحلّ الواوي من موضوعه.

انظر اطروحة محمد صلاح الدين الشريف: مفهوم الشرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية ج 2 ص 584. مظاهر قديمة من التعجيم الشاذ للمحلّ الواوي.

تضمّنت لحنا أم خلت منه. أما موضوع العلم فقد رأينا أن من شروطه الاقتصار، ضمن جملة الظواهر التي تهمّ المجال على النزر القليل الذي نتبيّن فيه بنية تمكّن من صياغة منوال يفسّرها ويتكهّن بأحداثها. فسبب تحديد الموضوع وفصله من الظواهر الملابسة والمشابهة له تفرضه على الباحث ضرورة مراعاة أولوية التناسق المنطقي على ضرورة شمول المعطيات.

وقد استنتجنا أن هذا التفاضل بين شروط صياغة النظرية العلمية هو الذي يفسّر أن المنوالات مكوّنات محدودة العدد وقد أشرنا أيضا إلى أن توسيع مجال العلوم بحيث تشمل معطيات كانت تقصيها سابقا من مجالها أمر ممكن وملاحظ في تطور العلوم ومنها علم اللسانيات [1] ما لم يهدّد ذلك تناسق فرضياتها.

وبناء على ما سبق نرى أن تخطئة النحاة لفحول الشعراء في أقوالهم لا يعني سوى أن هذه الأقوال تخرج عن دائرة المنوال الذي صاغوه، فلا يتكهّن بها. ولا مانع نظري من أن تدخل هذه المعطيات - الشاذة - من جديد دائرة النحو إن أمكن للباحث صياغة منوال إجرائي أكثر تعقيدا من ذاك الذي صاغه النحاة يتكهّن بالمعطيات التي تكهنوا بها ويضيف إليها - أخطاء فحول الشعراء -. ويطابق هذا التمييز بين مادّة العلم وموضوعه أو مجال العلم وموضوعه تمييز ليونس بين المقبولية والصحة النحوية Grammaticalité [2] حيث بيّن أنّه لا يوجد تطابق طبيعي بين الصحة النحوية والمقبولية وأن الصحة النحوية يضبطها النحوي بقرار منهجي، تأويله حسب ما أسلفنا شروط صياغة النظرية العلمية الثلاثة. وفي هذا الإطار يمكن أن نفهم قوله إن تخوم النحو غير محددة. وأن كلّ باحث يضبط بنفسه التخوم التي لا يجاوزها [3]. وهو نفس التأويل الذي يحمل عليه ما سماه القرار المنهجي في الشاهد الثاني الذي ورد في كتابه مبادئ في علم الدلالة حين

1 انظر في هذا العمل القسم الثاني الفقرة 2.3.

2 جون ليونس (J.Lyons) اللسانيات العامة - مدخل إلى اللسانيات النظرية - بالفرنسية:
Linguistique générale, une introduction à la linguistique théorique
الفقرة رقم 4 - 2 - 1 وعنوانها: المقبولية: L'acceptabilité.

3 انظر المرجع نفسه الفقرة 4، 2، 12 ص 118. وكذلك الفقرة 4، 2، 12، ص 118 الصحة النحوية والمعنى.

يقول «عندما يريد اللساني وصف لسان ما فإنّه يبني ما يسمّى في العلوم الصحيحة منوالا، لا للسلوك اللّغوي الحقيقي وإنّما يبني منوالا للنظام المطّرد الذي يكمن وراء هذا السلوك. (وبصفة أدقّ يبني منوالا للجانب المحدود من هذا السلوك الذي قرّر اللّساني لأسباب منهجية أن يلحقه بمجال اللسانيات» [1].

– الحجة الثانية:

تتهم الحجة الثانية نظام العوامل بأنّه أدى بالنحاة العرب إلى التشريع لأساليب رديئة فيها من صور التعبير الفاسد ما لم تعرفه العربية على لسان أي عربي فصيح أو غير فصيح حسب قول الأستاذ السقاء [2]. ويقصد المحدثون بهذا القول ما سمّاه ابراهيم مصطفى التقدير الصناعي ويشمل العوامل التي يتحتّم تقديرها دون أن يصحّ النطق بها في كلام [3] كالقول بأن التقدير في قولك: زيدا رأيته هو رأيت زيدا رأيته الخ...

ويمكن أن نقول إننا دحضناها بصفة ضمنية عندما حددنا خصائص المنوالات [4]، فقد اشترطنا في المنوالات أن تتكهّن بالأحداث التي تفسّرها بناء على تسليمنا بأن وراء كل حدثان نظاما ولم نشترط أن تشابه اللّغة التي تصفها، فليس ذاك مقياس صحتها أو فسادها. ويمكن أن نشبّه حال المحدثين الذين افترضوا هذا التماهي بين اللّغة الموصوفة، واللغة الواصفة بحال أصحاب النحو المقارن الذين ظنوا أن المنوالات التي صاغوها لإعادة بناء بعض مظاهر اللّسان الهندي الأروبي

---

1 انظر ص 30.

2 - انظر الهامش 38 من القسم الثاني من هذا العمل ص...

3 إحياء النحو ص 23.

4 انظر في هذا العمل القسم الثاني الفقرة 3.2.

الأم، تتماهى مع هذا اللّسان بعينه [1].

---

1 كان هذا التمييز غائبا عند كثير من الباحثين في النصف الأول من القرن 19 وكان بعض الباحثين يتوهمون أن منوال إعادة البناء (reconstruction) سيفضي بهم إلى الحصول - مباشرة على اللسان الهندي الأروبي الأصلي بحيث يتكلمونه من جديد وينظمون به شعرا، وهو شليمشر Schleicher انظر في ذلك ص 23 من كتاب:

M. Leroy Les grands courants de la linguistique moderne.

وتجد دحضا لهذا الوهم في كتاب دي سوسير (بداية من ص 298 من C.L.G) والجدير بالملاحظة أن دي سوسير صاغ منوالا حاول فيه إعادة بناء نظام الحركات البدائي للألسنة الهندية الأروبية ونحن نذكره لأنه يوضّح ما نقصده بخصائص المنوالات وخاصّة إلحاحنا على خاصّية التكهّن وفق مقتضيات الاستلزام المنطقي. كان أصحاب النحو المقارن يفترضون أن النظام البدائي لأصوات اللسان الهندي الأروبي الأم يحتوي على ثلاث حركات فحسب هي u و i و a وتقابل تقريبا الفتحة والكسرة والضمة في العربية ولم يكن هذا المنوال المفترض يفسّر كثيرا من المعطيات الصوتية والصرفية في الألسنة الهندية الأروبية من ذلك أن الحركات في هذه الألسنة تصل إلى خمس حركات. وقد صاغ دي سوسير وهو طالب في بداية البحث منوالا يفسر تفسيرا أفضل (أي يشمل معطيات أكثر، ووفق منطق أسلم) المعطيات والطريف في أمر هذا المنوال أن دي سويسر لم يكوّنه انطلاقا من الحركات المنتمية إلى ألسنة ثابت وجودها تاريخيا فحسب بل افترض صوتا إضافيا يقتضيه التناسق المنطقي لهذا المنوال دون أن يكون له وجود في لسان ما من الألسنة المعروفة عنده. وبعد مرور خمسين سنة على صياغة هذا المنوال، وبعد موت دي سوسير (ت 1913) يكتشف العالم كوريلوفيكس - Kurylowioz هذا الصوت الذي افترض دي سوسير وجوده من باب الاستلزام المنطقي لتفسير المعطيات التي يباشرها في لسان هندي أروبي اكتشف حديثا وفكت رموز نقوشه بعد موت دي سويسر، وهو اللسان الهتيتي Le hittite انظر في ذلك ص 36 من E. Benveniste: problèmes de linguistique générale t. 1. اكتشف اللسان الهتيتي Le Hittite في نقوش بمدينة بوغازي Boghazkoi بتركيا، وأثبت اللساني التشيكي بدريس هروزني Bedrich Hrosny انتماءه إلى الألسنة النهدية الأروبية انظر ص 42 من كتاب: B. Malemberg: Les nouvelles tendances de la linguistique

وحال المحدثين في هذا الصدد مع المنوال النحوي العربي كحال شليشر أو من يقول قوله إن أراد الاستدلال على فساد منوال دي سوسير في إعادة بناء نظام الحركات في الهندية الأروبية بأن يقول إن اللّغة التي صاغ بها سوسير منواله مخالفة للغة اللسان الهندي الأروبي المفترض.

وآخر ما نستدل به على ضعف هذه الحجة لتبيين ما يوجد من فارق بين اللّغة الواصفة واللغة الموصوفة أن اللغة الواصفة يمكن أن تكون لسانا آخر غير اللسان العربي، ويمكن أن تكون أيضا منوالا رياضيا منطقيا على شرط أن يفي بنفس الغاية التي حدّدناها له وهي تفسير الأحداث الملاحظة والتكهن بغيرها وفق نفس القوانين [1].

الحجة الثالثة

تتهم الحجة الثالثة نظام العوامل بأنّه أدّى إلى افتراض عناصر لغوية غير موجودة في اللّفظ، وفي ذلك مخالفة لما يسميه أصحاب هذا الموقف الواقع اللّغوي. وهو قول كذلك لا يمثّل في حد ذاته دليلا حاسما حسب الخصائص التي ضبطناها للمنوال وقد قلنا إن من خصائص المنوال أنه بنية مجردة [2].

ولا يمكن أن يكون لهذا الطعن معنى وفق الإطار النظري لهذا العمل إلا إذا أوّلناه على أنّه يؤدي إلى افتراض عناصر لغوية على أساس مادّة المضمون لا بمراعاة تضامن صعيدي الوظيفة السيميائية. فيؤول هذا الطعن إلى الحجة اللّغوية التي نظرنا فيها آنفا.

6 - فحص الاعتراضات اللّغوية على نظام العوامل

إذا بطل القول بأن اعتماد نظام العوامل يؤدي إلى نتائج خاطئة من وجهة نظرية منهجية أو ابيستمولوجية، بعد أن أثبتنا أن هذه الاعتراضات لا تتناقض مع الخصائص العامة للمنوال لم يبق إلا أن نفحص إن كان اعتماد نظام العوامل يفضي إلى عدم مراعاة تضامن وظيفي (fonctif) التعبير والمضمون، وذلك ما

---

1 جون ليونس (J. Lyons) مبادئ في علم الدلالة بالفرنسية:
Eléments de sémantique.
الفقرة رقم 2 - 1 : وعنوانها Usage et mention
وكذلك الفقرة رقم 1 - 3 Langue objet et métalangue 3 - 1

2 انظر في هذا العمل القسم الثاني الفقرة 2 .3.

سنقوم به من خلال دراسة بعض القضايا التي استقطبت اهتمام المحدثين وأهمّها حسب ما ذكرنا، ما تركّز على نواة الجملة.

سننطلق من بعض المبادئ ضمن نظرية العوامل التي اعتبرها المحدثون نسخا لمبادئ فلسفية وننظر إن كان اعتماد القدامى لها خرج بهم عن مقتضيات الوصف اللّغوي وأوقعهم في متاهات مادّة المضمون مثلما كان ذلك مع النحاة الأروبيين الذين راموا بناء أنحاء انطلاقا من مسلمات فلسفية ما قبلية على نحو ما أسلفنا.

6.1 - تلازم المسند والمسند إليه

يتعلق هذا المبدأ بنواة الجملة الفعلية ويلخّصه قول القدماء: - لا يخلو فعل من فاعل -. فقد رأى فيه بعض المحدثين مظهرا من مظاهر تأثر النحاة بالفلسفة وخاصّة - بالقول الفلسفي -: لا بدّ لكل حدث من محدث. وألحّ بعضهم على أن هذا القول وإن كان يصحّ في العالم الخارجي فإنّه لا يصح التمسّك به عند وصف المعطيات اللّغوية. واتخذوا من هذا القول دليلا على أن القدماء ماثلوا بين العوامل النحوية والموجودات الحقيقية وأعطوها حكمها في الفعل والتأثير. وهي أقصى صورة من صورة الخلط بين مادّة المضمون وشكله.

إلا أن الباحث إذا لم يسلّم بما يقوله خصوم القدماء فيهم، وعاد إلى نصوصهم، اكتشف أن النحاة المحققين لم يكونوا يجرون العوامل النحوية مجرى المؤثرات الحقيقية. إنما هي شبهة وقع فيها ضعافهم الذين لا يعتد بآرائهم، يدلك على ذلك أن بعضهم نبه بصريح العبارة، دفعا لهذا التأويل الواهم أن محدث علامات الإعراب في الاسم ومعانيها هو المتكلم، ووضحوا أن نسبة هذا التأثير إلى بعض الألفاظ كان من باب المجاز العقلي [1] الذي يعين على فهم الظاهرة المدروسة. وحقيقة رأيهم في العوامل: أنّها كلم (في الغالب الأعم) تلتئم مع كلم أخرى يسمّونها معمولاتها وينشأ عن التئام صنفيهما معنى تركيبي يشير إليه تغيّر

---

1 انظر شرح الكافية ج 1 ص 63 وكذلك ابن جني في الخصائص ج I ص 110 - 111.

لفظي في أواخر الكلم الثانية، وقد وضح الاستراباذي هذه المعاني التركيبية التي تحدث في الاسم المعمول فيما يتعلّق بموضوع حديثنا فقال: - العامل في الفاعل هو الفعل لأنّه به صار أحد جزئي الكلام - وهو توضيح يتناسب مع ما أسلفناه في تفسير معاني حركات الإعراب [1].

هذا فيما يتعلّق بالفعل والفاعل، أمّا إذا نظرنا في نواة الجملة الإسمية وضرورة تلازم المبتدإ والخبر فيها، فقد ذهب بعض المحدثين تارة إلى أن هذا التلازم فرع عن المبدإ الفلسفي السابق: لا بدّ لكل حدث من محدث، وذهبوا تارة أخرى إلى أن سبب ذلك هو افتراض طرفي القضية الفلسفية: الموضوع والمحمول. أما إذا تابعنا الرضي الاستراباذي في تفسيره بعض مبادئ نظام العوامل أدركنا أن القول بتلازم المبتدإ والخبر لم يكن نتيجة إسقاط نظرية الموضوع والمحمول على بنية اللّسان العربي وإنّما كان تفسيرا تركيبيا، فقد اعتمد صاحب شرح الكافية رأى الكسائي والفراء في تفسير عامل الرفع في المبتدإ والخبر ليضيف مباشرة بعد الشاهد السابق:

«وكذا العامل في كل واحد من المبتدإ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفرّاء إذ كلّ واحد منهما صار عمدة بالآخر».

ولقد فسّر عامل النصب في الفضلات على أساس نفس الأساس التركيبي، يقول الرضي: «واختلف في ناصب الفضلات فقال الفرّاء: الفعل والفاعل إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صارت فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة» ويضيف بعد استعراض بعض الآراء الأخرى في ناصب الفضلات:

«وقول الكوفيين أقرب على الأصل الممهّد المذكور» [2] - ولا يقدح في

---

1 انظر شرح الكافية جا ص 63.

2 المصدر نفسه: نرجّح أنّها - صارت - لا كما هي مثبتة في النص الأصلي وقد أصلحنا ما بدا لنا خطأ مطبعيًا فوضعنا صارت عوض صار في قوله: واختلف في ناصب الفضلات فقال الفرّاء: الفعل والفاعل إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة".

استدلالنا أن هذا القول قول بعض النحاة لا كلّهم، فغايتنا في هذا الصدد إثبات أن لمبدأي نظرية العوامل اللذين نظرنا فيهما مضمونا لغويا تركيبيا لا شأن له بالتأملات الفلسفية الواهمة.

ونضيف حجة أخرى تنفي نهائيا شبهة المحدثين التي رموا بها تلازم المسند والمسند إليه. فنقول: إن أدلّ دليل على أن تلازم طرفي الإسناد لا يمثل خضوعا لاعتبارات غير لغوية أن مقدماتنا الابيستمولوجية تفترضه وتتكهن به باعتباره ضربا من ضروب العلاقات الممكنة نظريا بين العناصر. وقد ضبطها هيلمسليف على أساس افتراضي استدلالي صرف وحصرها في ثلاثة:

- الارتباط المتبادل dépendance mutuelle وسمّاها ترابطا interdépendance.
- الارتباط الأحادي الجانب dépendance unilatérale وسمّاها تخصيصا détermination.
- والتواجد وسمّاها كوكبة constellation.

وإذا دققنا علاقة الترابط بالمفاهيم التي أضافها هيلمسليف إلى نظامه الاصطلاحي وخاصة تمييزه بين الثابت (constante) والمتغير (variable) التي تتأسس على التمييز بين الوظيفة (fonction) والوظيف (fonctif)، قلنا إن الترابط باعتباره وظيفة بين ثابتين هي الترجمة النظرية الدقيقة لتلازم المسند والمسند إليه وفق إحداثيات هذا العمل.

أمّا علاقة النواة الإسنادية بالفضلات فهي علاقة ثابت بمتغير من حيث إن الثابت (والوظيفة التي تشتمل على وظيفين يمكن أن تكون هي بدورها وظيفا [fonctif] ضمن علاقة أخرى) يلزم حضوره لحضور الوظيف الثاني الذي يعقد معه وظيفة ولا ينعكس. وبناء على ما سبق فإن منكر تلازم المسند والمسند إليه بعد ما بيّنا، هو منكر لإحدى العلاقات الأساسية الثلاث التي نحتاجها لعقل ظواهر الوجود [1].

---

1 انظر في هذا العمل القسم الأول الفقرة 11 .1 .2.

وإذا أضفنا ما توصّلنا إليه في فائدة تمييز القدماء بين النواة الإسنادية والفضلات إلى آخر ما دققنا به تصوّرنا للمنوال النحوي [1] قلنا إن القدماء رتّبوا المكوّنات التي تظهر في المستوى الأوّل من الهرميّة التي تمثّلها الجملة ترتيبا سلميا أيضا على أساس منطقي سليم.

2.6 - رتبة العامل أن يكون قبل المعمول

بعد أن بحثنا تلازم المسند والمسند إليه ننظر في ما يلي في قول آخر للمحدثين طعن في فائدة تسليم القدماء بأن - رتبة العامل أن يكون قبل المعمول [2]. وقد رأى بعضهم أن النحاة بذلك قاسوا العامل في النحو على العلّة في الفلسفة. وكما لا يجوز تقديم المعلول على العلة، لأن رتبة العلّة أن تكون قبل المعلول، كذلك لا يجوز تقديم المعمول على العامل [3].

وقد طعنوا تبعا لذلك في تمييز القدماء بين وظيفتي الفاعل والمبتدأ في قولك - الحقّ ظهر - و - ظهر الحقّ - ودعوا إلى اعتبار هذين الملفوظين بديلين من نموذج واحد: هو الجملة الفعلية. واستدلوا على صحة زعمهم بأن تقديم المسند أو تأخيره في الملفوظين لا يغير معنى [4]، وظاهر هذا القول يبدو مراعيا لتضامن طرفي الوظيفة السيمائية.

ليس هذا الاعتراض أفضل من الاعتراض السابق، ولم يكن تمسّك القدماء بهذا الأصل من أصول العوامل بسبب تأثّر مزعوم بالعلل الفلسفية وإنّما سببه مراعاة المعطيات اللّغوية في اللّسان العربي.

وقد نبّه النحاة إلى وهم الخلط في الشاهدين المذكورين بين وظيفتي الفاعل والمبتدإ وكأنّهم يساجلون مهدي المخزومي.

---

1 انظر في هذا العمل القسم الثالث الفقرة 2.6.

2 انظر شرح المفصل لابن يعيش ج 1 ص 74.

3 مهدي المخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه ص 44.

4 المصدر السابق ص 44 وكذلك إحياء النحو ص 55 - فالحكم إذا صناعي نحوي لا أثر له في الكلام وليس مما يصحّح به أسلوب أو يزيّف وإنّه هو وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة.

يقول الجرجاني:

«- اعلم أن الفاعل كالجزء من الفعل ولذلك لم يجز تقديمه نحو أن تقول: الزيدان ضرب، فتقدم الزيدان على فعلهما الذي هو ضرب، وإنّما مثّلنا بالمثنى دون المفرد لأن من لا يحقّق يظن أنّه لا فصل بين قولك زيد ضرب، وضرب زيد حتّى كأنّه يرفع زيدا بضرب مقدما كان أو مؤخرا، فإذا قلنا له إن الفاعل لا يجوز تقديمه أخذ يناقض بهذا ويقول: زيد ضرب أحسن كلام، ولا يدري أن زيدا إذا قدّم، كان مرفوعا بالابتداء وكان الفاعل ضميره المستكن في ضرب بدلالة ما ذكرنا من أنّهم لا يقولون: الزيدان ضرب [1] - وتكمن أهمية هذا الشاهد في عملية الاستبدال التي يجريها الرضي على الشاهد المذكور فيضع المثنى في موضع المفرد ليلفت الانتباه إلى عدم تماثل الوظيفتين النحويتين.

لأنّك تقول: ضرب زيد

ضرب الزيدان

ضرب الزيدون

فلا تقع المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل، فإذا قارنت ذلك بقولك:

زيد ضرب

الزيدان ضربا

الزيدون ضربوا

علمت بمقتضى التغير الملاحظ في اللّفظ وجود ثابتين من ثوابت المضمون تسميهما وظيفة الفاعل ووظيفة المبتدإ.

وقد بيّن الجرجاني فساد هذه المماثلة المغلوطة بين:

ضرب زيد

وزيد ضرب

بحجة نحوية أخرى قوامها استبدال لفظ وملاحظة ما ينشأ عن ذلك من تغير في المعنى وقال لو كان زيد في الملفوظين السابقين فاعل ضرب، لوجب أن

1 المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ج 1 ص 327.

يرفع - ضرب - الفاعل في كلّ صورة من التقديم والتأخير، ولمّا بطل ذلك بإدخالك الناسخ على / زيد ضرب / فصار منصوبا وزال عن الرفع بطُل أن يكون - زيد - فاعل الفعل / ضرب / سواء تقدّم عليه أم تأخر.

فالحجة إذن حجة لغوية تراعي تضامن التعبير والمضمون وتحتكم لإجراء الاستبدال للقول بوجود وظيفتين نحويتين لا وظيفة واحدة، ولكن هذا الاختلاف في الوظائف لا يقترن دائما باختلاف في التجربة البشرية كما تعيشها ذات بشرية معلومة وهو ما يسميه الجمهور معنى.

والاختلاف بين المظهرين (الوظيفة من ناحية والتجربة الحدسية من ناحية أخرى) نظير تفريق هيلمسليف بين مادّة المضمون وشكل المضمون في تحليل قولك - لا أعلم. بقي أن نذكر فحسب أن اللّسان الواحد يمكن أن يحلّل نفس التجربة البشريّة بطرق مختلفة تمثّل في مجموعها مظهرا من مظاهر بنية ذلك اللسان.

وقد جعل ابن جني من التفريق بين ما سميناه مادّة المضمون وشكل المضمون أصلا منهجيا في خصائصه عندما نبّه على خطإ الاعتماد على تساوي المعنى الحدسي بين الملفوظين / زيد قام / و/ قام زيد / للحكم على أن / زيد / في الملفوظ الأول فاعل، لضرورة التمييز بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى يقول فيما يشبه الردّ على ابراهيم مصطفى:

«هذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة وذلك . . . قولنا زيد قام. وربّما ظنّ بعضهم أن زيدا هنا فاعل في الصنعة كما أنّه فاعل في المعنى. . .»[1]

ولا يكاد المرء يتمالك عن الإعجاب من حسن تمييز القدماء بين شكل المضمون ومادّة المضمون أو إن شئت قلنا البنية اللّغوية والتجربة الحدسية عند تعريفهم الفاعل. ونختار في ذلك قول ابن يعيش:

---

1 ابن جني الخصائص ج 1 ص 280 - 281.

«اعلم أن الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم. ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء (وهو) في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي.. ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحا أنّك لو قدّمت الفاعل فقلت زيد قام لم يبق عندك فاعلا وإنّما يكون مبتدأ وخبرا معرّضا للعوامل اللّفظية» [1].

وكذلك الشأن عند تعريفهم نائب الفاعل وهو عندهم فاعل من جهة اللّفظ ولم يكن وضعهم لهذا المصطلح دليلا على خضوعهم للمعنى الحدسي كما يزعم أيوب [2] وإنّما سببه تركيبي أيضا. فقد افترضوا أن الأصل النظري في الجملة الفعلية المكوّنة من فعل متعدّ أن تتكوّن من فعل وفاعل ومفعول به. فإن اختزل الفاعل عند بناء الفعل للمجهول ناب - المفعول به - عنه تركيبيا في شغل دور المسند إليه.

يقول الجرجاني: «وحقيقة البناء للمفعول أن تختزل الفاعل وتضع المفعول موضعه».

ويضيف أبو علي الفارسي مدعما ما ذهبنا إليه من تمييز القدماء بين المعنى الحدسي والصياغة اللّغوية له:

«وهذا المفعول به في المعنى يرتفع بإسناد الفعل إليه كما يرتفع الفاعل بذلك» ويقول الجرجاني موضحا: «وإذا جاز أن يسمّى نحو مات زيد فاعل مع أنّه

---

1 شرح المفصل لابن يعيش ج 1 ص 74.

2 عبد الرحمان أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي: ص 270 - 271 - 272.

«يفترض النحاة أن نائب الفاعل هو المفعول به قام مقام الفاعل بعد حذفه ونحن نودّ أن نفرّق بين أمرين: المفعول به الفلسفي وهو الذات التي يقع عليها الفعل وهذا أمر خارجي لغوي... أمّا الآخر فهو كلمة محمد وهذه لا يقع عليها ضرب أو سواه من الأحداث. ومن أجل هذا ينبغي ألا نفترض أن المفعول قد صار نائبا للفاعل... وقد يكون أكثر سلامة أن نستغني عن لفظ فاعل الذي كان السبب الحقيقي في إقحام عنصر الدلالة عند دراسة التركيب الذي نسميه الإسناد الفعلي...».

عار من الفعل ومفعول في المعنى من حيث إن الله أماته جاز أيضا أن يسمّى زيد في قولك: ضُرِب زيدٌ فاعلا وإن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى وذلك لما ذكرنا من أن الاعتبار بأن يكون الفعل مسندا إليه مقدّما عليه [1].

فقد بان بما ذكرنا أن تمسّك النحاة بهذا الأصل من أصول العوامل قد قادهم إليه الإعراض عن المعنى الحدسي وحرصهم على الوفاء لغربال المضمون في اللّسان العربي.

وممّا يزيد أنسا بهذا المبدأ من مبادئ العوامل أنّه يمكن ترجمته وفق خصائص المنوال حسبما حددنا. فلما سلّمنا بأن المنوال يتكوّن من عدد محدود من المكوّنات، ولمّا كان للبنية، وللعلاقات المجردة كلّ هذه الأهمية في منطلقاتنا لم يكن غريبا أن يتحدّد المنوال بالإضافة إلى نوع مكوّناته وعددها، بترتيبها وموقع بعضها من بعض أيضا.

إذا تجاوزنا القضايا المتعلّقة بالنواة الإسنادية والفضلات، استوقفنا طعن ابراهيم مصطفى في فائدة إفراد القدماء لباب العطف مبحثا خاصّا. وقد أنكر القول بالإتباع. واعتبر أن ما أوقع النحاة في هذا الخطإ إنّما هو قولهم: لا يعمل الفعل إلا رفعا واحدا. فإذا استوفى العامل عمله عند الاسم الأوّل من قولك: - قام زيد وعمرو - تعذّر أن يعمل الفعل الرفع في الإسم الثاني إلا بحكم التبع.

وإذا اقتصرنا على الشاهد المذكور قلنا بناء على ما أسلفناه إن تمسّك النحاة بأن الفعل لا يعمل إلا رفعا واحدا ليس إلا نتيجة منطقية لقولهم إن النواة الإسنادية تتكون من ترابط ثابتين. وقد بيّنا صحّة دعواهم مما أغني عن إعادته، إلا أن مبحث التوابع غير مقتصر على الفاعل فهو يصحّ أيضا على المفعول.

وإذا قلت ضربت زيد وعمرا استوفى الفعل عمله في المفعول - زيدا - وامتنع من وجهة نظر القدماء أن يعمل في - عمرا - إلا أن تأتي بحرف عطف يدخله في عمله. وتتضح وجاهة قول القدماء إذا انتبهنا إلى النتائج التي تترتب على عدم القول بالتابع. وأظهرها في الشاهد السابق عدم التمييز بين الفعل الذي

---

1 عبد القاهر الجرجاني - المقتصد في شرح الإيضاح ج 1 ص 344 - 345.

يتعدى إلى مفعولين من الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد. وبصفة أعمّ وبناء على افتراضنا أن الجملة هرمية تشتمل على مكوّنات محدودة العدد نقول إن القدماء ضبطوا بمفاهيم المسند والمسند إليه والفضلات المكوّنات التي تظهر في المستوى الأوّل من التحليل، وخصّصوا مفهوم التوابع للمكوّنات التي لا تظهر إلا في المستوى الثاني من هرمية الجملة، إذا سلمنا أنّها بنية مركّبة تحتمل تحليلا مسترسلا. وعلى هذا الأصل نؤول قول ابن يعيش إن التوابع فروع في استحقاق الإعراب في قوله: «التوابع هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل، ومعنى ثوان أي فروع في استحقاق الإعراب لأنّها لم تكن المقصود وإنّما هي من لوازم الأوّل كالتتمة له وذلك نحو قولك قام زيد العاقل، فزيد ارتفع بما قبله أيضا من حيث كان تابعا كالتكملة له إذ الإسناد كان إلى الاسم في حال وصف، فكانا كذلك إسما واحدا في الحكم [1].

3.6 - فحص الاعتراضات الموجهة للتقدير

بعد أن أثبتنا أن مبادئ العوامل التي ضبط بها النحاة العرب نواة الجملة وفرّقوا بمقتضاها بين الوظيفتين الأساسيتين المفرّقة لصنفيها وهي الفاعل والمبتدأ، ثم المبادئ التي فرّقوا بها بين التوابع وغيرها، مبادئُ تراعي شكل المضمون في اللّسان العربي، بقي أن ننظر في حجة تردّدت كثيرا عند المحدثين وهي أن نظام العوامل أدّى إلى افتراض عناصر لغوية غير موجودة بالفعل.

ولئن كنّا بيّنا أن التقدير لا يتعارض مع الخصائص العامّة للمنوال النظري فإنّه قد يكون في القضايا الجزئية التي مارسه فيها النحاة العربي أدّى بهم إلى الخضوع إلى مادّة المضمون.

لذلك نتساءل إن كان التقدير يمثل مظهرا من مظاهر عدم مراعاة شكل المضمون في اللّسان العربي؟

وسنختبر صحّة طعون المحدثين في نظام العوامل في نقطتين أساسيتين:

---

1 ابن يعيش شرح المفصل ج 3 ص 38.

- أمّا الأولى فتتعلق بما سموه الاستتار والحذف وارتبطا أيضا بالنواة الإسنادية حسب ما أسلفنا.

- أمّا النقطة الثانية فهي تتعلّق بتقدير الحركة الإعرابية.

6. 3. 1 - الاستتار والحذف

لا يمكن أن نعتبر قول القدماء باستتار الفاعل أو بحذف المبتدإ والخبر افتراضا لعناصر لغوية وفق مادّة المضمون، بعدما استدللنا به لإثبات صحّة القول بركني الإسناد، لذلك وجب البحث عن ردّ على هذه الشبهة انطلاقا من الأصول النظرية لهذا العمل أو في مقدّمة لنظرية للغة Prolégomènes، دون التراجع فيما سبق إثباته.

إن مناهضة التجريبية والإلحاح على أولوية النظرية على المعطيات الاختبارية في المباشرة العلمية، تمثّل ردّا أول على أصحاب هذه الشبهة الذين يتوهّمون بسبب تجريبيّتهم أن - للواقع اللّغوي - وجودا علميا خارج إطار نظري معلوم، وقد توسّعنا في توضيح هذه النقطة توسّعا يمنع من تكراره.

إلا أننا نضيف أن هيلمسليف، شرّع نظريا، لإجراء سماه la catalyse ، يبدو لنا قريبا مما مارسه النحاة العرب، وقبل تقديم التعريف العلمي لهذا المصطلح وتيسيرا لفهمه من قبل القارئ. لأننا غير راضين عن المصطلح الذي نعرّبه به، نذكّر بما تعنيه la catalyse لغة. يعني هذا اللّفظ في الكيمياء إضافة عنصر محايد في عملية كيميائية، يسرع بتفاعل عناصرها دون التأثير على النتيجة النهائية. وتسمّى هذه العناصر المساعدة على تفاعل العناصر في عملية كيميائية ما:

الحوافز Les catalyseurs

يقول: «لقد سبق أن بيّنا (من الفصل التاسع إلى الفصل الحادي عشر) أن التحليل يتمثل في تسجيل وجود الوظائف. ويقتضي منّا اختيارنا لوجهة النظر هذه أن نتوقع الإمكانية التالية وهي: افتراض أن تسجيل بعض الوظائف يفرض على الباحث بمقتضى ما يوجد من تضامن بين الوظيفة والوظيف أن يقدّر بعض

الوظفاء fonctifs التي لا يمكن إدراكها علميا بطرق أخرى ونسمي عملية التقدير هذه "تحفيزا» [1].

وقد مثل لهذا التضامن بين الوظيفة ووظيفها بالتضامن بين حرف الجرّ في اللاتنية sine والحالة الإعرابية التي تسمى ablatif. ولو فرضنا جدلا أنّك وجدت في نصّ لاتيني تحلّله الحرف sine دون أن تعثر على الحالة الإعرابية المسماة ablatif (المفعول فيه) لأن النص توقف عند ذلك الحرف لسبب قاهر لاقتضى منك أن تقدر هذه الحالة الإعرابية.

واستنتج صاحب القلوسيماتيك أن افتراض التضامن المنطقي بين الوظائف وأطرافها (أي الوظفاءfonctifs) يقتضي حذف هذه الحوادث الطارئة على اللّفظ وعدم أخذها بعين الاعتبار. ومن الهامّ لموضوعنا أن نضيف أن هيلمسليف لم يعتبر الحوادث الطارئة على المتكلم التي تمنعه من إتمام حديثه الظواهر الوحيدة التي يمكن أن تقف حجر عثرة أمام المحلّل. فمن المعروف في أساليب البلاغة أن المتكلم قد يقطع حديثه قطعا مفاجئا ومفتعلا بغية التأثير في السامع دون أن تستكمل الجملة عناصرها النحوية الضرورية [2] وقد يفصل بين العناصر المكوّنة لجملة أولى استهل بها كلامه بجملة أخرى معترضة، ويشمل هذا الوجهان ما سمّاه هيلمسليف في نصه l'aposiopèse.

---

1 P.T.L. ص 120.

ويمكن الاستعانة أيضا لتمثل هذا المفهوم بالنظر في حدّ catalyse في معجم اللسانيات لديبوا: ص 77. Dubois: Dictionnaire de linguistique

وفيه بعض الأمثلة من اللاتنية توضّح هذه العملية، وتجعلها قريبة من مفهوم الحذف أو الإضمار عند القدماء.

2 يكثر مثل هذا في المسرح ويمكن أن نمثل له بالشاهد التالي من أهل الكهف لتوفيق الحكيم: 21 «مشلينيا: كنا نصلّي له على الأقلّ... ولكن منذ جئنا الكهف فنحن لا نفكّر في غير من ... (مستدركا) فأنت لا تفكر في غير من تحب. وإذا أنت ناقم عليّ وعلى الله والمسيح وعلى كلّ من سبّب لك الفراق فلتنقم عليّ يا مرنوش، ولا بأس، أمّا الله والمسيح... » أمّا الاعتراض فواضح.

أمّا الوجه الثالث من الحوادث التي تعطّل التّحليل فهو الاختزال[1] الذي يقتضيه المقام وهو كثير الدوران على الألسن.

ولئن كان شرط شمول المعطيات يقتضي تسجيل كلّ هذه الظواهر اللّغوية وعدم إغفالها فإن بناء التحليل عليها مناقض لفرض الوصف العلمي. لذلك وجب ردّ هذه الظواهر الشاذّة إلى الظواهر المطّردة وإلحاقها بها.

وهذا الأصل يقرّه غيره من اللسانيين ويسمونه أمثلة للمعطيات idéalisation des données [2] ويمكن أن نردّه كذلك إلى الشرط الثالث من شروط صياغة النظرية العلمية: وهو شرط البساطة.

لقد وضح هيلمسليف في بقية هذا الفصل شروط ما سمّاه تحفيزا - catalyse - وهي حسبما فهمنا من كلامه - تطبيق لشروط الاستلزام المنطقي كما تسمح بها العلاقات المنطقية الأساسية الثلاثة الممكنة عقلا بين العناصر: وهي الارتباط المتبادل (interdépendance) والارتباط من جهة واحدة، والتواجد. فالارتباط المتبادل يسمح لك انطلاقا من توفّر أحدهما أن تستلزم الثابت الثاني. والارتباط الأحادي بين ثابت ومتغيّر يسمح لك أن تستلزم انطلاقا من وجود المتغيّر وجود الثابت ولا يسمح لك بالعكس. والتواجد لا يسمح لك باستلزام شيء بما أنّه لا يوجد اقتضاء من أي وجه بين العناصر التي تربط بينها هذه العلاقة.

فإن نحن عثرنا في النصّ المحلل على ثابت منعزل سميناه (أ) سجلنا بناء على نظرنا في نصوص أخرى تلازمه مع ثابت آخر سميناه (ب) لما بينهما من ترابط أقررناه بصفة صريحة ضمن المبادئ التي نعتمدها في التحليل، صار من المشروع لنا أن نقدّر وجود الثابت الثاني وإن لم يدلّ عليه اللّفظ. بل صار من المحتوم علينا أن نقدّره وإلا ناقضنا الشرط الأوّل من شروط بناء النظرية العلمية وهو الذي يعلو على غيره: شرط التناسق المنطقي.

---

1 P.T.L. ص 121.

2 فاسي الفهري: السانيات واللّغة العربية نماذج تركيبية وتحليلية ص 24 من الكتاب الأوّل.

وإن وجدنا متغيّرا variable يفترض ارتباطه بثابت ما ولم نعثر في الملفوظ الذي نحلله على أثر لذلك الثابت قدرنا وجوده دون أن يكون في ذلك التقدير خيانة لتضامن التعبير والمضمون ولا ولوج في متاهات المعنى الحدسي.

إن هذه المفاهيم المنطقية، لهي على قدر من البساطة بحيث يصعب إنكارها من قبل أي باحث، دليلنا على ذلك أن أكثر منكري التقدير ومناهضيه يقبلون على الأقل ضربا من التقدير هو تقدير الحذف. يقول ابراهيم مصطفى: «المقدر في الكلام نوعان ما يكون قد فهم من الكلام ودلّ عليه سياق القول، فترى المحذوف جزءا من المعنى كأنّك نطقت به وإنّما تخفّفت بحذفه وآثرت الإيجاز بتركه وهذا أمر سائغ في كلّ لغة، بل هو في العربية أكثر لميلها إلي الإيجاز وإلى التخفيف بحذف ما يفهم [1]. ».

ونحن نريد أن نبيّن الآن أنّ ما قبلوه يعود إمّا إلى علاقة الترابط وهو الارتباط المتبادل بين ثابتين أو إلى ارتباط متغيّر بثابت. وسننطلق من بعض أمثلة الحذف التي قال بها القدماء ولا نظن المحدثين يخالفونهم في تأويلها وكيفيّة تحليلها.

وحتّى تتسنّى لنا مناقشة المحدثين فإنّنا سوف نستعمل فيما يلي مفهوم الاختزال لنشمل ما عناه القدماء بالحذف والإضمار على حدّ سواء، ونشترط في هذه المرحلة من البحث أن يكون العنصر المختزل ممّا يصحّ النطق به دون أن يتغيّر لفظ الشاهد الذي يراد تحليله.

2 .3 .6 - اختزال أحد ركني الجملة الفعلية

إذا انطلقنا من اختزال أحد ركني الجملة الفعلية، قلنا إن القدماء قالوا بجواز اختزال الفعل، رغم إلحاحهم الشديد على اقتضاء أحدهما للآخر، حتّى صار كالكلمة الواحدة، وذلك في جواب سائل يسألك: من فعل ذلك الأمر؟ فتجيبه: زيد.

---

1 ابراهيم مصطفى: إحياء النحو ص 35.

كمـا قالوا به لتسوية إعراب بـعض القراءات الصحـيحـة. وقد أورد ابن يعيش شـاهدين مفيدين من اخـتزال الفعل هما: أوّلا: قـوله تعالى (يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالغُدُوِّ والآصَالِ رِجَالٌ)[1] - فيمن قرأها بفتح عين تسبّح - لبنائه للمجهول.

فلمّا شـغل الفعل المغيّـر عن بنيتـه بنائب الفاعل وامتنع إلحـاق - رجال - ببـقيـة الجـملة حسب وجـه من أوجـه الارتبـاطات النحوية الأخـرى تعـيّن القطع واستئناف الحديث، ووقعت لفظة - رجال مرفوعة مبتدأ بها. وتعيّن تعيين رافع لها هو الفعل يسبّح ويمكن إظهاره فلا يتغيّر المعنى لأن السياق يدلّ عليه.

أمَّا الشاهد الثاني فهو قـوله تعالى: (زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)[2] برفع شركاؤهم... ويقدّر القدماء لـنفس الأسباب إضمار فعل زيّن. ويمكن إظهار هذا الـفعل دون أن تتغـيّر بنية الملفـوظ ولا معناه. كـأن نقول: [زيّنه] شركـاؤهم ولا شك أن المحدثين يقـبلون بهذا الـضرب من التـقدير من وجهـة نظر نحوية.

3.3.6 - اختزال أحد ركني الجملةالاسمية

تناول النحـاة هذه الظاهرة تحت مصطلح الحـذف تمييـزا لها من الإضـمار الذي خصّوا به نفس الظاهرة في الجملة الفعليـة. وقد جمع المغني عدّة صالحة من الشواهد المستـمدة من القرآن الكريم وهي هامّة لأن القرآن الكريم يمثل نموذجـا حيّا للنص اللّغوي الخام.

---

1 سورة النور "24: 36 و 37" الآيتـان (في بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فيـها اسْمُـهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالغُدُوِّ والآصَالِ (36) (رجال لا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ القُلُوبُ والأَبْصَارُ) 37.

2 سورة الأنعام «6: 137" والآية الكريمة (وكَذلك زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِن الْمُشركِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ) هي قراءة الحسن، والسلمي، وأبي عبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر تفسير أبي حيان ج 4 ص 229. عن الكتاب لسبويه ج 1 ص 290 شرح وتحقيق عبد السلام هارون.

ونختار تمثيلا لحذف المبتدأ

(وَمَا أَدْرَاكَ مَا الحُطَمَةُ؟ نَارُ الله) والتقدير (هي) نار الله [1]

أمّا حذف الخبر فنمثّل له بالآية:

(وَطَعَامُ الذينَ أُوتُوا الكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ، وَالمُحْصَنَاتُ مِنَ المُؤْمِنَاتِ وَالمحصنَاتُ مِنَ الذينَ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِم) [2].

(والمُحْصَنَاتُ من المؤمنات والمحصنَاتُ مِنَ الذينَ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ [حلّ لكم]) وهو تقدير تدلّ عليه القرائن في هذه الآية ويقبله التركيب ولا ينبو عنه فيسوغ النطق به حسب مقتضيات الصحّة النحويّة وإن كان الإيجار القرآني أبلغ [3].

ولا داعي للتمثيل بما يحتمل تقدير حذف المبتدأ أو الخبر وفق ما صنع ابن هشام لأنه لا يضيف لما نحن بصدده شيئا.

والذي نريد أن نؤكّده أن قبول المحدثين المستلزم عقلا بناء على ما سلموا به، لهذا الضرب من التقدير واستساغتهم إيّاه ليس إلا وجها من وجوه تطبيق علاقة الترابط بين ثابتين: ولذا فقد صحّ عندنا أن المحدثين يتّفقون مع القدماء في التسليم بعلاقة الارتباط بين ثابتين على الأقلّ في حدود هذه الأمثلة التي تتعلّق بالنواة الإسنادية.

أمّا الصنف الثاني من الشواهد التي نسوقها فيجمع بين عناصره أنّها بمصطلحاتنا متغيّرات (variable) وقعت في النص وتقتضي وجود ثابت نعلقها عليه حتّى يستقيم لنا تحليل الملفوظ الذي نباشره من أجل أنّها ارتباط أحادي الجانب (dépendance unilatérale).

---

1 ابن هشام مغنى اللبيب ج 2 ص 629: سورة الهمزة "104: 5 و 6" والآيتان: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا الحُطَمَةُ) 5 (نَارُ الله المُوقَدَةُ) 6.

2 ابن هشام مغنى اللبيب ج 2 ص 630 سورة المائدة "5: 5".

3 دلائل الإعجاز ص 112 - 113.

ومن أفضل أمثلته بيت - الكتاب - الذي أورده عبد القاهر الجرجاني في باب القول في الحذف - وفيه اختزال للنواة الإسنادية الفعلية بركنيها. ولما كان المفعول به لا يستغني عن فعل وفاعل، اضطررنا إلى تقديرهما: يقول عبد القاهر الجرجاني: - وكما يضمرون المبتدأ فيرفعون فقد يضمرون الفعل فينصبون كبيت الكتاب أيضا:

دِيَارَ مَيَّةَ إِذْمِيٌّ تُسَاعِفُنَا . . . وَلاَ يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلاَ عَرَبُ.

أنشده بنصب ديار على إضمار فعل كأنه قال: اذكر ديار ميّة [1].

ومن هذا الباب أيضا ما أورده صاحب المغني تحت عنوان حذف الموصوف:

ومثّل له بالآية (وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ) وتقديرها: وعندهم [حور] قاصرات الطرف [2] ثم حذف المؤكد وبقي توكيده.

يقول: «سأل سيبويه الخليل عن نحو: مررت بزيد وأتاني أخوه - كيف ينطق بالتوكيد، فأجابه يرفع بتقديرهما صاحباي أنفسهما، وينصب بتقدير أعنيهما أنفسهما . . . [3]».

وفائدة هذين الشاهدين أنّهما من التوابع. والتوابع وفق التأويل الذي حملنا عليه تعريفها عند النحاة وقولهم بكونها فرعية في استحقاق الإعراب، لا تظهر إلا في المستوى الثاني من مستويات هرمية الجملة. ومحصل هذا القول أن علاقتها بالأسماء التي تبعتها في إعرابها علاقة متغير بثابت. لذلك يستلزم وجودها في النص افتراض الثوابت التي تتعلق بها.

---

1 المرجع نفسه ص 113.

2 ابن هشام مغني اللبيب ج 2 ص 636 سورة ص «38: 52» والآية (وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ).

3 المرجع نفسه ج 2 ص 608 - 609.

4.3.6 - الاستدلال على أن ما رفضه المحدثون من التقدير فرع على التقدير الذي قبلوه

بعد أن أثبتنا أن التقدير الذي يسيغه المحدثون، ويتّفقون فيه مع القدماء ليس إلا مظهرا من مظاهر الاستلزام المنطقي لأنواع العلاقات التي نفترضها بين العناصر عند تحليل النص اللّغوي، وأنّ التقدير الذي رأيناه ليس إلا وجها من وجوه اقتضاء ثابت (contante) لثابت آخر أو وجها من وجوه اقتضاء متغيّر يرتبط به ارتباطا أحاديّ الجانب، لم يبق لنا إلا أن نستدلّ على أن ما رفضه المحدثون هو من صنف ما قبلوا، وأن رفضهم ذلك كان من باب التحكّم.

أيسر ما نبدأ به الردّ على المعترض على تقدير الضمير المستتر. وقد كان القدماء واعين بأن تقدير الضمير المستتر في الفاعل لم يكن إلا تطبيقا لقاعدة الاستلزام المنطقي ولم يكن أبعد من قياس الغائب على الشاهد.

ويمكن أن نستدل على ذلك بقول الجرجاني أن في الفعل - ضرب - من قولك / زيد - ضرب / ضميرا مستترا يقول:

«فلو كان زيد في قولك: زيد ضرب مرفوعا ب (ضرب)، وكان (ضرب) فارغا من ذكر يعود إليه لوجب أن يجوز الزيدان ضرب. فلمّا لم يقولوا إلا (ضربا) علمت أن (الزيدان) رفعهما بالابتداء والفاعل هو الألف في (ضربا). فإذا تقرّر هذا من طريق المشاهدة وجب اعتقاده فيما لا يتضح لفظا وهو قولك: زيد ضرب فتقطع بأن زيدا مرفوع بالابتداء وأن في ضرب ضميرا له [1]».

ولابن يعيش كذلك قول قريب منه [2]. ويمكن الرجوع أيضا إلى ما استدلّ به القدماء على تضمن الصفة الواقعة نعتا سببيا ضميرا مستكنا

1 الجرجاني. المقتصد في شرح الإيضاح ج 1 ص 626.

2 ابن يعيش شرح المفصل ج 1 ص 76:

«إذا أخبرت عن أنا وهو ضمير منفصل فقلت أنا ضربت وعن أنت في قولك أنت ضربت فكما يعود إلى كلّ واحد منهما ضمير متصل يظهر في اللّفظ له صورة تدركها الحاسّة في الخط كان كذلك في الغائب ولم يظهر له صورة ولا لفظ حملًا لما جُهِل أمره على ما علم».

في اللّفظ، فهي قائمة كذلك على نفس مقتضيات الاستلزام المنطقي [1].

وبناء على المبدإ نفسه نكون قد استدللنا على صحة تقدير الضمير المستتر في فعل الأمر مع المخاطب المفرد، وفي المضارع مع المتكلم المفرد والجمع، ولا يمثّل تقدير خبر المبتدإ المختزل بعد لولا الامتناعية إلا تفريعا على القاعدة نفسها. وبذلك نكون أبطلنا فائدة الدعوة إلى القول - بالجمل - الموجزة - الذي توسّع فيه حماسة عبد اللّطيف.

بل إنّ استئناسنا بهذا المبدإ المنطقي وتبرير كل هذه الظواهر بمقتضاه ليقرّبنا أكثر من منطق القدماء. إذ بمقتضى قاعدة الاستلزام المنطقي يمكن في مرحلة أولى أن نتفهّم الدواعي التي حملتهم على القول بالمضمر على شريطة التفسير فهم يقدرون ضميرا للفاعل في الفعل الأول من قولك:

أكرمني وأكرمت عبد الله

لأجل أن الفعل لا يعرى من الفاعل فإذا لم يكن مظهرا كان مضمرا. ولا يقدرون المفعول في قولك:

ضربني وضربت قومك.

لأن المفعول يستغني عنه ويستقل الكلام بدونه [2].

وهم في ذلك يجرون علاقة الترابط interdépendance أو يجرون علاقة التخصيص وهي الارتباط الأحادي الجانب (détermination).

---

1 الجرجاني المقتصد في شرح الإيضاح ج 1 ص 262. قال أبو علي «ويدل على تضمّن هذه الأسماء لهذا الضمير الذي وصفت من قولهم (مررت برجل ضارب أبوه)، (مررت بقوم عرب أجمعون) فلولا أن في عرب ضميرا مرفوعا يعود إلى الموصوف لما جاز أن يرفع أجمعون، لأنه ليس في هذا الكلام شيء يصحّ أن يحمل عليه أجمعون غير هذا الضمير» وهذا القول قائم على الاستدلال على وجود الثابت وهو الضمير انطلاقا من وجود المتغيّر (Variable) وهو التابع أجمعون في النص اللّغوي.

2 المرجع نفسه ج 1 ص 337.

ولئن كنّا قبلنا تقدير نواة إسنادية فعلية لتفسير نصب - ديار ميّة - في الشاهد السابق [1]، فإنّه يصعب رفض تقدير فعل وفاعل يفسّران نصب - زيدا - في قولك: زيدا اضربه. وهو ما سمّاه القدماء، الإضمار على شريطه التفسير. كما يصعب رفض منطقهم في الأبواب التي عقدوها لما سموه - المنصوب بالمستعمل إظهاره - والمنصوب باللازم إضماره [2] فهي لا تختلف من حيث الأصل عن قاعدة الاستلزام المنطقي التي تجريها في كلّ حدثان عامّة (Processus) وفي النص اللغوي وهو الذي يعنينا فنحمل ما جهل أمره على ما علم.

لن يسلم لنا هذا الدفاع عن موقف القدماء إلا إذا برّرنا تبريرا نظريا سبب قبولنا للعامل اللازم إضماره وهو الذي لا يصح النطق به - لكثرة ما لهج المحدثون بهذا القول.

قد يمكن لنا أن نحتج بالحجج الابيستمولوجية التي احتججنا بها ويكون فيها كفاية فنذكّر أن دي سوسير افترض على أساس قاعدة الاستلزام المنطقي المتين صوتا لغويا غير معروف في الألسنة الهندية الأوروبية المعروفة حينئذ، لتفسير ظواهر في الألسنة المعروفة، وكرّمته الصدف التاريخية حين كشفت الحفريات عن لسان هندي أوروبي جديد فيه الصوت المفترض.

وبناء عليه يكون تفسير الحدثان اللّغوي كافيا لإثبات صحّة الجهاز النظري المفترض، ولكن ألا توجد حجة لغوية أخرى يمكن أن تفسّر موقف القدماء وتدحض قول المحدثين، وبصيغة أوضح فرضية تتعلّق ببنية اللّغة تفسّر موقف القدماء.

سنرجئ الجواب إلي حين ونمهّد له بطرح صحّة تقدير الحركة الإعرابية، لعلّ في تناول القضية الثانية ما يعين على حلّ القضية الأولى التي أرجأناها.

سبق أن أشرنا إلى أن المحدثين طعنوا في تقدير الحركة الإعرابية التي لا تظهر في اللّفظ. وقد حملوها على التأثر - بالقول الفلسفي -: عرض حادث

---

1 عبد القاهر الجرجاني: «دلائل الاعجاز ص 113/112.

2 شرح المفصل لابن يعيش ج 1 ص 125 - 127.

لابدّ له من محدث وأثر لا بدّ له من مؤثر - [1] واعترضوا على صحّة التمييز بين الإعراب في اللّفظ والإعراب في المحل وأرجعوا بعض ظواهر هذا الباب إلى تمسّك القدماء بأنّه لا يجتمع عاملان على معمول واحد. فإذا وجد ما ظاهره أنه سلط عاملان على معمول، جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللّفظ وللآخر التأثير في الموضع [2].

وقد بدا لنا أنّه يمكن تأويل قول القدماء في النقطتين الآنفتين تأويلا يدعم موقفهم إن اعتمدنا فرضيّاتنا حول بنية اللّغة مفتاح تأويل (Clef herméneutique). وننطلق في ذلك من المقتصد في شرح الإيضاح. بعد أن شرح الجرجاني معنى الإعراب [3] وأنّه على ضربين: أحدهما اختلاف في اللّفظ وثانيهما اختلاف في الموضع، انتقل لشرح الاختلاف في الإعراب الواقع في الموضع دون اللّفظ، لأن من الكلم ما لا يظهر فيه إعراب البتة وحصر الأسباب المانعة من ذلك في ثلاثة.

- السبب الأوّل أن يكون آخر الكلمة حرفا لا تتسلط عليه الحركة كالألف في العصا والرحى، لأن الألف لا تحتمل الحركة.... وإذا كان الإعراب بالحركة، وكان الألف ممتنعا منها لم يكن إلا أن يقدّر الاختلاف في النيّة.

- السبب الثاني: أن يكون تحريك أواخر الكلم بالإعراب ممكنا مسموحا به ولكنه مستثقل نحو أن تقول: مررت بالقاضي وجاء القاضي، وكان من الممكن أن تقول مررت بالقاضي بتحريك الياء بالكسر وجاء القاضي بتحريك الياء بالضم.

- والسبب الثالث أن يكون الإسم مبنيا، فلا يظهر اختلاف حركات الإعراب في آخره رغم اختلاف العوامل. ولكنه يقدّر فيه حسب قواعد الاستلزام المنطقي، فيوضع موضع الاسم المبني (ومنه - كم - و - من) اسم آخر يظهر في

---

1 ابراهيم مصطفى، إحياء النحو ص 23.

2 المرجع نفسه ص 23.

3 المقتصد في شرح الإيضاح ص 197 - الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل.

آخره علامات الإعراب وكذلك المركبات الواقعة موقع الاسم مثل المركب الإسنادي الاسمي والفعلي والمركب بالموصول الإسمي والحرفي والمركب بالجرّ [1].

وسنكتفي في هذه المرحلة من البحث باستغلال السبب الأول والثاني لوضوح تأويلهما وفق فرضياتنا فنقول:

لقد سبق أن افترضنا أن بنية اللّغة تنشأ بالتحام صعيدين هما صعيد التعبير وصعيد المضمون، وقلنا إن كلّ صعيد (plan) يتألّف من مستويات (niveaux) متعددة بحيث يندرج العنصر البسيط في كلّ صعيد على حدة باعتباره مكوّنا ضمن مركبات تنتمي إلى مستوى أرقى وتندرج المركبات بدورها حسب المنطق نفسه باعتبارها مكوّنات حسب مستوى أرقى وهكذا دواليك.

وقلنا أيضا إن التحام صعيدي التعبير والمضمون لا يقتضي ضرورة أن تُنَاسِبَ بساطةُ مستوى من مستويات صعيد التعبير، بساطةً مماثلة على مستويات المضمون. وقد مثلنا لذلك بالاسم العلم الذي نقل عن جملة نحو "تأبّط شرا" حين قلنا إن صعيد التعبير في هذا الشاهد يمكن تفكيكه إلى عدّة مكوّنات تقع ضمن مستويات مختلفة (صوت، مقطع كلمة، جملة). ولكنّه رغم ذلك يتعالق مع وحدة دنيا من وحدات المضمون سمّاها القدماء كَلِمَةً.

وقد تتعالق من جهة أخرى وحدة صمّاء من صعيد التعبير (صوتم) مع صعيد المضمون لتدلّ على ائتلاف ثابتين مؤتلفين من ثوابته مثلما كان ذلك مع الصوتم / O / في الفرنسية حين يدلّ على الحرف [à] وحرف التعريف [le] في قولك: au marché أي في السوق.

ومؤدّى هذا القول أن وظيفي (fonctif) الوظيفة السيميائية، رغم تضامنهما، لهما كلّ على حدة شيء من الاستقلال الذاتي بحيث لا تحيط بهما نفس القوانين ولا تسيّر انتظامَ عناصرهما ضمن مستويات التركيب المختلفة نفسُ القواعد. وبناء على نفس المبدإ يمكن أن نقول إن المانع من ظهور حركة الإعراب [كما أحاط بهما الجرجاني في السبب الأوّل والثاني] في كلمة - العصا - والرحى

---

1 المصدر نفسه ص 102 - 106 - 107.

- وكذلك الاستثقال الداعي إلى عدم إظهار حركة الجر والرفع في كلمة القاضي يعود إلى تعارض القوانين المسيّرة لائتلاف ثوابت صعيد المضمون وفق المستويات المختلفة التي نفترضها فيه، مع القوانين المسيّرة لائتلاف ثوابت صعيد التعبير وفق مختلف المستويات التي نفترضها فيه.

أمّا تمييز القدماء بين اللّفظ والمحل التي أرجعها إبراهيم مصطفى إلي تسليمهم بأنّه لا يجتمع عاملان على معمول واحد وهي عنده دليل على التأثر بالفلسفة، فيمكن تأويلها وفق التصور الهرمي للجملة. وبناء عليه يكون العامل في المحل كناية على ائتلاف ثوابت المضمون ضمن أرقى مستوى من مستوياتها، أمّا العامل في اللّفظ فهو ائتلاف لثوابت المضمون يظهر في مستوى ثان من التحليل دون المستوى الأرقى منزلة. ويصحّ بمقتضى هذا التأويل تفسير الأمثلة التي اعترض بها ابراهيم مصطفى على فائدة هذا التمييز في قوله:

«بحسبك هذا أو ربّ رجل لا يحمل قلب رجل» [1]

ويمكن التأكد من ذلك بتحليل الشاهدين الآنفي الذكر وفق منوال المكوّنات المباشرة المعمول به في الجامعة التونسية.

وإذا حللنا "ربّ رجل لا يحمل قلب رجل" لاحظنا أن المركب بالجر (ربّ رجل) يمثل بمجموعه مبتدأ. ويعمل الخبر في محلّه الرفع بناء على قول الكسائي والفراء إن العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر. وتتكون من ائتلاف المبتدإ بمجموعه والخبر بمجموعه نواة هرمية الجملة.

أمّا عامل الجرّ في (رجل) وهو حرف (ربّ) فلا يظهر إلا في المستوى الثاني من التحليل عندما نحلل المركّب الواقع مبتدأ إلي مكوّناته.

إن ما استدللنا به لتأكيد قول القدماء في تقدير الحركة الإعرابية عندما يمنع مانع لفظي من ظهورها أو عندما يتعارض ظاهريّا عمل بعض العوامل يجعلنا نستأنس استئناسا أكبر بالتصوّر العام للبنية اللّغوية التي اعتمدناها في هذا العمل. وأهمّ قول فيها بعد التسليم بتضامن صعيدي التعبير والمضمون، القول باستقلال

1 إحياء النحو: ص 24.

نسبيّ للقوانين المسيّرة لائتلاف العناصر ضمن المستويات المتعدّدة لطرفي الوظيفة السيميائية. ولعلّ هذه الوجهة من البحث تفسّر حدس القدماء بالعامل اللازم إضماره الذي يُفْتَرَضُ لتفسير النظام الكامن وراء الحدثان ولكنه لا يصح إظهاره. وقريب منه قولهم في العوامل المعنوية - التي لا حظ للسان فيها - [1]، وهي وجهة من البحث تحتاج إلى مزيد تأمّل وتدقيق يتجاوز الأهداف المرسومة لهذا البحث لأنّها تقتضي صياغة منوال نحوي محدّد أو تأويل نصوص التراث وفق منوال نحوي محدّد وهو ما لم نلتزم به.

7 - السبب المفسّر لعجز المحدثين عن استبدال نظام العوامل بجهاز تفسيري أفضل منه

وفي حوصلة أولى لهذا القسم يمكن أن نزعم أن نظرية الإعراب والبناء ونظام العوامل الذي افترضه القدماء وضبطوا بمقتضاه الوظائف النحوية الأساسية وميّزوا بينها وبين غيرها من فضلات وتوابع تبدو بمقتضى فرض راجح ذات كفاية وصفية لا تنكر وأنّها ملائمة لشكل المضمون في اللّسان العربي.

ولعلّ هذا السبب هو الذي يفسّر عجز ناقدي التراث عن استبدال نظام العوامل بجهاز تفسيريّ يعوّضه رغم شدّة نقدهم له.

ولم تخرج مقترحاتهم في الغالب عن ثلاث فقد كانت:

1 - إما تراجعا بوصف اللسان العربي إلي متاهات مادّة المضمون والمعنى الحدسي الذي احترس منه القدماء، وذلك كدعوة ابراهيم مصطفى إلى عدم التمييز بين وظيفتي الفاعل والمبتدأ في بعض المركّبات، أو دعوته إلى إلحاق الخبر بالتوابع أو إخراج العطف منها.

---

1 الجرجاني المقتصد في شرح الإيضاح: ص 121.

«وليس عامله [الفعل المضارع المرفوع] لفظيا لأن وقوعه موقع الاسم معنى يعبّر عنه وليس للسان فيه نصيب.»

ولم تكن دعوة مهدي المخزومي إلى بناء تعريف الجملة الفعلية والاسمية على أساس دلالتها على التجدّد أو الثبوت دون مراعاة رتبة المسند من المسند إليه إلا لونا آخر من ألوان الوقوع في مزالق مادّة المضمون وعدم مراعاة الخصائص العامّة للألسنة البشرية التي لم يكونوا عارفين بها ولا واعين بضرورتها.

2 - وإمّا تضييقا لدائرة المعطيات التي يشملها نظام العوامل بحيث يخرج الباحث بعض الظواهر من مشمولات المنوال النحوي ويلحقها بالبلاغة - وذلك كدعوتهم إلى اعتبار تقديم المنصوب المضمر على شريطة التفسير في قولك: زيدا اضربه، من باب التقديم لغرض بلاغي. وهذا مناقض للشرط الثاني من شروط بناء النظرية العلمية (شمول أكبر عدد ممكن من المعطيات).

3 - أو كانت مقترحاتهم إعادة اكتشاف لمفاهيم سبقهم إليها القدماء الذين ينقدونهم. وذلك كدعوة عبد الرحمان أيوب إلى التمييز بين العلامة الإعرابية والحالة الإعرابية. وقد سبقه إلى ذلك القدماء بتمييزهم تمييزا أفضل بين حركات البناء وحركات الإعراب.

ومن الباب نفسه اكتشاف تمام حسان لتضافر القرائن وهو تفصيل لما أوجزته ألقاب البناء والإعراب وقواعد العمل الإعرابي.

ولئن كان وقوع ابراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي في مثل هذه المآخذ يجد تفسيره بالظرف التاريخي الذي وقعا فيه. فإن عذر عبد الرحمان أيوب أقلّ قبولا لما سنح له من فرص الاطلاع على علم اللسانيات.

أما عدم فهم تمام حسان للتراث النحوي فهو لافت للانتباه أكثر لما أسلفناه في شأن الرجل، ولعلّ أكثر ما منعه من فهم نظرية الإعراب وكون العلامات الإعرابية أعلاما على معان، أمران:

- أمّا الأوّل فهو عدم تمثّله لتضامن صعيدي الوظيفة السيميائية وإصراره على أن النظام اللّغوي والنظام النحوي بصفة خاصة يتكون من مجموعة من المعاني على حدة ومجموعة من المباني على حدة. وقد سبقنا إلى هذه الملاحظة السيد م. ص. الشريف [1].

- أمّا الثاني فيتمثّل في غموض مصطلح مبني عند تمام حسان ولا تعود صعوبة تمثّل هذا المفهوم إلى لطف فيه. وإنّما سببها استعماله بمضامين مختلفة ومتغيّرة من موطن إلى آخر في الكتاب وهو يدلّ على الأقلّ على المضمونين التاليين:

- فالمبنى يطلقه حسان علي الأشكال المجردة (التابعة لجانب اللسان) المتعلقة في الآن نفسه بثوابت التعبير (الصواتم) وثوابت المضمون التي يشمل بها المستوى الصرفي والمستوى النحوي معا. ويدلّ على ذلك قوله:

«تتنوع المباني من فرع إلى آخر من فروع الدراسة اللّغوية: فالمباني المأخوذة من النظام الصوتي حروف [صواتم] وهي في النظام الصرفي وحدات صرفية. ويعتمد النحو في التعبير عن معانيه وعلاقاته السياقية على هذين النوعين من المباني كالحركات والحروف والزوائد واللواصق والصيغ [2]».

والأسلم حسب فرضيات هذا العمل أن نقول: إنّ عناصر التعبير (الصواتم) ضمن مختلف مستويات هذا الصعيد تلتحم بمستويات مختلفة من صعيد المضمون. ويترتّب على اشتمال مصطلح مبنى على هذين المضمونين المتباينين جمع تمام حسان تحت مصطلح معنى بين ظواهر تنتمي إلى صعيد التعبير وظواهر تنتمي إلى صعيد المضمون، إذ جمع بين ظاهرة الوقف والتخلص من التقاء الساكنين وهما عندنا ينتميان إلي صعيد التعبير **(plan de l'expression)** وتحيط بهما قوانينه ثم وظيفة الفاعل وصيغة المطاوعة وهي عندنا تنتمي إلى صعيد المضمون وتحيط بها قواعده.

---

1 محمد صلاح الدين الشريف: النظام اللّغوي بين الشكل والمعنى ص 203 - 207.

2 تمام حسان اللّغة العربية معناها ومبناها ص 180.

ويدلّ على ذلك قوله الذي أوردناه عند عرض رأيه [1].

ويترتّب أيضا على غموض مصطلح مبنى غموض ما سماه بتعدّد المعنى الوظيفي للمبنى للواحد. وقد شمل به كثيرا من الظواهر التي تعود إلى ما يسمى بالمشترك اللّفظي. ويقصد به تماثل ظاهري لبعض ثوابت المضمون في عناصر التعبير الدالة عليها [2]. ويمكّن الفصل بين صعيد المضمون وصعيد التعبير والقول بوجود مستويات من التركيب متعددة في كليهما دون أن تكون متناظرة ضرورة من صياغة أفضل على نحو ما أسلفنا.

- ولعلّ أخطر ما ترتّب عن غموض مصطلح المبنى (وهو غموض يصيب بالضرورة قرينه مصطلح معنى) افتراض تمام حسان أنّه يمكن إعراب جملة هرائية تمت صياغتها وفق المباني الصرفية العربية نحو:

قاص التجين سحاله بتريسه الى الفاخي فلم يستف بطاسية البرن [3].

والتحقيق عندنا في ما ذكر أن البيت المذكور لا يمثّل إلا توليفا لعناصر التعبير وفق القوانين المسيرة لها في اللّسان العربي ولا يمثّل ما ذكر بحال مستوى نحويا. فالنحو عندنا إحاطة بالقوانين المفسرة لائتلاف ثوابت المضمون حسب مستويات من التركيب والتشعّب مختلفة، تتعالق حسب طرق غير متوقعة دائما مع صعيد التعبير ومستوياته المختلفة. ولعلّ موقفه هذا نتيجة أيضا من نتائج فصله في النظام اللّغوي بين المعاني من جهة والمباني من جهة ثانية.

- وآخر ما ننقده به أنّه لا يوجد تناظر في مصطلحاته في الجدول السابق بين المصطلحات التي خصّصها للأشكال النظرية وتلك التي خصّصها للأشكال العينية. والمفروض أن يقابل كل مصطلح خصّصناه للشكل النظري أو اللسان مصطلح آخر يسمّى تحقّقه العيني، على نحو ما نقابل بين صوتم وصوت ولفظم ولفظ وجملة وملفوظ.

---

1 انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص 40.

2 تمام حسان اللّغة العربية معناها ومبناها ص 180 - 181.

3 المرجع نفسه ص 182 - 183.

القسم الخامس

الوحدة الدنيا الدالة

1 - تمهيد

درسنا في القسم السابق كيفيّة دراسة القدماء للوظائف النحوية في لسانهم، ونظرنا في نظرية البناء والإعراب ونظام العوامل عندهم، وفحصنا الاعتراضات الموجهة إليها من قبل المحدثين. وترجمنا مختلف هذه الأقوال وفق الإحداثيات النظرية لهذا العمل. وكان أهمّ ما انتهينا إليه أنّ علامات الإعراب أعلام على معان. وأنّها ثوابت تنتمي إلى صعيد المضمون، تمّ ضبطها وتحديدها بمقتضى تضامن طرفي الوظيفة السيمائية. وهو تأويل يتناغم مع التأويل الذي حملنا عليه علم الإعراب عندهم، كما يتناغم مع الإجراءات التي اعتمدوها لتقطيع النص اللّغوي الخام وتعيين بداية الوحدة الدالة الكبرى للتحليل (الجملة) ونهايتها.

وكان من أهمّ ما رددنا به اعتراض المعترضين على هذا التأويل لنظرية الإعراب أن معاني حركات الإعراب تركيبية من حيث إن الرفع يدلّ على أن الاسم واقع في الكلام موقع عمدة وأن النصب والجرّ يدلاّن على أن الاسم واقع موقع فضلة.

وقد بيّنا كذلك تهافت الطعون القادحة في نظام العوامل، وزعمنا أن تمسّك القدماء بها كان من فرط تمسّكهم بشكل المضمون في لسانهم، وشدّة احتراسهم من الزلل في متاهات المعنى الحدسي أو مادّة المضمون. واستدللنا على زعمنا بالنصوص التي حلّلوا فيها الوظائف النحوية الأساسيّة كالفاعل ونائب الفاعل والمبتدإ وميّزوا ضمنها بين الوظائف المكوّنة للنواة الإسنادية والفضلات ثم ما فصلوا به الفضلات من التوابع.

ولقد احتفينا بهذه النتيجة التي انتهينا إليها ولفتنا نظر القارئ إلى أهميّتها لا بسبب قيمتها في باب الوظائف النحوية فحسب وإنّما خاصّة لأن إثبات صحّتها يستوفي الاستدلال على صحّة ما انتهينا إليه في باب أقسام الكلم.

فقد قلنا فيه إن تبويب الكلم على أساس خصائصها الشكلية لا يمكن أن يُنتفعَ به إجرائيا إلا إذا رتّبنا هذه الخصائص منازل وبوّأنا مقياس الوظيفة النحوية المنزلة الأولى واستطرفنا بمقتضى ذلك تبويب القدماء لأقسام الكلم الثلاثة على أساس موقعها (سلبا وإيجابا) من النواة الإسنادية.

2 - الاستدلال على أن حركات الإعراب كلمات يستوفي الاستدلال على صحة تعيين الوحدات الدالة الدنيا

وهو قول يرتهن صحّة التقسيم الثلاثي بصحّة الوظائف النحوية الأساسية ومفاهيم المسند والمسند إليه الخ. . . إلا أن الاستدلال على ملاءمة نظرية الإعراب والعوامل لشكل المضمون في اللسان العربي وإن دعّم نتائج القسم السابق له (أقسام الكلام) قد اقتضى منا على غير ما كنا نتوقّع - أن نستغلّ بعض المفاهيم والنتائج التابعة نظريّا للقسم اللاحق له وهو القسم الذي نحن فيه.

وبصفة أدقّ نقول: لما جعل النحاة العرب حركات الإعراب وحدات دنيا دالّة سمّوها كلمات وماثلوا بينها وبين بقيّة الوحدات الدنيا الدالة: كالاسم العلم، ولام التعريف، وتاء التأنيث في الحكم وأقرّوا نفس الإجراء لتعيينها وهو إجراء الاستبدال الذي سمّوه إفرادا زال العجب من هذا التداخل الظاهري بين الأقسام. وأصبح ما استدللنا به على أن حركة الإعراب وحدة دنيا دالة صالحا نظريا لإثبات صحّة ممارستهم في بقية الباب.

ويترتّب على هذا القول أنّنا استوفينا الاستدلال على أن تجزئة القدامى لما سمّيناه الوحدة الكبرى الدالة للتحليل، وتعيين مكوّناتها الجزئية وكلّ المباحث الفرعية التي تقتضيها من أقسام كلم ووظائف ووحدات دنيا، قد قامت على أساس تضامن وظيفي الوظيفة السيميائية. واحترمت بنية المضمون. وليس من الغريب أن تتضامن المباحث الفرعيّة للوحدة الكبرى للتحليل هذا التضامن المنطقي المتين وأن يؤدّي بنا استدلالنا على ملاءمة الأقسام الثلاثة السابقة (الجملة، وأقسام الكلام،

والوظائف النحوية) لشكل المضمون في اللسان العربي إلى استلزام نفس النتيجة في الوحدات الدالّة الدنيا قبل الخوض فيه لسببين:

- أولّهما أن مُنطلقاتنا الابستمولوجية تفترض ذلك فمناهضتنا للتجريبية، وتسليمنا بأولوية العلاقات المجردة على المعطيات المادية في تحديد الكيانات القابلة للدراسة العلمية تملي علينا أن نعتبر أن الموضوع الذي نباشره [باعتباره صنفا مجرّدا] يوجد [معرفيا] بجملة العلاقات المجّردة والارتباطات المفترضة بين مكوّناته. وتتضامن هذه الارتباطات المنطقية المفترضة بين المكوّنات تضامنا يجعل الكشف عن بعضها مستلزما توّا الكشف عن بعضها الآخر من أجل أن هذه المكونات ليست إلا نقاط تقاطع لشبكة العلاقات التي افترضناها [1].

- وثانيهما: تسليمنا أن اللّغة نظام لا ينفصل تحديد وحداته عن الإحاطة بالعلاقات المجردة الرابطة بينها لأنهما شيء واحد...

3 - الأسباب الداعية لاختصار هذا القسم

ولما كان الأمر على ما بيّنا فسيختلف هذا القسم عن الأقسام السابقة [-]. ووجه الاختلاف أن كلّ قسم من الأقسام السابقة يطرح قضيّة ولا يكشف عن حلّها إلا في خاتمته. أمّا هذا القسم فهو يتوسّع في نتيجة سبق الإعلان والاستدلال عليها. لذلك سنختصره كراهة التطويل والتكرار.

لقد كان من أهمّ ما توصّلنا إليه في القسم السابق في نطاق الاستدلال على أن الحركات الإعرابيّة أعلام على معان إثبات صحّة تصوّرهم للمعنى المفرد والمعنى المركّب. وقد استطرفنا في هذا التصوّر تجزئتهم للمعنى بمقتضى التحامه باللفظ وتجنّبهم تحليل لسانهم بالاعتماد على صعيد المضمون فحسب. وهي أهمّ مزلّة أفسدت وصف الألسنة قبل صياغة الفرضيات المنظّمَة لعلم اللسانيات. فالمعنى المفرد عندهم هو المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه والمعنى المركّب هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه.

---

1 P.T.L. ص 36.

وعلى قياس ذلك عرفوا اللّفظ أيضا، فقالوا إن اللّفظ المفرد هو اللّفظ الذي لا يدلّ جزؤه على جزء معناه واللّفظ المركب هو الذي يدلّ جزؤه على جزء معناه [1].

ولم يكن هذا التعريف شأنه في ذلك شأن علامات الإعراب تعريفا نظريا لم يلتزموه في ممارستهم - بل، يمكن أن نقول بالاعتماد على بحث الأستاذ المهيري "مفهوم الكلمة في النحو العربي" [2] إن ممارستهم سبقت هذه التعاريف النظرية المنهجية وقد التزموا تضامن صعيدي التعبير والمضمون في تفكيك اللّفظ المركّب إلى وحداته الدالة الدنيا على نطاق واسع وبلغوا به مدى على المستوى الإجرائي يثير الإعجاب.

4 - تعيين الحروف أول شاهد على حسن تحليل القدامى الوحدات الدنيا الدالة

ويمثّل في هذا الصدد تعيينهم للحروف والوحدات اللّغوية التي أدرجوها ضمنها شاهدا أوّل على نجاحهم في تفكيك الملفوظ المركّب إلى وحداته الدالة الدنيا، من أجل أن الحروف ألفاظ مفردة لا يدل جزؤها على جزء معناها. وحتى إن قالوا بتركيب بعض الحروف، فقد قالوا أيضا بأنه يحصل لها بالتركيب معنى جديد يصهر عناصرها ويسبكها في كيان جديد [3].

ومن الشواهد الصالحة لتأييد قولنا، تعيينهم أو ضبطهم لبعض الوحدات التي تدخل على الاسم أو الفعل بقطع النظر عن المبحث الذي أدرجوها ضمنه (وهي قضية نعود إليها بعدحين).

---

1 انظر شرح الكافية ج I. ص 22.

2 عبد القادر المهيري - مفهوم الكلمة في النحو العربي ص 31.

3 ابن يعيش شرح المفصّل ج 8 ص 81 باب "كأن".

فأمّا قوله ركبت الكاف مع أن كما ركبت ذا وأي فإن المراد الامتزاج وصيرورتها كالشيء الواحد لا أنها زائدة على حدّ زيادتها فيهما".

4.1 - لام التعريف

تمثل لام التعريف مثالا نموذجيّا من الأمثلة التي يمكن أن يحتجّ بها الباحث على مراعاة القدماء لتضامن صعيدي الوظيفة السيمائيّة وحسن تطبيق إجراء الاستبدال عند تفكيك الملفوظ المركّب.

ولقد أحكم ابن يعيش استغلالها لتوضيح الفرق بين اللّفظ المفرد واللفظ المركّب حين بيّن أنّ استحالة إفراد حرف الزاي من كلمة زيد هو الذي يجعلنا نحكم بكونها كلمة واحدة وأن إمكانية إفراد لام التعريف من الغلام هي التي يترتّب عليها حكمنا بتركيبها وإن كانت من جهة اللّفظ تنطق نطقا واحدا لا فصل فيه. وقد تناولنا ذلك في القسم السابق [1].

إلا أننا نعود إلى هذا الحرف في هذا القسم لنبيّن أن القدماء رفضوا الحكم بوجود لام التعريف وتجزئة ملفوظات تبدو في ظاهر لفظها مشتملة على هذا الحرف، وتبعا لذلك مركبة من كلمتين. وكان ذلك من فرط حرصهم على تطبيق مبدإ تضامن وظيفي التعبير والمضمون.

- الحالة الأولى التي بحثوها في الأعلام:

وقد قالوا إن العلم المنقول عن صفة: مثل حارث أو عباس، «إذا نقل عن الصفة وفيه اللام المعرفة فإنّها تقرّ فيه بعد النقل نحو الحارث والعباس وما نقل منها مجرّدا من الألف واللام لم يجز دخولها عليه بعد النقل نحو سعيد ومكرم وحاتم [2]».

وينبغي تأويل تقرّ فيه "بمعنى أنّه لا يمكن إفرادها ولا استبدال غيرها بها [3].

أمّا الحالة الثانية: فتخص حكم الألف واللام في الاسم الموصول "الذي" وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّهما معرّفان وأُبطل قولُهم باعتماد تضامن

1 القسم الرابع الفقرة 4.

2 ابن يعيش شرح المفصل ج 1 ص 29. وتجد نفس المعنى عند ابن عقيل ج 1 ص 86.

3 ابن يعيش شرح المفصل ج 3 ص 140.

التعبير والمضمون، وبتطبيق إجراء الاستبدال. ومن أفضل الشواهد التي عثرنا عليها في هذا المعنى قول ابن يعيش: «والذي يدلّ أنّهما ليستا لمعنى التعريف أمران: أحدهما أن الألف واللام في الموصولات زيادة لازمة ولام التعريف لا نعرفها جاءت لازمة بل يجوز إسقاطها نحو الرجل والغلام ورجل وغلام ولم نجدهم قالوا "لذا" كما قالوا غلام فلمّا خالفت ما عليه نظائرها دلّ على أنّها زائدة لغير معنى التعريف كما يزاد غيرها من الحروف والأمر الثاني أنّا نجد كثيرا من الأسماء الموصولة معرّاة من الألف واللام وهي مع ذلك معرفة وهي من وما الخ...» [1]

ولكي يقع الانتفاع الأمثل من هذا الشاهد نلاحظ أن ابن يعيش عبّر عن إمكانية الاستبدال بجواز الإسقاط وعبّر عن امتناع الاستبدال باللزوم.

2.4 - التأنيث والتذكير

أما الموطن الثاني الذي يمكن أن يتّخذه الباحث دليلا على حسن تفكيك القدماء اللفظ المركّب إلى لفظ مفرد لا يدلّ جزء لفظه على جزء معناه فهو تعريفهم للمؤنث والمذكّر. يقول ابن الحاجب: «المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظا أو تقديرا والمذكّر بخلافه. وعلامة التأنيث التاء والألف مقصورة وممدودة». ويمكن أن نعتبر عزل القدماء لثوابت التعبير التي سموها: تاء وألفا مقصورة وممدودة، والموازنة بينها ثم الحكم بتماثلها من جهة تعالقها مع نفس الثابت من ثوابت المضمون تطبيقا ناجحا لإجراء الاستبدال، فيه وفاء لشكل المضمون للسان العربي.

إنّ إلفنا لهذه القواعد وتنزّلها من معارفنا اللّغوية منزلة البديهات قد يحجب عنّا قيمتها العلمية والنظرية. لذلك نلفت نظر القارئ إلى ما يجده اللسانيّون من عنَت ومشقّة في تعيين مثل هذه الوحدات الدنيا الدالة واستقصاء بدائلها التي تتحقق بها على صعيد التعبير عندما يقبلون على دراسة لسان بكر لم يوصف من قبل.

---

1 شرح الكافية ج 1 ص 321.

وثاني ما نشير إليه أن تعريف المذكّر بكونه ماخلا من دليل التأنيث يمثّل كذلك صورة من صور إجراء الاستبدال. إلا أن استبدال علامة التأنيث لا يتمّ بعلامة أخرى لها تحقّق على صعيد التعبير وإنما هو من قبيل استبدال علامة بتقدير صفر لأن النظام أو الجدول يقتضي على الأقل علاقة بين عنصرين حتى يمكن المخالفة بينهما.

وثالث ما نشير إليه في شأن المذكر والمؤنث للاستدلال على احترام القدماء لبنية لسانهم تقديرهم لعلامة التأنيث عند اختزالها في اللّفظ. (وقد مضى الاستدلال على صحّة التقدير من وجهة نظر إبيسمولوجية) وجمعهم للقرائن اللّفظية التي يقتضيها هذا الثابت من ثوابت المضمون:

- من ضمير راجع إليه كقوله تعالى (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا) [1].
- أو بالمطابقة التي تحصل بينه وبين اسم الإشارة الداخل عليه.
- أو بلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إليه إلى غير ذلك من تغيّرات صعيد التعبير الملازم له [2].

3.4 - التثنية والجمع على حدّ التثنية

تمثل التثنية بالإضافة إلى ما سبق نموذجا آخر من المواطن التي يمكن أن نستدل بها على صواب تفكيك القدماء للفظ المركّب وتعيين الوحدات الدنيا الدالة فيه.

فالمثنى حسب تعريف ابن الحاجب: «ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدلّ على أن معه مثله في جنسه» [3] وهو تعريف يفترض مقارنة هذا اللّفظ المركّب الدال على التثنية بلفظ آخر مفرد خلا من هذه الزيادة كما تدل كلمة [لحق] في سياقها على إمكانية زوال هذه الزيادة وزوال المعنى المقترن

1 سورة الشمس « 91: 1 ».

2 المصدر نفسه ج 3 ص 324.

3 المصدر نفسه ج 3 ص 349.

بهـا. ونحن نؤوّل "الحق" بكونه دالا على عـملـيـة الاسـتـبدال وأنّه ضـديد كلمـة اللزوم التي استـعملها القدمـاء عند إبطال قول القائلين بأن الاسم الموصـول معرّف بالألف واللام تعريف كـلمة الرجل والغلام. وممّا يزيدنا أنسـا بهذا التـأويل المقارنة التي يعـقدها ابن يعيش بين زيـادة التاء في قائمـة للدلالة على معنى التـأنيث وزيادة حرفي التثنية للدلالة على هذا المعنى. يقول:

«لما كان الواحـد دالا على مفرد وبزيادة حـرفي التثنيـة دالا على اثنين كان حـرف التثنيـة من تمام الاسم ومن جـملة صيـغة الكلـمة وصـار كالهـاء في قائمـة والألف في حـبلـي لأن الألف والهـاء زيدا لمعنى كـمـا زيد حـرف التـثـنيـة لمعنى التثنية. . .» [1].

4.4 - التثنية الصناعية والتثنية المعنوية

لـم يكتف القـدماء بهـذا الحدّ بل حـصّنوا تعـيين هذه الوحدة الدنيـا الدالة بجملة من الشـرائط والضوابط التي استـقوها من مراقبـة ائتلاف الكلم بعضـها مع بعض في النص اللّـغوي. وتمكّنوا بـذلك من تميـيز الكلمـات التي تدخلـها التـثنيـة الحقـيقـة من تلك التي تشـتبـه بها دون أن تماثلهـا. ويمكن أن نبدأ في هذا الـصدد بكلمة [كلا]. ويمـثّـل اسـتـدلال البصـرين على خلوّها من وحـدة دنيـا دالة على التثنية نموذجا آخر من احترامهم لبنية المضمون في لسانهم ومن طريف ما انتهوا إليه أن "كلا" اسم مـفرد يفيـد التثنية من جـهة المعنى فحـسب وليس اسمـا مثنى لفظا ومعنى واستدلوا على قـولهم بعدم ظهور علامة التثنية في المفـردة الواقعة منه موقع الخبر من المبتدإ.

يقول ابن يعيش:

«اعلم أن "كلا" اسم مفرد يفيد معنى التـثنية بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفردا. قال الشاعر:

كِلاَ يَوْمَـي أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ. . . وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلاَّ لِمَامَا

---

1 ابن يعيش شرح المفصل ج 4 ص 139.

فأخبر عنها [أي لفظة كلا] بالمفرد وهو يوم صدّ. . . ولو كانت تثنية حقيقة لفظا ومعنى. . . لما جاز إلا يوما صدّ. . . ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول الزيدان قائم. . . » [1].

أمّا الشاهد الثاني فيهمّ بعض الأعلام التي يوهم ظاهر لفظها أنّها تشتمل على وحدة دالة دنيا تفيد التثنية مع بقائها على تعريف العلمية نحو: أبانين وعمايتين وهما اسمان لجبلين. وقد بيّن القدماء أن التثنية في العلمين الآنفي الذكر [وما كان من نحوهما] تثنية في اللّفظ لا في المعنى.

واستدلوا على ذلك بقولهم إن تثنية الأعلام تنكرها وتزيل عنها تعريف العلمية بدليل وصفهما بالنكرة وإمكان دخول لام التعريف عليها كقولك زيدان كريمان والزيدان الكريمان.

أمّا "أبانان" فهي خالية من لام التعريف ووقعت رغم ذلك صاحب حال: في قولك «هذان أبانان بيّنين». فدلّ ذلك على أن التثنية التي فيها تثنية في اللّفظ فحسب لا تثنية في اللّفظ والمعنى.

واحترازا من هذه الشبهة وغيرها صانوا حدّ التثنية بالقيد التالي: إن التثنية لا تصحّ إلا فيما أمكن تنكيره. وتمكّنوا بذلك من التمييز بين الكلمات التي تلحقها هذه الوحدة الدنيا الدالة على التثنية وسمّوها التثنية الصناعية والصيغ الموضوعة أو المرتجلة للتثنية وهي مختلفة عن منهاج التثنية الصناعية ومواطنها الضمائر والموصولات وأسماء الإشارة. يقول ابن يعيش:

«لا تكون التثنية إلا فيما يصحّ تنكيره فأمّا المضمرات من نحو "هما" وأنتما والموصولات من نحو قولك اللذان واللتان والمبهمات من نحو هاتان وهذان فكلها صيغ صيغت للتثنية وليست بتثنية صناعية على ما سنذكر في موضعه» [2].

وينسحب ما حلّلنا به علامة التثنية على الجمع الذي على حدّ التثنية أو الجمع الصحيح من حيث إن بناء المفرد في كليهما يسلم من التغيير ويضم إلى

---

1 المصدر نفسه ج 1 ص 54.

2 المصدر نفسه ج 1 ص 46. وقد عاد إليها في ج 3 ص 128، 129.

آخرهما لفظ دال على معنى فيهما كما تضم تاء التأنيث إلى ضارب في قولك: ضارب / ضاربة [1].

وقد ميّز القدماء أيضا في هذا المبحث بين الجمع الذي تلحقه وحدة دنيا دالة في لفظه تفيد الجمع ويزول معناها بزوال اللّفظ الدال عليها وبين اسم الجمع نحو إبل وغنم التي لا يمكن تعيين هذه الوحدة الدنيا الدالة فيها [2].

إن ما عرضناه من أمثلة لتدعيم زعمنا أن النحاة المتقدمين أحسنوا تفكيك اللفظ المركّب وتعيين اللفظ المفرد فيه لا يمثّل إلا جانبا يسيرا من ممارستهم. وقد بدأنا به توطئة للمجال الثاني الهامّ من مجالات الدراسة النحوية الذي تظهر فيه براعتهم وحسن وصفهم للسانهم. وهو مجال الصرف أو التصريف حسب مصطلحاتهم.

5.4 - أغلب مباحث التصريف أمثلة صالحة للاستدلال على حسن تحليل الوحدات الدالة الدنيا

وإذا تجاوزنا إلى حين كيفية تحديد مبحث التصريف وركّزنا على محتوياته والمسائل التي استقرّت ضمنه بالنظر إلى المصنفات التي اختصت به كالممتع في التصريف لابن عصفور تـ 669 هـ أو شرح شافية ابن الحاجب تـ 688 للاستراباذي اكتشفنا أن جانبا كبيرا من مسائله شواهد دالة على حسن تعيين الوحدات الدالة الدنيا في اللسان العربي.

وإذا بقينا في باب الاسم، قلنا إن النسبة والتصغير مثالان آخران من المواطن التي عيّن فيها القدماء الوحدات الدنيا الدالة وفق نفس المنهج الذي اعتمدوه في باب التثنية والجمع.

---

1 الجرجاني المقتصد في شرح الإيضاح ج 1 ص 193.

2 الاستراباذي شرح الكافية ج 3 ص 365 وكذلك شرح الشافية ج ص 201، 204.

4. 5. 1 - المنسوب

ويمكن أن ننطلق في ذلك من تعريف ابن الحاجب للمنسوب حين يقول: «المنسوب [هو] الملحق بآخره ياء مشدّدة ليدلّ على نسبته إلى المجرّد عنها [1]». وهو تعريف يشابه في المنهج تعريفه السابق في المثنى من حيث إن الزيادة في آخر اللّفظ تقترن بها زيادة في المعنى ينقل اللّفظ المفرد إلى حكم اللّفظ المركّب أو يزيد اللّفظ المركب تركيبا وتشعّبا ويزيد في مباعدته من حال البساطة والإفراد.

أمّا تعليق ابن الحاجب عليه فتكمن أهميّته في تحصين تعريف هذه الوحدة الدالة الدنيا من شبهة الالتباس بوحدات دالة دنيا أخرى تتفق معها في نفس عناصر التعبير المتعالقة معها.

يقول الرضى:

«قوله على نسبته إلى المجرّد منها يخرج ما لحقت آخره ياء مشدّدة للوحدة كروميّ وروم وزنجيّ وزنج. وما لحقت آخره للمبالغة كأحمريّ ودواريّ، وما لحقته لا لمعنى كبردي وكرسي فلا يقال لهذه الأسماء إنّها منسوبة ولا ليائها إنّها ياء النسبة» [2].

4. 5. 2 - التصغير

أما التصغير فنعتمد فيه تعليق الرضي على تعريف ابن الحاجب للمصغر. يقول الاستراباذي: «يعني المصغّر ما زيد فيه شيء حتّى يدلّ على تقليل. والتقليل يشمل تقليل العدد كقولك: "عندي دريهمات" أي أعداد قليلة. . . . وتقليل ذات المصغر بالتحقير. . . والتصغير المفيد للشفقة والتلطف».

وقولنا في "ما زيد فيه" في هذا الشاهد هو قولنا في "ما لحق" في الشاهد السابق في باب التثنية [3] من حيث إنّها كناية عن إجراء الاستبدال أمّا

---

1 الاستراباذي شرح الشافية ج 2 ص 4.

2 المصدر نفسه ج 2 ص 4.

3 الفقرة 4. 3. من هذا القسم.

أصـــناف المـعـانـي الـتـي وضّح بـها المقــصـود بالتـصغير فهـي تمثـل بـدائـل (Variantes) مقـامية لهذا الثـابت من ثوابت المضمون الذي سـميناه تصغـيرا من أجل أن هذا التغيّر من مـعنى إلى معنى آخر من المعاني المذكورة كالتحقـير والشفقة والتلطّف لا يتعالق معه تعالق آخر على صعيد التعبير.

ومن الشواهد التي تدلّ على أن زيادة عـلامة التصغيـر إلى كلمة تدلّ على معنـى يســاوي زيادتك كلمة أخرى مستقلّة عنها، هذه الموازنة التي يعقدها الرضى بين علامـة التصغـيـر والصفة. يقـول: "اعلم أن التصـغيـر يورد في الجامـد معنى الصفة. ألا ترى أن معنى رجيل رجل صغــير، فالاسم المصغّر بمنزلة الموصوف مع صفـته، فكمـا أنّك تقول: قدم صـغيرة بـإلحـاق التاء في آخرالوصف قـلـت قديمة بإلحاق التّاء في آخر هذا الاسم الذي هو كآخر الوصف» [1].

لا تمثل هذه الموازنة الجـريئـة بين الـزيادة في اللّفظ الدالة على التـصـغـيـر الممتزجة بلفظ المصـغّر وبين الصفة الواقعة كلمة مستـقلة عن الموصوف حالة منعزلة أو خاطرة فريدة لا نظير لها.

إنّنا نجد نفس الموازنة في باب الفـعل بين حروف الإضافـة أو حروف الجرّ المسـتقـلّـة عن الـفعل والمعـدّيـة له إلى مـفعـول، من ناحيـة ثم همـزة التعـدية أو التضعيف الكائنين في صيغة أفعل وفعّل من ناحية أخرى.

يقول ابن يعيش عن سيبويه:

«وجملة الأمـر أن حرف الجـرّ يتنزّل منزلة جزء من الاسم من حـيث كان وما بـعده في مـوضع نصب وبمنزلة جزء من الفـعل من حـيث تعدّى به فـصـــار حرف الجرّ بمنزلة الهمزة والتضعيف من نحو: أذهبت زيدا وفرّحته» [2].

فـإذا تجاوزنـا ابن يعيـش إلى رضى الدين الاسـترابـاذي ونظـرنا في تحليله لصيغة أفعل والمعاني الغالبة عليها، ألفيناه يوازي بين همزة التـعدية وبين فعل جعل يقول: «اعلم أن المعنى الغالب في أفعل تعدية مـا كان ثلاثيا وهي أن يجعل ما كان

---

1 الاسترابـاذي شرح الشافية ج 1 ص 237.

2 ابن يعيش شرح المفصل ج 8 ص 10.

فاعلا لازما مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان. فمعنى أذهبت زيدا جعلت زيدا ذاهبا...» [1].

وإذا تجاوزنا هذه الأمثلة إلى غيرها، وألقينا نظرة شاملة على المسائل التي يخوض فيها اللغويون في مبحث الصرف انطلاقا من شرح الشافية على سبيل المثال، قلنا إن تعريف الحروف الأصول وفصلها من حروف الزيادة وحصر أبنية الكلمات في العربية وصيغها في الاسم والفعل من ماض ومضارع وأمر واسم فاعل ومفعول واسم مرة، واسم آلة، وجمع تكسير، وتصغير، ونسبة تمثل كلّها أمثلة صالحة للاستدلال على بلوغ القدماء في تحليل ما نسميه دون مزيد تدقيق اللّفظ المركب - مدى يصعب تجاوزه، في ضوء نظرية العلامة اللّغوية المعتمدة في هذا العمل.

5 - الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية

وعوض أن نواصل استقصاء هذه المسائل مسألة مسألة فإننا سنركّز على نص نظري لابن جني بدا لنا أنّه يختزل ممارسة القدماء في لفظ وجيز. وقد ورد في الخصائص بعنوان باب في الدلالة اللّفظية والصناعية والمعنوية [2].

يعود الفضل في ما نعلم - في لفت النظر إلى أهمية هذا النص، إلى الأستاذ المهيري، الذي حلّله تحليلا مستفيضا في أطروحته في فصل "اللفظ والمعنى" [3]. وكان من أهمّ ما انتهى إليه في هذا الفصل أن الكلمة على ما هو مشهور من معناها عند العموم باعتبارها مقابلا للفظ الفرنسي mot لا تعبّر عن مفهوم بسيط لا يحتمل مزيد تحليل. وقد استدل بأصناف الدلالات التي عيّنها ابن جني وهي الدلالة اللّفظية والصناعية والمعنوية لتفكيك "الكلمة" سواء كانت فعلا

---

1 الاستراباذي شرح الشافية ج 1 ص 83.

2 ابن جني الخصائص ج 3 ص 100 إلى 103.

3 A. Mehiri: Les théories grammaticales d'bn Jinni.Chapitr X: L'expression et le contenu من ص 301 إلى ص 315.

أو اسما إلى ما نسميه بمصطلحات هذا العمل وحدات دنيا دالة. واستعرض الأمثلة التي عرضها ابن جني في الفعل والاسم وعيّن في كل منها وحداتها الدالة الدنيا.

وبالنسبة إلى الفعل، فقد بيّن أن المادّة المعجمية أو حروفه الأصول المرتبة تمثّل عند ابن جني الدلالة اللّفظية للفعل. من نحو ما تدل عليه مادّة (ض. ر. ب) على حدث الضرب أمّا بناؤها للماضي في قولك ضرب فهو يدل على هذا الزمان المحصّل المعيّن، وهو وزن طارئ على المادّة المعجمية ومختلف عنها ويمثل الصنف الثاني من الدلالات الثلاث ويسميها الدلالة الصناعية وكذلك الشأن بالنسبة إلى المضارع والأمر.

وتندرج ضمن الدلالة الصناعية معاني صيغ المزيد: بحيث يمكن أن تشتمل الدلالة الصناعية على أكثر من وحدة دنيا دالة إذا تناولنا بالتحليل فعلا من الأفعال المزيدة. وبناء عليه يشتمل فعل / قطّع / على وحدة دنيا دالة تجسمها حروفه الأصول المرتبة (ق. ط. ع) ونبوبها ضمن الدلالة اللّفظية.

وتشتمل الدلالة الصناعية على الوحدات الدنيا الدالة التالية:

- الوزن الطارئ على هذه الحروف الأصول والدال على الماضي.
- تضعيف عين الفعل الذي يفيد التكثير.

وإذا نظرنا في فعل / ضَارَبَ / عوض / قطّع/، أبقينا مجمل التحليل السابق، إلا أننا نعوّض الوحدة الدنيا الدالة على "التكثير" بالوحدة الدنيا الدالة على "المشاركة".

أمّا إذا نظرنا في باب الاسم، وانطلقنا من كلمة مِرقاة قلنا إن الحروف الأصول المرتبة (ر ق ي) تمثل وحدة دنيا دالة تندرج ضمن الدلالة اللّفظية. أمّا وزنها وصيغتها التي تجعل منها اسم آلة فهي وحدة دالة دنيا أخرى تندرج ضمن الدلالة الصناعية. وإن فتحت الميم وجعلتها مَرقاة وأصبحت دالة على المكان، بقينا دائما في إطار الدلالة الصناعية وإن تغيرت الوحدة الدنيا الدالة إذ استبدلنا اسم الآلة باسم المكان، وعلى هذا نقيس اسم الفاعل والمفعول والمصدر.

وقد عاد الأستاذ المهيري إلى جانب من هذا الباب في بحثه حول مفهوم الكلمة في النحو العربي [1] للفت النظر إلى بعد المدى الذي بلغه القدماء في تفكيك وحدات لغوية تبدو في الظاهر ولأوّل وهلة غير قابلة لمزيد تحليل لشدّة التحام عناصرها المكونة لها.

5.1 - كيف تؤول الدلالة المعنوية عند ابن جني

وليس لنا ما نضيف إلى تحليله في هذا الجانب وقد اقتصرنا على ترجمة نتائجه بمصطلحات هذا العمل. وهي تدعم ما أعلنا عنه في مستهلّ هذا القسم. بقي إشكال يتعلّق بالدلالة المعنوية ومنزلتها من الدلالتين السابقتين. وقد أوّلها في أطروحته بالدّلالة النحوية. ولئن كنا نقرّ بصعوبة هذا النص وتعدّد أوجه تأويله فإنه لا يمكن أن نقبل بهذا التأويل لأنّه يتعارض مع الاتجاه العام لهذا العمل، وللنتائج التي أوّلنا بها تصوّر القدماء لعلم الإعراب ولأقسام الكم والوظائف النحوية، فنحن جعلنا ممارسة القدماء منسجمة مع تلاحم صعيدي الوظيفة السيميائية، ونتائجهم ملائمة لشكل المضمون في لسانهم، وإجراءاتهم مساوية لإجراء الاستبدال عند اللسانيين. وقد سوّينا في ذلك بين تحديدهم لعلامات الإعراب وتحديدهم للوحدات الدالة الدنيا الأخرى سواء كانت مادّة معجمية أو كيانات صرفية على نحو ما كنّا نفسّر.

لذلك يصعب أن نبرّر تبريرا مقبولا جعل ابن جني الدلالة النحوية أضعف دلالة بحيث تلي الدلالة اللّفظية والصناعية في حين أنّه صرّح بنقيض ذلك في باب القول على الإعراب [2]. أو في الباب الذي عقده لضرورة التمييز بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى [3]. كما أنه يصعب تبرير اقتصار الدلالة النحوية وفق

---

1 ع. المهيري. مفهوم الكلمة في النحو العربي.

2 ابن جني الخصائص ج 1 ص 36.

3 المصدر نفسه ج 280 - 285.

التأويل المذكور (انطلاقا من نص ابن جني) على الفعل دون الاسم [1].

وقد بدا لنا أنّه يمكن تقديم تأويل آخر لهذا النص الهام ينسجم مع جملة المعطيات السابقة التي جمعناها والنتائج التي أفضينا إليها. يقوم هذا التأويل على نفس الفرض الذي أوّلنا به تمييز ابن جني بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى حين جعلنا هذه المقابلة مساوية حسب مصطلحاتنا وإطارنا النظري لتمييز هيلمسليف بين شكل المضمون ومادّة المضمون أو بين بنية اللّغة والتجربة الحدسية التي يسميها الجمهور معنى.

ونحن نتخذ هذه الثنائية التي بيّنت نفعها على المستوى النحوي في فهم نصوص القدماء مفتاح تأويل (clef herméneutique) للمستوى الصرفي عامّة، ولهذا النص بصفة خاصّة، إلا أنّها في هذا النص أخفى.

ونحن نزعم أن ما يسميه ابن جني دلالة لفظية ودلالة صناعية تعني وفق إطارنا النظري تعيينا لشكل المضمون في اللسان العربي. أمّا الدلالة المعنوية فليست إلا شكلا آخر من أشكال مادّة المضمون وهي تعني كلّ دلالة لم تولد بانعقاد الوظيفة السيميائية. وهو فرض يجنّبنا كلّ المآزق التي ألمعنا إليها، ويقوّي حسن ظنّنا بالقدماء. وقد بقي أن نثبت وجاهته من داخل النص ذاته.

وأوّل ما نبدأ به أنّ ابن جني وإن كان يرتّب الدلالات ثلاث مراتب هي على التوالي: اللفظية، ثم الصناعية، ثم المعنوية، فإنه في الإجراء يلحق الدلالة الصناعية في القوة بالدلالة اللّفظية وتصبح المقابلة داخل استدلاله بين الدلالة اللّفظية والصناعية من جهة والدلالة المعنوية من جهة ثانية. كما يمكن أن نستفيد ذلك من بداية نصّه يقول:

«اعلم أن كلّ واحد من هذه الدلائل معتدّ مراعي إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية ولنذكر من ذلك ما يصحّ به الغرض، فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على

[1] انظر ص 313 من الأطروحة Les théories grammacticales d'Ibn Jinni.

زمانه ودلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه. وإنّما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنّها وإن لم تكن لفظا فإنّها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها. فلمّا كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللّفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة وأمّا المعنى فإنّما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيّز الضروريات».

بل يبدو أن إثبات قوّة الدلالة الصناعية بالنسبة إلى المعنوية أهمّ ما يقصده من احتجاجه في حين يبدو فضل الدلالة اللّفظية على المعنوية أمرا مسلّما به ومفروغا منه.

ويلفت انتباهنا في هذه المقابلة أنّها مقابلة بين ظواهر متحقّق من أمرها تحقّقنا في مجال المعرفة من المعلوم بالمشاهدة ومما هو داخل في حيّز الضروريات وظواهر أخرى ظنّيّة. ،وتتماشى هذه المقابلة بين هذين النوعين من المعرفة المحصلين من شقي الدلالات على نحو ما بيّنا مع تأويلنا من حيث إثبات أفضلية الدلالة المحصّلة من تضامن صعيدي الوظيفة السيميائية على غيرها إذ هي مقابلة بين ما هو ضروري وما هو ممكن. لكن إثبات أن المفاضلة التي يقيمها ابن جني بين الدلالة اللّفظية والصناعية معا من جهة وبين الدلالة المعنوية من جهة أخرى تتماشى مع المفاضلة التي يمكن أن يقيمها اللساني بين شكل المضمون ومادّة المضمون لا يكفي دليلا على دعوانا، لأنه يمكن أن يفترض أن الدلالة المعنوية لا تعني الدلالة النحوية. فنقول:

إن الأمثلة التي يسوقها ابن جني هي أمثلة لكلمات معزولة عن سياقها وليست جملا أو تراكيب نحويّة. ولذلك فالمفاضلة التي يقيمها بين الدلالة اللّفظية والصناعية ثم الدلالة المعنوية أو المقابلة بينها هي مقابلة بين أنواع الدلالات التي يمكن أن تستفاد من تحليل فعل غير مقحم في سياق نحوي ويدلّنا على ذلك قوله:

«ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه وزمانه ثم تنظر فيما بعد فتقول هذا فعل ولا بدّ له من فاعل. فليت شعري من هو؟ وما هو فتبحث حينئذ

إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله من موضع آخر لا من مسموع ضرب»[1].

فنحن إذن بصدد تحليل هذا الفعل باعتباره مفردا لا باعتباره مركبا إلى فاعل في نواة إسنادية. وبناء عليه فإن اقتضاء هذا الفعل لفاعل هو من حيّز الضرورة المنطقية. ويدلّك على ذلك رغم أن النصّ قد يوهم بخلاف ذلك، تساؤل ابن جني "فليت شعري من هو وما هو؟ وهو تساؤل لا معنى له من وجهة نظر نحوية لأن من مبادئ العمل النحوي تقدير الفاعل تطبيقا لقولهم: لا يخلو فعل من فاعل.

ولكن يمكن أن يكون له معنى إن أوّلنا هذا الاقتضاء باعتباره ضربا من العلاقات الظنية المفترضة بين الفعل والفاعل لتلازمهما في العالم الخارجي. ويزيدك يقينا قوله: «فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وَما حاله من موضع آخر غير مسموع ضرب». وهو تدقيق في هويّة الفاعل ينطبق على حقيقته في العالم الخارجي كذات عينيّة ويختلف عن الطريقة التي حدّ بها في باب "الفاعل". ونذكر أن القدماء ألحوا على ما يوجد من فرق بين الفاعل في اللّفظ والفاعل في المعنى.

وبناء عليه فإن هذا الفاعل الذي يقتضيه مسموع ضرب ولا يدل عليه هو الفاعل الحقيقي لا الفاعل في اللّفظ على نحو ما مرّ بنا. بدليل أنّك تبحث عنه مدّة تطول بعض الشيء وتتساءل في شأنه. ولا تمثّل الفقرة الموالية حجة على أن المعنى المقصود هو المعنى النحوي وإنّما تدل على خلوّ مثال ضرب من الدلالة اللّفظية أو الصناعية على فاعله الحقيقي الموجود في العالم الخارجي، وتؤكد زعمنا مقابلته بين الفاعل المجمل والفاعل المفصّل: فهذا الفاعل الحقيقي الواقع في العالم الخارجي هو الذي يسميه ابن جني الفاعل المفصّل وهو الذي يخلو "مسموع ضرب" من الدلالة عليه.

أمّا الفاعل المجمل باعتباره وظيفة نحوية فهو يدخل في حيّز النحو يقول: «ألا ترى أنّه يصلح أن يكون فاعله كلّ مذكر يصحّ منه الفعل مجملا غير

---

1 ابن جني الخصائص ج 3 ص 100.

مفصل فقولك: ضرب زيد، وضرب عمرو وضرب جعفر ونحو ذلك شرْع سواء. وليس لضرب بأحد الفاعلين هؤلاء [باعتبارهم فاعلين حقيقيين في العالم الخارجي غير اللّغوي] ولا غيرهم خصوص ليس له بصاحبه كما يخص بالضرب دون غيره من الأحداث وبالماضي دون غيره من الأبنية. ولو كنت إنّما تستفيد الفاعل [الحقيقي] من لفظ ضرب لا معناه للزمك إذا قلت قام أن تختلف دلالتهما [أي قام وضرب] على الفاعل [الحقيقي] لاختلاف لفظيهما. وليس الأمر في هذا كذلك. بل دلالة ضرب على الفاعل كدلالة قام وقعد وأكل وشرب وانطلق واستخرج عليه، لا فرق بين جميع ذلك...» [1]. ويؤكد زعمنا استنتاج ابن جني أن دلالة المثال على الفاعل من جهة معناه لا من جهة لفظه حين يضيف: «فقد علمت أن دلالة المثال على الفاعل [الحقيقي] من جهة معناه لا من جهة لفظه» [2].

إن ما استدللنا به من داخل هذا النصّ يبدو كافيا للإقناع بأن مقابلة ابن جني بين الدلالة المعنوية من جهة والدلالة اللّفظية والصناعية من جهة أخرى يمكن ترجمته بالمقابلة بين مادّة المضمون وشكل المضمون. ويمكن أن نزداد اقتناعا به بالرجوع إلى نص "باب القول على الإعراب" حيث تبدو لنا هذه المقابلة حاضرة بين دلالة الإعراب (وهي من شكل المضمون) ودلالة المعنى (مادّة المضمون) التي نستفيدها من الشاهد أكل يحيي كمثرى. ونحن نزعم أن هذه القرينة ممّا يحصُل من مشاهدة عالم الموجودات لأنا عهدنا من تجاربنا الحدسية أن الأكل يصحّ من يحيي وأن صفة المأكول تصحّ على الثمرة المسماة بهذا الاسم.

ولئن كانت هذه القرينة تعين على تحديد الوظائف النحوية التي تلتبس لأسباب عارضة في اللّفظ، فإن حكمها لا يتغير ومنزلتها تبقى هي نفسها.

وبناء على هذا فنحن نوازي بين مضمون الدلالة المعنوية في النصّ الذي حللناه ومضمون "دلالة المعنى" الذي يطلقه ابن جني في "باب القول على الإعراب : "لتجويز التقديم والتأخير في الشاهد أكل يحيي كمثرى يقول:

---

1 المصدر نفسه ج 3 ص 101.

2 المصدر نفسه ج 3 ص 101.

«هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول. . .

فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيي بشرى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا وكذلك نحوه قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، ممّا يخفى في اللّفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: "أكل يحيي كمثرى" لك أن تقدّم وأن تؤخر كيف شئت. . [1]».

إلاّ أنه يحق للمعترض أن يقول لئن اتضحت المقابلة بين الدلالة المعنوية من جهة والدلالة اللّفظية والصناعية من جهة أخرى بالنسبة إلى الفعل فكيف تكون بالنسبة إلى الاسم والحال أن ابن جني لم يوضحها في نصّه.

ليس لنا شاهد من ابن جني، ولكن يمكن أن نعتمد على نصّ لابن يعيش بدت لنا فيه المقابلة حاضرة. ورد هذا الشاهد في إطار شرح حدّ للاسم يقول:

«وقوله دلالة مجرّدة عن الاقتران فصل ثان احترز به عن الفعل لأن الفعل يدلّ على معنى مقترن بزمان. ويرد على هذا الحدّ المصادر وسائر الأحداث لأنّها تدل على معنى وزمان وذلك أن أكثر النحويين يضيف إلى ذلك "الزمان المحصّل" لأن زمان المصادر مبهم وربّما أوردوا نقضا مقدم الحاج وخفوق النجم. والحقّ أنه لا يحتاج إلى التعرّض لقوله محصّل لأنا نريد بالدلالة الدلالة اللفظية والمصادر لا تدلّ على الزمن من جهة اللّفظ وإنّما الزمان من لوازمها وضروراتها. وهذه الدلالة لا اعتداد بها فلا يلزم التحرّز منها» [2].

---

1 ابن يعيش شرح المفصل ج 1 ص 23.

2 ابن يعيش شرح المفصل ج 1 ص 23،

ونحن نذهب إلى أن دلالة المصادر على الزمن موازية لدلالة "مسموع ضرب" على الفاعل من حيث إن الزمن في المصدر من لوازمه وضروراته المستلزمة عقلا وليس من لفظه، وكذلك الفاعل في "مسموع ضرب" من ضروراته المستلزمة عقلا بناء على ما ألفناه وعهدناه من تجاربنا الحدسية في العالم الخارجي وليست مستفادة من لفظه نتيجة التحام صعيدي التعبير والمضمون

2.5 - ثنائية تفسير المعنى وتقدير الإعراب مساوية لثنائية الدلالة المعنوية والدلالتين اللفظية والصناعية

لئن استقام التأويل الذي حملنا عليه هذا النص الهام لابن جني حول أصناف الدلالات، واستقامت لنا الموازنة بين ثنائية تفسير المعنى وتقدير الإعراب في باب النحو من جهة ثم ثنائية الدلالة المعنوية والدلالة اللّفظية والصناعية باعتبارهما صنفا واحدا، من جهة ثانية في باب التصريف، فقد بيّنا أن القدماء راعوا شكل المضمون في اللسان العربي في أهمّ مجالات دراسته. ولقد انطلقنا في إثبات ذلك، قياسا على ما صنعنا في باب الجملة خاصّة (وفي بقية الأبواب عامّة) من ممارستهم العملية وحكمنا بصحّتها بعد تأويلها وفق الإطار النظري لهذا العمل وترجمتها إليه. وقد أرجأنا عن قصد بحث مصطلحاتهم في هذا المجال من الدراسة، سواء ما تعلّق بتسميتهم لهذه الوحدة الدنيا الدالة، أو ما تعلّق بتعريفهم للتصريف والنحو وتوضيح حدودهما قياسا على ما صنعناه في قسم الجملة [1] لأننا نزعم أنه ينبغي الانطلاق من الممارسة الإجرائية للنحاة العرب وتأويلها وفق النظرية اللسانية حتّى يمكن تأويل مصطلحاتهم في مختلف مظانها تأويلا صحيحا لا العكس.

---

1 انظر في هذا العمل القسم الثاني الفقرة 4.

3.5 - بحث المصطلحات الدالة على الوحدة الدنيا الدالة والمحددة لمجالات الدراسة النحوية

وقد آن الأوان، بعد التأكّد من صحّة ممارستهم الإجرائية عند عزل الوحدات الدنيا الدالة في لسانهم للنظر في الجانب الاصطلاحي بالقدر الذي يقتضيه هذا العمل، ونقتصر في ذلك على بحث مصطلح كلمة وتحديد مجال التصريف والنحو.

لقد افترضنا في قسم الوظائف النحوية عند الاستدلال على أن حركات الإعراب أعلام على معان، وكذلك في مستهلّ هذا القسم عند تحليل لام التعريف أن القدماء يطلقون مصطلح كلمة على الوحدة الدنيا الدالة. وذلك صحيح في الأمثلة والمظان التي سقناها. ولكنهم في الحقيقة لم يطلقوا مصطلح كلمة على كلّ لفظ مفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه وهو ما سميناه وحدة دنيا دالة.

وقد عرض الرضى الاستراباذي إلى هذا الإشكال في معرض تحليله لمفهوم الكلمة وأقرّ أن اعتماد التعريف الآنف الذكر لمفهوم الكلمة يترتّب عليه الحكم باشتمال الاسم المثنى والجمع الصحيح السالم والمنسوب وجميع الأفعال المضارعة والأسماء المؤنثة على أكثر من كلمة.

ولئن قبل على مضض هذه النتيجة وهوّن من شأنها بحجة ما يوجد من امتزاج بين هذه الوحدات الدالة، فإنّه رفض استتباع النتيجة نفسها للفعل الماضي رغم إقراره بأنّه يتكوّن - حسب مصطلحات هذا العمل - من نوعين من الوحدات الدالة الدنيا يقول: «أمّا الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لأنه كلمة بلا خلاف مع أن الحدث مدلول حروفه المترتّبة والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللّفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معيّنا، والحركات مما يتلفظ به فهو إذن كلمة مركّبة من جزئين يدل كلّ واحد منهما على

جزء معناه» [1]. كما يرفض استصحابها بالنسبة إلى جمع التكسير والاسم المصغر واسم الفاعل والمفعول واسم الآلة.

إن السؤال الذي يلحّ علينا هو لماذا يحتفظ الرضى بمصطلح كلمة في هذه الشواهد الذي ذكرناها رغم وعيه التام بكونها ملفوظا مركبا يدلّ جزء لفظه على جزء معناه؟

لقائل أن يقول إنّه تمسّك بهذا الحدّ للكلمة بمقتضى القيد الذي أضافه إلى حدّ اللّفظ المركّب حين قال فيه: «هو ما يدل جزؤه على جزء معناه وأحد الجزئين متعقّب للآخر». وفي هذه الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معا [2]. وهو قيد ضعيف من الناحية النظرية ويتعارض مع منطلقات هذا العمل ومع ما سلّم به عامّة النحاة الذين أعطوا الأولوية من الناحية المعرفية للتقدير على اللّفظ في الحكم بإفراد ملفوظ ما أو تركيبه [3]. ثم إنه يتعارض مع ما أسلفه الرضيّ نفسه حين اعتبر أن تلفّظك بـ "قالا" و"قالــــوا" مرّة واحدة لا يجعل منهما كلمة واحدة بل هما كلمتان [4].

لذلك فقوله إن جزء اللفظ في الفعل الماضي أو في الاسم المجموع على صيغ جمع التكسير مسموعان معا وليس أحدهما متعقبا للآخر نظير قوله إن الفعل والفاعل من قولك: "قالا" أو "قالوا" ملفوظان معا.

وأخيرا فنحن لا نفهم لِمَ لَمْ يلتزم بقيده ذلك ولم يلتزم بكل النتائج التي تترتّب عليه لأنّه وإن أقرّ بأن الوحدات اللغوية التي يدلّ جزء لفظها على جزء معناها وأحدهما متعقّب للآخر لفظ مركّب يحقّ وصفها بأنّها مكونة من كلمتين

---

1 الاستراباذي شرح الكافية ج 1 ص 26.

2 المصدر نفسه ص 26.

3 ابن يعيش شرح المفصل ج 1 ص 19.

وقوله مفرد فصل ثان فصله من المركب نحو الرجل والغلام ونحوهما مما هو معرّف بالألف واللام فإنّه يدل على معنيين التعريف والمعرّف وهو من جهة النطق لفظة واحدة وكلمتان...

4 الاستراباذي شرح الكافية ج 1 ص 21.

نحو المثنى والمنسوب وغيره فإنّه تشبّث بشكل ما بأنّها كلمة، وراح يستقصي الحجج المبرّرة لذلك. وفي الحقيقة فإننا إذا تأمّلنا احتجاج الرضيّ فهمنا سبب تمسّكه بمصطلح كلمة رغم ما يوقعه ذلك فيه من تناقض ظاهري.

ويعود ذلك إلى تمسكه بالفصل المنهجي بين مجالين من مجالات الدراسة النحوية هما الإعراب من ناحية والتصريف من جهة أخرى. ويدل على هذا التأويل بالإضافة إلى ما ذكرنا ما صدّر به مقدمة شرح الشافية التي يحيل إليها. حيث نلاحظ أنّه يتّخذ منها ومن شرح الكافية نموذجا ومثالا على التمييز المنهجي بين هذين المجالين دون أن يغفل عن الإشارة إلى شدّة اتصالهما وكونهما من جنس واحد.

يقول:

«فقد عزمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب في التصريف والخط وأبسط الكلام في شرحها كما في شرح أختها بعض البسط، فإن الشراح قد اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب وهذا مع قرب التصريف من الإعراب في مساس الحاجة إليه ومع كونهما من جنس واحد بعيد من الصواب»[1]. ويدعم هذا الفرض أيضا شرحه لحدّ التصريف الذي أورده ابن الحاجب.

يقول الرضيّ «أقول: قوله بأصول يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات. . .

قوله: أبنية الكلم. . . المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها، هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتّبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه، فرجل على هيئة وصفة يشاركه فيها عضُد وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم، وأمّا الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء، فرجلٌ ورجلاً ورجلٍ على بناء واحد، وكذا جملٌ على بناء ضَرَبَ لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه

1 الاسترابادي شرح الشافية ج 1 ص 1.

وحركة البناء وسكونه، [1]» حيث نلاحظ أن مدار الأمر على التمييز بين بنية الكلمة والقوانين التي تحيط بها من جهة ثم الإعراب الطارئ على آخر حرف من حروفها وتحيط به مبادئ العوامل.

ويبدو أن هذا التمييز بي بنية الكلمة وإعرابها وبالتالي الفصل بين هذين المجالين كان على قدر من الوضوح والبيان جعل الرضيّ ينقد ابن الحاجب على إضافته عبارة ما ليس بإعراب" عند تعريفه التصريف في قوله:

«التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»

واعتبر إضافتها من باب الحشو.

يقول:

«قوله التي ليست بإعراب لم يكن محتاجا إليه لأن بناء الكلمة كما ذكرنا - لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة والإعراب طار على آخر حروف الكلمة، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه...» [2] ونقدّر أن هذا التمييز المفهومي بين بنية الكلمة وحرف إعرابها كان على هذا القدر من الوضوح لأنّه ينطلق من الكتاب لسيبويه وخاصة في باب مجاري أواخر الكلم من العربية.

ففي حصر صاحب الكتاب الرفع والجزم والنصب والجزم في حروف الإعراب جذور هذا التمييز الذي يجريه الرضيّ بين هذين المجالين من الدراسة [3].

وقد أكّد النحاة هذا التمييز ببعض المبادئ التي وردت في ثنايا احتجاجهم

1 المصدر نفسه ج 1 ص 2.

2 المصدر نفسه ج 1 ص 5.

3 سيبويه الكتاب ج 1 ص 13.

هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية.

.. إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب".

وانظر كذلك شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ص 66 و 67 الجزء الأوّل.

مثل قولهم: إن جزء الكلمة لا يعمل فيها [1]، ومثـــل قولهم إن الإعـراب حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه [2].

وكذلك: احتجاج الرضيّ على صحة حد الإعراب بأنّه ما اختلف آخر المعرب به وعدم فساد هذا الحدّ بكسر آخر الاسم أو فتحه عند دخول ياء الإضافة وياء النسبة أو تاء التأنيث عليه [3].

ونحن نزعم أن الانطلاق من هذه الثنائيـة المفهوميـة يمكن أن يوضح مجالات الدراسة النحوية عند القدماء ويعين على تأويل ما قد يشكل من مصطلحاتهم التي كثيرا ما تستعمل بأكثر من مضمون حسب السياق. وذلك كاستعمال مصطلح نحو عند ابن جني الذي يطلقه تارة لتعيين مجمل الدراسة النحوية دون تفصيل لمباحثها كما نلفي ذلك في الخصائص [4] وتارة يستعمله بمعنى

---

1 ابن الانباري: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة عدد 74: القول في رفع الفعل المضارع ج 2 ص 554.

2 أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص 73.

3 الاستراباذي شرح الكافية ج 1 ص 58: "وذلك لأنه قال: الإعراب ما اختلف آخر المعرب به، والمعرب كما ذكرنا هو المركّب مع عامله، ولا يدخل العامل في المضاف إلى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء إلا بعد الأحرف المذكورة بها لأنّك أخبرت مثلا في قولك: جاءني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيه وكذا البواقي، فقبل لحاق هذه الأحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الأحرف".

ويتضح مدلول هذا الشاهد أكثر بالرجوع إلى الفقرة 5 .4. من هذا القسم عند ترجمة التصريف والنحو حسب هرمية الجملة.

4 ابن جني، الخصائص ج 1 ص 35: باب القول على النحو.

"هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والكسير والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة.."

أضيق من المعنى السابق باعتباره قسيما للتصريف [1] أو كاستعمال الزمخشري علم الإعراب لتسمية مجمل الدراسة النحوية في مقدمة شرحه للمفصل [2] في حين يستعمل عند الرضيّ باعتباره قسيما للتصريف.

وتسمح الثنائية المفهومية الموروثة عن سيبويه بتجاوز تغيّر المصطلحات وعدم استقرارها وتبيّن اتفاقا في الأصول المنهجية الكبرى لا يدل عليه دائما عرض الأبواب وتبويب المسائل.

وإذا عدنا على سبيل المثال إلى نصّ ابن جني الوارد في مقدمة المنصف في شرح كتاب المازني، لأنّه أوّل من حاول ضبط الحدود الفاصلة بين هذين المجالين ضبطا نظريا [3]، قلنا إن تمييزه ذلك بين معرفة أنفس الكلم الثابتة وهو التصريف عنده ومعرفة أصول الكلم المتنقلة وهو عنده النحو ليس إلا توسّعا فيما أجمله سيبويه في فصل مجاري الكلم من العربية. ويدلك على ذلك حضور التمييز بين حرف الإعراب وباقي الكلمة وهو الذي يسميه سيبويه بناء.

يقول ابن جني:

«فالتصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة والنحو إنّما هو لمعرفة أحواله المتنقلة. ألا ترى أنّك إذا قلت قام بكر ورأيت بكرا ومررت ببكر فإنّك خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل ولم تعرض لباقي الكلمة...».

وهو تمييز سيرسخ عند اللاحقين ونلمح تأثيره في الممتع في التصريف لابن عصفور.

---

1 ابن جني: المنصف في شرح تصريف المازني ج 1 ص 4.

2 ابن يعيش شرح المفصل ج 1 ص 8.

"ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيا على علم الإعراب...".

3 ص 239 من: A. Mehiri: Les théories grammaticales d'Ibn Jinni.

يقـول: «وقد كـان ينبـغي أن يقـدم علم التـصريف على غـيـره من علوم العربية إذ هو معـرفة ذوات الكلم، في أنفسها من غير تركـيب، ومعرفة الشيء في نفسه قـبل أن يتركب ينبغي أن تكون مقـدمة على معرفة أحـواله التي تكون له بعد التركيب. إلا أنّه أخّر للطفـه ودقته، فجعل ما قدّم عليـه من ذكر العوامل توطئة له حتى لا يصل إليه الطالب إلا وهو قد تدرّب وارتاض للقياس [1]».

وقد أشـرنا سـابقا إلى ابن الحـاجب وشارحه. ويمكن أن نرفع الاشـتراك الحاصل بين بعض المصطلحات التي أشرنا إليها أعلاه [2] بتخصيـص مصطـلح نحو لمجمل الدراسة النحـوية وتخصيص الإعراب بالقـواعد التي تحيط بها مـبادئ العمل النحوي ويخص التصريف بما سماه القدماء بنية الكلمة.

وهو تقريبا اتجاه الرضيّ في شرح الشافية والكافية وابن عصفور في الممتع في التصريف والمقرب في النحو [3].

4.5 - إعادة ترجمة المقابلة بين الإعراب والتصريف وفق فرضياتنا

وإذا اعـتـمـدنا هذه الـشـبكة الاصطلاحـيـة، وحـاولنا تـرجـمـتـهـا وفق مـصطلحـات هذا العمل وإطاره الـنظري قلنا إن النحـو يعني عند القـدماء دراسـة قـوانين ائتلاف ثوابت المضـمون حـسب مسـتـوين من مسـتويات هرمـية الجـملة، مستوى أوّل تحيط به ما سميناه قواعد الإعراب ويحيط به نظام العوامل.

1 ابن عصفور الممتع في التصريف ص 30 و 31.

2 انظر في ذلك بحث الأستاذ الطيب البكوش علم الصرف بين النظريات العربية والألسنية الحديثة من ص 7 إلى ص 48.

3 ابن عصفور المقرب في النحو ص 46.
"اعلم أن الكلم لها أحكام في أنفسـها قـبل تركيـبها، وينبغي أن يؤخر الكلام على ذلك لعلّة تذكر عند الأخذ فيه وأحكام في حين تركيبها وهي نوعان: إعرابية وغير إعرابية."
وقد عاد إلى توضيح الأحكام غيـر الإعرابية ص 433 تحت عنوان: ذكر الأحكام التـصريفـية ويورد نفس الحدّ للتصريف الذي صدّر به كتابه الممتع في التصريف.

ومستوى ثان: من ثوابت المضمون هي التي سميناها وحدات دنيا دالة تحيط بها قوانين مبحث التصريف.

وقد ميّز القدماء ضمن المبحثين بين التغيرات الحاصلة على صعيد التعبير المولدة لثوابت المضمون من تغيرات صعيد التعبير التي لا تتعالق مع صعيد المضمون.

فعلى مستوى مبحث الإعراب فصلوا بين تغيّر أواخر الكلم المقيد باختلاف العوامل عليها من تغير أواخر المبنيات. وعلى مستوى مبحث التصريف فصلوا بين التغييرات التي تحصل في الكلمة لضروب من المعاني كبنائك من (ض. ر. ب) ضرَب، وضرّب وضَارَب وتضارب واضطرب، لمعان مختلفة سواء في ذلك ما كان في الفعل أو في الاسم من التغييرات التي تطرأ على الكلمة من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى، كالنقص، والقلب والابدَال والنقل وغير ذلك من الظواهر التعاملية.

وإن سلم لنا هذا التأويل من الاعتراض، فقد أثبتنا أن القدماء أقاموا مجمل دراستهم النحوية في مبحثي الإعراب والتصريف على أساس تضامن صعيدي الوظيفة السيميائية.

5.5 - تعديل قول سبق في أقسام الكلم بناء على نتائج هذا القسم

ومن فائدة هذا القسم، وهذا التأويل الذي أوّلنا به مبحثي الإعراب والتصريف، أن نراجع حكما أطلقناه على تعريف الاسم والفعل في مبحث أقسام الكلم. فقد قلنا إن تعريف الاسم بأنّه ما دلّ على معنى غير مقترن بزمان، وتعريف الفعل بأنّه ما دلّ على حدث مقترن بزمان، تعريفان قائمان على أساس مادّة المضمون وهو قول لا يستقيم بعدما قلناه في تحليل الوحدات الدنيا الدالة وما أسلفناه في تمييز ابن جني بين الدلالة المعنوية من جهة والدلالة اللّفظية والصناعية من جهة أخرى. وقد رأينا المدى الذي بلغه القدماء في تجزئة الفعل حين جعلوا

المادة المعجمية أي جملة الحروف الأصول المرتبة مدلول الحدث وجعلوا الوزن الطارئ مدلول الزمن.

ولما كان الوزن الطارئ حسب قول الرضيّ جزء اللّفظ إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا، والحركات مما يتلفظ به، ولما كان يقترن به معنى الزمان المحصل بطل القول بأن تعريف الفعل بكونه ما دل على حدث مقترن بزمان هو تعريف بمادّة المضمون، ولكنّه يبقى أضعف من التعريف التركيبي السابق لأنّه يعرف الفعل بمكوناته الدالة الدنيا التي يفضي إليها التحليل في أدنى مستوى من مستويات هرمية الجملة.

وعلى قياس ما قلنا في الفعل يكون القول في الاسم مع وجود فارق وهو أنّ حدّه بكونه ما دلّ على معنى غير مقترن بزمان هو تعريف بالسلب، من حيث إن تحليل الاسم إلى وحداته الدنيا الدالة التي تظهر في أدنى مستوى من مستويات هرمية الجملة على صعيد المضمون لا يفضي إلى وحدة دالة دنيا دالة على زمان من الأزمنة الثلاثة التي تلحق الفعل.

خاتمة

ذكرنا في التمهيد لهذا البحث أننا نهدف إلى قراءة التراث النحوي وتقييمه، ولما كنا ذاتا تاريخية تحكمنا المرحلة التي نوجد فيها وتوجه خطانا التجارب السالفة، انطلقنا من قراءات السابقين لنا للتراث النحوي وحاولنا نقدها وتحديد مواطن النقص فيها حتى نتقدم في مشروع قراءتنا وهو نقد لا يستصغر بأي وجه من الوجوه أصحاب هذه المؤلفات التي عرضناها وإنّما هي ضرورة معرفية لأن تصور العلم الذي اعتمدناه يقتضي أن تقدم العلم لا يكون إلا بنقد مواطن الضعف الداخلية فيه الملتبسة بمنظومته والمتنكرة بقناع البديهيات الواضحة بذاتها.

وقد بينا انطلاقا من تبويب أهم مقاربات المحدثين للتراث أهم العراقيل التي منعت بشكل أو بآخر من قراءة التراث النحو قراءة صريحة (Explicite). وقد سمينا هذه العراقيل على اختلافها باسم عام يعينها رغم ما بينها من اختلافات جزئية هو "التجريبية". ونذكر من جديد أننا نقصد بكلمة التجريبية معناها التهجيني وهو مساو لعدم التأسيس للممارسة العلمية ورفض التنظير الذي يضع المسلمات موضع بحث وتساؤل. وأهمّ مظاهرها: 1 - عدم الوعي بمحددات النظرية العلمية بصفة عامّة وهو ما سميناه المستوى الإبيستمولوجي.

2 - عدم الوعي بمحددات النظرية اللغوية بصفة خاصة.

وقد بيّنا بالنسبة إلى المقاربات التي لم تصدر عن انتساب واضح إلى علم اللسانيات الأسباب التاريخية الموضوعية التي حكمت على أعمالهم بالتجريبية وقلنا إن بعضها يعود إلى أسباب عربية داخلية وبعضها يجد تفسيره في تطور علم اللسانيات ذاته. وذلك يعني أن التجريبية قد تكون في بعض الأحيان قدرا تاريخيا محتوما يتجاوز إرادة الأفراد.

كما بيّنا بالنسبة إلى مقاربات التراث التي انتسبت بوضوح إلى علم اللسانيات الأسباب التي وصمتها بالتجريبية رغم التقدّم الحاصل بالمقارنة مع الفريق السابق.

ولئن كان تفسير التجريبية هيّنا عند أصحاب الاتجاه التاريخي المقارن مثل ابراهيم أنيس لعدم ملاءمة فرضيات هذا الاتجاه لتقييم التراث النحوي، فإن تفسيرها عند الاتجاه الوصفي كان أعقد، لتمكّن أصحابه مبدئيا من المفاهيم الملاءمة لتقييم التراث.

وقد استغربنا مواصلة تبنّي أعلام الاتجاه الوصفي أقوال مقاربات التراث التجريبية الأولى ممثلة في إحياء النحو. وفسرنا هذه المفارقة بعدم تمييز أهم أعلام هذا الاتجاه (تمام حسان) في النظرية العلمية عموما، وفي النظرية اللغوية خصوصا بين الفرضيات العامة والمنوالات، وهو أهمّ قول في هذا البحث وعليه بنينا الأطروحة.

فزعمنا أن هذا التمييز يمكن من فهم خصائص منهج العلوم التجريبية الحديثة مقارنة بالممارسة العلمية القديمة التي سبقتها، وتبعا لذلك يسمح بفهم ما يميّز علم اللسانيات من الممارسة اللغوية التي سبقته ويسمح كذلك بفهم تطوره.

وقد مكّننا خاصة من إعادة صياغة مآخذ اللسانيين الغربيين على تراثهم النحوي صياغة واضحة، وتمثّل أخطاء النحاة الأروبيين القدامى وتعيين سبل تجاوزها. واستنتجنا أن غياب فرضيات عامة حول اللغة تؤطر الممارسة الميدانية هو الذي يفسّر هذه الأخطاء ويعيب هذه المنوالات التي بنوها.

وكان من أهمّ ما أفادتنا به هذه الثنائية أن مقياس تقييم المنوالات الإجرائية هو جملة الفرضيات العامة التي يفترضها علم اللسانيات في اللغة. وقد مكنتنا هذه الصياغة من مقياس عام (أو نظري) يسمح بتقييم أي منوال نحوي، مهما كان سياقه الحضاري، وجنبتنا خاصة إسقاط تاريخ علم اللسانيات كما صاغه الغربيون على السياق الحضاري العربي وأبطلنا المماثلة المطمئنة بين المنوال النحو العربي الموروث والتراث النحوي الأروبي.

وقد تتبعنا بناء على هذه الثنائية تطور علم اللسانيات بغية تعيين الفرضيات العامة الموفية بتقييم المنوال النحوي العربي. وقد وجدنا طلبتنا في فرضيات العالم هيلمسليف باعتبار أن اعتمادها يضمن الحد الأدنى من الكفاية الوصفية في كل ممارسة نحوية تستند إليها.

وقد كشف لنا اعتمادها تهافت طعون المحدثين في المنوال النحوي العربي. وقد بينا من خلال النتائج التي أفضينا إليها في باب الجملة وأقسام الكلم والوظائف النحوية والوحدات الدنيا الدالة أن ممارسة النحاة العرب كانت ملائمة لبنية لسانهم.

ولئن وضحنا آنفا ما يميّز الممارسة اللغوية القديمة من الممارسة اللسانية حسب مناهج العلوم الحديثة بالمعنى الغاليلي، فإننا نعود إلى هذه النقطة من جديد خشية اللبس. فنقول: إن إثباتنا أن المنوال النحوي العربي من خلال دراسته للوحدات الدالة ملائمة لشكل المضمون للسان العربي لا يعني أن القدماء اكتشفوا الفرضيات العامة لعلم اللسانيات قبل ظهور علم اللسانيات بل ينبغي أن يفهم قولنا على أن العرب خلفوا منوالا إجرائيا، ولكنه غير مؤسّس على فرضيات عامة مثلما ترتبط المنوالات بالفرضيات العامة وتتفاعل معها جدليا في العلم الحديث.

أمّا قولنا بفساد المماثلة بين المنوال النحوي العربي والمنوالات الأروبية القديمة، فلا ينبغي أن يستنتج منه مماثلة بين المنوال النحوي العربي والمنوالات اللسانية الحديثة وإنّما غاية الأمر أن المنوال النحوي العربي يضاهي المنوال الهندي الذي ينسب إلى بانيني.

ومهما كان احتفاؤنا بالنصوص النظرية التي خلفها القدماء فهي لا تمثّل نظرية علمية بالمعنى الدقيق الذي اعتمدناه في هذا العمل. ونحن نستأنس في هذا الحكم بالشاهد الذي صدر به الأستاذ المهيري أطروحته وهو عن هيلمسليف:

«ينبغي قبل كل شيء أن نفهم أن النحو القديم لا يمثل نظرية علمية بنى عليها النحاة ممارسة. بل العكس هو الصحيح. فالنحو القديم ممارسة لا غير. إنّما

هو مجرد ممارسة حاول النحاة تبريرها بعد أن اكتملت نظرية بعضها على جانب كبير من البساطة»[1].

ونحن نؤكد هذا الاحتراز لأنه يجنبنا إسقاط مكتشفات اللسانيات بشكل غير أنيق على التراث وما يستتبعه من خلط تاريخي.

ولولا هذا القيد، لأصبح احتفاؤنا بالمنوال النحوي العربي وبعض النصوص النظرية لابن جني وغيره بصفة موضوعية دعوة إلى اكتفاء التراث بنفسه وانغلاقه باعتباره يمثّل نظرية متكاملة تضاهي النظرية اللسانية الحديثة وهو إنكار للحداثة ورفض للعصر الذي نعيش فيه.

أما قولنا بعد هذا التدقيق فإنه إذ يبرز قيمة التراث النحوي بالنظر إلى تراث حضارات أخرى ويثريه، فإنّه يدرجه ضمن تطور علم اللسانيات. ونحن نزعم أن النظرية اللسانية هي وحدها الكفيلة بمدّ قارئ التراث بمفاتيح تأويل ناجعة، بحيث تظلّ فرضياتها هي المستوعبة للتراث والصانعة لمعناه.

ويسمح هذا الطرح للقضية من الانتفاع من كل تطور نظري حقيقي يجدّ في دراسة اللغة لأنّه ينفي صفة التقديس المميت للتراث.

ومن أوضح سبل الانتفاع هذه:

- تدقيق الشبكة الاصطلاحية للمنوال النحوي العربي. وقد خطا الباحثون في هذا الباب خطى هامة. وللجامعة التونسية مساهمة مشهودة أشرنا إليها في التمهيد.

- ومنها أيضا إعادة صياغة المنوال النحوي وتعقيد مكوناته ومضاعفة مستوياته وإضافة محلات نحوية جديدة له. وهو ما تدّعيه بعض الأعمال الجامعية التونسية الحديثة[2].

---

1 Actes du VI congrés international des linguistes. Paris 1949 p. 474.
من 9 من أطروحة الأستاذ المهيري: Les théories grammaticales d'Ibn Jinni.

2 محمد صلاح الدين الشريف: الشرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية. إشراف الأستاذ عبد القادر المهيري. تونس 1993.

المدخل العام لثبت المصطلحات

1 - آني synchronique
2 - استبدال commutation
3 - استدلال déduction
4 - استقراء induction
5 - استقلال autonomie
6 - استعمال لغوي usage linguistique
7 - إعادة بناء reconstruction
8- اعتباطي arbitaire
9 - ارتباط أحـادي الجانب dépendance unilatéral
10 - ارتباط متبادل dépendance mutuelle
11 - افتراضي
12 - أكستيكي acoustique
13 - انتقاء sélection
14 - انفصال disjonction

ب -

15 - باب classe
16 - بديل variante
17 - بنية structure

ت -

18 - تجريبية empirisme
19 - تحفيز catalyse
20 - تحليل بسيط analyse simple

21 - تحليل مسترسل analyse continue
22 - تخالفي différentiel
23 - تخصيص spécification
24 - ترابط interdépendance
25 - ترابطية (علاقة) associative
26 - تضامن solidarité
27 - تعالق corrélation
28 تعبير (صعيد) expression
29 - تعيين identification
30 - تفارقي contrastif
31 - تقسيم division
32 - تقطيع articulation
33 - تمييزي distinctif
34 تكامل complémentarité
35 - تناظر symétrie
36 - تواجد coexistence
37 - توليف combinaison

ث -

38 - ثابت constante
39 - جدولي paradigmatique
40 - جزء partie
41 - جمع conjonction

ح -

42 - حافز / حوافز catalyseur
43 - حدثان processus

د -

signifiant دال - 44
signification دلالة - 45
ر - ز -
diachronique زماني - 46
س -
clinique سريري - 47
chaine سلسلة - 48
hierarchie سلمية - 49
trait سمة - 50
syntagmatique سياقي - 51
ش -
exhaustif شامل - 53
forme شكل - 54
formel شكلي - 55
forme du contenu شكل المضمون - 56
forme de l'expression شكل التعبير - 57
ص -
plan (de l'expression) صعيد (التعبير) - 58
plan (de contenu) صعيد (المضمون) - 59
son صعيد - 60
phonème صوتم - 61
figure صورة / صور - 62
ض / ط / ظ
ع -
rationalisme عقلانية - 63
rationaliste عقلاني - 64

65 - علاقة relation

66 - علاقة و . . . و . . . relation et ... et ...

67 - علاقة إمّا. . . وإمّا . . . relation ou ... ou ...

68 - علامة signe

- ف -

69 - فرد membre

70 - فرضية hypothèse

71 - فونولوجية phonologie

72 - كلام parole

73 - كوكبة constellation

74 - كيان (لغوي) entité (linguistique)

- ل -

75 - لغة langage

76 - لسان langue

77 - لفظم morphème

78 - مبرهنة théorème

79 - متناسق cohérent

80 - مجرّد abstrait

81 - مسترسل continuum

82 - مستوى niveau

83 - مشتق dérivé

84 - مشتق الدرجة الأولى dérivé du 1er degré

85 - مضمون (صعيد) contenu

86 - مقدار grandeur

87 - منوال modèle

88 - متغير variable

89 - مدلول signifié

90 - مادة substance

هـ -

91 - هرمية hierarchie

92 - هيكل لغوي schema linguistique

93 - نظرية théorie

94 - وحدة (لغوية) unité

95 - وظيف fonctif

96 - وظيفة fonction

97 - وظيفة إما . . . . وإمّا . . . fonction ou... ou..

98 - وظيفة و . . . و . . . fonction et... et....

99 - وظيفة (سيمائية) fonction sémiotique

المدخل الفرنسي لثبت المصطلحات

المصادر والمراجع العربية

ابن الأنباري:

الإنصاف في مسائل الخلاف إخراج محمد محيي الدين عبد الحميد دار إحياء التراث العربي، 1961

ابن جني: اللمع

- تحقيق حسين محمد محمد شرف

الناشر عالم الكتاب - الطبعة الأولى - القاهرة، 1979

- الخصائص: 3 أجزاء - تحقيق محمد علي النجار - الطبعة الثالثة - الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.

- المنصف في شرح تصريف المازني

تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين

القاهرة - الطبعة الأولى، 1954

ابن الخشاب

المرتجل - تحقيق علي حيدر - دمشق، 1972

ابن السراج

الأصول: في النحو - تحقيق د. عبد الحسين الفتلي: بيروت، 1988.

ابن عبد ربّه (أبو عمر أحمد)

- العقد الفريد، أخرجه أحمد أمين، أحمد الزين، ابراهيم البياري - دار الكتاب العربي، 1986.

ابن عقيل

شرح ألفية بن مالك

اخرجه محمد محيي الدين عبد الحميد: بيروت، لبنان - الطبعة الثانية.

ابن مضاء

الردّ على النحاة

تحقيق شوقي ضيف - الطبعة الثانية - دار المعارف، 1982.

ابن هشام الأنصاري

مغنى البيب عن كتب الأعاريب - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد: بيروت، 1987.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

دار إحياء العلوم: بيروت، 1981.

ابن يعيش

شرح المفصل - عالم الكتب: بيروت

ابن عصفور

الممتع في التصريف - تحقيق فخر الدين قباوة - الطبعة الخامسة، 1983 الدار العربية للكتاب.

- المقرب - تحقيق أحمد عبد الستار الجواري

وعبد الجبوري - وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - لجنة إحياء التراث - مطبعة العاني: بغداد

الاستراباذي (رضي الدين)

شرح الكافية - 4 أجزاء - من عمل يوسف حسن عمر منشورات جامعة بنغازي، 1973.

- شرح شافية ابن الحاجب 4 - أجزاء - تحقيق محمد نور الحسن - محمد الزفزاف

- محمد محيي الدين عبد الحميد: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1982.

أنيس (ابراهيم)

من أسرار اللّغة: الطبعة السادسة

مكتبة الانجلو المصرية: القاهرة، 1978.

أيوب (عبد الرحمان)
دراسات نقدية في النحو العربي
مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة، 1957.
برجشتراسر
التطور النحوي للغة العربية
إخراج رمضان عبد التواب - القاهرة، 1982
بكوش طيب
مدخل إلى اللسانيات - درس مرقون بالمعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، 1993 - تونس.
- علم الصرف بين النظريات العربية والألسنية الحديثة المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، 1981 - رقم 66 - - من ص 7 إلى ص 48.
الجرجاني عبد القاهر
دلائل الإعجاز، نشر - دار المعرفة: بيروت
المقتصد في شرح الايضاح تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات: وزارة الثقافة الأعلام: دار الرشيد للنشر - الجمهورية العراقية، 1982.
الحاج صالح (عبد الرحمان)
النحو العربي ومنطق أرسطو - مجلة كلية الآداب بالجزائر عدد 1، 1964
حسان (تمام)
مناهج البحث في اللّغة - دار الثقافة - الدار البيضاء، 1979
اللغة بين المعيارية والوصفية - القاهرة. 1958
اللغة العربية معناها ومبناها - دار الثقافة - الدار البيضاء
- الأصول: دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللّغوي العربي - دار الثقافة الدار البيضاء، 1981.
حجاري (محمود فهمي)
- اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر، ندوة اللسانيات واللّغة العربية - تونس 1978، نشر مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية - من ص 35 إلى ص 40.

حسين (محمد الخضر)
دراسات في العربية وتاريخها - دمشق، 1960
حسين (طه)
مذكرات - دار الآداب - بيروت، الطبعة الثانية
ناصف حفني (وآخرين)
- قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية تحت إشراف وزارة المعارف العمومية الطبعة الثانية عشرة المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1929.
خولي أمين
مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير - القاهرة - دار المعرفة، 1961.
الزجاجي (أبو القاسم)
الجمل في النحو - تحقيق د. علي توفيق الحمد - دال الأمل - أريد الأردن، 1985 الطبعة الثانية.
- الايضاح في علل النحو - تحقيق مازن المبارك - دار النفائس: الطبعة الثالثة، 1979 : بيروت.
الساقي (فاضل)
أقسام النحو العربي بين الشكل والوظيفة - القاهرة، 1977.
السامرائي ابراهيم
- دراسات في اللّغة، بغداد - مطبعة العاني، 1961.
سيبويه
الكتاب: 5 أجزاء - تحقيق وضرح عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي طبعة الثالثة، 1988 : القاهرة.
السيد (عبد الرحمان)
- مدرسة البصرة النحوية: نشأتها وتطورها، القاهرة - دار المعارف 1968.
السيرافي أبو سعيد
شرح كتاب سيبويه ج 1 : تحقيق رمضان عبد التواب ومحمود فهي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.

السكاكي
مفتاح العلوم - دار الكتب العلمية: لبنان
دي سويسر (فردينان)
دروس في الألسنة العامّة، تعريب صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد عجينة. الدار العربية للكتاب 1985 .
الشاوش (محمد)
سوسير والألسنية - ضمن "أهم المدارس اللسانية" تأليف جماعي - نشر المعهد القومي لعلوم التربية، وزارة التربية القومية - تونس - مارس 1986 .
الشريف (محمد صلاح الدين)
- أثر اللسانيات في تجديد النظر اللّغوي
أشغال ندوة اللسانيات واللّغة العربية، 1978 ، نشر مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية: تونس الجامعة التونسية
- مفهوم الشرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية أطروحة دكتورا دولة، إشراف الأستاذ ع. المهيري - تونس، 1993 - وثيقة مرقونة.
ضيف (شوقي)
تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، نشر: دار المعارف، 1986 .
عبد التواب (رمضان)
فصول في فقه اللّغة العربية
نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 3، 1987
عبد اللطيف (حماسة)
العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث - كلية دار العلوم: جامعة القاهرة.

الفهري (فاسي)

تقديم وقائع: تقديم اللسانيات في الأقطار العربية أبريل، 1987 : الرباط.

- اللسـانيات واللّغـة العربيـة - نماذج تركيـبية ودلاليـة - دار توبقال للـنشر، 1985 : الدار البيضاء.

المبرّد (زبو العباس محمد بن يزيد)

المقتضب: 4 أجزاء-تحقـيق محمد عبد الخالق عضيمة - القاهرة، 1399 هـ.

المجدوب عز الدين

- ثلاث ترجمات لكتاب فرديناند دي سوسير.

حوليات الجامعة التونسية عدد 26، 1987 .

- مدخل إلى اللسانيات

درس مرقون بالمعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، 1994 .

مخزومي (مهدي)

مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو - القاهرة، 1958 .

- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، الطبعة الأولى - القاهرة، 1966 .

مدكور ابراهيم

- منطق أرسطو والنحو العربي - مجلة مجمع اللّغة العربية، 1953 من ص 338 إلى ص 346.

المرصفي (حسين)

الوسيلة الأبيّة للعلوم العربية - القاهرة - مطبعة المدارس الملكية، 1292 هـ.

مسدي (عبد السلام)

التفكير اللساني في الحضارة العربية - الدار العربية للكتاب 1986 ط.2.

مصطفى (ابراهيم)

إحياء النحو - طبع لجنة إحياء التراث - القاهرة، 1951 .

المهيري (عبد القادر) - صمود (حمادي) - مسدي (عبد السلام)

النظرية اللســانيـة والشــعرية من خـلال النصـوص - الدار التونـسية للنشر، 1988

مهيري (عبد القادر)

الجملة في نظر النحاة العرب - حوليات الجامعة التونسية، عدد - 1966
- خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللّغة - حوليات الجامعة التونسية، عدد 10 ، 1973 .
- على هامش قراءة التراث النحوي - ندوة القراءة والكتابة، 1982 . - منشورات جامعة تونس الأولى، 1988 .
- مفهوم الكلمة في النحو العربي - حوليات الجامعة التونسية، عدد 23، 1984 .

يوسف ألفة

المساجلة بين فقه اللّغة واللسانيات عند بعض اللّغويين العرب المعاصرين - بحث لنيل شهادة الكفاءة في البحث، 1988/1987 ، إشراف د. عبد السلام المسدي.
الجامعة التونسية كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمنوبة.

المصادر والمراجع الأجنبية

Amacker René

Linguistique §saussurienne - Librairie Droz-Genêve: Paris, 1975

Baccouche Taieb

L'emprunt ene arabe moderne Beït Al-Hikma-Carthage.
Institut Bourguiba des langues vivantes: Université - Tunisi I, 1994.

Bach (Emmon)

Linguistique structurelle et philosophie des sciences-Diogène N° 60: Gallimard; Paris, 1966.

Benveniste (Emile)

Problèmes de linguistique générale. 2 T.: Gallimard, 1966 Paris.

BLOOMFIELD Léonard

- Le langage traduit par janick Gazio; ed. Payot, 1970.
- Un ensemble de postulats pour la science du langage in: A. Jacob: genèse de la pensée linguistique p. 184 - 196.

M.G. Carter

Les origines de la grammaire arabe, revue des études islamiques XL, 40, 1970. p. 1 - 22.

FLEISCH (Henri)

Esquisse d'un historique de la grammaire arabe, Arabica N° 1, 1957.
E.:2 Isn, Fi'l, Harf.

GLEASON H.A.

Introduction à la linguistique, traduction Françoise Dubois – Charlier - Librairie Larousse: Paris, 1969.

HAGEGE (Claude)

La grammaire génrative: refléxions critiques: P.U.F., Paris, 1976.

HAMZAOUI Rached

– L'académie de la langue arabe du Caire, histoire et oeuvre, publications de l'Université de Tunis. 1975.

GOBEL Robert

– Les sources manuscrites du cours de linguistique générale - Librairie Droz-Genève, 1969.

GRANGER-GILLE-GASTON

Pensée formelle et science de l'homme
Paris: Aubier Montaigne, 1967.

HIELMSLEV (Louis)
- Prolégomènes à une théorie du langage, traduit du danois par Una Canger avec la collaboration d'Annick
WEWER., les éditions de Minuit, 1971.
Essais linguistiques; les éditions de minuit, 1971.
- Nouveaux essais recueillis et présentés par François Rastier: P.U.F., 1985.

JACOB André
Genèse de la pensée linguistique: Armand Colin, Paris 1973.

JAKOBSON Roman
Essais de linguistique générale; les éditions de minuit, traduit par Nicolas Ruwet.

M. Leroy
Les grands courants de la linguistique moderne, édition de l'Universtié de Bruxelles, 1980.

JOHN Lyons
- Firth' theory of meaning in Bazel et al.
In Memory of J.R. Firth. Londres: Longman 1966 p. 288 - 302.
- Linguistique générale, introduction à la linguistique théorique, traduit par Françoise Dubois-Charlier, Davide Robinson - Librairie Larousse: Paris, 1970.

– Eléments de sémantique: p
traduction J. Durand-Larousse, Paris, 1978.
– Sémantique linguistique, traduction, J. Durand et D. Boulonnais-Larousse: Paris, 1980.

MADKOUR Ibrahim
L'organon dans le monde arabe: ses traductions. Son étude et ses applications, 2ème édition, Paris: Librairie philosophique, 1969.

MAHMOUDIAN Morteza
La linguistique, Editions Seghers, Paris, 1982.

MARTINET André
Eléments de linguistique générale - Colin: Paris, 1973.
– Langue et fonction, traduit de l'anglais par Henriete et Gérard Walter; éditeur: Gonthier/Denoël - Paris, 1969.
– Au sujet des fondements de la théorie linguistique de Louis HJELMSLEV B.S.L. p, 19 - 42.
– Syntaxe générale - A. Colin: Paris, 1985.

DE SAUSSURE Ferdinand
Cours de linguistique générale, publié par Charles Bally, Albert Sechehave, avec la collaboration de Albert Riedlinger, Edition critique préparée par Tullio de Mauro-Payot: Paris, 1984.

MERX. Adelbert
L'origine de la grammaire arabe dans Bulletin de l'Institut Egyptien - série n° 2. 1891.

MEHIRI Abdelkader
Les théories grammaticales d'Ibn Jinni - Publications de l'Université de Tunis, 1973.

G. MOUNIN
La linguistique du XX siècle - P.U.F., 1972: Paris.
– Clefs pour la linguistique, édition Séghers, 1971.

MALEMBERG B.
Nouvelles tendances de la linguistique. - P.U.F: Paris, 1972, traduit du suédois par Jacques Gengoux.

PRIETO (Louis)
La découverte du phonème: interprétation épistémologique: la pensée N° 148.
– La sémiologie, p. 93 - 144.
– Le langage - sous la direction d'André Martinet, Encyclopédie de la Peiade - Gallimard: Paris, 1968.

R.H. Robins
Linguistique générale: une introduction, traduction de Simone Delesalle et Paule Guivarc'h, - A. Colin: Paris, 1973.

– Brève histoire de la linguistique, de Platon à Chomsky, traduit de l'anglais par Maurice BOREL, Editions du seuil - Paris 1976.

RUWET Nicolas
Introduction à la grammaire générative, - Plon: Paris.

N.S. TROUBETZKOY
Principes de phonologie, traduit par J. Cantineau.
Nouveau tirage corrigé par Luis, J. Prieto..
éditions Klincksiek - Paris 1986.

G. TROUPEAU
– E.I.2. Nahw
– La logique d'Ibn al Muquaffà et les origines de la grammaire arabe, ARABICA. T. XXVIII, Fascicule 2 - 3 1981 p 242 - 250.

CH.M VERSTEEGH
Greek elements in arabic linguistique thinking - Leiden: E.J. Brill. 1977.

هذا الكتاب هو في الأصل بحث أنجزه صاحبه بعنوان: **المنوال النحوي العربي من خلال ضبطه ودراسته للوحدات الدالة: محاولة تقييم**، تحت إشراف الدكتور: **عبد القادر المهيري** وناقشه في 95/6/24 لنيل دكتورا دولة في اللغة والآداب العربية. من كلية الآداب بمنوبة تونس.

وقد ناقشته لجنة متألفة من الأساتذة الدكاترة **عبد السلام المسدي، حمادي صمود، الطيب بكوش، صالح الكشو**.

فإليهم وإلى من ساهم في ظهور هذا الكتاب أصدق عبارات الشكر والتقدير.

الفهرس

ملخص

هذا الكتاب تقييم للكفاية الوصفية للمنوال النحوي العربي الذي وضع أسسه سيبويه وهو ينبني على تصور للنظريّة العلمية واللغويّة مقتبس من هيلمسليف. ويتضمن فحصاً للتراث النحوي العربي ولنقد المحدثين له من خلال أبواب الجملة وأقسام الكلم والوظائف النحوية والوحدات الدنيا الدالة.

الكلمات المفاتيح:

لسانيات ـ دي سوسير ـ تروبا تسكوى ـ هيلمسليف ـ قلوسيماتيك ـ نحو عربي ـ الجملة ـ أقسام الكلام ـ الإعراب ـ العوامل ـ الوظائف النحوية ـ الوحدة الدنيا الدالة ـ ابراهيم مصطفى ـ ابراهيم أنيس ـ مهدي المخزومي ـ تمام حسان.

ABSTRACT

En se fondant sur une conception théorique et scientifique inspirée de HJELMSLEV, ce livre pose le problème de l'adéquation du modèle grammatical élaboré par Sibawayh, il soumet à l'examen la tradition grammaticale arabe et les critiques qu'elle a suscitées chez les «modernistes» à travers la phrase, les parties du discours, les fonctions grammaticales et les unités significatives minimales.

Linguistique/ F. De Saussure/ N. Troubetzkoy/ L. HJELMSLEV/ Glossématique/ Grammaire arabe/ Fonctions grammaticales/ morphèmes/ I. Mustapha/ I. Anis/ M. Makhzoumi/ T. Hassâne

ABSTRACT

This book tries to assess the adequacy of the Arabic grammatical model as founded by SIBAWAYH, It is based on a theoretical and scientific viewpoint influenced by HJELMSLEV's conception.

It tries to scrutinize the Arabic grammatical tradition as well as the contemporary criticism triggered by this tradition through the analysis of the sentence, the parts of speech and their functions down to the minimal meaningful units (i.e. the morphemes).

Names and key words:

Linguistics - de Saussure - Trubetzkoy - Hjelmslev - Glossematics - Arabic Grammar - the sentence - Parts of speech - grammatical functions - Morphemes - Ibrahim Mustapha - Ibrahim Anis - Mahdi Makhzoumi - Tammam Hassan.